

الْجَنَائِزُ وَمُصَيِّرُ الْعَرَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد الحادى عشر)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤٨١٠٢٠٣٣ - ت : ٣٨٠٢٠٣٣



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجلة رقم ١٢	الجات ومصير العرب (المجلد الثاني عشر)		
العنوان			
الملكية الفكرية			
لوى الاراضى والمضاريات بفتحون صناعة الدواء	الاهرام الاقتصادى	٢٩٦	٩٦-٠٦-٢٤
نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	٢٩٧	٩٦-٠٦-٢٤
١٢٠ مناعضاء المؤتمر يناقشون ١٢٠ بحثا فى مقدمتها الجات والسوق الشرق اوسطية	الاهرام	٢٠٢	٩٦-٠٦-٢٦
مجلس الوحدة يطالب بانضمام بقية الدول العربية لاتفاقية الجات	العالم اليوم	٢٠٤	٩٦-٠٧-٠١
يوسف هلال			
"جات" عربية فى "نوفمبر"	العالم اليوم	٢٠٥	٩٦-٠٧-٠٢
مصطفى عبد السلام			
اتفاقية لحماية الملكية الفكرية واستراتيجية موحدة للتصدير	الجمهورية	٢٠٦	٩٦-٠٧-٠٥
محمد السيد			
لن نتنازل عن حقنا فى اتفاقية الملكية الفكرية	المساء	٢٠٧	٩٦-٠٧-٠٥
لبيه شاهين			
برنامج لبحث اثار الجات على دول مجلس التعاون	الاهرام	٢٠٨	٩٦-٠٧-١٠
حسام زايد			
وبدأت نتائج اتفاقية الجات I	الخرطوم	٢٠٩	٩٦-٠٦-١٢
الصناعات الغذائية المصرية وإجراءات ضرورية لمواجهة الجات!!	الاهرام المسائى	٢١١	٩٦-٠٦-١٤
محمود الشندوبلى			
المطالبة بحماية صناعة الدواء من مخططات الشركات الأجنبية	الاحرار	٢١٢	٩٦-٠٧-١٧
رمضان عبد العال			
وثيفتك فى يدك وبضاعتك فى عرض البحر	الاهرام	٢١٢	٩٦-٠٧-٢٤
هل نعيش جهازا للمخابرات الاقتصادية ؟	الاهرام الاقتصادى	٢١٤	٩٦-٠٦-٢٩
محمد عز الدين			

المجلد رقم ١٩	الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	دراسة علمية جديدة تحذر اثار الجات على الزراعة	علاء البنا	٢٣٦	٩٦٠٠٧-٢٠
	منظمة التجارة العالمية تتوقع نموا كبيرا لحركة التجارة	الاحرار	٢٣٧	٩٦٠٠٧-٢٠
	قيود الملكية الفكرية !	الاهرام	٢٣٨	٩٦٠٠٧-٢١
	محمود الشندوبلى	الاهرام المسانى	٢٣٩	٩٦٠٠٨-٠٢
	اتفاقية الجات وهواجس ومخاوف رجال الاعمال المصريين	الاهرام	٢٤٢	٩٦٠٠٨-٠٤
	عباس مبروك	الدواء .. سامة ذات طابع خاص	٢٤٤	٩٦٠٠٨-٠٢
	لماذا لم تستخدم مصر حقلها فى فرض رسوم الاغراق او الرسوم المقابلة للدعم	المساء	٢٤٩	٩٦٠٠٨-٠٢
	لا تغيب فى الموقف المريكى لمساندة السلام وإدارة كلبتون متفهمة للواقع العربى	الاهرام	٢٥٢	٩٦٠٠٨-١٢
	التخطيط والقياس .. فى ضوء الجات والميزة النسبية	الاهرام الاقتصادى	٢٥٨	٩٦٠٠٨-١٢
	البورصة الزراعية تواجه الجات	العالم اليوم	٢٥٩	٩٦٠٠٨-١٢
	سيد عبد الفضيل	الاهرام	٢٦٤	٩٦٠٠٨-١٢
	احراءات لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية المصرية	الاهرام	٢٦٥	٩٦٠٠٨-١٢
	اتفاقية الجات تعجيل .. أم تأجيل ؟	الاهرام	٢٦٨	٩٦٠٠٨-١٢
	الاقتصاد المصرى فى خطر !	الاهرام	٢٧٢	٩٦٠٠٨-١٢
	حسام سليمان	الاهرام	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢
	الاستثمارات والتكنولوجيا مقابل تنفيذ "الجات" فوراً	المصور	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢
	صفاء لويس	الاهرام	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢
	فى ندوة بيور سعيد : وزير المالية والتموين ورئيس هيئة الاستثمار يناقشون دور المناطق الحرة بعد ا	الاهرام	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢
	اغتيال صناعة الدواء فى مصر .. والفاعل معلوم !	الاهرام	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢
	محمد الصدفى	الاهرام	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢
	الشركات المصرية لا تستفيد من حقوقها بسبب نقص النوعية وتأخر صدور قانون الاغراق	الاهرام	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢
	ياسر صحى	الاهرام	٢٧٨	٩٦٠٠٨-١٢

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	العنوان	مجلد رقم ١١	الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)
صليب بطرس	وطني	٢٨٠	٩٦-٠٩-٠١	حواطر اقتصادية وعود حكومة الحزورى وتنفيذ الجات	
انتسام سعد	الاهرام	٢٨١	٩٦-٠٩-٠٢	نوصيات مهمة للمؤتمرات الاقتصادية بجامعة المنصورة لوضع استراتيجية قومية للاقتصاد المصرى	
٢,٣ مليار دولار خسائر حقوق الملكية الفكرية الامريكية فى الصين	العالم اليوم	٢٨٢	٩٦-٠٩-٠٣		
باسر صبحى	الاهرام	٢٨٤	٩٦-٠٩-٠٣	صاعة الادوية فى مصر لن تتأثر باتفاقية الجات	
محمد مرسى	الاهرام	٢٨٥	٩٦-٠٩-٠٤	مواجهة تأثيرات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية فى الدول العربية	
المحاماة .. والجات !!					
عبد العزيز محمد	الوفد	٢٨٦	٩٦-٠٩-٠٥		
الانار السلبية للإسراع بحقوق الملكية الفكرية	الاهرام	٢٨٨	٩٦-٠٩-٠٦		
٢٢٩ مليار دولار مكاسب الدول المتقدمة من الجات	المسلمون	٢٩٠	٩٦-٠٩-٠٦		
مسطفى عبد السلام	الاهرام	٢٩٣	٩٦-٠٩-٠٨	ندوة حول العلاقات التجارية تعقدتها وزارة التجارة والنموين	
المطالبة بدمج شركات الأدوية لزيادة القدرة التنافسية للدواء المصرى	الاهرام	٢٩٣	٩٦-٠٩-١٠	فاروق عبد المجيد	
فى الممنوع	الوفد	٢٩٤	٩٦-٠٩-١٠	مجدى مهنا	
تطوير مصلحة السجل التجارى لمواكبة العصر فى التسجيل والحماية	الاهرام	٢٩٥	٩٦-٠٩-١١	حسن عبد المنعم	
اتفاقية الجات : هل تؤثر على القنوات الفضائية العربية	الاهرام	٢٩٩	٩٦-٠٩-١٤		
صناعة الدواء المصرية وحقيقة المواجهة مع الجات	الاهرام الاقتصادى	٤٠٠	٩٦-٠٩-١٦	محمد رءوف حامد	
حماية الملكية الفكرية ... المشكلة والحل	الاهرام	٤٠٦	٩٦-٠٩-١٧		
المطالبة بتنشيط النكتل الاقتصادى العربى لمواجهة سلبيات الاتفاقية	الاهرام	٤٠٧	٩٦-٠٩-١٨	عبد الوهاب حامد	

المجلد رقم ١١	الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)	المصنف	رقم الصفحة	التاريخ
		العنوان		
		المؤلف		
		أناجيل تنفيذ أحكام اتفاقية النجات فى الملكية الفكرية..		
٩٦-٠٩-٢١	٤٠٨	الأذاعة والتلفزيون		
		أبو بكر عمر		
		صناع السيارات لا يخافون الجات		
٩٦-٠٩-٢٢	٤١٠	الاهرام		
		عادل ابراهيم		
		تحديد حصص لاستيراد السيارات .. يعارض مع مبدأ تحرير التجارة		
٩٦-٠٩-٢٢	٤١١	الاهرام		
		الشركات المصرية جاهدة للمنافسة ولكن بشروط		
٩٦-٠٩-٢٢	٤١٢	الاهرام		
		الخطوة القادمة .. تخفيف الاعباء الجمركية والضريبة على مستلزمات الانتاج المستوردة		
٩٦-٠٩-٢٢	٤١٣	الاهرام		
		مناقشة صناعة الدواء فى ظل الجات		
٩٦-٠٩-٢٢	٤١٤	الاهرام		
		من يحارب صناعة الدواء المصرية؟		
٩٦-٠٩-٢٢	٤١٥	الاهرام الاقتصادى		
		حسن عامر		
		عودة إلى مركز تحكيم الملكية الفكرية		
٩٦-٠٩-٢٢	٤١٩	الاهرام الاقتصادى		
		مضى الدين علم الدين		
		الدواء وتحديات التكنولوجيا		
٩٦-١٠-٠٩	٤٢١	الاهالى		
		المستقبل .. إلى أين ؟		
٩٦-١٠-١٢	٤٢٢	الاهرام		
		مصطفى محمود		
		مصر تشارك فى المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة		
٩٦-١٠-١٢	٤٢٥	الاخبار		
		حميل حورج		
		"تحالف وطنى" لإنقاذ الدواء المصرى		
٩٦-١٠-١٤	٤٣١	العربى		
		أكرم القصاص		
		منظمة التجارة العالمية ... حائط العبكى الأمريكى		
٩٦-١٠-١٤	٤٣٨	الاهرام الاقتصادى		
		نزيهة الافندى		
		قبل أن تسقط صناعة الدواء		
٩٦-١٠-١٦	٤٣٩	الاهالى		
		والعمل الهندسى العربى لغير العرب!		
٩٦-١٠-١٦	٤٣٠	العالم اليوم		
		صلاح حجاب		
		حقوق الملكية الفكرية والبرمجيات فى مصر		
٩٦-١٠-٢٢	٤٣٣	الاهرام		

المجلد رقم ١٢	الجات ومصير العرب (المجلد الثانى عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
مرض الجأت .. بغترس الدواء!	الاهرام المسائى	سلامة حربى	٤٣٤	٩٦-١٠-٢٤
وزير الصحة والسكان * استرئىة ءءءة لىناعة الدواء لمواءة انفاةة الءات	الاهرام الاقناصى	فاروق عبء المءءء	٤٣٧	٩٦-١٠-٢٨
ءماةة الملكة الفكرىة لءل مشكلة نقل التكنلوءىا	الاهرام	سوءر هءاىء	٤٤٢	٩٦-١٠-٣٠
ملءار ءنءه ءسائل الدواء من تطبىق "الءات" سنوياً	الءمهورىة	مءفوظ الانصارى	٤٤٤	٩٦-١٠-٣١
الءكموة لائنءل فى تطبىق الءات	العالم الءوم	ءزة نصر	٤٥٠	٩٦-١٠-٣١
"الاسكوا" ءءء اثار الءات على المنطقة	العالم الءوم	ءمال رىان	٤٥٢	٩٦-١١-٠٢
الءنزورى برأس المؤءمر الدولى للدواء والمسلءزمات الطءبة	الاآرار	نائى فؤاء	٤٥٢	٩٦-١١-٠٢
استرئىة ءءءة لىناعة الدواء لمواءة انفاةة "الءات"	الاهرام	فاروق عبء المءءء	٤٥٤	٩٦-١١-٠٤
ءءمء اقناصى للدول المطة على المءط الهئى	الاهرام	أ.ش.أ.	٤٥٦	٩٦-١١-٠٤
رؤىة ءبىر الشراكات المنعءرة - المسءئمر الرئىس ومباءلة الءىون بءقوق الملكة	الاهرام الاقناصى		٤٥٧	٩٦-١١-٠٤
"عربى" .. بضع نظاماً عالمياً ءءءاً لمهنة المءاسبىة بءطى فرصاً أكبر للدول النامبة فى مواءة المنء	العالم الءوم	عاطف فءهم	٤٥٩	٩٦-١١-٠٤
مءموعة ال ١٥ ومؤءمر سنفاورة	الاهرام		٤٦١	٩٦-١١-٠٦
عرب المنوسط والبائء التعاون الاقلمى	الاهرام	اآمء نافع	٤٦٢	٩٦-١١-١٦
الاسءفاةة بالمرءلة الانءقالىة لىناعة الدواء قبل تطبىق انفاةة الملكة الفكرىة	الءمهورىة		٤٦٥	٩٦-١١-١٦
منطلباء ءءرىر ءءارة الاقلمىة الدول الشرق الأوسط وشمال إفرىقا	الاهرام		٤٦٦	٩٦-١١-١٩
مصر : مطالبة شركاء الدواء بالاسءفاةة من المرءلة الانءقالىة	الحياة		٤٦٧	٩٦-١١-١٩

انضمام الصين لمنظمة التجارة فى صالح العالم	٤٦٨	٩٦-١١-١٩
العالم اليوم		روينر
الجات .. والبنوك	٤٦٩	٩٦-١١-٣٠
نيل لوقا بياوى		الصين مستعدة لتعجيل مفاوضات انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية
الحياة	٤٧٠	٩٦-١١-٣١
وزير العدل : مراجعة القوانين فى ضوء اتفاقية "الجات"		روينر
على صفيفى	٤٧١	٩٦-١١-٣٤
سوق الدواء فى مصر فى حاجة إلى علاج		جورجيت صادق
وطنى	٤٧٢	٩٦-١١-٣٤
استمرار الخلاف بين واشنطن وبكين فى شأن عضوية الصين فى منظمة التجارة الدولية		الحياة
٤٧٥	٩٦-١١-٣٥	رفض الاقتراح الأمريكى بفتح أسواق تكنولوجيا المعلومات
العالم اليوم	٤٧٦	٩٦-١١-٣٦
الدول الكبرى لم تلزم باتفاقية الجات		على فاروق
المساء	٤٧٨	٩٦-١١-٣٩
الخبراء يطالبون الحكومة باستغلال السماح وعدم الرضوخ للأمريكان بتنفيذ اتفاقية الجات		اشرف خليل
الشعب	٤٧٩	٩٦-١١-٣٩
مؤتمر سنغافورة سيلزم الدول المشاركة بتطبيق بنود اتفاقية الجات		امانى صادق
اخبار اليوم	٤٨١	٩٦-١١-٣٠
الاتحاد الأوروبى يضغط لإصدار اعلان منفصل حول تحرير تكنولوجيا المعلومات		الاهرام
٤٨٢	٩٦-١٢-٠١	الأعضاء يحذرون من خطورة تطبيق "الجات" على صناعة الدواء فى مصر
الاهرام المسائى	٤٨٣	٩٦-١٢-٠١
كباتات اقتصادية عالمية لشركات الدواء المصرية		الاخبار
٤٨٤	٩٦-١٢-٠٢	الدواء المصرى يفتقد الحماية بموجب اتفاقية "التريبس" الدولية على لطفى بنهم شركات الادوية بإخـ
الوفد	٤٨٥	٩٦-١٢-٠٣
مستقبل صناعة ومنتجات السكر فى ظل اتفاقية الجات		عبد الناصر عارف
الاهرام	٤٨٦	٩٦-١٢-٠٣
تحديد المتطلبات التكنولوجية لصناعة الداء حتى عام ٢٠٠٥ لمواجهة "الجات"		بنينة عبد الحميد
الجمهورية	٤٨٧	٩٦-١٢-٠٣

المجلد رقم ١١	الجات ومصير العرب (المجلد الثاني عشر)	العنوان	المؤلف
٩٦-١٣-٠٠٤	٤٨٨	حويلي يحذر من مخاطر "الجات" على صناعة الدواء المصرية محمد منير	الجات ومستقبل الدواء
٩٦-١٣-٠٠٤	٤٨٩	اخرساعة	زكريا ابو حرام
٩٦-١٣-٠٠٤	٤٩٠	العالم اليوم	اجتماع سنغافورة برسم خريطة التجارة العالمية للقرن القادم أ.ش.ا
٩٦-١٣-٠٠٥	٤٩٢	الاهرام	في مسألة الدواء .. !!! سكينة فؤاد
٩٦-١٣-٠٠٥	٤٩٥	العالم اليوم	منتجو الدواء يصفون مناعهم ويحذرون "روشنه" مواجهة "الجات" بوسلف سعد
٩٦-١٣-٠٠٥	٤٩٧	العالم اليوم	شركات الدواء ترفض الفاء فترة السماح ماحد كريم
٩٦-١٣-٠٠٥	٤٩٨	الحياة	منظمة التجارة الدولية تعقد مؤتمرا وزاريا في سنغافورة منظمة التجارة العالمية تعقد مؤتمرها الأول بعد غد
٩٦-١٣-٠٠٧	٤٩٩	الاهرام	سنغافورة وخلافات بين الدول النامية والمتقدمة
٩٦-١٣-٠٠٧	٥٠٠	الاهرام	منظمة التجارة العالمية تحدد مستقبل تجارة العالم في القرن القادم
٩٦-١٣-٠٠٩	٥٠١	الاهرام	عبد الناصر عارف
٩٦-١٣-٠٠٩	٥٠٢	الوفد	بدء اجتماعات المؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة
٩٦-١٣-٠٠٩	٥٠٣	الاحرار	بحث تعويض الدول النامية من اضرار اتفاقية الجات محمد جلال
٩٦-١٣-٠٠٩	٥٠٤	مايو	زيارة إلى المستقبل محمد علي ابراهيم
٩٦-١٣-٠٠٩	٥٠٥	الاهرام للاقتصادي	توصيات المؤتمر
٩٦-١٣-٠٠٩	٥٠٧	الاهرام للاقتصادي	الدواء المصري وتحديات الفكرية زينب ابراهيم
٩٦-١٣-١٠	٥١٤	الاهرام	دول غربية تحذر : ربط التجارة بالقضايا يعمق الفجوة بين الشمال والجنوب

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ -	مجلد رقم ١٢ الجات ومصير العرب (المجلد الثاني عشر)
مبادرات جديدة لتحرير التجارة العالمية	الايثار	٥١٦	٩٦-١٢-١٠
حلفاء واسعة داخل المؤتمر الـ١٠ لمنظمة التجارة العالمية	المساء	٥١٧	٩٦-١٢-١٠
جهود لإنهاء الخلافات الأمريكية - الأوروبية حول اتفاقية تكنولوجيا المعلومات	الوفد	٥١٩	٩٦-١٢-١٠
المحامي الدولي .. مهنة بلا حدود	العالم اليوم	٥٢٠	٩٦-١٢-١٠
حسن عامر	العالم اليوم	٥٢٢	٩٦-١٢-١٠
أول مواجهة بين واشنطن والدول النامية في مؤتمر سنغافورة	الحياة	٥٢٤	٩٦-١٢-١٠
المعايير الاجتماعية محور الاجتماع الأول لمنظمة التجارة الدولية في سنغافورة	الجمهورية	٥٢٦	٩٦-١٢-١١
أغنياء العالم رفضوا التخفيف عن الفقراء الدول المتقدمة عارضت إلغاء الضرائب ورسوم السلع	مخاطر اتفاقية الجات واقتصاديات الدول النامية	٥٢٧	٩٦-١٢-١١
مناقشات ساخنة حول حقوق العمال في تشكيل نقابات مستقلة	الوفد	٥٢٩	٩٦-١٢-١١
مؤتمر حثيف حول حقوق الملكية الفكرية	الاهرام المسالى	٥٣٠	٩٦-١٢-١١
المشاركة الدولية ونصيب التجارة الخارجية منها	الحياة	٥٣٢	٩٦-١٢-١٢
جمال الدين صادق	الاهرام	٥٣٤	٩٦-١٢-١٢
الهوة لا تزال شاسعة بين الدول الغنية والدول النامية	الحياة	٥٣٦	٩٦-١٢-١٢
سباق مع الزمن للاتفاق على حمارك تكنولوجيا المعلومات	العالم اليوم	٥٣٧	٩٦-١٢-١٣
الاستمرار في تحرير التجارة وزيادة الشفافية	الاهرام	٥٣٨	٩٦-١٢-١٣
ياسر صبحي	الاهرام	٥٣٩	٩٦-١٢-١٣
اتفاق لتحرير في تكنولوجيا المعلومات وإنهاء الخلافات حول حقوق العمال	الجمهورية		
فشل التوصل إلى اتفاق حول المعايير الاجتماعية			

المجلد رقم ١١	الجات ومصير العرب (المجلد الثاني عشر)	العنوان	المؤلف
		أوروبا وأمريكا توثقان اتفاق تكنولوجيا المعلومات	الحياة
٩٦-١٢-١٢	٥٤٠	الجات وندرة المياه والتكنولوجيا تحديات تواجه الاقتصاد المصري فى السنوات القادمة	عزة على
٩٦-١٢-١٤	٥٤١	الاهرام	مؤتمر التجارة العالمى يتعهد بمساعدة الدول الفقيرة على تسويق منتجاتها
٩٦-١٢-١٤	٥٤٤	الاهرام	اتفاق تاريخى لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات ومساعدة الدول الفقيرة
٩٦-١٢-١٤	٥٤٥	العالم اليوم	أ.ب.أ.
٩٦-١٢-١٤	٥٤٧	العالم اليوم	مستقبل التكنلوجيات الاقتصادية فى العالم النامى
٩٦-١٢-١٤	٥٤٩	الحياة	امينة شفيق
		اجتماع منظمة التجارة الدولية يحدد قواعد التجارة للقرن المقبل	
٩٦-١٢-١٤	٥٥١	الاهرام	قوانين جديدة مقترحة لحماية حقوق المؤلف فى عصر التقنية الرقمية
٩٦-١٢-١٥	٥٥٢	الحياة المصرية	نقرير لمجلس الشورى يدعو للإستفادة من شروط الجات فى صناعة الدواء
٩٦-١٢-١٧	٥٥٤	الحياة	الشرق الأوسط ضد العالم ؟
٩٦-١٢-١٨	٥٥٥	الاهرام	حازم صاغية
		مؤتمر "سنغافورة" وحرية التجارة	
٩٦-١٢-١٨	٥٥٦	الاهرام	قضية أمام البرلمان : خالفون من "الجات" ١
٩٦-١٢-١٨	٥٥٨	الجمهورية	عبد الجواد على
٩٦-١٢-١٨	٥٥٩	الاحرار	الصين ترفض الانضمام لـ "الجات"
٩٦-١٢-١٨	٥٦١	العالم اليوم	لجنة من وزارة الإعلام لمتابعة تطبيق احكام اتفاقية الملكية الفكرية
٩٦-١٢-١٩	٥٦٢	الجمهورية	الأجانب يفضلون "التريس" والمصريون يتمشكون بفترة السماح
٩٦-١٢-٢٠	٥٧١	الاهرام	"قسيمة سنغافورة .." و ٣ مليون للحارس !!
		محفوظ الانصارى	اللعاب مع الكبار ممكن ولكن !
		الاهرام	عامر سلطان

المؤلف	المصنر	رقم الصفحة	التاريخ
المطالبة بإنشاء صندوق لموازنة أسعار السكر لمواجهة الجات والإغراق	عبد الناصر عارف	٥٧٢	٩٦-١٢-٢٠
صناعة الدواء .. فى خطر ! التسرع فى تطبيق الاتفاقية يدمر صناعة الدواء	طارق نهامى	٥٧٢	٩٦-١٢-٢٠
دول منتدى التعاون الاقتصادى توافق على حرية تجارة تكنولوجيا المعلومات	الحياة	٥٧٨	٩٦-١٢-٢٢
الجات .. ودعم الصناعة المحلية	ابراهيم عباد المراضى	٥٨٠	٩٦-١٢-٢٣
السعى لتوسيع دور الدول النامية	جريدة الجرائد العالمية	٥٨٢	٩٦-١٢-٢٤
بعد اتفاقية الجات ٥ اثار سلبية لوجود شركات سياسحسة اجنبية فى مصر	الاهرام	٥٨٢	٩٦-١٢-٢٨
خطة إعلامية لاحكام اتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية	الاذاعة والتليفزيون	٥٨٤	٩٦-١٢-٢٨
مبدأ حرية التجارة .. وهل آمن به هؤلاء ؟	الاعتماد	٥٨٥	٩٦-١٢-٣٠
صليب بطرس	الاعلان عن الشركة المصرية لأبحاث وتطوير	٥٨٧	٩٦-١٢-٣٠
مصطفى امام	الاهرام الاقتصادى		



الملكية الفكرية

تتجاوز الالتزامات الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ما كان متصوراً في بداية المفاوضات من حيث نطاقها وكثافتها ونتيجة لذلك أصبحت الأحكام الأساسية في الاتفاقيات الدولية السارية على حماية الملكية الفكرية التي تدار تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية سارية المفعول عالمياً على أساس حكم الدولة الأكثر رعاية. وأصبح لها طابع إلزامي والدرجت في نظام التجارة متعدد الأطراف عن طريق اتفاق منظمة التجارة العالمية بما فيها البنية لنسوية المنازعات ويضع اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ضوابط لكل من حقوق المؤلف والعلاقات التجارية والعلامات الجغرافية والرسوم الصناعية والبراءات والتصميمات العامة للدوائر المتكاملة وحماية المعلومات السرية ويستفيد الاتفاق من أحكام الصكوك السارية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية ولا سيما اتفاقات باريس وبرن وروما. ويتجاوزها في حالات معينة. وينص الاتفاق على قواعد جديدة في مسائل لم يكن حلها في محافل المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأهمها إمكان الحصول على براءة عن جميع المنتجات أو العمليات في جميع ميادين التكنولوجيا ولتتصل جوانب رئيسية أخرى في هذا الصدد بحماية حقوق المؤلف في حالة برامج الحاسب وحماية بنوك البيانات ومنه حماية البراءات وحماية المعلومات السرية وإجراءات التقاضي المدنية.

وباستثناء التزامات معينة للتشجيع نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً لا توجد أي أحكام خاصة بتفسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتقلص المعاملة التفضيلية والإعتراف رعاية على إطلالة الحدود الزمنية لتنفيذ بعض أحكام الاتفاق إلى شهر سنوات بالنسبة إلى القطاعات التي لم تكن حماية البراءات متاحة فيها من قبل.

ولما أحكام عامة من حماية صحة الجمهور والتخفيف وإمكانية فرض ترخيص إلزامي بالبراءات لبلوغ أهداف معينة (بما في ذلك منع الممارسات التي لا تتفق مع المنافسة في التراخيص للعاقبة) وهذه الأحكام تتيح للبلدان النامية إمكانيات التصدي لبعض التجاوزات التي كانت قد حاولت السيطرة عليها في مفاوضات الانكشاف لوضع مدونه سلوك دولية عن نقل التكنولوجيا. ولا يغطي الاتفاق جميع جوانب حقوق الملكية الفكرية بسبب اختلاف المواقف الوطنية ولا سيما في مجال التكنولوجيا الإحصائية ومفاهيم التجاوزات وسقوط حقوق الملكية الفكرية. ويقلل الاتفاق إمكانات تحول تشريع حقوق الملكية الفكرية إلى انتصاف تجاري آخر في ترسانة التدابير الحماية. ويستعمل البلدان النامية تكاليف معينة في تطبيق هذا النظام المشدد وترجع هذه التكاليف إلى الزيادات في الاتاوات المنفوخة للأجانب وزيادة أسعار المنتجات المصنوعة بترخيص أو المستوردة كما أن هناك تكاليف إدارية كبيرة سيكون على البلدان النامية أن تحمل ثمناً كبيراً في الحسنيين والتوسع في نطاق تغطيتها القضائية والإدارية والتنفيذية بما في ذلك إقامة آلية رقابة جمركية ومعدلة الموارد البشرية اللازمة وعلى رفع مستوياتها. وكلها نقاط جدية بأن تحظى بالسمع الدولي غير أنه يمكن في الأجل الطويل أن تكون نتيجة الاتفاق هي زيادة الحوافز أمام الشركات المستثمر في البلدان النامية وأن ترخص الاختراعات المسجلة ليستعملها منظمو المشاريع في تلك البلدان.



٤ يونيو ١٩٩٦

الناشر:

للبحوث والتدريب والمعلومات

لوبي المضاربين المقاربة والأراضي يصحون خيوطهم لهم صناعة
الدواء المصرية تمت شهادات مختلفة بنية الحصول على أكبر كم من التوكيلات
الدولية المالية. ويطلبون بتعديل التشريع المصري لبراءات الاختراع بما يتفق مع
اتفاقية الجات الأخيرة التي تدرج فيها مدة الحماية القانونية التي عشرين عاما فإن والمعايير الجديدة وان
يقرض نفسه على صناعة الدواء المصرية بعملها بأعباء وتكاليف ضخمة يتم سدائها في صورة أتاوات محرفة فنية
تفكر كسات الدواء العالمية الكبرى صاحبها حتى الأكسجين الأصل.
والغريب في الموضوع وفي تلك الحملة المستمرة أن اتفاقية الجات الأخيرة ذاتها أعطت للدول النامية ومن بينها مصر فترة اتفاقية مدتها عشر
سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء من التماثل انقاسها وتعديل أو ضاعفها وتأمين ظروفها وتصبح قادرة على متطلبات التواعد الجديدة وبمروءة فتح
الأسواق وإزالة الحواجز. وفي مصطلح الأخيرة بضرورة تعديل مع الاتفاق على مسبقا في مجلس الشعب والقرار لفترة السماح لتلك. فهم يتسرعون
حصد الغنائم ولا يطيعون انتظار عشر سنوات أخرى بعد أن ضالقت بهم الأراضي بعد صدور القرار العسكري بحظر تهريب الأراضي الزراعية
أو الأسمدة على يد هؤلاء.

لهم سيلفون في مصطلح وهم يدركون أن القوة والغلبة لرأس المال. وإن ضيافة الأدوية ستدر أكبر عائد بعد هجرة
الصلاح والمخدرات. فكيف لرفض لفترة سماح عشر سنوات لتعيد فيها تقييم الفساد وصناعاتنا وليبحث
فيها من سلبيات وإيجابيات صناعة الدواء وكيف تصالج فيها كل الشفقات حتى تكون لنا
الانطلاقة الدولية، خاصة أن الدواء المصري يتمتع بسمعة طيبة من حيث الفعالية
والنقاة السحر بالإضافة إلى أن شالية ضحى مصر من القراء.

لوبي الأراضي والمضاربين



يقتدمون

صناعة الدواء

● لماذا نحاول أن نقتل صناعة الدواء

● هل سيتم توحيد صناعات الدواء في

● مناطق أخرى ليس مصر؟

● ضرورة دمج شركات الأدوية مستقبلا

● تنشيط المراكز البحثية الدوائية



٢٤ يونيو ١٩٩٦

التاريخ

للمصنف والتدريب والمعلومات

حول تلك
القضية
للثيرة حقا
والتي
تتسبب
خيارها

منذ فسترة لتلحق
صناعة الدواء ببعض
الصناعات الأخرى..
صاحبت اللجنة
الطبية للحزب الوطني
في زيارته لاصدي
قلاع صناعة الدواء
في مصر.. هي شركة
إيبينكي.. ولم يدرك في
مخيلتي أبدا أن أرى
صرحا عملاقا بهذا
الوصف والجمال.
صرح لا يقل شموخا
عن أي صرح نواحي
أجنتي كما قال عنه
الرئيس مبارك في

أحدى زياراته له ومنذ اللحظة الأولى
مزنتي مشاعر فياضة بأن مصر يمكن أن
تكون على المستوى الأوربي في كل شيء
لو أنشأت العقبات أمام الصناعة. فإن كل
قروض استثمار في هذه الشركة أعطى
مرفودا يخلق عشرات الأضعاف وفي قاعة
المحاضرات استقبل الدكتور برهان
إسماعيل رئيس الشركة بمحاضرة سريعة
عن صناعة الدواء وكيف يمكن أن نؤثر
لحبر الإنطلاقة الدوائية مستقبلا. وجلست
أدون كل ملاحظاتي لأجمع الأسباب التي
أدت إلى جمال هذا الصرح للصناعات وكل
من اشترك مع الدكتور برهان في عمل
مايلرك مدى قوة ومثابرة وهو يشير إلى أن سبب التقدم هو أنه يجمع
الناس حوله ممن يقدرونه تكاء. ويصفى اليهم ويسعى دائما للحصول
على الأراء. وفي كل مرة يسأل ثم يصفي ثانية. وعندما يقدم
له أحد مستخدميه فكرة طيبة يقول له عادة هذا حسن أميل



د. برهان اسماعيل

لهذه
الفكرة
وقد
حصلت
انت على
عمل

أضافي للتنفيذ هذه
الفكرة أبدا في
تنفيذها بعد
الظهور.. وبها كان
صاحب الفكرة فإن
الشخص الذي
يعرضها يعطى له
مستوىة اضافية
وكان من نتيجة
ذلك انه لاتعترف
من يدرك كل هذه
الانقسام لكل
انسان في الشركة
هو مدير.. فهو
أشبه برؤي رجل
وقسم صناعة

سواء على جانبي عتبة فلا ينظر إلا إلى
الاسم انه لا يتطلع إلى أي جانب بل ينفذ
إلى الأمام.

وقد وضعت الشركة قواعد منذ تأسيسها
للمدير عليها فهو وضعت قواعد التصنيع
الجيد G.M.P في الاعتبار عند التصنيع

نعمان الزياتي



٢٤ يونيو ١٩٩٦

التلويخ

البحوث والتدريب والمعلومات

ميتها والتي تصل إلى عشر سنوات حتى يمكن أن نعيد ترتيب أوضاعها لمواجهة شروط المنافسة المفتوحة في السوق المحلية وأيضا لترتيب أوضاعها في ظل احاديث التخصصين وتقسيم العمل الاتليسي بما لا يقلل من فرصتها لاحتلال مكانة متميزة في سياق الاتجاه الحالي بالاتليم لتوجيه المزيد من الاستثمارات لتصنيع المنتجات الدوائية عدم الاستفادة من السنوات العشر الذين يمنحون للتجهيز بعدم السماح لنا بمعرضين صناعة الدواء المصرية لآثار سلبية كبيرة

١- تتناقص الاتجاه نحو الاستثمار الجديد في صناعة الدواء لأن الاستثمارات الجديدة تصبح مرهونة إلى حد كبير برفقة الشركات الدوائية

وتعتمد للشروع كما تطبقها في تصنيع المستحضرات بالإضافة أن الشركة تتنافس بمنتجاتها نحو (١٥٥) مستحضرا من مستحضراتها الخاصة و ٦٣ مليا لاتفاقيات تصنيع مع كبريات الشركات العالمية وأنها تتنافس بها على المستوى العالمي لتأسي أساسا ليد للعامة الرخيصة وأنها على أساس النوع والجودة وأن كل ما تنتجيه يجب أن يكون أفضل ما يمكنتنا انتاجا كما يقول د. برهان ولابد أن نرتاد أفاقا جديدة وعلى الرغم من أن الشركة لعزرت نجاحا كبيرا خلال الـ ١١ عاما الماضية لتقيمة الانتاج ارتفعت من ١٩.٧ مليون جنيه عام

١٩٨٥ إلى ٢٢٤.٣ مليون جنيه في عام ١٩٩٤ كذلك قيمة المبيعات من ١٥.٢ إلى ٢٢٢ مليون جنيه عن نفس الفترة بالإضافة إلى أن صافي الربح تعدى الـ ٤٤ مليون جنيه وبلغ المال المستثمر نحو ٢٣٢.٥ مليون جنيه بعد أن كان ٤١.٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٥. وأجمالى الأصول ارتفعت في الأخرى من ٤٦.٦ مليون جنيه إلى ٢٧٩ مليون جنيه عام ١٩٩٤ وحقق عمالة متزايدة من ٤١٠ عاملا عام ١٩٨٥ إلى ١٥١١ عاملا عام ١٩٩٤. وبالتالي يمكن أن نجد أن هناك سرودا لسطيا عاليا للسامعين الذين اندركوا أهمية هذا العمل وسامعوا فيه فقد بلغ رأس

للال للمول ٤٢ مليون جنيه موزعة كالآتي:
الشركة العربية للصناعات الدوائية (أكبرها) ٣٦.١٧٪
شركات أدوية (قطاع عام) ٢٤.٩٩٪
مستثمرين عرب وأجانب ١٥.٤٦٪
مستثمرون قطاع خاص

٢٢.٠٩٪
مساهمون من العاملين في إبيكي ١١.٦٢٪
بنوك ٩.٦٧٪
أى الأجمالى ١٠٠٪

ويقول الدكتور برهان أنه مع تحديثات التجهيز بالصناعة المصرية وإعادة تأهيلها وتحديثها للدخول إلى واقع القرن القادم وأرتفاع تكاليف ذلك إلى قدرات كبيرة تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة ومع ما تفرضه الأوضاع الاقتصادية الجديدة واحاديث التعاون الاتليسي والتخصص وتقسيم العمل بالسوق الاتليسية يدفعونها لإساع الكبريان صناعة الدواء المصرية بحكم سبها وريادتها وبحكم حجمها والاستثمارات القائمة فيها لابد وأن تحتاج إلى إقرار الاستفادة من الفترة الانتقالية التي تورتها اتفاقية الجات الأخيرة كإساع

الدوائية الكبرى التي تتجه إلى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها ووفقا لتقديراتها وهي تتجه في الغالب الأعم نحو تفضيل الانتاج في مراكزها الرئيسية والتصدير إلى أسواق دول العالم المختلفة.

٢- انخفاض الحوافز المالية إلى اتفاق استثمارى جديد ومنضم في عمليات إقامة التافيل والأحلال والتجديد وهي المشروعات التي يخطط لها في السنوات الماضية لتحديث صناعة الدواء بمصانع القطاع العام وهي تحتاج بقيدة إلى تمويلات جذرية في ظروف الانتاج والمعدات والآلات لتلاحق التطور الدوائية. ومع الأهمية الكبرى لمصانع قطاع الأعمال العام وقضاياها بانتاج نحو ٢٠٪ من كمية الدواء المنتج في مصر فإن عدم وجود حوافز استثمارية في شركاتها لتطوير والتحديث والتوسع يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حاد في انتاج مصر الدواء

هل ستسحب إسرائيل صناعة الدواء

٣- وهذا أراء كثيرة عن توطيد الصناعات الأكثر تقدما ومنها صناعة الدواء في بلدان أخرى غير مصر في ظل تصورات ومخططات التعاون الاتليسي الجديد فإن عدم الاستفادة من الفترة الانتقالية يمكن أن يكون دافعا لها لتوجيه الاستثمارات الجديدة في صناعة الدواء إلى خارج مصر وتولائها إلى بلدان أخرى بما يجرع مصر بصيرة حقيقية



٤ يونيو ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والعلوم

وعلى من صناعة حيوية واستراتيجية. في ظل التشريع الحالي والخاص ببراءات الاختراع للمستحضرات الصيدلانية فإن الحماية تنتهي في مصر بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التقدم وحسب تسلسل البراءة كانت الشركات المصرية تقدم لتصنيع الدواء مما ساعد على أن تغطي صناعة الدواء المحلية ٩٢٪ من الاستهلاك عام ٩٤ بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ وظلت أسعار الدواء منخفضة عن مثيلاتها بالدول المجاورة حيث يصل سعر الدواء في مصر ١/٨ سعره العالمي لذلك فإن المرافقة الفورية على الاتفاقية سوف تحرم مصر في السنوات العشر المقبلة واستغلالها في عمل مستحضرات جديدة مستوف تزييد على ٣٠٠ مستحضر بالأسعار التي تتوافق مع الخصائص الضعيف المصري.

٥. أن التطبيق الفوري للاتفاقية على المستوى الدولي أغرى الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة ببراءات اختراعاتهم من المعروف أن براءة الاختراع كانت ١٧ سنة بالولايات المتحدة أصبحت بعد اتفاقية الجات ٢٠ سنة أي أن هناك عرقا ثلاث سنوات هذا الفرق سمي DELTA PB- RIOD وبعض الشركات قد

منعت فعلا هذه الفترة الإضافية بإحكام قضائية صولت في أمريكا بعد صدور اتفاقية الجات وشركات أخرى في الطريق إلى ذلك مما حدى بالشركات التي تنتج البدائل GENERICS إلى رفع قضايا وحكم في بعض القضايا بالتعويض للشركات صاحبة براءة الاختراع أي أن مجرد التطبيق الفوري لبراءة الاختراع في مصر تبعها لـ TRIPS سوف يزيد الأسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة في السوق فعلا والتي قاربت مفتحا على الانتهاء إلى ١٠٥ أضعاف لأسعر الحالي نظرا لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاما.

٦. الدول التي لها نفس ظروف مصر الاقتصادية مثل الهند ودول أمريكا الجنوبية والدول العربية تعارض التطبيق الفوري لبراءات الاختراع وتطالب بحق التصميم الأجنبي لمستحضرات الشركات العالمية وكذا السامعة للأدوية والفيتامينات والأبحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية ومعتها عشر سنوات والتي سوف تمنح للدول النامية وفقا للاتفاقية.

٧. الأهمية الخاصة للدواء في حياة الإنسان لهو سلة أساسية لا غنى عنها ولا يرتبط استهلاكه بمرتبات سعرية أو دأخلية ولا يرتبط تصديره الطلب عليها بمستوى سعر معين كما أنه طلب غير قابل للإرجاء أو البحث ولا يخضع لقوانين المانع الجدية وتتاقصها مع زيادة المستهلك منها مما يدفع غالبية الدول التي تتحكم في استيراده ومضبطه وتقيده ويضع قواعد صارمة لتسجيله والسماح بكذاؤه في السوق المحلية.

٨. خصوصية البحث والتطوير في الصناعات الدوائية حيث تقوم الصناعة الدوائية بالأساس على البحث والتطوير المتواصل ونقل المعرفة الفنية بين دول العالم. وفي الأساس فإن كافة الأدوية تتمتع ببراءات اختراع بعضها استندت المدة القانونية والبعض الآخر لم تستند مدتها. ومن البديهي أن كافة التراخيص التي في أيدينا الآن كشركات أدوية هي تراخيص تصنيعية منعت بموجب القانون الحالي المحلي وعلى هذا الأساس فإن تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية TRIPS ينتج عنه أن جميع المنتجات التي تصيب براءة اختراعها سارية بالنسبة لها وفقا للقواعد الجديدة المقترحة سوف تتوقف رخصة تصنيعها مباشرة ويتوقف إنتاجها بقية القانون بعض النظر عن حاجة الاستهلاك إليها من عدمه وبعض النظر عن القدرة على استيرادها وتكاليف ذلك.

الأضرار
تتمتع الصناعة المصرية الدوائية على تشريعات محلية تركز على مبدأ منع براءات الاختراع لعمليات التصنيع دون المنتج النهائي وكذلك لبراءات الاختراع المسجلة عالميا التي استندت مدة الحماية لها ولم تعد حكرا أو وفقا للقواعد المصرية المحلية والتي تمنح الحماية لفترة زمنية مدتها عشر سنوات ومع ما تمتاز به الصناعة الدوائية في الدول المتقدمة من قاعدة كيميائية واسعة قائمة على اكتشاف المواد الفعالة يعمل أفراد أو شركات وقدرتها على تخصيص استثمارات كبيرة لتمويل البحث والتطوير فإن الأضرار للترافعة يمكن أن تشمل:

١. تراجع الإنتاج وجهود التطوير ومراكز التفتيات المختلفة
٢. حصد مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكارها بالشركات العالمية.



٢٤ يونيو ١٩٩٦

التعليق

للبحوث والتدريب والمعلومات

٢. تصنيف فرص البحث والتطوير والإجتهد في إيجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية وبذلك تتخلف الصناعة الدوائية عن ملاحقة التطورات العالمية على الأقل عشرين عاماً في مدة حقوق الملكية الفكرية.

٤. زيادة أسعار المنتجات الدوائية عموماً وذلك بإطلاق صاحب البراءة وأعضاء قوة احتكارية مطلقة للتحكم في كافة الشركات العاملة بمصر عام وخاص واستثماري وحصوله على امتيازات تضاف إلى تكلفة إنتاج الدواء ورفع سعره.

٥. زيادة فاتورة الاستيراد وتراجع حجم وفترات التصدير.

٦. المستحضرات التي تتداول في السوق المصري الآن تمثل نحو ٩٢٪ من الاستهلاك بعض منها مازال له براءة اختراع وفقاً للقواعد الجديدة المقترحة لذا سوف تطبق على هذا الجزء اتفاقية براءات الاختراع مما

سوف يزيد من الأسعار المتداولة حالياً في السوق وعلى سبيل المثال ما حدث في أمريكا حيث طالبت إحدى الشركات بمنع الشركات المنافسة من طرح أحد الأدوية التي استغاد من الفترة الانتقالية بحكم قضائى. ونقشت هذه الحالات في الكونجرس الأمريكى مما يكلف الفرد الأمريكى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً كتكلفة إضافية نتيجة الانتقال من انضاج للنظام القديم الذى يحسم براءات الاختراع لمدة ١٧ سنة إلى النظام الجديد الذى يحقق الحماية لمدة عشرين عاماً بزيادة ثلاث سنوات أما في مصر فسوف يكون الفرق عشر سنوات تؤدى إلى تحميل الفرد للمصري باعباء ضخمة وتبيلة في تكلفة الدواء في الوقت الذى تسعى فيه الدولة الى عدم زيادة أية اعباء على المواطن .

٧. بالتطبيق الفوري سوف يخسر المواطن ميزة السعر الاقتصادي لعدد يتجاوز ٢٠٠ مستحضر وسوف تنتهى براءة الاختراع بالنسبة لها والمحددة حالياً بعشر سنوات وفقاً للقانون الحالى وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقاً لقواعد براءات الاختراع الجديدة والتي ترفع مدة الحماية الى ٢٠ عاماً فهل تفي فترة العشر سنوات السماح من أجل حقن الشركات الأجنبية ومن أجل حقن المصريين أم نعيد النظر في صناعتنا وندمعها بكل ما أتيينا من قوة؟

ويرى الدكتور حسين طلعت استناد جراحة التجميل ضرورة استقلال للفترة الانتقالية المتاحة بعشر سنوات لتقوية الأبحاث الدوائية وتشجيع جميع مراكز البحث والعمل على دمج بعض الشركات بهذه المشاركة الفعالة في الأبحاث والتطوير وتيسير قاعدة صناعة المواد الخام باستغلال الطاقات المتاحة أو إنشاء شركات جديدة للمواد الصيدلانية والاستعانة ببعض الخبرات الأجنبية. وإن تعتبر صناعة الدواء تلب صناعة الخبز في استراتيجيتنا .



للبحوث والتدريب والمعلومات

للجسر

التاريخ

٢٠ يونيو ١٩٩٦

١٢٠٠ ١٢٠ من أعضاء المؤتمر يناقشون بحثا في مقدمتها البات والسوق الشرق أوسطية

فوسروك في العالم

فوسروك ينتاج ٨٥ منتجاً في
سبائكها بخصر على اصطلاح
الخرسانة (مثل مؤخرات السفن،
المدنات والأشكال التي
تسبب الخرسانة، صفة العزل)،
ومواد معالجة الأسطح
الخرسانية ومجموعة
كاملة من المنتجات
المنشعة في اصلاح
الخرسانة وحماتها
ومواد الصلح من
الايوكسي والبولي
يوريان والأرضيات
المتانة من الايوكسي
والاستمعت ومواد
منخفضة لظلام اسطح
الخرسانة لياه الطبر
والجسري وفي حالات
تعمل النسب العالية من



سوزان الزينى

تركيز الاحسان وللاول البيوتومنية
اللزامة للعزل ومزج لواصل القميد
والعوازل المطاطية لوقف التآكل
للياه بالإضافة إلى منتجات عبيدة
أخرى استخدمت بنجاح كبير في
مشروعات مصر العملاقة، ومنذ
بداية عام ١٩٩١ 'لقدت فوسروك ش.
م. م صورة الشركة العالمية وطورت
كل فروعها وإمكاناتها بالتركيز على

والفتيش على الشركة
بمصر كل ثلاثة شهور
لإصدار شهادة فنية
لضمان قيامها بمراعاة
كافة الأصول للتمتع في
الصناعة وفي فحص
الواد الخام لاستمعة
وتدريب الفنيين تدريباً
عالياً يتناسب واسم
الشركة والسوق
العالمية.

فوسروك في مصر
أنشئت فوسروك في
مصر منذ ١٥ عاماً ومنذ هذا التاريخ
قد قامت احد أحدث المصانع
وزوتها بالخدمات اللازمة للانتاج
والخزائر بمنايا مجموعة مختارة من
المنتجات اللازمة للسوق المصرية
والتي تشمل في الجودة ومثالية
الاسعار، كما فقت الشركة إلى
أهمية المهندس لثرب الذي يستطيع
أن يقدم لعلاء الشركة الاستثمارية
الفنية قبل وبعد البيع، وتقوم شركة

فوسروك هي إحدى كبرى الشركات
العالمية لكيمويات البناء وهي قسم
كيمويات البناء لشركة العملاقة
وكاسرول الشهيرة والتي تنتج زيت
محركات السيارات وكاسرول وتقوم
شركة فوسروك العالمية بنتاج
كيمويات البناء في ألمانيا وطريق
دولة في العالم ومصر اهدافاً، وبعد
امسح الشركات فوسروك
واكتسابها في شركة واحدة تحت
اسم فوسروك أصبحت المنتجات التي
تخرجها الشركة الجديدة تغطي كافة
احتياجات عملائها من حيث تنوعها
وتشملها للأغراض المطلوبة من
أجلها في مواقع المشروعات
الإنشائية مهما اختلفت أوضاعها.
وتلتهز منتجات فوسروك
بالجودة العالية التي تخضع لمعايير
قياسية في مختبراتنا التي لها
بشورتها بأحدث الأجهزة اللازمة
لأجراء هذه الاختبارات كما يقوم
القسم الفني بفوسروك العالمية
بالإشراف الدائم على مشاريعنا



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

٢٢ يونيو ١٩٩٦

التفريع:

الجودة ومواكبة متطلبات العصر من تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج لجميع شركتنا من أكبر الشركات العاملة في مجال كيمائيات البناء وأسرعها نمواً مما جعلنا نفخر وتمكّن بالقرآن اسمنا مع بعض من أهم المشاريع العالمية التي يجري تنفيذها في مصر مثل:

مشروع كايرو أريست ريزيدنس
مشاريع المياه والصرف الصحي
لجميع المحافظات

مشروع سحارة لقرعة السلام
مشروع مرقو الاتفاق (الجزء الثاني -
الخط الأول والثاني)

مشاريع المياه والصرف الصحي
للقاهرة الكبرى
مشروع مطار جناكليس

الإسكندرية
مشروع تجديد مبنى السفارة
البريطانية

مصلحة كهرباء غرب القاهرة
مصنع اسمنت بني سويف
مشروع مكتبة الإسكندرية

مصانع لخواسير الخرسانية
للخفافة
وكثير من المشروعات الأخرى التي

لا مجال الآن إحصائها.
وإن خططنا هي أننا سنظل نغطي
محتاجنا عالمي الجودة منافساً في

الأسعر لعملائنا بالإضافة إلى منحهم
مستوى عالياً من الخدمة وفهمنا
هو إرضاء العميل أولاً.

وبالتالي فإن لهم أهدافنا هي:
١) المحافظة على جودة وتطوير
منتجاتنا.

٢) توفير كل وسائل الخدمة سواء
كانت قبل أو بعد بيع المواد
للعملاء.

٣) ضمان إرضاء عملائنا.
٤) المحافظة على مصورة أداء
شركتنا كشركة عالمية في كل الأوقات.

٥) توفير النواتج التخريسية
بالداخل والخارج لرفع كفاءة
مهندسينا وعلمائنا لبناء لتقديم
خدمة أفضل للعملاء.

٦) المحافظة على أن تكون سبلنا
للتقديم مواتمة (الموئ) للصورة.

٧) مساهمة التطور التكنولوجي
بإضافة أفضل المعدات واستخدام
أفضل تقنية.

ومساهمة التطور الأخير الذي
حققته الشركة تقوم الشركة حالياً
بتنفيذ مشروع توسعة مصانعها

الكلية بمدينة ٦ أكتوبر وذلك
لتحقيق زيادة حجم الإنتاج وتحسين
الجودة إلى أربع مستوى في السوق

العالمية بجانب تصنيع المنتجات ذات
التكنولوجيا المتقدمة.
ولمهندسائنا دائماً أن تكون عند

حسن فن عملائنا والله الموفق.



د. حسن إبراهيم

9 دول أعضاء و4 دول

تقدمت للعضوية

مجلس الوحدة يطالب بانضمام بقية الدول العربية لاتحادية الجنات

□ القاهرة - يوسف هلال:

طالب الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بضرورة انضمام الدول العربية إلى اتفاقية الجات الدولية والعمل على تنسيق مواقفها فيها بما يحقق دعم مصالحها وتعظيم الاستفادة من إيجابياتها وتحجيم سلبياتها من خلال التفاوض التجاري الجماعي في إطار الاتفاقية.

وأشار الدكتور حسن إبراهيم إلى أن هناك تسع دول عربية انضمت حتى الآن للمنظمة العالمية للتجارة وتشمل مصر وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي والبحرين وقطر والامارات والكويت. بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات لعضوية المنظمة وهي السعودية والأردن والسودان والجزائر.

وأكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أنه في حالة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية في صورتها الوسيطة في إطار جامعة الدول العربية كخطوة مبدئية في اتجاه إقامة التكتل الاقتصادي العربي فإنه يتعين على الدول العربية ذات العضوية المزدوجة في تكتل اقتصادي عربي واتفاقية الجات في وقت واحد أن تنظم علاقتها مع الجات والمنظمة العالمية للتجارة على أساس تحقيق التوافق بين التزاماتها في كل من المنظمتين.

ويذكر الدكتور حسن إبراهيم أن مجلس الوحدة الاقتصادية سبق أن تقدم باتفاقية السوق العربية المشتركة إلى منظمة الجات الدولية في يناير 1965 ليجعلها وتحديد الموقف منها.



المصدر: **الجامعة العربية اليوم**

التاريخ: **٢١ يوليو ١٩٩٦**

للمحيط والتدريب والمعلومات

الأمين العام لاتحاد المصارف العربية

«جات» عربية في «نوفمبر»

□ القاهرة - مصطفى عبد السلام:

تبحث الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية الأعداد لاتفاقية جات عربية تقضى بتحرير التجارة الخارجية بين الدول العربية. وصرح عدنان الهندي الأمين العام لاتحاد المصارف العربية أن الاتفاقية سيتم عرضها للمناقشة على هامش قمة القاهرة الاقتصادية المقرر عقدها خلال شهر نوفمبر القادم. وقال إن اتفاقية الجات العربية تنص على فتح الأسواق العربية أمام المنتجات العربية وعدم الاستيراد من الخارج إلا في حدود ضيقة وإنشاء مناطق تجارة حرة عربية وزيادة التعاون المصرفي بين المصارف العربية، والعمل على زيادة الصادرات بين البلدان العربية وبالتالي توفير قدر كبير من العملات الأجنبية التي تخصصها البلدان العربية لعمليات الاستيراد. وأوضح الدكتور عدنان الهندي أن هذه الاتفاقية لا تعنى امتناع الدول العربية عن الانضمام إلى اتفاقية الجات العالمية أو الانسحاب منها، وإنما تعنى إيجاد شكل اقتصادي عربي قادر على المنافسة الدولية وبالتالي يمكن تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والإدارة العامة للشئون الاقتصادية التابعين لجامعة الدول العربية. وأضاف أن هناك بعض المؤسسات العربية القائمة التي يمكن أن تساهم في إنجاح فكرة الجات العربية، من بينها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لمصندوق النقد العربي الذي ساهم خلال السنوات الماضية في تنمية وتطوير التجارة العربية. ■



٤ وزيره للمستثمرين في برج العرب : اتفاقية لحماية الملكية الفكرية وأستراتيجية موحدة للتصدير حماية الانتاج الوطني ضروري تشجيع الاستثمار

كتب - محمد السيد ومحمد العزاوي :

.. أعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتصدير أنه سيتم اعداد استراتيجية موحدة للتصدير خلال العام الحالى ادفع الصادرات المصرية لتستطيع المنافسة ومواجهة التحديات القائمة ..

.. وقال الوزير : أنه سيتم اعداد مشروع لقانون الملكية الفكرية يتضمن بعض ملامحه التى اقرها فى الدول التى طبقت الملكية الفكرية .. جاء ذلك خلال مؤتمر عقد بمدينة برج العرب بالاسكندرية عن حماية الصناعة الوطنية وحضره وزراء الصناعة والتجارة والقرى الحرفية والتصدير وروس الهيئات الاقتصادية لبيئة الاستثمار ورئيس اتحاد المصانع ..

.. وأضاف الوزير : أنه تم إنشاء جهاز لمعالجة الدعم والافتراق داخل الوزارة .. لمساعدة للشركات المصرية فى حالة تنافسها بالافتراق عند ايراضيها والتصدير لتسويق العالمية ..

.. وقال : أننا استوردنا خلال العام الحالى بما قيمته ٤٠ مليونا و ٧٥٠ مليون جنيه مشيراً بأن حكومة الدكتور الجيزورى وضعت استراتيجية لزيادة التصدير .. وأن عام ٩٦ هو العام الحاسم للصادرات المصرية ..

.. وأكد المهندس سليمان رضا وزير الصناعة أنه يجب الانتماء للمنتج الوطنى .. حتى يستطيع المصانع ان

يحصل على مزايا المخططة بالتجارة

الاستثمار فى مجال الصناعة ..

.. تطالب : ان المستثمر فى النشاط الصناعى يقلل من اقل ايات نفسه عندما يقرن نفسه بالنشطة الأخرى مثل الاستثمار العقارى والمباني ..

.. وأشار احمد العزاوي وزير القوى العاملة والفكرى ان هناك شكوى من اصحاب المصانع لتلوية عدم استقرار العمالة فى المناطق الجديدة حيث بدأ

الصال الى ترك اصنافهم عند المصنوع على والية حكومية ١١ .. مما يخلق

الضرر بأصحاب هذه المصانع مشيراً بأنه يجب أن يكون هناك انتماء من جانب الخارج لهذه المصانع ..

.. وقال الدكتور ابراهيم فوزى رئيس الهيئة الاقتصادية لبيئة الاستثمار : ان الصناعة المصرية تشل 2٦٨ من إجمالي صادرات مصر و 2٧٧ من إجمالي الناتج المحلى الاجملى ..

مما يؤكد ان مساهمة الصناعة فى الصادرات المصرية تتزايد بصفة مستمرة ..

.. وقال : ان المصانع المصرية قلقة على حماية نفسها وأن الدولة لم



د . ابراهيم فوزى

تتطلب من مساعدة ودعم الصادرات المصرية ..

.. وأوضح محمد فريد حميد رئيس

اتحاد المصانع المصرية : ان

تنظيمات الاعمال تضع نفسها فى يد

الحكومة لتتألف من الصناعة الوطنية

لتحريه المنتج المصرى الهامية

الانتماء والولاء للتمكين مع المنتج

الوطنى ..

.. وقال برج حامد رئيس مستشارى

برج العرب : ان ضبط ايقاع العمل

الاقتصادى فى مصر يقع على عاتق

الحكومة .. لما تضمنه من توقيتين

ولوائح مطلقة للنشاط الصناعى

والتجارى ..



د. أحمد جويلى :

لن نتنازل عن حقنا.. فى اتفاقية الملكية الفكرية د. إبراهيم فوزى : صناعتنا قادرة.. على الانطلاق للعالمية

برج العرب - ليلية شاهين ورووف فايد :

لقد د. أحمد جويلى وزير التموين والتجارة ان الحكومة لاتزال اية ضغوط من احد لانسراع بتعليق اتفاقية الملكية الفكرية واتنازل
لاتزال عن حقنا فى المهلة الممنوحة لنا .. انصاف فى نظام اعمال مؤتمر حماية الصناعة الوطنية بروج العرب .. ان
رفض بعض المنتجات المصرية فى
الاسواق العالمية يرجع الى عدم التزام
بعض المصنعين بالمواسمات
القانونية
لقد المهندس سامان رضا وزير
الصناعة انه يتم دراسة تخطيش
التصوفه الدورية كترجيها على السلع
بعد تقسيمها الى أربع مجموعات .
الشار د. إبراهيم فوزى رئيس الجهاز
التقني للاستثمار الى ان الصناعة
المصرية أصبحت تكثر قدرة للانطلاق
الى العالمية والمناخمة فى الاسواق
الاجنبية



للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر

١٩٩٦ يوليو ١٩٩٦

للطابع

برنامج بحث آثار الجات على دول مجلس التعاون جدة - حسام زايد :

يقام بمكة المكرمة خلال الفترة من ١ إلى ٣ ربيع الأول القادم برنامج عن منظمة التجارة العالمية وأثارها على دول مجلس التعاون الخليجي . أوضح سعي لطفي رئيس الوزراء المصري السابق والخامس الأساسي أن فكرة البرنامج تمتعت من أهمية منظمة التجارة العالمية حالياً والتي تهدف إلى رفع المستويات المعيشية للشعوب وتحقيق العمالة الكاملة وتحمل بين طياتها الكثير من الأسرار ومعرفة تلك الآثار وأهدافها أمر يحتاج إلى بحث ومعرفة . وقال أنه ستتم مناقشة العديد من الموضوعات ومنها المعالم الرئيسية للاتكالية العامة للتجريفات والتجارية وتناقى مفهوم هيكل منظمة للتجارة العالمية والآثار السلبية والإيجابية للاتكالية والجات على التسميات الدول الخليجية . حيث يوضح القصي السعيد في الأبيات المتوافرة عن تلك الآثار وعليه أن البرنامج يوضح الجهود التي يجب أن تكفل للعمل على سد الفجرات المعلوماتية في هذا المجال . وأضاف أنه ستتم مناقشة موضوع التكتلات والشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالتجارة الدولية حيث أن الموقع أن تواجه الصناعات الخليجية منافسة دولية متزايدة من جراء النظام التجاري العالمي الجديد . والنور الذي يجب أن تلعبه السياسات الصناعية بحيث تدعم بدرجة أكبر الصناعات ذات الميزات النسبية ، خاصة أن الصناعات التي تعتمد على الحجم والحماية سوف تستلهم عملية إعادة الهيكلة التي سيشهدها اختفاء الوحدات الهامشية ، ونظراً للنمو الكبير الذي تشهده الشركات متعددة الجنسيات في تحويل عملية الإنتاج وتسيير العمل الدولي والتخصص . وبما أن دول المجلس تتمتع بمزايا عديدة أهمها بنيتها التحتية الجيدة وخبرتها في مجال التصدير وتوسطها الجغرافي فإن الأمانة لفروقات الفجرات مع هذه الشركات تهدف إلى احتياطي الاستراتيجية التي تتلهم مع غرور دول مجلس التعاون والصناعات الإنتاجية والصناعات الصناعية التي يمكن للمشاركة فيها .



د. سعي لطفي

وبدأت نتائج اتفاقية الجات

الحادة أو التدهور المستمر
في الأسعار.

من ناحية أخرى - تقول
الدراسة - أن الدول
الصناعية المستوردة للسلع
الأولية استعيرت في
معارضتها الصريحة لأي
بنود ترد في الاتفاقيات
السلعية تكفل مواجهة
تقلبات الأسعار وانخفاضها
وأعانتها إلى الاتجاهات
السعرية الحقيقية.

وبينما تقير تقديرات
البنك الدولي إلى انخفاض
الأسعار الحقيقية للسلع
الأولية في الأسواق العالمية
عام ١٩٩٠م نسبة ٤٠٪ من
مستوى الأسعار السائد عام
١٩٨٠م ترتفع تقديرات
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية لتظهر زيادة حدة
انخفاض الأسعار الحقيقية
للسلع الأولية خلال نفس
فترة المراقبة لتصل إلى
نسبة ٤٥٪.

لم تستفد الدول النامية
المصدرة للسلع الأولية
بشكل عام من الاتفاقيات
الدولية المنظمة للتجارة
الدولية في السلع الرئيسية
باستثناء المطاط الطبيعي
والتي لم توفر سوى
الموضي في السوق
العالمية.

إلى ذلك أشارت دراسة
عن «البنك الدولي» نشرت
السلعية الدولية، نشرت
مؤخرا مستعرضة العوامل
المؤثرة على الدول النامية.
وترى الدراسة أنه بات
واضحا منذ بداية
التسعينات أن هذه
الاتفاقيات صيغت لتمكن من
تيسير تدفق السلع الأولية
وأكدت بمجرد تعديل
الأسعار في حدود هامشية
على المدى القصير.

وأوضحت الدراسة أن
تلك الاتفاقيات لم تكن معدة
أصلا لمواجهة الانخفاضات

الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١ م
باجمالي يصل إلى ٢٩٠
بليون دولار أمريكي خلال
نفس الفترة.
وفي أمريكا وحدها -
التي تضم العديد من الدول
الاسلامية - وصل معدل
الخصائر المتولدة عن
تراجع قيمة الصادرات
نحو ٥٪ سنوياً من قيمة
الناتج المحلي الاجمالي
للقارة بأسعار عام ١٩٩٠ م.

وتفيد
الدراسة ان
الدول النامية
التي تقع في
قارة أمريكا
كانت من أكثر
الدول تضرراً
تليها الدول
النامية في
أمريكا
اللاتينية
ومنطقة
الكاريبي على
الترتيب.
وطبقاً
لهذه الدراسة
التي نشرتها
مجلة «تجارة حائل لقد
بلغت خسائر الدول النامية
الناتجة عن تراجع عوائد
صادراتها من السلع
الأولية نحو ٣٥ بليون دولار
سنوياً في المتوسط خلال



وثيقتك في يدك وبضاعتك في عرض البحر

مع زيادة حجم التجارة من وإلى الجزائر، للصنعة ومع فتح باب التصدير والاستيراد في ظل تحرير التجارة وانطلاقه الجات تزداد الحاجة إلى التأمين على البضائع أثناء نقلها، وهو الأمر أنما التأمين على المخاطر، ومنه نشأت فكرة التأمين المهنية على تقسيم خسارة الفللة القليلة على أكبر عدد من التجار.

ولمستد التأمين البحري أو الجوي ما هو إلا قياس إحصائي تعرض نوع البضاعة إلى الأخطار المطالب التأمين ضيقها، وترجمة هذا الاحتمال إلى نسبة تعويض من مبلغ تأمين الوثيقة وكما قل احتمال تعرض نوع البضاعة إلى التلف كلما قلت هذه النسبة، فيكون قسط التأمين على الماكينة خلال الرحلة البحرية وحتى المخازن القنصلية حوالي ٠.٦ ٪ من مبلغ التأمين، أما قسط التأمين على الخزف والصيني ضد جميع الأخطار حوالي ٧٪، ويرد نصفه إذا وصلت الرسالة سليمة، وكل إجراء يتخذه المؤمن له للمحافظة على بضائعه ومخاطباتها يساهم في تقليل قسط التأمين مثل شحن البضائع داخل حاويات والذي يمنح بموجبه خصم ١٥٪ من القسط.

والمستورد الاختيار في أن يقدم بالتأمين بنفسه أو أن يقوم به المورد في بلد قبل شحن البضائع حسب شروط التعاقد، وفي هذا الموضوع يقول عادل سعيد حسين العجمي الذي يعمل في مجال تجارة الجلود والظلم والفرم الذي توارثها أباه من جد وهو يحتاج إلى استيراد معظم خاماته من أسبانيا والبرتغال، أنه يفضل دائماً التأمين في مصر، خاصة بعد تقدم الخدمة التأمينية واتساع السوق المصري وزيادة عدد شركاته، ويوجد لذلك أهمية كبيرة في حالة حدوث تلفيات، حيث أن المؤمن المصري يتقدم بإجراءات الحصول على المستندات المطلوبة لدعم التعويض وكيفية التعامل مع الجهات المختلفة، وهو ما يميزه عن شركات التأمين الأجنبية، كما أن رؤية العميل بسوق التأمين المصري ويوجد هيئة الرقابة على التأمين التي تضمن سلامة الوثائق المالية لشركات التأمين وتضمن حقوق حملة الوثائق بجمعهم من حدوث موافق تؤدي إلى عدم حصوله على التعويض نتيجة إفلاس شركة التأمين المساندة له، وهو ما يتكرر كثيراً في الأسواق المالية التي تلتس فيها بعض شركات التأمين وتضيق حقوق حملة الوثائق الصادرة منها.



في عالم ما بعد الحيات:

هل ننشئ جهازا للمخابرات الاقتصادية؟

تحقيق:

محمد مز الدين

تعرض الشركات والمؤسسات الكبرى في مختلف انحاء العالم لخسائر تقدر بمليارات الدولارات سنويا من جراء عمليات التجسس الاقتصادي

الجاسوس الاقتصادي؟ هذه الاسئلة

وغيرها يجيب عليها

«الأهرام الاقتصادي» ضمن

سطور هذا التحقيق الذي

يتضمن تقريرا

امريكي يبين

خسائر

الشركات

الامريكية من

جرائم عمليات التجسس الاقتصادي، ويتهم التقرير

في ذات الوقت ٢٣ دولة من بينها مصر.

بالتجسس على شركات ومصالح امريكية

كما يتضمن التحقيق آراء خبراء

اقتصاديين ورجال اعمال

في هذا الموضوع

القديم في الخارج

الجديد

والثثير في

مصر

مكان إلى آخر في العالم اخذ التجسس الاقتصادي طريقة إلى مصر والعالم العربي بطريقة ما، وساعده على ذلك شدة المنافسة التجارية سواء عالميا أو داخل مصر ذاتها

ولكن.. ما هو التجسس

الاقتصادي؟ وما هي

اسبابه وحيله؟

وكيف يمكن

تجنبه؟

ومن

هو



تجسس بالجملة

أعلن مؤخراً مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في مجلس الشيوخ الأمريكي أن هناك ٨٠٠ حالة تجسس اقتصادي على مصالح اقتصادية وتجارية أمريكية. تتروط فيها ٢٣ دولة أجنبية. يتم للتحقيق فيها حالياً.

وقد شهدت السنوات الأخيرة مع ارتفاع حدة المنافسة التجارية فيما بين الدولة بعضها البعض وكذا الشركات تزايداً ملحوظاً في حالات التجسس الاقتصادي خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي حداً بالجمعية الأمريكية للأمن الصناعي لاعداد دراسة لبحث مشكلة التجسس الاقتصادي والتجاري على الشركات الأمريكية. وبخضعت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها أن سرقة المعلومات والأسرار التجارية للشركات الأمريكية قد تزايدت بنسبة ٢٢٣٪ خلال السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥.

وقد تمت الدراسة حجم الخسائر التي تتعرض لها الشركات الأمريكية بحوالي ٦٣ بليون دولار أو بليون دولار شهرياً خلال فترة إجراء الدراسة.

وإذ مثلت سرقة الخطط الاستراتيجية للشركات وبرامج الأبحاث والتنمية ومعلومات عمليات التصنيع أكثر من ٦٠٪ من الخسائر المالية للشركات التي خضعت للدراسة.

وأشارت الدراسة إلى أن حماية البيانات والمعلومات في الشركات الأمريكية يجب أن تمثل أهمية خاصة وأولية قصوى، كما أن جهود تأمين المعلومات تحتاج للتصديق. ذلك أن التجسس على الشركات يمكن منعه أو تقليله إلى حد بعيد، وأن إدارتها شركة تقع عليها مسئولية التحرك واتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

ولم تترك الدراسة أن ٧٨٪ فقط من الشركات الأمريكية كانت لديها برامج لتأمين للمعلومات وأن نصف هذا العدد تقريباً كان لديه سياسات وقواعد مكتوبة.

إضافة أن هذه الشركات أعدت تقارير عن ٧٠٠ حالة سرقة معلومات وأن نطاق السرقات ينحصر بين مؤلفين في هذه الشركات أو منافسين من رجال أعمال أمريكيين وأجانب أوروبال مغامرات دول أجنبية.

• حدة المنافسة

التجارية الدولية

خلقت ما يصرف

بالجاسوس الاقتصادي

وقالت الدراسة أن ٦٤٪ من حالات التجسس الاقتصادي تتروط فيها أمريكيون. الصينيون أولاً



٢٩ يونيو ١٩٩٦

التجسس

للبحوث والتدريب والمعلومات

وأن الجواسيس الاقتصاديين الصينيين سجلوا أكبر عدد من السرقات التجارية إليهم الكمبيوترات وإشارت أن تجسس كندا يعد تطوراً هاماً للغاية ذلك أنها تشترك في الحدود مع الولايات المتحدة كما أنها شريك تجاري كبير لأمريكا.

وقد وقعت ٤٧٪ من حالات التجسس على المصانع الأمريكية في الخارج في منشآت صناعية وتكنولوجية متقدمة للغاية أو منشآت خدمية في بريطانيا وكندا وألمانيا، كما وقعت حالات أخرى للتجسس الاقتصادي الأجبي في مصالح اقتصادية وتجارية أمريكية في كل من الصين واليابان وفرنسا والمكسيك وجمهورية الاتحاد السوفياتي السابق وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان والهند وباكستان ومصر وإسرائيل.

هذا وقد استخدم الجواسيس وسائل عديدة شملت السرقة واستخدام المعلومات بشكل غير مرخص به والرشوة والافراء عن طريق التلويح والانسحاب عن معلومات والدخول في مجتمعات مشفركة مزيفة والتشويش الإلكتروني وسرقة المعلومات عن طريق شبكات المعلومات في الكمبيوتر ومراقبة اتصالات الشركات الأمريكية وتعتبر هذه الدراسة واحدة من الجهود القليلة التي تهذب أحدث مشكلة التجسس الاقتصادي والتجاري على الشركات الأمريكية. ومن الصعب حصر نطاق هذه

المشكلة لأن الشركات غالباً ما ترفض الإفصاح عن معلومات بشأن سرقة أسرارها، كما أن الحكومة الأمريكية ليست لديها إحصاءات من خسائر الشركات الخاصة.

من واشنطن إلى القاهرة

ويبدو في مجتمع رجال الأعمال هذه الأيام حديث عن تزايد أفراد وجهات تطلب معلومات وبيانات معظمها في حكم السرية للمؤسسات والشركات، فهذه المعلومات تتمثل في هياكل المعاللة الداخلية تفصيلاً ونسب كفايتها والحسابات المالية والميزانيات والمشتريات والمبيعات. بل تذهب هذه الأساليب إلى حد طلب أوجه القصور في الإدارات المختلفة والمعلومات التي تواجه السلطات الداخلية والخارجية للمؤسسة أو الشركات أو المصنع! كثير من رجال الأعمال والصناعة في مصر يعتقدون أن تلك البيانات تجمع عن طريق مكاتب الاستشارات والدراسات التي انتشرت هنا وهناك والتي لا يعرف أحد على وجه التحديد العمل الذي تقوم به هذه المكاتب ولا مصادر تمويلها والهيئة التي تتبعها.

ويقول أحد رجال الأعمال إن حالات التجسس على بيانات المصانع اتخذت في الآونة الأخيرة عدة أشكال معظمها يتم بواسطة محبرين لصالح جهات أجنبية بصورة غير مباشرة فيقوم على سبيل المثال أحد المكاتب الاستشارية بتقليد ما يسمى مجازاً بدراسة جدوى أو دراسة سوق لمشروع ما وفيها يتم جمع بيانات تقدم صورة مغلفة لصناعة ناجحة ماني مصر. يمكن بعد دراستها وتحليلها تقديم المركز التنافسي ضدها من جهات خارجية.

إساليب التخفي



يقول د. حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات بطننا أن حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول تدفعها للبحث عن طرق للتخلص من المشاكل المترتبة على هذه المنافسة ويضيف أن الشركات والمنظمات إذا ما وجدت صعوبة في التسويق في الداخل أو الخارج فإنها تلجأ لدراسة مواقف الشركات الأخرى المنافسة للحصول منها على بيانات ومعلومات عن الأرباح والمالة ونوعيتها وكفاءتها وتكاليف الإنتاج والجهود والمخصصات والاحتياجات

ونظام الإدارة نفسه وغيره من عناصر تبين مواطن القوة والضعف في الطرف التنافسي.

ويدخل الجاسوس الاقتصادي هذه الشركات في شكل مندوب علاقات عامة أو شخص يرغب بأجراء دراسات أو صحفيين أو جهات رقابية للحصول على معلومات يتم تسريبها للجهات المنافسة.

ويدخل الاتصاف الوليلي والفساد الإداري ضمن العوامل المساعدة على التجسس الاقتصادي وكل هذه الدائل تهدف في النهاية للحصول على معلومات تمكن الطرف المتجسس من تحديد سياساته الإنتاجية والتسويقية للتغلب على منافسة الشركات الأخرى.

ويضيف أنه في مصر حرية التجارة والفاء القيود وتخفيض الجمارك والدعم والتحرير التدريجي للمخصص والفاء المعاملات التفضيلية في ظل احكام الجات ومنظمة التجارة العالمية - أصبحت هناك صعوبة في عملية التصدير والتسويق الدولي للمنتجات وصاحب تلك مشاكل تتعلق بالجودة وتفاوت عنصر التكلفة لنفس المنتج بسبب اختلاف تكلفة الحصول على المواد الخام اللازمة لتصنيع للنتاجات، وكل هذه العوامل أدت لتزايد حالات التجسس الاقتصادي.

ويعتبر د. حمدي عبد العظيم أن الاحتياطات التي قد تتخذها الشركات لحماية أسرارها ستؤثر بالسلب على الباحثين الجادين الراغبين في الاطلاع على معلومات تمكنهم من اتمام أبحاثهم العلمية.

**في عالم ما بعد البحوث:**

ولكن يقول أنه بالامكان تجنب جزء كبير من عوائق الحصول على المعلومات للباحثين بالحصول على خطاب رسمي موثق من الجامعة التي يتبعها الباحث لتأكيد أن هذه المعلومات تجده في رسالته العلمية بالإضافة لتقديم نسخة من الدراسة التي يقدمها للشركة بمجرد الانتهاء من إعدادها.

ولأننى أن هناك دوراً للشركة والمؤسسة الصناعية في تحديد المعلومات المسموح بالانصاف عنها وذلك لأولاً بحمايتها. وهناك جهات ومؤسسات تشترط الحصول على موافقة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء قبل الحصول على أى معلومات منها. وهناك بعض وزارات تطبيق هذا الاجراء. وذلك بهدف عدم تسريب معلومات تحمل بين طياتها خطراً على الأمن القومي أو الاضرار بالصالح الاقتصادي للدولة.

ومن ضمن وسائل حماية المؤسسات من التجسس الحصول على موافقة الجهات الأمنية في حالة إذا ما كانت هذه البيانات لجهات اجنبية. ويؤكد د. حمدي عبد العظيم أن كل هذه الاجراءات هي نوع من الضمانات التي تيسر الحصول على البيانات للدراسات الجادة. وبالتالي لاتعوق حصول الباحث أو الدارس على ما يحتاج إليه من بيانات تساعد في اتمام بحثه ودراسته.

اسرار وخسائر

وان أولئك الافخاص الذين يطلبون معلومات وبيانات ويدهون أنهم يعملون في امكان حكومية او رسمية هم جواسيس غير متربين ولايست لديهم كفاءة عالية في الحصول على المعلومات وسرعان مايتكشف أمرهم ويترصدون للمتابع بهذه الكلمات يبدأ د. محسن الخضميري الخبير الاقتصادي كلامه

ويضيف أن صورة العمل أو الخافن التقليدية قد اختلفت وأصبح هناك الجاسوس الاقتصادي للدرج على سرقة المعلومات وجمعها، وأصبح الجاسوس يحمل بطاقة رسمية حتى يستطيع ممارسة عمله وكله وطلب المعلومات دون أن يشك فيه أحد أو يتعرض للمساءلة.

ويرى أن للدرج لايعطى اسرار مرضه أو اسراره الصحية إلا للطبيب.

وان أحد اساليب التجسس هي تقمص دور الطبيب أو الاخصائى الخبير بصناعة ما أو نشاط تجارى أو اقتصادى معين.

المصريون يشنون**تجسسهم على امريكا****ويقولون أن اسرائيل****الحليف الاقرب لأمريكا****أكبر دولة تجسس****اقتصاديا في المنطقة**

ويقول أن ادارات العلاقات العامة يتع عليها في كثير من الاحيان عبء مقاومة الجواسيس ضمن خطة لحماية أنظمة ومعلومات الشركات من الاختراق، ولابد للمستقبل بالعلاقات



العامة أن يكون له علاقة جيدة

بالمصحفين وخاصة للهتم منهم بشباب شركته أو مؤسسته . فلهذا
أساليب للتجسس الاقتصادي احتمال صفة المصحفين أو الباحثين
وأيضا ممثلي العلاقات العامة أنفسهم

ومن ناحية أخرى يؤكد د. محسن الخضميري أن الجاسوس يستغل حب
المصدر الذي يستقى منه معلوماته في الإعلان عن نفسه والتحدث عن
ذاته وإنجازاته ويقدم بالقاء السؤال للتجسس بصورة طبيعية في الوقت
المناسب ويصوره لانتير الربية ولا يخفى على أحد أن أكثر الناس تعرضا
للتجسس هم رجال الأعمال ويصنف عامة رجال الأعمال ورؤساء البنوك
من أحرص الناس على أسرارهم، وفي مفهوم بعضهم فإن رجال الأعمال
لا يتكلموا وإنما هناك مجموعة من المسامنين تحيطه رباط إليهم بالتحدث
عما يسمح بالإفصاح عنه.

وهذا فإن رجال الأعمال لا يتحدون عن خططه المستقبلية باستثناء
ما لا يضره لخطر الانكشاف في السوق
ويعتبر د. محسن الخضميري أن المنافسة في السوق الدولية قاتلة

والمصراع للقادم الاقتصادي أكثر منه عسكريا
ويضرب المثال دولة سويسرا التي يعتبر فيها سر لتتاج الشيكولاتة
السويسرية أهم من أسرار القنبلة الذرية؛ ولرنا التي تتصارع فيها
شركات المظفر والموضحة على سوق تتداول فيها مليارات الدولارات
سنويا، وهناك شركات انتاج وتصنيع السيارات الكبرى في العالم والتي
اثام بعضها اتفاقات خاصة تصل أطوالها إلى عشرة كيلو مترات لتجريب
واختبار السيارات على مفاصله تحت الأرض حتى لا تنكشف أسرار
السيارات وتصميماتها الهيكلية أو الهندسية

جهاز متخصص

ويطالب د. محسن الخضميري

بوجود خطة تدريبية واسعة النطاق لقيادات الشركات سواء الحكومية أو
الخاصة للتوعية بظاهرة التجسس الاقتصادي، ويدفع بأهمية وضع
تصور عام ودراسة إمكانيات الأسواق العربية وإيجاد مواضع اقدام في
الأسواق الدولية وإقامة جسور ومعارب إلى هذه الأسواق . تعبر عليها
المنتجات والسلع والصناعات العربية.

وعلى صعيد آخر فهناك خصائص كبيرة للعرب من جراء عمليات التجسس
الاقتصادي، فكارثة بنك الاقتصاد والتجارة كان ورامها جواسيس
اقتصاديين، وهناك محارلات مستمرة لضرب البنوك العربية في الخارج
والاستيلاء على المصنقات والخقود الكبيرة من الشركات العربية،
بالأضافة لانسداد ذمم بعض ضفاف النفوس من الموظفين بالرشاوى
لتسهيل التلاعب أو اخفاء بيانات أو اظهارها في صورة غير حقيقية أو
إطلاق حروب للشائعات وهناك بعض الامثلة للحرب الاقتصادية ضد
مصر مثل محاربة شركات الانوية المصرية في ليبيا ووضع العقبات



أمام المفسوجات والملابس الجاهزة في أسواق أمريكا، وحدث عمليات استبدال والتكتية من على بعض المنتجات ووضع تاريخ سابق لاتنتاجها حتى ترفض كالمسائل في للرأي.

كما تقدم بعض المكاتب الاستشارية الأجنبية بتقديم نصائح للمستثمرين العرب بالبناء وحدات متكاملة لإحتياجاتها ترضى لحدث عجز في السيولة وتأخر في الإنتاج لهذه طويلا

قد يتوقف فيها المستثمر عن الإنتاج أو **● الصناعات** يغير نشاطها

ولهذه الأسباب يطالب د. محسن

خضيري بالمشاركة في إنشاء جهاز

وطني للمخابرات الاقتصادية وتوليد

الغطاء للشرعي والرسمي الذي يمكن

الجاسوس الاقتصادي من العمل

بحرية والاستفادة من كل الامكانيات **الاقتصادي** المتاحة لاتحتاج مالا

ويرى أن هذا المطلب ليس بدهة فقد طبقته كثير من أجهزة المخابرات في

العالم مثل ص.س. اى. ايه الامريكية وال. مك. جى. بى. الروسية

والمكتب الخامس في المخابرات الفرنسية كما أن معظم افراد جهاز

المخابرات الكندي تحولوا إلى المخابرات الاقتصادية. وذلك بعد أن

سبقتهم دول مثل الصين واليابان وكوريا لهذا المجال.

وفي السنوات الاخيرة تزايدت دول العالم الثاني التي تنضم القسما

للمخابرات الاقتصادية، وعادة ما يتم إنشاء القسم الاقتصادي للمخابرات

تحت غطاء شركة المباحث الدوائية أو شركة للتصدير والاستيراد أو بنك

دولى أو مؤسسة لها الفرع الدولية وهو أكثر الاشكال التي تمكنها من

العمل بحرية وباعلية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاسنية المطلوبة.

وأخيرا وفي عالم ما بعد الحيات. عالم لا يحترم إلا لغة الاقتصاد والمال

ويسمى لتحقيق المكاسب مهما كانت الوسائل. هل يتعدى إنشاء قسم

مخابرات اقتصادية مرحلة الضرورة إلى مرحلة الحتمية؟

سؤال تترك إجابته للقارئ



المخدرات التائمه والطريق الى الاستثمار!

اصبحت اتفاقية الجات وملحقاتها امرا واقعا في حياتنا الاقتصادية.. وغير الاقتصادية، واصبح لزاما على الشعب المصرى بكل طوائفه، خاصة المستثمرين والمخبرين منهم، ان يعمل على تنمية قدراته ومستويات ادائه وتوظيف موارده وامكانياته المتاحة بما يمكنه من مجابهة تيارات المنافسة العنيفة القادمة من اجواء العالم الخارجى نتيجة لفتح جميع ابواب الاقتصاد المصرى على مصراعها على ذلك العالم، وذلك امتثالا للاسس الجوهريه التى تقوم عليها الاتفاقيات المذكورة، والتى اصبحت مصر عضوا مشاركا فيها بالكامل مع عدد كبير من الدول وعلى راسهم الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى جانب آخر، فإنه بالنظر إلى المخدرات المصرية، فإننا نجد أن الكثير من اصحابها - خاصة صفار المخبرين وأولئك الذين لا يمتلكون قدرات كافية للقيام بالاستثمار الذاتى لها والوفاء لديمهم أى نوع من المهارات يمكن أن تهملهم للقيام بتلك المهمة - أصبحوا يعيشون حالة حيرة وتيه لا يستهان بهما فيما يتعلق بقراراتهم حول كيفية توجيه مدخراتهم وتحديد الأرمية المتاحة لاستيعابها أو توظيفها وتزاد أهمية ترشيد مثل هذه القرارات في حالة المخدرات البسيطة التى تمثل كل ممتلكات اصحابها والتى يعتبرونها بمثابة حصن للأمان التموينى لكل مايمكن أن يواجهونه في المستقبل القريب والبعيد من مسئوليات مقبولة أو غير مرتقبة من مرض وزواج ذاتى أو للأولاد وتعليم ونفقات شيفوخة ووسائل ترفيهية خاصة مايزيد منها إلى تسيير الحياة المعيشية ... الخ.

ولأبرج السبب في حدوث تلك المشاعر الجبرى للتردد فسط إلى الجهل بكيفية الاستثمار الذاتى لتلك للمخدرات أو الاقتدار المقدره الشخصيه على القيام بذلك، ولكن هناك سبب آخر بالغ الأهمية وهو محدودية أنواع الأرمية المتاحة لاستيعاب تلك للمخدرات إلى جانب ارتفاع عنصر المخاطرة للمصاحب للاستعانة بها خاصة في الأرمية الأخيرة وكذا انخفاض عنصر الثقة في مدى مشروعية أو كفاءة الأرمية المتاحة.

فشركات توظيف الأموال أتهمت مدخرات قطاع كبير من الشعب وكان لا إله إلا ينكر ولا يخفى في تمويل شريحة كبرى من المشاركين في تلك



٢٩ يونيو ١٩٩٦

التوزيع :

للبحوث والتدريب والمعلومات

الشركات بمخدراتهم من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية أدنى ، بل لقد أصبح بعض هؤلاء من انقر قطاعات الشعب نتيجة لضيق (تحويرة) عمرهم من خلال تلك الشركات التي أودعوا فيها كل ما يملكون من لوازمهم.

وما زالت مشكلة للمدخين المساكين مع ذلك الشكل من أوعية الاستثمار قائمة حتى الآن تتربح من ينفقها من بئر الظلم والهوان وما زالت تحتل اهتماما إعلاميا لا يستهان به وما أبلغ العبارة التي ذكرت في جريدة الأهرام عدد الجمعة ٥ يونيو ١٩٩٦ في الصفحة السابعة من حيث نجد مقالة صغيرة تتحدث عن : « الجنزيري وحل مشكلة ضحايا شركات تزليف الأسوار » وتنتهي تلك المقالة بعبارة مؤثرة تناشد بها حكومة الجنزيري لكي تحل « هذه المسألة التي يتعرض لها آلاف المواطنين الذين أصبحوا أغلب من القلب »!!

ولفما يتعلق بالبنوك التقليدية ، فإن نسبة لا يستهان بها من المدخزين عزلت عن إيداع مدخراتها فيها لأن آلية العمل فيها لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى خروج العديد من المدخزين المتعاملين في مجال البنوك التقليدية وحثا عن مصادر أخرى مقبولة.

أما البنوك الإسلامية ، فإن هناك بعض الشكوك في إنها تتبع بالأحكام أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها خاصة فيما يتعلق بالفوائد وتجنب التعامل بها . كما إنها عادة

٥. زيب صالح الأشوح

ما تقدم نسبيا من الأرباح بالغة الانخفاض إلى المودعين فيها بشكل مطلق أو مقاربة بأسعار الفائدة المتخاسة للمدخزين في البنوك التقليدية وذلك بشكل بدوره مشكلة لكثير من المدخزين خاصة الصغار منهم الذين يعتمدون على العائد من تزليف مدخراتهم البسيطة لتحسين معيشتهم الهابطة وللتخفيف من حدة مشكلة انخفاض مستويات دخولهم.

هذا ، ولقد بدأت اسواق البورصة مشرقة ، باعثة للأمل البراق لفئة المدخزين خاصة ذوي الدخل - وبالتالي للمدخرات - المحدودة وكانت في البداية وبما واعد لتزليف المدخرات واتباع للمتعاملين من خلال تلك الأسواق وقتها فرصة مضاعفة أموالهم والقفز إلى شرائع اللوسرين ، كما بدا أن تلك الأسواق كانت موجهة خصيصا لخدمة صفار المدخزين ومحدودي الدخل حيث تم تحديد عدد الأسهم المتاحة للبيع وكذا تم تحديد وتقييم القيمة الإجمالية للأسهم المباعة ، إلا أن المبالغة في ذلك التحديد أدت في الواقع إلى عرقلة توجيه جميع المدخرات التي يملكها الأفراد الراغبين بالاستثمار في تلك السوق ، كما أن حالة الركود التالية - والتي تستمر حتى حين - أثارت تخوفا كبيرا لدى اصحاب المدخرات خاصة صفارهم.

أما عن الاحتفاظ بالمدخرات الشخصية في صورة مشفولات ذهبية أو ما شابهها أو حتى في صورتها المالية الأصلية ، فإن ذلك يمكن أن يعرض تلك المدخرات لخطر الضياع الأبدى نتيجة لتعامل مخاطر كثيرة محتملة مثل الحرائق والسرقات وارتفاع الميل إلى الاستهلاك الترفي أو إلى الاستهلاك المحرم مثل تعاطي المخدرات والشعور أو القمار...

ومن هنا ، تعالت الأصوات بتساؤل موحّد وإن تعددت الفاظه ومرواهاة : كيف أوجه مدخراتي - التوجيه الصحيح الذي يمكن أن يحتفظ لي بها وإن يندبها في ظل التضخم الحالي ؟



وإذا ما رجعنا إلى القضية الأولى نجد تماثلاً يقلقنا إلينا قائلًا: كيف يمكن للمستثمرين المحليين أن يعمقوا موقفهم التنافسي مع التيارات الأخرى القومية التابعة من قبل الدول الأكثر تقدماً والدول الفعالة؟ وكيف يمكن لهم أن يفلحوا في تلبية مكانهم في سوق الانتاج وحماية مشاريعهم الاستثمارية من أن تقلعها الرياح الاستثمارية للعانية والمنثرة باستخدام قوتها لأخراجهم من رحلة السوق الانتاجي الاستثماري؟

تلك القضية للاستثمار وهذه (للأخبار) وهتان تشكلا قسيتين بالفتى الخطورة ويجب لذلك أن نولى طويها معا - وفي نفس الوقت أمتاماً جاداً وشاملاً وسريعاً فهناك مجموعة من المقترحات بشأن الأوجه البديلة التي يمكن أن تصب فيها للخبرات كإوعية أكثر ضماناً ونفعاً لتوظيفها والتي يمكن بدورها أن تساهم بفاعلية - إذا ما أحسن توظيفها وتوجيهها في تحسين مستويات الأداء والانتاجية للأوعية الاستثمارية المضيفة وبالتالي تقوية موقفها التنافسي للملائم للظروف الراهنه.

(١) من الإشكالات الاستثمارية التي يقترح التحججه إليها

بمخدراتنا عن طريق الاكتتاب أو بإشكال أخرى يمكن أن توضع بدلة أكبر مع مزيد من الدراسات المتعمقة، المستشفيات العامة والاستثمارية والوحدات الصحية الأخرى حيث يرتفع الطلب على خدماتها ويكون العائد منها مرتفعاً ومضموناً خاصة إذا ما أحسن توظيف واستثمار الموارد والامكانيات فيها، كما أن دخول الخبرات للمشاركة في قيام تلك المشاريع لا شك سوف يساهم في التوسع في الخدمات المقدمة خلال الوحدات المعنية، وفي رفع المستوى التكنولوجي للأجهزة والمعدات المستخدمة فيها وفي زيادة تنوع الخدمات المقدمة من خلالها إلى جانب رفع المستوى العام للدخول للعاملين بها مما يؤدي في النهاية إلى رفع المستوى المعيشي للعاملين بتلك الوحدات والمشاركين لخبراتهم للتوظيف في خدماتها.

ويخصص الوحدات الصحية العامة، فبدلاً من توقي التطوعات والإعانات المالية التي قد لا يقبل الكثيرون على تقديمها لأسباب عديدة منها الانخفاض في المستوى العام للدخول، فإن تقديم للخبرات للمشاركة في استثمار الأنشطة الصحية المقدمة من خلالها والتي تحظى أيضاً بالمشاركة بنسب في العوائد التي يمكن أن تقتني من الانقسام (الاقتصادي) بها، يمكن أن يكون لها دور أكثر جدوى لتحسين مستوى الخدمة المعنية من الحال إذا ما كان المصدر التمويلي المساعد لتلك الوحدات يعتمد على التبرعات الفردية غير المنظمة أو المنتظمة فقط.

(٢) المساهمة مع الصيدليات خاصة المملوكة للشباب محدودي الدخل نسبياً، وبذلك يزداد إمكانية التوسع في المعروض وبالتالي الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير، ذلك الذي يمكن أن يحقق فائدة مزدوجة لكل من الصيدالة للمالك، والمساهمين بمخدراتهم في تدعيم المصادر الآلية لتمويل أنشطة تلك الصيدليات، وذلك يمكن أن يساهم في تحسين الخدمات الصحية

(٣) المدارس الخاصة، وعلى غرار ما سبق المدارس العامة أيضاً، بل ويمكن تعميق الاقتراح على جميع المؤسسات التعليمية المختلفة من مدارس وجامعات ومراكز للتدريب والتعليم للمهارات المختلفة مثل الحياكة واللغة والكمبيوتر والرسم والأدب المكتوبة وأن تنسيق الزمور والموسيقى... الخ وذلك المصدر يكاد يكون مضمون العائد لانخفاض مربية الطلاب عليه، كما



أن توجيه المدخرات إلى مثل تلك المؤسسات يمكن أن يساهم ليس فقط في تدعيم المصادر التمويلية لها، ولكن أيضاً في تحسين مستوى التعامل الذي لا شك يضيفه بالمستوى المعيشي أيضاً.

(٤) للمشاركة بالمدخرات في تمويل الوسائل الإعلامية المختلفة من خلال المؤسسات التي تديرها مثل التلفزيون والإذاعة. خاصة للخطات الألفية منها. والصحف المختلفة فلا شك أن ذلك سيحقق فائدة أكيدة مزدوجة لكل من المساهمين والعاملين في تلك المؤسسات كما أنه سيمنح تقديم خدمات أكثر جودة لتأجئة مصادر تمويلية إضافية وأصوات استثمارية

أكثر واقعية لأنها تأتي من قبل العامة من الناس.

(٥) أوجه أخرى يمكن أن نذكر منها، قياساً على ما سبق. العيادات الخاصة والعامة، المكاتب الاستشارية، مكاتب المحاسبة، الوحدات السكنية ذات الطلب المرتفع عديم المرونة والتي تعتبر من المصادر الاستثمارية الواعدة بعوائد مجزية للمساهمين بمخاطرهم في إنشائها كما أنها تنطوي في تلك الحالة على فائدة أخرى هي المساهمة في حل مشكلة الإسكان بخاصة في حالة إقامة مشاريع استثمارية تهتم بإقامة (مدن) أو قرى أو (تجمعات) سكنية بمرافقها ومجملاتها وملاعبها..

(٦) المساهمة في رسائل المواصلات والاتصالات فهي أيضاً من أوجه الاستثمار التي تحظى بارتفاع كبير من الطلب (عديم المرونة) عندها، كما أنها مراقب يجب الاهتمام الجاد بتأمين مستوى أنشطتها والذي يزيد احتمال تحقيقه بزيادة المدخرات الموجهة للاستثمار المباشر فيها.

ومن الفسوابط المقترح مراعاة تحقيقها في حالة توجيه المدخرات إلى مثل تلك الأشكال البديلة للاستثمار التي سبق توأ عرضها يمكن أن نوجز الآن:

(١) إجراء للمفاوضات الجادة من الأصحاب الأصليين للوحدات الاستثمارية المقترحة، ومحاولة خلق وتقديم حوافز جادة تنجح في إقناعهم بقبول فكرة مشاركة صفار المدخرين لهم في تلك الوحدات والتأكد على أنهم لن يكونوا مع هذا - منافسين أو شركاء على قدم المساواة معهم.

(٢) تحديد وجهتين حسابيتين مستقلتين في مثل هذه الوحدات، إحداهما توجه إلى تحديد المقيوق المالية للأصحاب الأصليين وإلى الإشراف على النشاط العام للوحدة، والأخرى تكلف فقط بتناول شئون المدخرين من الخارج وتحديد حقوقهم المالية بصفة دورية يتفق عليها.

(٣) فيما يتعلق بالتصويت وحق تقرير توجيه النشاط وحق تقرير مصير النشاط داخل الوحدة الاستثمارية، فإنه من العدل أن يكون حق التصويت للملاك الأصليين حقاً ثابتاً وأصلياً وياق، أما المدخرون من الخارج فيكون لهم حق استشاري فقط في توجيه النشاط داخل الوحدة الاستثمارية، ولأصحاب الوحدة الأصليين أن يقطعوا ذلك براهي الاستشاري أو أن يرفضوا الأخذ به.



(٤) منع المساهمين بمدفقاتهم - الى جانب العوائد نتيجة مساهماتهم - بعض الامتيازات الخاصة وفقا لطبيعة الخدمات التي سوف يساهمون في تمويلها مثل خصم على الخدمات الصحية في الوحدات الصحية التي ينتمون اليها ان على المنشورات الإعلامية ان منحهم بعضها مجانا فمن شأن ذلك ان يثرى نوعية المعاملات بين كلا الطرفين.

(٥) إصدار تشريعات قانونية ملصقة حول المعاملات المتعلقة بهذا الشأن وتقديم بيان مفصل بحقوق كل من المساهمين وأصحاب الودعات الاستثمارية المقترحة وتحديد اشكال المشاركة والعوائد والحد الأدنى والحد الأقصى لمشاركة العامة وكيفية الدخول والخروج من المشاركات المقترحة.

(٦) وفي حالة قبول مبدأ مساهمة العامة بمدفقاتهم مع الملاك الأصليين للمستشفيات الاستثمارية وما شابهها، ويقترح ان يمتد نشاط تلك الوحدات الاستثمارية بإنشاء وحدات فرعية تخدم الفقراء ومحدودي الدخل ويمكن ان تقوم بتوظيف كادر متاثر يشمل الشباب من الخريجين، لا يشترط فهم ان يكونوا حاصلين على أعلى الشهادات مثل تمهين الأطباء الذين اضطرتهم ظروفهم الاجتماعية والمالية الى عدم إتمام دراساتهم العليا مما يحرمهم من الالتحاق بنفس الفرص التي اغتنمها الأطباء الآخرون الذين وصلت مراتبهم إلى مستشارين في مجالات تخصص معينة - إن تنفيذ ذلك الاقتراح من شأنه بث منافع متعددة الأوجه والاتجاهات حيث تنبذ في توسيع الفرص الاستثمارية وتوظيف المدخرات الصغيرة، الى جانب تقديم خدمات ذات مستويات مقبولة وكافية لمحدودي الدخل الى جانب إتاحة الفرصة للتوظيف الأفضل للأطباء الشباب وأصحاب الكوادر المختلفة منهم.



دراسة علمية جديدة تحذر من آثار الجات على الزراعة

كتب علاء الدين:

خبرت دراسة تابعة لوزارة البحث العلمي من الإضرار التي سيخترقها لها المزارعون بسبب اختراعات السلالات النباتية وجماعتها كملكية فكرية مما سيؤدي إلى ارتفاع الممان. هذه السلالات انشائية بالتميز (التكاوي) القائمة من الخارج والتي تنتج بإساليب الهندسة الوراثية. وطالبت الدراسة التي أعدها مكتب ممثلين وزارة البحث العلمي بضرورة الانتقاء الوطني في مجال البحث والتطوير لاستنباط السلالات الجديدة بصورة محلية مع تنويع معهد بحوث الهندسة الوراثية بوزارة الزراعة ومدينة مبارك للبحوث للتعويض. كما حثت الدراسة من الشركات الصناعية حقوق الملكية الصناعية وممارستها الاحتكارية بحجة استيراد ماثقوم بالتقاليد على البحث والتطوير إضافة إلى طول فترة الحماية التي تفرضها الاتفاقية على كل أنواع التكنولوجيا والتي تقدر بـ ٢٠ سنة حيث طالبت الدراسة بفعلها إلى خمس سنوات.



منظمة التجارة العالمية تتوقع نموا كبيرا الحركة التجارة

باريس - أعلن ريناتو روجيرو المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أمس أن المنظمة تظن أن التجارة العالمية في السلع ستنمو بنسبة سبعة في المائة في العام الحالي وفي العام المقبل.

وقال روجيرو لصحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» أن سنة ١٩٩٦ ستشهد نموا بنسبة سبعة في المائة تقريبا في حجم التجارة السلعية الإجمالية على مستوى العالم، ومن حيث القيمة في ١٩٩٥ كان المبلغ ٤.٩ تريليون دولار والتوقع من حيث القيمة لسنة ١٩٩٦ هو زيادة بنسبة عشرة في المائة تقريبا حسب تطلعات أسعار الصرف.

وقال روجيرو أن الصناعات الأمريكية ستنمو في العامين القادمين بما يتراوح بين تسعة و ٩.٥ في المائة بينما ستنمو التجارة العالمية بنسبة سبعة في المائة.



اتفاقية حظر من المقاطعة والحصار الاقتصادي

قيود الملكية الفكرية!

تطوير الصناعة الوطنية أهم وسائل الحماية والانتصار على تلك القيود

المنتجات

الكيميائية

والغذائية

الدوائية

الأكثر تضررا

بسبب هذه

الاتفاقية



ومن هذا آثار التصادق الاتفاق حول معايير اربابيه، وتواعد واضعة لتوفير الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتفقتر أيضا الى احكام فعالة لتسوية المنازعات الدولية مما جعل الدول تلجأ الى تفويضاتها الوطنية أو تطبيق إجراءات في حالة تسوية المنازعات مما يسبب مشاكل وتوترات دائمة بين الدول.

ومضيفة لذلك شهدت المفاوضات الرتيبة بالتجارة العالمية الكثير من القصورات والمضروقات التي تعلق بحقوق الملكية الفكرية للرتيبة بالتجارة، وأسفرت المفاوضات عن ظهور إتفاقية التجارة الرتيبة بحقوق الملكية الفكرية والتي تضم ٧٢ بندا تنظم جميع

حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالمنتجات والسلع والتجارة والملاحق الرئيسية لهذه البنود التي تتعلق بدعم الأنشطة التي تخدم التنمية والأركان، للتكنولوجيا على النحو الذي يوازن والمطابق على حقوق الغير وهي من البند ٩ الى البند ٤٠ ومختصة من البند ٩ الى البند ١٤ لحماية حقوق المؤلف من البند ١٥ الى البند ٢١ لحماية العلامات التجارية ومن بند ٢٢ الى البند ٢٤ للإجراءات الجغرافية ومن البند ٢٥ الى البند ٣٦ لحماية التصفيميات والتصاميم الصناعية ومن البند ٣٧ الى البند ٢٤ لحماية براءات الاختراع ومن البند ٣٥ الى البند ٣٨ لحماية النواتج للتكامل والبند ٣٩ لحماية الاصراع الصناعية والبند ٤٠ خاصة بالتصدي الممارسات المضادة ومن البند ٤١ الى البند ٧٢ خاصة بإجراءات تنفيذ الاتفاقية وهي تشمل تفاصيل تلك الإجراءات وبش المنازعات وتسويتها والترتيبات الانتقالية ومساعدات الدول المتقدمة للدول النامية.

ويواصل للهدس فترج عبد الجليل حديثه قائلا: ان الاتفاقية أصبحت أمرا واقعا وتتلذد إيتاده من أول يناير عام ١٩٩٥ لتصبح الدول الأعضاء ومن ضمنها الدول النامية، وأنه يجري الآن في مصر الخطوات التنظيمية والمصرفية للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها وتفعيل بعض التشريعات لتتوافق مع مواد الاتفاقية بما فيها بنود ومواد إتفاقية التجارة الرتيبة بحقوق الملكية الفكرية.

وفي سبيل هذه الإجراءات بحث مرعاة حضور نطاق الاصراع في مجال الملكية الفكرية التي يمكن ان تقع وتطبق الآثار الإيجابية التي يمكن ان تنجمها في نفس الوقت وكذلك الانما يتولد الاتفاقية بكل عمق واعتبارها امر إدارة قانونية دولية في التشريعات المماصر والمقترضة بالتالى من أوضاع جديدة تؤثر بشكل عام في مسار الاقتصاد العالمى وبشكل مباشر في أداء أجهزة البحث والتطوير الوطنية.

في ظل هذا العالم الجديد الذى نتخله الآن ونعيشه لم تعد هناك صراعات كبرى بين الكبار والصغار، انتقل الصراع قليلا مندهجها نحو الدول الصغرى والنامية.

واخذت للواجهة صورا جديده غير مباشرة، بعيدا عن الصغار الاقتصادى أو اعلان المكافحة بين دولة كبرى وأخرى نامية. أصبحت هناك اتفاقيات ومساعدات تم توقيعها بتخطيط من تلك الدول الكبرى. صحيح ان الدول النامية والصغرى تعمر تلك الاجتماعات التي تتم فيها المرافقة على هذه الاتفاقيات لكن المصلحة تتحقق دائما للآخرى.

أحد أهم تلك الاتفاقيات: الإتفاقية للملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع... الاتفاقية قديمة وتم التوقيع عليها في سنوات سابقة... إلا ان أهمية طرحها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال الفترة القليلة الماضية أمر مهم وبخاصة ان الأمر يهيء في إطاره اتفاقيات الجاهت تلك الاتفاقية في وقت ما كانت تستهدف للصغار للجميع.

فهل إعادة طرحها في ظل الياهت يشير إلى انها تنقل من الحماية إلى التقيد؟ وبالتالي لتسائل الخفية من نحن ان الدول الكبرى... وتطوينا أمام مالا وكيف تخرج من تلك القيد المتشاكس؟

أسئلة كثيرة واجابات علمية للغيراء تأتي في ذلك التحقيق التالى حول هذه القضية القديمة الجديدة... الهامة

المهندس فترج عبد الجليل حامد رئيس مكتب براءات الاختراع للمصرى يقول ان الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية بدأ منذ فترة طويلة نسبيا وذلك من خلال إتفاقية بين عام ١٩٦٦ لحماية المصنفات الأدبية والإتفاقية باريس عام ١٩٨٢ لحماية الملكية الصناعية براءات الاختراع والملاحة التجارية والصناعات الإتفاقية روما لسنة ١٩٦١ لحماية الأداء الإنتاج الفنى والأداعة وإتفاقية واشنطن لعام ١٩٨٩ لحماية الملكية الفكرية للنواتج الكاملة. غير ان العديد من الدول وبخاصة الدول المتقدمة رأت انها غير كافية على الرغم من وجود كثير من الإتفاقيات والمساعدات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ زمن طويل ورغم مجاهد في الاعلان العالمى لصندوق الأنسان المصاصر سنة ١٩٤٨ من نصوص خاصة لحماية هذه الحقوق مطحا دوليا، إلا ان الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي قد أصدرت في طرح هذا الموضوع في أهم وأخطر جولة من جولات إتفاقية لجاءت وهي الجولة الثامنة المشروطة بمجموعة أروجواي للمفاوضات التجارية شديدة الأطراف.

ولذلك حرصا منها على تأمين أعلى مستوى من الحماية للمخترعين من براءات الاختراع وعلامات تجارية وغير ذلك من حقوق الملكية الفكرية وخاصة بعد التزايد للسلوطة لعمليات النشر والتوزيع وتقليد الماركات العالمية التي تقوم بها بعض الدول في هذا المجال لتتعلق بالتجارة الدولية.



عيود واتار سلبية

ومن العيود الجيدة التي ترضيها الاتفاقية الآثار السلبية التي تترتب على هذه العيود. يواصل الهندس فتوح عبد الجليل حامد حديثه حيث يؤكد أن إتساع نطاق التكنولوجيا التي يستوجب حمايتها ومنها حماية المنتجات وطرق الإنتاج في كل مجالات التكنولوجيا واتساع الحماية على اختراعات المنتجات الكيميائية الدوائية والمستحضرات الصيدلانية والكيميائيات الغذائية والزراعية والأدوية المصنوعة والتي كانت تلامس في القانون الحالي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩٤.

وإستناداً لفترة الحماية الممنوحة للتكنولوجيا وهي زيادة فترة الحماية إلى ٢٠ سنة لبراءات الاختراع وكانت في القانون الحالي ١٥ سنة لكل أنواع البراءات و١٠ سنوات فقط لطرق الصنع للمنتجات الكيميائية الدوائية والكيميائيات الصيدلانية والزراعية، وإحتكاك مساهم البراءات لحقوق إستيراد المنتجات وهذا يقيد الحرية في إستيراد المنتج موضوع الحماية من أي مصدر خارجي والرائد الوحيد الذي يمكن أن يمنع من وقوع هذه الأضرار وهو أن يفس قانون براءات الاختراع الجديد على حقوق الأطراف المحمية للاستفادة من الاختراعات بتطبيقه في خلال الاستخدام أو التطبيق في الإنتاج بما يصرّف عادة باسم

الترخيص الإجباري وما ينقل مع الاتفاقية. فترة الحماية

ويرى ماهر عبد الحسن الباحث بمركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر أن تزيد فترة الحماية الممنوحة في اتفاقية الجات عما كان مضموناً عليه في قانون براءات الاختراع المصري القديم الحالي، من أن فترة الحماية هي ١٥ سنة لكل أنواع البراءات و١٠ سنوات فقط لطرق الصنع الخاصة بالمنتجات التي ترتبط بصحة وغذاء الإنسان والحيوان، وذلك بحرم البحث وتطوير والسماعات المحلية من فرصة الأجنة لتوليد والتكنولوجيا اللازمة لصنع نفس المنتج أو طريقة الإنتاج طوال عشرين عاماً وتوجب بالتالي انتظار لعين إنقضاء هذه السنة وسقوط الاختراع في حيز العدمية، لذلك، السلام ويحد أن يبرأ توليد وإستغلال تكنولوجيا مثيلة بالجهود الذاتية في مؤسسة وتطويرها وغيرها.

ويضيف عبد الحسن بأن: منح مالك البراءة حقاً مطلقاً إحتكارياً لاستيراد المنتج موضوع الحماية أي جليبه بالاختراع، أمر إضافي إلى حقه في الأفراد بصنع وإستخدام والعرض، والبائع إلا إذا سمع لذلك لطرف آخر في مصر وأحد أو أكثر من هذه الحقوق في إطار ترخيص بملكه، وهذا يحصرنا من ممارسة الحرية في إستيراد المنتج موضوع الحماية من أي مصدر بصرف النظر عن الطريقة التي يستخدمها ذلك المصدر في الإنتاج، وقد كان قانون براءات الاختراع المصري القديم «الحالي» يقصر الحق الذي تموله البراءة لملكها على إستغلال الاختراع بجميع الطرق

حيث يعني الإستقلال تشغيلاً لاختراع بتطبيقه في البلاد ويقصد الانتفاع به في الإنتاج أما القيد الجديد فإنه يمنع أي طرف محلي ومن أجنبي من مالك البراءة من الإحتكار، من المنتج موضوع الحماية على الذم للنصوص عليه في الاتفاقية.

ويؤكد ماهر عبد الحسن أن مصر يمكن أن تتفاعل مع الاتفاقية الدولية بحيث تصين جولة المنتج المصري ليتأسس عليه من المنتجات الأجنبية ودراسة الأرباح الأجنبية ومسايرة رغبات الأسواق الأجنبية لتأخذه الفرض للتصدير، وخفض التكلفة إلى الحد الذي يمكنه من المنافسة في الأسعار العالمية والوقوف على الأسرار الصناعية الموجودة في وثائق براءات الاختراع والاعتماد على الضمانات المصرية وتطويرها للتكنولوجيا الجديدة والاستفادة من وثائق براءات الاختراع منتوية الحماية وسلطات في ذلك السلام إلى جانب إبراز دور البحث العلمي على الإبداع والتفكير بطريقة غير تقليدية. ويطلب عبد الحسن بتعديل مدة الحماية إلى ٢٠ عاماً بدلاً من ١٥ عاماً واتخاذ مبدأاً الجدة المطلقة للاختراع حماية المنتج، وطريقة التحضير أو التصنيع بدلاً من حماية الطريقة فقط وحماية المنتجات من جميع مجالات التكنولوجيا والمادة وتخطيط جهاز الملكية الصناعية وبراءات الاختراع - العمليات - النماذج الصناعية، وإمداده وإلزام حصص المبتكرين للتخصصين.

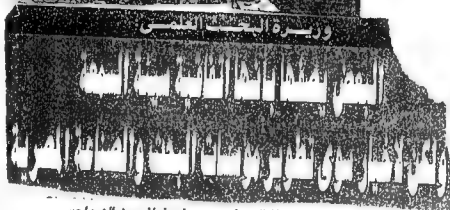
وبضرورة قيام رجال الصناعة والبحث العلمي بتطوير وتطوير ما يملكهم من معلومات تكنولوجياية من وثائق براءات الاختراع من وما بها أسرار صناعية وطلبية جهاز الملكية الصناعية وكتب براءات الاختراع، وتطويع الأفكار التكنولوجيا الجديدة ولحمايتها فعلياً ولا يفسر منح البراءة إلا بعد اللجوء على ماتعقوب من خبرة وأسرار صناعية للاستفادة منها بمعلومات تكنولوجياية تساهم في تطوير الصناعة الوطنية.

محمود الشنوبلي



اتفاقية الميثاق والواجب

وإقرار الأحرار



القصود من هذا الحوار هو عرض نماذج من الهواجس والمخاوف التي يمكن تربيها في المناسبات التي يقاطب فيها موضوع اتفاقية التجارة الرابطة بحقوق الملكية الفكرية ولهذه الهواجس في كثير من الأحوال ما يبررها من واقع الأحكام التي توريها اتفاقية الجات. وفي أحوال أخرى ترجع الهواجس والمخاوف لقرارات مطلوبة أو قاصرة لأحكام الاتفاقية. وهو في العموم جانب من الهواجس التي تتريد بسبب بعض المشاعر بأن مجموعة اتفاقية الجات فيها كثير من الغش والظلم للدول النامية. وفي كل الأحوال يعتبر واجباً أن تعرض هذه الهواجس بكل صراحة وأن توضح الحقائق المحيطة بظروفها وواقع النصوص التي تحتويها الاتفاقية وأن تقدم مقترحات للمعالجات الممكنة لازالة اللبس والغموض أو منع الضرر أو اجتلاب المنافع. وترجع أهمية هذا الواجب واجب



المصدر:

٣ - أغسطس ١٩٩٢

التلخيص:

للمحتوى والتدريب والمعلومات

التعرف بكل دقة وتفصيل على الحقوق والالتزامات - الى ان احدا في الغالب لن يبعدنا بما تسمح به هنا الاتفاقية ولكن هناك الكثيرون الذين سوف نذكرونها بما تنهيه عنه وتحرمه ونحن نعلم ايضا ان هناك بعض التلميح بإمكان فرض عقوبات معينة ولو على المستوى الثنائي في حالة الإخلال بالالتزامات التي تفرضها الجات وفي نفس الوقت هناك الكثير من التلميح بإمكان قدوم فرص كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في حالة الالتزام في مصر بما تفرضه الأوضاع الجديدة التي تحيى بها اتفاقية الجات. ولقدما يلي نص الحوار الذي تم أجرأؤه مع الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى حول اتفاقية الجات ومخاوف وهواجس رجال الأعمال المصريين بعد مناقشات موسعة شارك فيها كل رجال الأعمال المصريين والمؤسسات القومية.

حوار:

عباس مبروك

الى انما في الحقيقة نتيج لهم قدرا كبيرا من الفرص، بل نعوهم لكتناس هذه الفرص، وفي فرص الاطلاع على كرامان ابداعات الآخرين، حتى يشاركوا من الجهود العالمية للاضافة والتطوير، ثم الارتقاء الى مستويات الاداء

■ أن التوقيع على الاتفاقية يعنى التنازل عن الفترة الانتقالية لأشاحة للدول الناصبة لتحويل اوقاسها في مختلف مجالات التكنولوجيا

■ ماذا غير صحيح على الإطلاق، والتوقيع لم يألل، وكذلك التصديق من كل سفات الدولة، ولا ارتباط بين التوقيع وقول الفترة الانتقالية، وقد اختار الفترة الانتقالية من سنة الى عشرة منذ ١٩٦٩/٩٠ معسلة داخلية وقرارا سهاديا وطنيا، ولا يوجد في الاتفاقية ما يمنع من الفترة بين أنواع التكنولوجيا المختلفة طوال الفترة الانتقالية، وستطلق الاتفاقية بالنسبة لمصر في موعد لا يتجاوز ٢٠٠٤/١٢/٢١ للمنتجات الزراعية والصنعية وال٩٩/١٢/٣ لا عدا ذلك من التكنولوجيا،

■ متى احالية الدول النامية في

■ هذه الاتفاقية سيادة السمعة، وضارة الخصائيا، ويجب عدم التوقيع عليها.

■ إن الاتفاقية أصبحت جزءا من النظام القانونى للمصرى، بعد ان وقعت مصر عليها في ابريل والفرع مجلس الشعب في ابريل ١٩٩٥، وانضمام مصر إلى الاتفاقية يعنى اننا نلتفت من نفسانها لتراب التسلل، ولكن بدلا من التلته والتهميم، والشكوى والتخدير يجب مواجهة الواقع (وليه فعال الكثير من المارة والمخاطر) والعمل لصالح الذى يحصل الخسارة إلى نابع، ويوسع بالتعايش مع هذه الاتفاقية، وهيا الكثير من الفرص التي تستغل الناصر عليها وانتاسها.

■ الاتفاقية ضارة بالبحث العلمى لانها تقيد حركة الطعام وتصل حياتهم بالأمومات طيلة ٢٠ عاما.

■ ماذا صحيح من القراءات المتحيزة للاتفاقية، لاننا نكرس مكاسب اليمين في اقدم الأول. لكن الاتفاقية لاتضع أى قيد على حرية العمل العلمى في معامال البحث والتطوير، بل تسمح تماما بالاستفادة من العقائل العلمية والتكنولوجيا المتقدمة في برارات الاختراع، لذا يجب على العلماء في مؤسسات البحث العلمى والتطوير التكنولوجيا لمرارة الاتفاقية قراما صحيحا، حتى يترسخ لديهم اليقين بانها ليست الشر كله، وحتى يتنبها

الحصول على مساعدات فنية وتكنولوجية لتقزم بها الدول الناقمة.

■ لا صمة تماما لهذا الهلوس، ومن جانبنا نؤكد ان هناك أنشطة بحرية الامداد لها بالفعل والتعاين بين وزارة البحث العلمى ووزارة التجارة والتنمية من جانب، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من جانب لشي، لدعم وتطوير الأنشطة الراسية لحماية حقوق الملكية الصناعية (براءات الاختراع والعلامات التجارية) والتصميمات الصناعية، والياب مقترح تماما للحصول على دعم لأجهزة المسونة عن حماية غير ذلك من أنواع الملكية الفكرية، ويجب التعامل مع مراقق براءات الاختراع على انه مورد



للمطويات والخدمات الهامة التي تلبي مرافق البحث والتطوير والانتاج من الدولة، وأنه ليس مجرد مكتب للتسجيل. ولقد تأخر كثيرا ذلك التطور في الفكر والرسالة والاداء، وهو تأخر بات مطوية والسماح في ظل المطويات الدولية المستجدة.

■ الاتفاقيات تسبب اضطرابا مؤكدة للمتدربين الوطنيين في الصناعة والزراعة.

□ الاتفاقيات لملا تطوير على الكثير من المزايا والمكاسب للمبدعين في مجالات التجارة المالية والنفط الى الاسواق الخارجية، وقدم ابداعاتهم الى مصر امر مؤكد في ضوء الشراكة الدولية الجديدة ويخفف الصلابة

الجمركية ومثل هذه الهواجس وفي صميمها في معظمها وكثيرا، إلا أنها لتلبي في بناء العزيمة الوطنية على الارتقاء العلمي والتكنولوجي والانتاجي والتجاري الى مستويات المنافسة العالمية، ولكل جيل الى جنب مع التسهيلات التكنولوجية والاستثمارية ذات المرامي الاستراتيجية مع الافراد الاجنبية مع الاستفادة بالحوافز التي توفرها الدولة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي، وبدلا من القصر الاضرار الاجنبية على التنمية التجارية ويعدا، والاحتكام وراء الاتفاقيات في مزاوتها. ■ هناك اضطراب مستحسب المزارعين بسبب احتكار الصلاات

التيانية وجماعتها كفعية. ■ هذا ممكن تماما بسبب ما هو محتمل من ارتفاع اثمان الصلاات التيانية التميز (مثل القناري) المستوردة، والتي تنتج بمساليب الهندسة الوراثية. والقانون المصري الجديد لبراءات الاختراع يوزر للمرة الاولى الصمالة للصلاات التيانية ضمن غيرها من بعض اشكال الحياة، ولكن العالم الذي تعيش فيه يعد التميز العلمي والتكنولوجي واحدا من أهم قواهد التنمية الكونية الجديدة التي تتبع الانتاج الزراعي المتقو باستفاد من الصلاات التيانية التميز، والافتقار الوطني في مجال البحث

تنتهي الى حقيقة أنه لا توجد أية جهود على انشطتها، وإذا صبح المزمع لبيان مؤسسة البحث بمكثها خلال فترة حماية المنتج المراني أو غيره أن جهود لاستحياب المكنون العلمي في المنتج الجديد وإن تواصل الاجتهاد للعلوم إلى كيان قواني جديد تستأكل بالمفضل في انجازها.

■ بسبب الاتفاقيات سوف تستغل اسواق الاوية الموجودة حاليا في □ لا يوجد في الواقع ما يبرر هذا الهاجس في ظل سريان القانون الحالي لبراءات الاختراع، فالأوية المدارة إما كانت صممة ثم سطت في الملك العام أو مازالت صممة وسوف تسقط خلال سنوات معدودة في الملك العام بعد انقضاء فترة حمايتها كطريق انتاج (١٠ سنوات). والدرس الهام هنا هو ضرورة العمل من خلال مؤسسة البحث والتطوير الوطنية بكثافة غير مسبقة لتشجيع الانتاج العلمي واكساب الصنعة المسبوبة بكل الصديق، بدلا من استمرار الفروع تحت رمة المبررين واصحاب التكنولوجيا الاجنبي، والدرس الأخر هو ضرورة التحول التدريجي لانتاج الاوية باسمائها الاصطناعية بعد سقوط ببراءتها من الملك العام أو انتهاء مدة تراخيص انتاجها باسمائها التجارية، مما يخفف اصحاب التكلفة على عائق استهلاك

والتطوير لاستحياب صلاات جديدة خاصة ما يناسب منها محاسيلنا المحلية، والمشاركة عالميا في الانتاج المتقو الذي تشهده تلك الصلاات، وقد انطقت مصر خطوات جادة على هذا الطريق بانتشاء قسرة بحث وتطوير لجامعة مثل معهد بحوث الهندسة الوراثية بوزارة الزراعة، وما يجرى انجازها في مقولة مهادر للبحوث المتطورة.

■ من اكبر سبلات الاتفاقيات حماية الاوية الحديثة كمنكجات لا تطرق انتاج.

□ هذا صممع تماما وينظر بالفعل صديق، واسمات اربعة خيارات في ذلك، اولها النظر الى المنكجات الجديدة التي تفرس حمايتها على انها صار للبحث والتطوير الاجنبي ونظرة الخلق من موضوعها ونقاط ثنائية العلمية والتكنولوجية المتضمنة فيها، ثانياها التحالف مع اصحاب التكنولوجيا الجديدة بتقديم الحوافز التي تفرهم على القوم والاستثمار على ارض مصر في انتاج يقدم الجانين، ثالثها التفويض مع اصحاب التكنولوجيا الجديدة للتفويض الجديدة وفق افضل شروط تعاقدية، رابعا الاستثمار على التجارة الاستراتيجية للحصول على المنكجات الجديدة في جانبها.

الجهود في جانبها للبحث والتطوير الوطنية في مجال البراء وغيره أن



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: _____

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٩٦

الدواء.. سلعة فات طابع خاص

د. جلال غراب

رئيس

الشركة

القابضة

للأدوية:

نحتاج مليار جنيه .. لمواجهة
تحديات (الجات) بعد ٨ سنوات



للبحوث والتدريب والمعلومات

التأليف

٢٦ أغسطس ١٩٩٦

الدواء الجديد في الخارج يتكلف ٢٠٠ مليون
دولار.. وفي مصر ٣٠ مليون جنيه والسبب :
احتكياتنا أصل .. مرتباتنا أقل .. فمماؤنا
مؤاضعون .. لا نملك عمالة زائدة

ستعدون لتعويض أي عامل
يريد المماس الحمر

نستورد بـ ٢٠٠ مليون جنيه أدوية ونصدر ١٠٪ فقط من إنتاجنا

لا بد من تحسين أوضاع الشركات
قبل طرحها في البورصة

أصل من حق
أي دولة
إنتاج الدواء ..
الاحتكيات
براءة اختراع



الدواء .. سلعة ذات طابع خاص جدا .. فهي كغيرها
العيش لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنه أو التعامل
معه بشكل تجارى أو مالى بحت .. وفى ظل الظروف
الاقتصادية المتغيرة .. ومع سرعة مرور الزمن
وبقاء ٨ سنوات فقط على بدء تطبيق اتفاقية الجات
والمملكة الفكرية .. زادت حالة القلق بالخصوصية
للمصناعات المصرية بشكل عام وصناعة الدواء بوجه
خاص ..

والخصوصية فى صناعة الدواء ليست بالمعنى
المعروف فى منابر الصناعات لان الدواء سلعة لها
جانب اجتماعى واخر اقتصادى ولهذا فان تخصيص
شركات الدواء من قطاع الاعمال نفسى تخصيصه
الإدارة أى ان تمارس إدارة الشركات لنفس ممارسات
القطاع الخاص لتطوير الاداء حتى تصبح للشركات
القدرة على المنافسة فى الأسواق الداخلية
والخارجية ..

بالمقامات الدولية الموجودة فى
العلم .. اما اتفاقية الملكية الفكرية
لجزء من اتفاقية الجات او لحد
ملاحظتها وتتمس على ان المنتج
لحماية دوائية يمتلك براءة اختراع لها
فانه يظل محتفظا بحق ملكيتها لمدة
عشرين عاما حيث يظل خلالها محتكرا
لشخص المنتج وتكنولوجيا الوصول
للمنتج .. وبالتالي ليس من حق أى
دولة ان تلجأ هذا الاختراع خلال
الطريقين عاما مما يضى لنا كدولة
سفنظر لاستيراد هذا الاختراع
وبالتالى ستزداد سعر الخافعة الى كل
العام لحين سقوط براءة الاختراع ..
5: من جهة التنازل .. حيث ان المشتري
المشتري لبراءات الاختراع حاليا تمثل
2: فقط من التنازل وان سيزداد حجم
المشكلة مستقبلا لان الدواء فى حالة
تطوير دواء وبسرعة شديدة حوالى مرة
كل ١٠ سنوات حيث يظهر دواء جديد
من تطوير التطوير للدواء .. وقد
استوعب المسئولون على مصر تلك
المشكلة التى ستظهر بعد ٨ سنوات
وبالتالى لذلك بدأت الجات والاتفاقيات
والمناقشات بين الجهات المعنية
للتوصل لاسلوب صلي لمواجهة اثر
اتفاقية الجات والملكية الفكرية ..
وكيف تواجه ذلك ؟

● يقول الدكتور جلال غراب رئيس
الشركة القابضة لصناعة الأدوية ان
هذا القسم شركات مستطرح فى
البورصة وقد تم بالفعل طرح سهم
شركتى الاستشرى والبول للأدوية ..
وان برنامج طرح سهم الشركات لتبيع
سهم على ثلاث اشراخ هى :
● طرح 2٠% من الاسهم بحيث تهاج
١٠% منها لاتحاد الصناعيين من صناع
الشركات الـ ١١٠ الاخرى تطرح
بالبورصة بسعر مبدئى على تأجيل وعاد
معين لم يترك السهم للتداول بالبورصة
بعد ذلك حتى يتحدد سعره ..
● طرح ١٠% فى البورصة لتتكون
وصانيل الاستثمار والافراد وكبار
المستثمرين .. وبعد ان تهاج جميع
اسهم هذه الشركة يتم طرح الشركة
الثالثة وتباع نسبتها 2٠% ايضا وتهاج
لنفس فئات الشريحة الثالثة
تخصيص اوضاع
اما بالنسبة لبقية الشركات التابعة ..
يخالف الخمسة المطروحة لتبيع .. فانه
يجب تحسين اوضاعهم وخاصة مع
وجود شركتين فقط متنازعتين بشدة
ولكن هناك املا فى تعديل اوضاعهما
وعند تحقيق مستوى الربحية المنشود
فسوف يتم طرحهما لتبيع .. وتدل
مؤشرات الرسمية فى بعض الشركات
التابعة الى زبائنها الى ثلاثة اضعاف
بعد ان تحولت الى قطاع الاعمال

وبالنسبة للاسهم التى سطرحت
بالبورصة فلان سعر سهم شركة
الاستشرى ارتفع الى ٢٨ جنيهها بعد ان
كان ١٠ جنيهها .. ومثال سهم شركة
النيل سطرعا نوعا ما
● ومن يتم بيع الشركات -
المجرد البيع او الايد من تجميعها
وتحسين وضعها الجالى وكيف
يتم ذلك ؟
● طرعا لابد من تجميع الشركات
وتحويلها مع نهاية كل سنة مالية هذا
بالنسبة للشركات التى لم يتم بيعها
بعد .. اما التى تم بيعها فلان سعر
الشركة يتحدد بعدد الاسهم وسعر
السهم فى السوق .. وفى حالة وجود
شركة ما تكل مؤثرتها المالية على
الربحية والقوى فانه يزداد طرحها
للبيع بالبورصة حتى تصل لمستوى
معين من الربحية والاتجاهية .. اما
بالنسبة للشركات المتطورة فلم يتم
طرحها لان البيع حتى تتكفى من حل
مشاكلها وموكلاتها والقضاء على
خسائرها ..
● مانس علاقة الجات
بصناعة الادوية ؟
● الجات ليست لها علاقة كبيرة
بالمستحضرات الطبية بصورتها
الاهمية ولكن ارتباطها بالاصلى



النظام وحصلوا على حقوقهم وتم تمويلهم طبقاً للأنظمة المعموعة، وعموماً فإن موضوع «المعاش المبتكر» مازال تحت الدراسة على مستوى الدولة.

أيها أفضل ؟

● هل ترى أنه من الأفضل أن تتبع شركات البترول وزارة الصحة أم وزارة قطاع الاعمال ؟

● لقد على هذا الموضوع .. فانه لابد ان نعرف ان للدواء شقين احدهما الاقتصادي باعتباره صناعة لها مقراتها الاقتصادية وهنا يعتبر الدواء سلعة .. ومع هذه الرؤية فإن شركات الدواء تتمتع بالاستقلالية ومن الأفضل لها ان تتبع وزارة قطاع الاعمال .. ولكن الشق الآخر للدواء هو الشق الصحي الذي يجب ان تشرف عليه وزارة الصحة .. ولذا لا يجب الخلط او المقارنة بينهما .. علاوة على ذلك فإن للدواء شقان اجتماعيا لانه يرتبط بصحة وحياة الناس لذلك تتدخل الدولة في تسعير الدواء .. وفي كل ذلك الحالات يجب ان اطور صناعة الدواء ولصنعها لانتاج دواء مصري آمن بسعر مناسب لايسبب عبثا للشركات المصنعة للدواء ..

● لانتاج دواء جديد .. هل هو مشكلة في مصر .. وهل لدينا المسترفون الجاهلون في صناعة الدواء ؟

● نعم .. فليس لدينا الاكابر والباحثون والمخترعات ولا بنيةصناعية سوى التطبيق العملي والصناعي والتجربة الاكاديمية او العلاجية .. كما اننا لا نستطيع الاعتماد على مايتوفر حاليا في مراكز البحوث والجامعات حيث قلنا احتياج لاثاث ضخمة من الشركات لسنها .. وفي الخارج يتكلف انتاج دواء جديد في حدود ٢٠٠ مليون دولار .. ولك لايجبات وتقوسير وتصنيع والتسويق في حين ان ذلك يتكلف في مصر من ٢٠ الى ٣٠ مليون جنيه تقريبا وذلك لان امكانياتنا اسهل ومرتبكاتنا اقل وعلمائنا متواضعون .. كما يمكن تضاعف جهود الجامعات

ومراكز البحوث والصناعة لانتاج مستحضرات جديدة بأسعار أقل .. كما ان مصر تمتلك خامات طبيعية تستخدم في صناعة الادوية والصيد الاعشاب الطبيعية التي تمتلكها بها صحرائنا وارضينا .. خصوصا وأنه لدينا اعشاب يمكن ان نخل في العديد من صناعات الادوية وبنمائها رخصة تماما .

تطوير المنتجات

من ابل هذا فانه جار تطوير شامل بشركات صناعة الدواء في قطاع الاعمال وهو يشمل ثلاث نواح هي : تطوير المنتجات مشبون شكلا ومن زاوية التكنولوجيا المستخدمة وكذلك من ناحية شكل العبوات لتكون بنفس مستوى عبوات القطاع الاستدماى او المستورد .

● تطوير الامتيازات سواء في الامكان او الابتاد او التكنولوجيا .

● تطوير اداء الافراد وهو اهم اشكال التطوير على مستوى جميع الممارات

حضور

مقالة مصر

● في راسي .. ان أسلوب المواجهة واحد لفظ وهو ان تمتلك تكنولوجيا خاصة بنا .. وسجلها ببرادات اختراع بل وسعى لتصويرها وبالتالي نبتعد بقدر الامكان عن ان نكون مستوردين للتكنولوجيا

العمل

● ملوك عمل صناعة الحيوية عند الخصخصة ؟

● العمل محمول النشاط التي تار عند منافسة برنامج للخصخصة ولكن في قطاع الدواء لانه لا يوجد الا زيادة قليلة في عدد الصال بالشركات القائمة حيث بلغ عددهم ٢٥ ألف عامل وفي بعض الشركات لا يوجد اي عمالة زائدة بل وتقوم بزميين موهلين جدد .. وبالتالي فإن العمالة لا تملك حيا بل يمكن الاستفادة منها عن طريق التوسع في النشاط الانتاجي وتدريب العمال واعادة تأهيلهم ..

وعصوماً فانه لايتاح من التفرغ في امر اي عامل يجد ان في صحانه ان يترك العمل بمحض ارادته وسول ينظر في امر تمويله .. وقد وضعت بالعلم بعض الشركات في اوضاعها نظاما للمعاش المبكر وبالعلم خرج بعض العاملين على المعاش بناء على هذا



١٩٩٦ أغسطس

السوق الخارجية بنسبة تتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٢٠ مما يعنى أنه لو كان الإنتاج المحلي الحالي مسؤولاً فإن قيمته ستتراوح ما بين ١٥ إلى ٧٠ مليار جنيه بدلاً من ٢,٨ مليار جنيه.

- هل تحتاج الشركة للقبضة والشركات التابعة لنصم مافى من الدولة لمواجهة الجلب بعد ٨ سنوات ؟

● لا .. لكن تكفى بالتأجير لشركات ولا تستثمر من أموال الدولة لظلال بل تلعب شرائب مثل شويحة القطاع الخاص إلا ولعب وتلعب ..

- كم يحتاج د .. جيل غراب من أموال لجعل الشركات التابعة قادرة على مواجهة الجلب ؟

● تصور أننا لابد من الاتفاق في الد سنوات القادمة مالا عن مليار جنيه على بحث الأدوية .. وهو تصور مبني .. لإنتاج أدوية تستطيع تسويقها

وحصل براءات الاختراع لها من أجل المنافسة بها في الأسواق العالمية ..

- وما الذي تشلحكم الآن ؟
- أجيب شيء هو التمسك بوش الشركات التابعة وإن لتنافس في الدليل وتكامل في الخارج .. وإن نتهم من تصحيح مسار الشركات المستمرة أي تعمل على وقف نهجها وتحولها لشركات واجبة

● ما رواد لو لم تحصل الدولة متمك على شرائب بل يتم استخدامها لتطوير الأبحاث لإنتاج دواء مصري ٢٠٠ ؟

- إن للدواء دواء معروفة وتحرك من الجيوب اليمنى للشمال .. والشراب واجب وتلعب يتم استفادتها في تلبية متطلبات أخرى لصالح الشعب ..

المؤسسات الدولية

● هل تتوقع زيادة في أسعار خدمات الدواء مما يسبب ارتفاعاً آخر في أسعار الدواء ؟

- لا تتوقع ارتفاعاً في أسعار الخدمات الدوائية في الفترة القادمة إلا في حدود نسب التضخم العادية طبقاً لموجة التضخم الحالية في كل دول العالم .. وفي مصر تبلغ نسبة الإنتاج المصري من الخدمات ٢١٠ بدون توكيل المصير من الخدمات ٢١٠ بدون توكيل أو ايرخيص .. ويبلغ نصيب الفرد من الدواء في مصر حوالي ١٢ عبوة دواء حيث يتم إنتاج ٨٠٠ مليون عبوة يتم تصديرها على ٢٢ مليون نسمة

من خلال التدريب المستمر لكافة مستويات العمالة واستخدام المكنة في كل شيء ..
عندما يتم الانتهاء من هذا التطوير سوف يستطيع الشركات المصرية المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية ..

التصدير .. إلى أين ؟

- هل نحن دولة مصدرة للدواء ؟
- ماوتر تصديره حالياً هو ٢١٠ فقط من الإنتاج المحلي بقيمة تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون جنيه وذلك على مستوى جميع شركات قطاع الأخصال والخاص أما ما يخص قطاع الأخصال فقط فهو ٧٣ مليون جنيه خلال العام الحالي .. وهذه تعتبر بداية متواضعة تشمل ١٠ دولة في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا خاصة أوروبا الشرقية مثل دول الكومنولث سواء الإسلامية وغير الإسلامية وإن كان يوجد بعض المشاكل في التعامل معهم لأن الأنظمة لديهم لم تتطور بعد .. أما بالنسبة لآسيا فإن خطة التصدير موجهة لوسط وجنوب آسيا مثل سوريلاكا وبنغلاديش والمالديف والهند والبريس .. وليس أفريقيا تجرى محاولات لإكتمال هذه السوق التي اعتادت على الإمبركان من الدول الأوروبية ولكن تم التصدير هذا العام لأول مرة لدولة تونس .. وجار عمل اتصالات مع الجزائر في حين أن التعامل مع السوق الليبية بدأ منذ فترة ..

أسعار المستودع

- طبعا يوجد ارتفاع في أسعار الدواء ولكنه لابد وأن تنظر في الدواء كسلعة تختلف عن السلع الأخرى .. كذلك لأن الزيادة في الأسعار تهدف إلى الاستمرار والتطوير .. كما أن أسعار الدواء المصري أقل من مثيله في



لم تستخدم مصر حقها في

لماذا

فرض رسوم الاغراق أو الرسوم المقابلة للدعم
رغم دخول واردات من الخارج
نافست بشده الانتاج المحلي!!

مصادر مسئولة بالتمثيل التجاري:

**- خطوات محددة لبدء
تطبيق الوسائل المشروعة
التي تتيحها اتفاقية الجات
لحماية الانتاج المحلي**



د. احمد الجويلي

**- التقييم والتأمين الجمركي ونظام التبويب الجمركي ونواعه المنشأ
والاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية ومائل جمركية يتم استخدامها**



الزحمر ٣

المصدر :

١٩٩٦ / ٨ / ٣

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصدفية والمعلومات

تسائل هام برز إلى السطح خلال الفترات الماضية يتعلق بكيفية حماية الإنتاج المحلي من الواردات وذلك وفقا لاتفاقية الجات. فبعد ان قامت مصر بالغاء اسنوب حظر الاستيراد. تاليا. وبدأت في تخفيض الرسوم الجمركية للمجموعة على الاستيراد بدأ شجع تهديد الواردات استرجاعه لوبيا المحلية الخطى خاصة في ضوء وجود تلك الواردات وبصفة خاصة الاسيوية وايضا الأوروبية. ورغم ان الاتفاقية الجات قد تضمنت فرض رسوم مكافئة الأفران أو الرسوم للمنافاة للدعم ورغم انضمام مصر لهذه الاتفاقيات إلا انها لم تستخدم كلها في فرض رسوم الأفران أو الرسوم للمنافاة للدعم رغم دخول واردات من الخارج أضرت بالإنتاج المحلي وذلك لعدم وجود نظام متكامل حول الدعم والأفران.

وفقا لما اكنته مصر مسؤولة فإنه تتخذ حاليا الخطوات لأقامة هذا النظام في مصر بالتعاون مع الجهات وسيتم تطبيقه على فرائ الدول التي استخدمته بكفاءة عالية مثل المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا وعلى فرائ الدول التي أخذت بأسلوب التصحر الاقتصادي مؤخرا مثل المكسيك وغيرها. لقد أكد مصر مسئول بالتفصيل التجاري انه يتم حاليا اتخاذ الخطوات اللازمة لاستبدال السياسات التجارية التي اعتمدت على تنظيم الاستيراد من خلال اساليب الحظر إلى سياسات تنسيق مع القوانين مصر الدولية. وذلك من خلال التوصلات الجمركية والتي تضمنت ٤ عناصر تشمل الرسوم الجمركية ونظام التمييز الجمركي والتقديم أو التخصيص الجمركي وقواعد التفتيش والإعفاءات الجمركية ومن خلال ايضا الوسائل غير الجمركية والتي تضمنت التوقيف والإجراء الوقائي المسموح به كقول كفاية التي تعاني خلل في موازين مدفوعاتها أما انحور الثالث فهو فرض رسوم مكافحة الأفران أو الرسوم للمنافاة للدعم ويشمل المحور الرابع التوصلات القياسية والرقابية على التوصلات.

من خلال أساليب حفر إلى سياسات تنسيق مع

التزامات مصر الدولية... والتي يمكن ان يطلق عليها

الوسائل المشروعة التي تنبها اتفاقية الجات.

الوسائل الجمركية

١. الرسوم الجمركية

يتم التوصلات الجديدة التي تسمح بها الجات للفرقة

بين السلع المستوردة والمنتجات المحلية للتقليل وبشرطه فيها

عدم التمييز بين الواردات من المصادر الخارجية للاستيراد.

واستثناء من مبدأ عدم التمييز يسمح للدول القاضية ان

تتبادل التفضيلات الجمركية فيما بينها دون ان يمسوى

لكل على بة الدول الأعضاء في الجات.

٢. نظام التمييز الجمركي

تسبر معظم دول العالم حاليا على نظام جديد للتمييز

الجمركي يطلق عليه النظام HARMONIZED

SYSTEM ويعمل هذا النظام على وضع تفاصيل أكثر

تحديدا لتصنيف البارد الجمركية من النظام الحالي

المعمل به في مصر وهو نظام ترويب بروكسل وأبد ان

يؤدى النظام الجديد إلى تحديد أكثر لصفة للمستوردة

بما يؤدى إلى تباين الترويب من دفع الرسوم والتي يمكن

ان يتم من خلال تصنيف السلعة بشكل خطأ قد يؤدى

إلى فرض تروية جمركية أقل من للفرض تصنيفها.

٣. التمييز أو الترويب الجمركي

تلقى آثارا السالبة من الجات وكذلك اتفاق الترويب

الجمركي المتبادل من جوة مفاوضات ترويب بعد من

الفراسيد لكي تتحقق السلطات الجمركية من فوائده

الاستيراد. وإذا ما لم استخدم هذه الفراسيد فلا بد ان

يؤدى ذلك إلى فرض الرسوم المستحقين على الواردات

وتأدى السلع المستوردة بأسعار رخيصة تلى لفرض

التمييز من فرض مثل هذه الرسوم ومن بينها بالبيع

حماية الإنتاج المحلي

٤. قواعد التفتيش والمعلومات الجمركية

من الأمي الطبيعي ان تتبادل الدول تفضيلاتها أو

إعفاءات جمركية مثل الإعفاءات والتفضيلات التي

تستأهلها مصر من عدد من الدول العربية ومن

التفضيلات التي تتبادلها مصر في اتفاق الثمانى الثلاى

مع مصر واليهات وروسيا.

ويال التوصلات أيضا حول اساليب حماية الإنتاج

المحلى من الواردات وفقا لاتفاقية الجات.

حول اساليب حماية الإنتاج لمحلى من الواردات وفقا

لاتفاقية الجات يؤل محمد مسئول بالتفصيل التجاري:

أقيمت الجات في عام ١٩٧٧ كمنظمة دولية تعنى بشعير

التجارة الدولية وتعمل على تمييزها وتضيقها من خلال

إزالة الحواجز الجمركية وتخفيض الحواجز الجمركية

وإزالة الحواجز النظام التوسعي الدولي ونظم في

عضويتها حاليا ١٠٨ دولة مثل تجارتها حوالي ٢٩٥ من

التجارة الدولية.

وقد انضمت مصر للجات في عام ١٩٧٠ وانضمتها

بهدف المعسرة بكفاءة بنظام حرية التجارة الدولية في

سياساتها التجارية. وشاركت في جولات المفاوضات التي

تت في إطار الجات بهدف العمل على مزيد من تحرير

التجارة. ومن أهم هذه الجولة السابعة بجولة مفاوضات

أوروبا وقد بدأت في سبتمبر ١٩٨٦.

والسبب أهمر لقد أخذت خطوات واسعة في مجال

الإصلاح والتحرير الاقتصادي والتعاون والتنسيق مع

القطاعات الدولية مثل مسئول قائد واليك الدولي وما

يتصل مع حقولها والتزاماتها في الجات.

ومن نتائج برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي

التي تسير على مصر تحرير تجاريها الخارجية من خلال

أزالة القيود الكمية على الاستيراد وإعادة ميكة الرسوم

الجمركية المنخفضة على الاستيراد وبشكل الذى يدعم

أقامة بيئة الاستثمار الجوى.

كما انضمت مصر في الماضي على اسنوب حظر

الاستيراد. وهو اسنوب مخالف لقواعد الجات. كما

اعتمدت على رسوم جمركية مرتفعة للغاية وقد أدت هذه

السياسات إلى تشوهات واختلالات تسمى بالسياسة

الحاقية إلى إعادة تصحيحها وبشكل الذى يتفق مع

التزامات مصر الدولية والتوصية التي تتحقق الحقل للتأنيج

لزيادة الإنتاج والتصنيع. وتعمل من جانب آخر على

تخفيض الدعم في الميزان التجاري وإزالة القائل الصائد

في ميزان المدفوعات.

وتتم حاليا اتخاذ الخطوات المناسبة لاستبدال

السياسات التجارية التي اعتمدت على تنظيم الاستيراد



لبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

١٩٩٦

التعليق:

٣. فرض رسوم مكافئة الأرباح في الرسوم للخدمة

للمصدر:
ويقال على إجراءات الرقابة الواردة في البندين (١)،
(٢) كضمانات الأرباح التي تتخذ ضد التجارة
للمصنعة كضمانات FAIR TRADE أما الإجراءات التي
تتخذ ضد أرباح غير المعاملة UNFAIR TRADE فقد
تتخذ في المادة (١)، (٢) من اتفاقية الجات وكذلك في
التفاقيات صراحة بعد جولة تحرير مما أضافت الأرباح
للمصدر زيادة انضمت مصر لعضو الاتفاقية في عام
(١٩٨١).

ويقال للمصدر الجات أو لعضو الاتفاقية قبل الجات
التي تتعرض منها قوتها أو لتأجيلها للمصدر من
الأرباح التي تنقل إليها بأسماء المزارعين أو بعد أن
تفرض رسماً مكافئاً للمصدر من الأرباح الضارة للتصدير من
هذه الأرباح.

ولمصدر ما يوزع الأرباح والمصدر قد تم تحديد مفهوم
البيع بأسماء أقل من الأرباح العادية بأنها:
بيع السلع المصنوعة بأسماء أقل من سعر البيع في
الوقت للمصدر أو بيع السلع بأسماء أقل من أسعارها
في وقت آخر أو بيع السلع بأسماء أقل من تكلفتها.
والقول بين الأرباح والمصدر من أن الأرباح من مبيعات
بيع السلع بأسماء أقل من الأسعار العادية يدخل ضمن
المصدر لكن يحصل على أسعار منخفضة (أقل من العادية)
تصل فيها أرباحها بأسماء منخفضة (أقل من العادية).

لما اتفق فإن المصدر للتصدير يتحقق بأن الترخيص
للمصدر دعماً لسلعة المصدر بوضع إتي بيها بأسماء
منخفضة (أقل من العادية).

هذا ويتم إضمار مصدر لهذه الاتفاقيات أو أنها لم
تستخدم محتواها في فرض رسوم الأرباح أو للمصدر
للأرباح للمصدر ولم تشمل واردات من السلع المستوردة
بالاتفاق للمصدر، بل إن المصدر يوجد نظام مكافئ حول
الأرباح والمصدر.

وتتخذ الخطوات الحالية لاتخاذ هذا النظام في مصر
بالتزامن مع الجات ومبدأ تطبيقه على غرار الدول التي
استخدمت كضمان عافية مثل الجمعية الأوروبية والأرباح
للمصدر وكذلك واستقرت على غرار الدول التي أخذت
بأسلوب التحرر الاقتصادي وغيره من الترخيص وغيرها.

لما اتفقت الاتفاقية والرقابة على الترخيص للأرباح
تحدد دول العالم المشكلة إلى تحديد للأرباح
للأرباحية السلع المستوردة بأشكال التي يمنع البيع
للأرباحية وبذلك الذي يذهب إلى عدم الترخيص على
رغبة المصدر قد ذهب إلى الأرباح بالاتفاق للمصدر
بمصدر وسلكه للمصدر وبذلك إضافة عملية على المصدر
شركات للتجارة من مثل هذه الأرباح.

إلا أن جات المصدر في استخدام هذا سلاح
الاتفاق للمصدر ولا يمكن هناك تحسين أسعار الاتفاقيات للمصدر
ضد السلع المستوردة فيجب أن تطبق الاتفاقية على السلع
للمصدر والاتفاق للمصدر بالنسبة للمصدر ولا أصبح فيه
تأثيراً ولا للأرباح.

وكما يلاحظ مصدر مسئول استخدمت مصر في الماضي
وسائل لتقليل الميزان عند الاستيراد من خلال الرسوم
الجمرية للرقابة أو من خلال سياسة حظر كذا
استخدمت سياسة ترخيص الاستيراد وهي رقم
مصدرها (١) إلا أن كذا من إدارة سياسة الترخيص
ليست أمراً سهلاً ولا يوجب كجوة خاصة في الدول
النامية.

والفرض دخول مبلغ من مصادر أخرى لا يحل لها
الاستيراد من هذه الترخيصات يجب وضع الضوابط
اللازمة حول قواعد شروط إنشاء لضمان أن السلعة
المستوردة تأتي من الدولة الممنوحة لها الأرباح.
ولا شك أن استخدام هذه الوسائل الجمرية للرقابة
يذهب وأن يذهب إلى زيادة الترخيص من فرض الرسوم
الجمرية المطبقة، والفرق الترخيص من دفع الرسوم
ويقال في مثل الرسوم الجمرية بشكلها السابق أعادها
سواء في زيادة الحصص الجمرية أو في حماية الاتفاقيات
المحلي أو لتخصيص الأرباح الأخرى مثل الأرباح
الاجتماعية أو مزاولة السلع المستوردة والمصدر من السلع
الكاملة وأرباح مستوردة الاتفاقيات.

المادة الأولى في مجال استخدام الترخيص الجمرية
يجب أخذها في الاعتبار وهي أن جولة المفاوضات
للتجارة الدولية المبرورة بجملة أرباحها قد طردت من
كل دول العالم ومن بينها مصر العمل على تخفيض
الرسوم الجمرية بهدف زيادة التجارة الدولية. كما نلاحظ
أن المصدر بتثبيت ثبات الرسوم وعدم تغييرها وبزيادة
بين المصدر والأخرى حتى تستقر المبيعات التجارية
والاستثمار الاقتصادي ككل ويحدث نهضة الطريق المتخذ من
الاستثمارات.

التي: الأرباح غير الجمرية
أ. أساليب الرقابة:

نظراً لأن الجات تسمى إلى تخفيض الرسوم الجمرية
على الواردات ولتجارية جوات المفاوضات السابقة
في تخفيض هذه الرسوم بحيث أصبح متوسط هذه
الرسوم حوالي ٢٧ في الدول الصناعية الكبرى فقد
سعت الجات الدول باستخدام أسلوب الرقابة SAFETY
GUARD MECHANISM وبذلك لهذا الأسلوب ذاته يحل
لأنه دولة زراعية غير من زراعية الاستيراد على مصادرها
أو استيرادها للمصدر على السلعة محل للتجارة أو
بأن ترفع رسومها الجمرية على السلعة محل للتجارة أو
أن تفرض عليها قيد كس أي تحد من استيرادها سواء
بوضع حصص إجمالية للاستيراد أو من خلال فرضها.

الاستيراد، إلا أن هذا الإجراء الهامى الحرية للسلعة في
كحد من الاستيراد لعدم أرباح (١٧) من اتفاق
الجات عدد من الشروط أهمها أن يكون الأرباح موزعة
بعد مصدر من الواردات وأن تكون الدول التي تفرضها
بأساط، تخفيض في شكل تخفيض جمرية على سلعة
أخرى للدول الأجنبية التي تشارك من مثل هذا الإجراء.
وهي حالة عدم الاتفاق على الترخيص فقد سمح للدول
الأجنبية باستخدام إجراء، الترخيص من خلال رفع الرسوم
على مصادرها للدول التي تتخذ الإجراء الرقابي.

٤. الأرباح الرقابية للمصدر وللدولة الاقتصادية التي
تأتي من مثل في ميزان مدفوعات الدولة
من بين الاستثناءات التي يفرضها الجات لصالح الدول
التجارية تلك التي يذهب في نص المادة (١٨) من الجات
والتي تسمح للدول التي تأتي من مثل في ميزان
مدفوعات المصدر وتزاد وأرباحها أو لفرض جواتها
الاجتماعية من ضعف وحالة التجارة سبب ظروف اقتصادية
أن تفرض قيوداً جمرية. أي يسمح لكل طرف بوضعها
الجمرية على عدد من السلع أو برفض قبول كمية
سواء مصدرها أو غيرها (أرباح) من بينها حظر التام
للاستيراد.

إلا أن هذا الإجراء ليس بمثابة حرية مطلقة فيجب
الجات بمرأه هذه القيود دون كل سبب للتأكد من
عدم الترخيص في استخدام أو لتأكد من عدم الأرباح
بالشركات التجارية الأخرى.



ولقد بدأت الدولة في استخدام السياسات السعرية
الصحيح بها ولذا لا تزال الدولة... قد اصبحت
التي يمكن ان دولة ان تحد من الاستيراد وتطويع الحماية
المشروعة لانتاجها المحلي وخاصة سياسات الترخيص
ومكافحة الدعم والافراق والتابع للراصفات التجارية
والرافية على تطبيق هذه الراصفات بشكل فعال... هذا
بالإضافة إلى الاستخدام الجهد للرسوم الجمركية
واسلوب ضمان تعميلها على السلع المستوردة.
ولكن يجب استخدام هذه الأساليب بالشكل الذي يتيح
الحماية للصناعة والانتاج الكفاء القادر على المنافسة
وعدم الاستخدام لحماية صناعة مريضة تعاني الحماية
على نحو اساسي.
والى جانب اساليب الحماية فهناك وسائل اخرى
للتحسين ودعم التصدير من خلال عدد اخر من
السياسات كشحة لنا ولذا لاجات.



للبحوث والتدريب والمعلومات

العدد

للنشر

العدد ١٧٩٦

التاريخ

في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة
مبارك

لا تغيير في الموقف الأمريكي لمساندة
السلام وإدارة كلينتون متفهمة
للمواقف العربية

مصر دولة محورية نظامها ديمقراطي
وصحافتها حرة ولا تدخل في شئونها

متابعة الأنفاق الخاص بحماية حقوق

التي هي الفكرية والمثلث الثاني المصري

بأمريكا



المتحدة الأمريكية.

لا تغيير في الموقف الأمريكي

وقال مسؤولون أمريكيون إن الرئيس مبارك أشار إلى أن الأبحاث ستعطي روح الصداقة والاحترام المتبادل والتفكير الواضح للتعبير المصري في العرض على أنتماء عملية السلام، إلى جانب العرض الواضح على المشاركة في مساندة أطراف السلام باعتباره أمرا هاما وجيوا.

وكذلك أكد الرئيس أن للباحثات اشارات إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على

موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمبادئ التي تحكم عملية السلام.

وقال الرئيس مبارك: إن ما أعلن للعالم من خلال المؤتمر الصحفي العالمي وكذلك من خلال لقاءات الرئيس بوساطة الامم المتحدة والأمريكيين، إلى جانب البيانات والكلمات التي أعلنها الرئيس، تمثل بوضوح مواقف القضايا وما تم التوصل إليه وتأكيد.

وقال الرئيس مبارك: إن مصر تتحرك باعتباره دولة صورية في المنطقة، وليس أن قلب الأمة العربية التي تدور بمحور عن رغبتها، وأكد أن قولنا واحد في غرف الأبحاث للخطوة أو ما نعلمه لا ننشأ ونطلع عليه الرأي العام العالمي والعربي.

وصف الرئيس مبارك لقاءاته برؤساء مجلس النواب والعضوين الأمريكيين ورؤساء وأعضاء لجان الكونجرس والسليبيات بأنها جاءت مكملة لشرح الحقائق وصحت العديد من المفاهيم حول عدد من القضايا حتى تضع الأمور ولا تسمح باختلاف الآراء.

القمة العربية

وقال مسؤولون أمريكيون إن الرئيس مبارك أكد خلال اجتماعاته في واشنطن على أن:

أولا: القمة العربية عمل عربي وشأن من شأن أسرة الوطن العربي لمعالجة قضاياهم والتعبير عن إرادتهم وأن القمة العربية أصبحت عن قرارات وتوصيات تمثل نفسها عربيا في فهم القضايا على المستوى الدولي والاطمئني.

كما أن القمة أكدت أن السلام خيار استراتيجي عربي لأول مرة منذ إنشاء الجامعة العربية

ثانيا: أكد الرئيس أن السلام يقوم على مبدأ الأرض مقابل

عقد مجلس الوزراء بكامل هيئته اجتماعا أمس برئاسة الرئيس حسني مبارك بقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

تم خلاله استعراض نتائج الهامة للزيارة الناجحة التي قام بها الرئيس مبارك لواشنطن وما تم خلالها من مباحثات واجتماعات مع الرئيس الأمريكي كلينتون ونائب الرئيس آل جور وأعضاء الإدارة الأمريكية ووزار صنع القرار الأمريكي سواء في الحكومة أو الكونجرس بمجلسيه.

وحضر الاجتماع الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية.

وصرح مسؤولون أمريكيون إن ما أعلن للرئيس حسني مبارك كان من أهم الاجتماعات حيث عرض نتائج زيارته الناجحة للولايات المتحدة والقضايا التي بحثها مع الإدارة الأمريكية ووزار صنع القرار الأمريكي.

وكذلك نتائج الاجتماعات واللقاءات التي عقدها الرئيس مبارك والتي وصفها الرئيس مبارك بأنها كانت عامة للغاية لتوضيح وجهة النظر العربية والتأكيد على للادي، والقيم والرؤية الواقعية والمستقبلية التي تتسمك بها الأمة العربية من أجل تحقيق السلام أبعادا وللشامل الذي يحقق الأمن والاستقرار لكافة دول منطقة الشرق الأوسط.

تفهم أمريكي

وقال وزير الامم المتحدة ان الرئيس مبارك عبر عن تفهمه لتفهم الرئيس الأمريكي كلينتون ونائبه آل جور وأعضاء الإدارة الأمريكية للواقع العربي والصورة الواضحة للبعد وقضية السلام التي طرحها الرئيس مبارك، والرؤية العربية لمستقبل مسيرة السلام والتي تقوم على التمسك بمرجعية السلام التي صاغها المجتمع الدولي بكل مؤسساته إلى جانب قبول الرعية للسلام وإلى مقدماتها والولايات المتحدة الأمريكية في صياغتها والعمل على تحقيقها على أرض الواقع.

صراحة ووضوح

وصف الرئيس مبارك مباحثاته مع الرئيس الأمريكي كلينتون أنها اتسمت بالصراحة والوضوح والفهم المشترك سواء بالنسبة لقضية الشرق الأوسط التي تضمها كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من بولتر الأعضاء.

وكذلك بالنسبة للعلاقات الثنائية التي تربط كلا من مصر والولايات



الرئيس منذ عدة أعوام وأهمية تشكيل لجنة دولية لبحث الأسباب التي أدت إلى انتشار الظلمة ومعالجة القضايا الأساسية معالجة جذرية ووضع قواعد من الواجب التزام الدول بها بما يوقف إيذاء وتدريب وتحويل عناصر الأعراب مهما كانت جنسيتاتهم أو دياناتهم

علاقات قوية

وعن العلاقات بين مصر والدوليات للتحدة الأمريكية أكد الرئيس مبارك أنه ليس هناك ما يفكر صفو العلاقات

المصرية الأمريكية وإن هناك همما مشتركا لمصالح الفلسطينيين وإسرائيل إلى أن الخلاف في وجهات النظر في موضوع ما أمر طبيعي بين الدول الصديقة يناقش من خلال قنوات الحوار ولا يؤثر على الروابط والمصالح التي تربط البلدين وأن الزيارة عكست

بالشكل والمضمون العلاقات المتعددة بين البلدين، كما أكدت التقيان المشترك في كافة المجالات وأكد الرئيس أن العلاقات مع الرئيس الأمريكي وإدارته والقوات مع كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية ودوائر صنع القرار تؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تسهر في الاتجاه الصحيح وأن هناك التزاما بتقديم كل الدعم الذي يسهم في دعم الاقتصاد المصري

ثقة في الاقتصاد المصري

وقال الرئيس: لقد عبر الجانب الأمريكي عن ثقته في الاقتصاد المصري، وأداء الاقتصاد المصري ومالسه من نجاح للإجراءات التي اتخذتها حكومة د. الجنزوري في سياسات الإصلاح الاقتصادي وكان لها صدى كبير في كافة الدوائر وأكد الرئيس أنه لم يكن لديه أي مطلب في هذا الشأن

والشار الرئيس في أن الوند الاقتصادي المصري استكمل النجاحات التي كانت قد بدأت في القاهرة مع صندوق النقد الدولي، وتم التوصل لشكل نهائي بين مصر وصندوق النقد سوف يعرض على مجلس إدارة الصندوق في اجتماعه القادم ويمثل

السلام في إطار مقررات مدريد واسلو وكالسة قرارات مجلس الأمن والام المتحدة

الثالثا: أن الصراع في عملية السلام وتطويقها أمر ضروري يجب أن يتم دون تباطؤ حتى يمكن تجنب الأخطار التي تنجم عن تأخير دوران عجلة السلام

وأما: أكد الرئيس على أهمية تنفيذ الاتفاقيات التي تمت بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يخلق مناخا من الثقة واعتبار أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال جوهر وباب الصراع في الشرق الأوسط

السلام العادل

خاصا: أن السلام العادل هو الطريق الصحيح لتحقيق الأمن والاستقرار، وأن السلام لا يتحقق إلا باستعادة الأرض

سافعا: أن السلام هو الهدف والوسيلة لوقف أعمال العنف والأعراب وفتح الباب كاملا أمام كافة دول المنطقة لحامسة عناصر الأعراب ومحر

لعداء السلام سابقا: أكد الرئيس على أن مصر تعيش نظاما ديمقراطيا وأن الصحافة في مصر حرة لا تدخل في شئونها، وفي هذا المجال تم تصحيح مفاهيم خاطئة كانت موجودة لدى الأمريكيين من أنه يمكن التسلل في شئون الصحافة المصرية ومعالجتها للقضايا الإقليمية والدولية

وقال صدوت الشريفة أن الرئيس مبارك أشار إلى عدد من القضايا التي توفقت خلال مباحثاته واجتماعاته في واشنطن ومنها الخلاف الليبي الغربي في إطار قرارات الأمم المتحدة والجهود المبذولة للتوصل إلى حل بشأنها وكذلك الموقف الدولي تجاه السودان وتشغيل لثغراته عن الشعب العراقي وإشار الرئيس إلى ما طرحه من أنه من الواجب أن يطرح المجتمع الدولي بدائل أربع ومغالب للخارجيين عما استقرت عليه الاعراف والقواعد الدولية لتكون بديلا من الحصار والقائمة تمثل عدليا جماعيا تتحمل آثاره ومماتة الشعب بينما قد يبقى مرتكب لفظا والجور حرا

مواجهة الأعراب

وأشار الرئيس إلى ما تم مناقشته حول مواجهة الأعراب بعد أن أصبح ظاهرة عالمية وما سمع أن طالب به



الطريق المرصوف.
سائلا: كيف الرئيس الحكومة بإعداد أوراق عمل جدول ما طرحه الرئيس بخصوص بدائل للتعويضات الجماعية التي تتعرض لها الشعوب وذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة.
سائلا: تشكل مجموعة عمل لبحث المشروعات التي طرحها الاجتماع المشترك بين رجال الأعمال في كلا البلدين ومهيئة للشاغل لهذا عدد من المشروعات التي شملتها ورقة العمل المشتركة، واستمرار الحكومة في سياساتها لتطوير الاستثمار وإزالة أي عقبات لتفعيل تلك المشروعات.
ثامنا: تشكل مجموعة عمل لاعداد الأوراق الخاصة بهدوء الأرواح على المستوى الدولي.
تاسعا: متابعة ما تم الاتفاق عليه في المجال الاقتصادي بين البلدين وفتحان للصيرى الأمريكى في ذلك، وطى وجهه الخصوص زيادة حجم الصادرات المصرية لأمريكا.
عاشرا: متابعة ما تم الاتفاق عليه من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية والتحتج الثقافي المصري في الولايات المتحدة، سواء كان الكتاب أو الفيلم أو التسجيل وكيفية أعمال الاتفاقيات القائمة في نفس المجالات التي تشا إلى جانب أعمال النظام القانونى بما يحى حقوق كافة الأطراف.
حامى عشر: استمرار الاتصالات التي بدأت في مجال التعاون السياسي بين البلدين في إطار للباحثات التي تمت في هذا الشأن.

وضوح الرؤية

وقال صندوق الشريعة أن رئيس الوزراء الدكتور الجوزي أشار في نهاية الاجتماع إلى متابعة أرائى أمام المصري والمصريين وزير الرئيس مبارك لواشنطن لحالة بسطة وكذلك متابعة كل ما صدر عن الرئيس من تصريحات باعتباره زعيما عربيا كانت زيارته تستهدف صانع الآلة العربية والعمل لتحقيق مصالح السلام.
وقال وزير اتصالات أن الرئيس مبارك أكد في ختام الاجتماع أن الزيارة حققت وفوق الزيادة للراى العام الأمريكى من خلال العديد من اللقاءات الاعلامية مع كبار الصحف وشركات التليفزيون العالمية بهدف توضيح الحقائق وشرح وجهات النظر بما يخص كافة الأطراف في عملية السلام.
وأكد الرئيس أن مصر هي التي لفتت باب السلام وسوف نقل دونل

ذلك شهادة على ما حققه مصر من نجاح في تنفيذ برنامجها للاصلاح الاقتصادي بكل محاوره.
وقال صندوق الشريعة أن الرئيس مبارك أكد أنه لا توافق إلا على ما يتفق ومصلحتنا سواء على المستوى العربي أو المتوسط أو العبد.
وأن أى اتفاق لا يشكل أى إعفاء على المواطنين المصري أو زيادة في اسعار الخدمات أو السلع الأساسية

تشجيع الاستثمار

والشار الرئيس إلى للباحثات الناجمة التي تمت بين رجال الأعمال المصريون والأمريكيون واجتماع المجلس الرئاسى للشراكة بين البلدين، مشيرة إلى أن الأمور بدأت تتغير من خلال هذه الاجتماعات في تحديد مسارات واضحة لتشجيع الاستثمار الأمريكى في مصر ولحيا مشروعات تفتح باب الاستثمار على مصرعها.
وأكد الرئيس مبارك حرص الإدارة الأمريكية على دبل وتشجيع الاستثمار في مصر لما تشجع به من امن واستقرار سياسى واقتصادى ولإقتصادى وما تبذله الحكومة من تضليل للمعوقات وإزالة كل ما يحد من رفعة الاستثمار وأقاله.

كما أشار الرئيس إلى أن مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط الذى سيعقد بالقاهرة في نوفمبر القادم سيكون له نتائجه الإيجابية إذا توافرت له فرص النجاح وأنها تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع في قضية السلام.

تنسيق المواقف

وفي إطار نتائج الزيارة والفضايا التي جعلها الرئيس مبارك في واشنطن لصدر الرئيس مبارك عدة تكليفات: أولا: للتحرك الدبلوماسى في المرحلة القادمة وإطار هذا التحرك على المستويين الدولي والاقليمى.
ثانيا: الاتصالات التي سوف تتم على المستوى العربي لتنسيق المواقف وأحاطة الزعماء العرب بنتائج زيارة الرئيس وشاغل الراى والتصرف على وجهات النظر.
ثالثا: أن الرئيس سوف يلتقي خلال الأيام القادمة بكل من الرئيس المصري حافظ الأسد والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات كما يلتقى بعدد من الزعماء، رابعا: سوف يبحث الرئيس مبارك بعدة رسائل لعدد من الزعماء العرب خامسا: أن اتصلا سوف يتم مع رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو إلى جانب القوات الدبلوماسية لتنسيق المواقف ودفع مسجلة السلام على

كل الجهد الرسول إلى أهدافه لصالح كافة شعوب المنطقة



ابن البلد والأجنبي أمام الجات

٩

تناولت اتفاقيات الجات التجارة في الخدمات بما في ذلك الخدمات المالية، وحددت مايشمله الاتفاقية بان تنطلق الخدمات من أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر بالاتفاقية أو من أراضي عضو إلى مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر، بحيث لا تكون هناك مؤسسات وطنية تتوسط في ذلك، كما أن الاتفاقية تشمل التواجد التجاري لمورد الخدمة في أراضي دولة أخرى عضو بالاتفاقية سواء كان هذا الوجود بأشخاص معنوية أو طبيعية (المادة الأولى من اتفاقية التجارة في الخدمات).

١٠

والخدمات هنا ومنها الخدمات المالية تشمل جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية، أي تورد على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات (المادة الأولى أيضا). ويبدو أن هذا التحديد كان غير كاف في نظر واضعي الاتفاقية فعداوا في ملحق الخدمات المالية وفي

البند الأول الخاص بالنطاق والتعريفات ينصون على أن الخدمات الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية يقصد بها:

١ - الأنشطة التي يمارسها بنك مركزي أو سلطة نقدية أو أي كيان عام آخر لتنفيذ سياسات نقدية أو سياسات خاصة بسعر الصرف

٢ - الأنشطة التي تشكل جزءا من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية، أو من أنظمة المعاشات

٣ - وغيرها من الأنشطة التي يمارسها أي كيان عام لحساب الحكومة أو بضمنا منها أو بمرأها المالية

ومع ذلك إذا سمحت الدولة لموردي الخدمات المالية بها بممارسة أي من هذه الأنشطة متنافسا مع كيان عام أو مع مورد خدمات مالية اعتبر تعبير خدمات شاملا لهذه الأنشطة، وكمثال على ذلك فإن البنك المركزي المصري يعود إلى البنك الأهلي المصري ببعض العمليات والخدمات الداخلة في نشاطه مثل صرف الشيكات في البلاد التي لا يوجد فيها للبنك المركزي فروع. وقد يعود إلى بنوك أخرى للبنك وفي هذه الحالة ليس للبنك المركزي أن يتسكك أمام البنوك الوافدة من دول أخرى والتي تعمل في مصر بأن هذه الخدمات لايجوز لهم التدخل في أدائها. فالتنصوص التي ذكرناها الآن تمنع من ذلك.

وفي البند الخامس من اتفاقية التجارة في الخدمات وهو خاص بالتعريفات تم تعريف الخدمة المالية أنها أية خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمات مالية في عضو ما وتشمل جميع أنواع التأمين والخدمات المتصلة بالتأمين وجميع الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية وتشمل بالتحديد:

١ - التأمين المباشر (بما فيه التأمين المشترك) على الحياة وعلى بقية فروع التأمين وإعادة التأمين والتعويضات والوساطة في التأمين كالمسئمة والوكالة والخدمات المساعدة لتأمين كالتأمين الاستشارية والأكترارية وخدمات تقدير المخاطر وتسوية للمشتقات.

٢ - الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية وتشمل قبول القودائع من الجمهور



في بعض القوانين علم الدين

الطبيعيين بالقيام بالأعمال المصرفية بل يجب أن يكون ذلك في شكل شركة من شركات المساعدة بالذات. كذلك فيما يتعلق بالتعامل في الأوراق المالية فثانوي سوق رأس المال يقتصر خدماتها على شركات المساعدة وشركات التوسيع بالإسهم ولا يجوز القيام بها لأنواع الشركات الأخرى ولا للأشخاص الطبيعيين.

إن هناك تمارض بين مآخذ من اتفاقيات الجهات وبين القوانين المحلية. القاعدة الدولية السائدة في هذا الشأن والتي اقترحتها محكمة النقض المصرية وهي أن الاتفاقيات الدولية تسمو على القوانين المحلية يطول عنها في الدرجة وتترجم الدولة بأن تنفذها خلافا للقوانين المحلية.

وينتج عن هذا وضع غير مستساغ وغير مقبول نهائيا وهو أن الأجانب سوف تكون لهم حقوق تزيد عن حقوق الوطنيين، لأن المصري لا يستطيع أن يقوم كشخص طبيعي بأعمال الصراف وخدمات الأوراق المالية في سوق المال بينما يستطيع ذلك الأجنبي بمفرده وكشخص طبيعي.

ولما كان الملحق الثاني بشأن الخدمات المالية ينص في فقرته الثانية على أنه "يجوز للعمو خلال فترة ٦٠ يوما تبدأ بعد أربعة أشهر بعد نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية أن يحسن أو يعمل أو يسمح لجميع أو بعض الالتزامات الصعدة الخاصة بالخدمات المالية المدونة في جدولته. وعلى ضوء هذا النص يمكن التحدث على الإطلاق الذي تنص به اتفاقية الخدمات المالية وحماية القاطعات الوطنية التي تحتاج للحماية والحفاظ على الخدمات الحكومية التي لا يريد البنك المركزي إطلاق يد القطاع الخاص فيها والالتقاء على ممارسة هذه الخدمات بواسطة الشركات دون الأفراد الطبيعيين حتى لا يتميز الأجنبي على ابن البلد. وإذا كانت الموانع للنصوص عليها في هذه المادة قد اقتضت فإنه يمكن التماس العذر في ذلك والأسراع باتخاذ هذه التدابير

والاقتراض بجميع أنواعه بما فيه التزام المستهلك والائتمان العقاري والاستثمار (يظهر أن المقصود بها التحصيل ومن الواضح في ترجمة الاتفاقيات أن مترجميها يقتضون بأسلوبهم إلى منطقة الشامل) وتمويل المعاملات التجارية والتمويل التجاري وجميع خدمات الدفوعات والتحويل النقدي وطاقات الائتمان والذئع والخمس والشيكات السياحية والمصرفية والضمانات والائتمانات والتعامل للحساب الشخصي أو لحساب العملاء في أدوات سوق المال والصرف الأجنبي والعقود الآجلة والخيارات وأدوات سعر الصرف وسعر الفائدة والمبادلات واتفاقات السعر المستقبلية والأوراق المالية القابلة للتداول والاصول المالية وتشمل عمليات الذهب والمساهمة في إصدار كل أنواع الأوراق المالية بما في ذلك مهام وكيل الاكتتاب والتوظيف بمسقة عامة أو خاصة وتوليف الخدمات المتصلة بمثل هذه الإصدارات، وكذا المصارف المالية وإدارة الأصول كإدارة النقدية أو محافظ الأوراق المالية وجميع أشكال إدارة الاستثمار الجماعي وإدارة صناديق للمعاشات وخدمات الحراسة على أموال المودعين والخدمات الائتمانية، وخدمات التوسيع والمفاسدة للوصول المالية بما فيها الأوراق المالية والأدوات المشتقة وتزوير ونقل المعلومات

المالية ومعالجة البيانات المالية وإوامج الحاسبات الآلية المتصلة بها من قبل مودعي الخدمات المالية الأخرى، والخدمات الاستشارية والوساطة وغيرها من الخدمات المالية المساعدة لجميع الأنشطة السابقة بما فيها للمعلومات والتحليل لفرض الاقتراض والبصير والاستشارات المتصلة بالاستثمار والمحافظة الاستثمارية، وتقديم المشورة بشأن عمليات شراء الشركات وإعادة هيكلتها واستراتيجياتها.

هذه الأعمال كلها أصبحت مباحة لكل شخص طبيعي أو اعتباري يريد أن يمارسها في مصر وإن يناقش المؤسسات العامة والخاصة القائمة فيها، ولعل كلمة "شخص طبيعي" يمارس هذه الأعمال والخدمات تلفت النظر، لأن القوانين المحلية لا تسمح للأفراد



فى ضوء ما هو متوقع من أن يصبح تطبيق اتفاقية
الجات حقيقة واقعة خلال العقدين القادمين حيدا لو أمكن
العمل بجدية من الآن استعدادا لتبني الحلول المنطقية
والسياسية التى يجب اتباعها سواء للزراعة، الصناعة، أو
أى نشاط اقتصادى فى جمهورية مصر العربية. فقد يلزم
عدة سنوات لتطبيق سياسة ما أو تنفيذ مشروعات اقتصادية
يحتاج لوقت بطبيعته. هذا وعدم الإلزام بالتصرف
الاقتصادي السليم أهم مضاعفاته زيادة التكاليف ومزيد
من الخسائر حيدا لو أمكن أن تلجئها الأجيال القادمة
وكفى بها ما تمنى من بقايا أخطاء سابقة.

التخطيط والقياس..

فى ضوء الجات والميزة النسبية

إجمالى مساحة الجمهورية حوالى
مليون كم مربع قليلة الجبال
شعبيا، وبها مساحات هائلة من
الأراضي المستوية للقابلة
للاستزراع (ولو فى
الذى البعيد) بالوادي
الجديد وشمال سيناء
وشمال ويسوق وغرب
الدلتا ومساحات أخرى
بالصحراء.. الخ. ويمكن
الاستعانة بخرائط

والميزة النسبية هى تواجد
موارد ميسرة تكلفتها أرخص فى
المتوسط من تكلفة نظيرتها فى
السوق العالمية. ومن ناحية أخرى
فإن ندرة بعض اللوازم وزيادة
تكلفتها مما هو متاح فى المتوسط
فى السوق العالمية يعتبر عكس
ذلك.

النشاط الزراعى:

١ - بالنسبة للانتاج الزراعى،
الأرض الزراعية هى فى الواقع
مجرد أرض صالحة للزراعة. زائد
البناء اللازمة لاستزراعها سواء
كانت هذه الأرض قديمة أو
مستزرعة حديثا. وبالنسبة للدول
العربية عمريا وجمهورية مصر
على وجه الخصوص حيث إن



هذا ويتضح من الجدول أساس
تبنى السعودية انتاج القمح
وتصديره وهو ما يحتم الاهتمام
بالتوسع في زراعته في جمهورية
مصر العربية انقيا وبمعدلات
كبيرة لكبر بكثير مما هو سائد
حاليا.

٢ - بالنسبة لاستزراع الاراضي
ويعتبر اساليب الري الحديثة
(الري بالرش والتضيق وعلى
مستوى الجذور.. الخ) أصبح اكبر
بند في التكاليف في مجال
استزراع الاراضي هو بند نقل
مياه الري اللازمة للاستزراع
حيث تلت نسبة مساهمة تسوية
الاراضي في التكاليف الكلية مثل
هذه المشروعات العملاقة. وهنا
يجدر بنا أن نشير إلى مشروع
النهر الاعظم بلبيبا حيث يتم نقل
مليار متر مكعب من المياه سنويا
لمسافة ٩٠٠٠ كم تقريبا وذلك
لزراعة مليون امدان. في ضوء
اقتصاديات مشروع النهر الاعظم
بلبيبا يمكن أن يتجه تفكيرنا إلى

النسبية.
أما في منطقة الصحراء الكبرى من
المحيط الاطلسي وحتى الخليج
الفارسي (ومنها جمهورية مصر
العربية) فإنه رغم
توافر الارض القابلة
للاستزراع فإن مياه
الري تعتبر نادرة إلى

حد كبير. وهذه النبرة تحتم ترشيد
استخدام المياه لمستوى القطرة
(أسوة بما يحدث في اسرائيل
ومصرنا اريزونا وايهيا.. الخ)
وذلك يلزم إعادة النظر في التركيب
للمحصول بمصر وزراعة
الحاصل في إطار قاعدة منطقية.
الا وهي تعظيم المائد المادي
للمحصول بالنسبة للمتر المكعب من
المياه المستخدمة في زراعته.

المسح الجوي في هذا الاتجاه
حيث قد تصل أجمالى مساحات
الاراضي القابلة للزراعة إلى
عشرات الملايين من الالدة في
جمهورية مصر العربية.

٢ - في دول أخرى
كجنوب شرق آسيا
حيث الحرارة

والامطار الغزيرة لاشك يعتبر
توافر المياه ميزة نسبية هائلة لهم
خاصة لزراعة الارز الذي يحتاج
في تفتيته (اختزالا) لكميات
مضاعفة من المياه وعلى ذلك فهو
محصول اقتصادي لهم بكل
التاييس شأنهم في ذلك شأن دول
البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى
حيث يمكن زراعة تصب لسكر
وصناعة السكر وهذه امثلة للميزة

٥. جلال دسيس

ولفيا على جدول بسيط يوضح تطبيق القاعدة المذكورة
والعمود الأخير هو ما يجب تعظيمه.

المحصول	استهلاكه للفدان من المياه (كاف م مكعب)	انتاجية الفدان	لأسعر العالمى للوحد للفدان	عائد الفدان فالفدان	معدل العائد لكل ١٠٠٠ متر مكعب من المياه بالفدان
الارز	٧	٢,٥ طن	٢٠٠	٧٠٠	١٠٠
القطن	٤	٧ قنطار	٢٤٠	١٨٠	٤٠
القمح	١١١ من راحد	٢,٥ طن	٢٨٠	٧٠٠	٧٠٠



لبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر

الاسماء التجارية

١٩٩٦

التاريخ

نقل ٥ - ١٠ مليار متر مكعب سنوياً مسافة ٢٤٠ كيلو متراً من اسوان للوادي الجديد (ترعة الوادي الجديد) لزراعة من ٥ - ١٠ ملايين فدان وبالتالي تكوّن اقتصاديات مثل هذا للمشروع منطقية ومفيدة وتسمح بالحصول على أرض زراعية بسعر للفدان منخفض إلى حد كبير وهذا لو أمكن التركيز على دراسة مثل هذا للمشروع بامعان ولا يجب أن ننكر بطريقة تقليدية أو نلزم بمقننات للرى كالمساند في الأراضي القديمة ولا يمكن قطعاً أن ننكر في زراعة أريز أو تصب السكر في هذه المنطقة. هذا وجدير بالذكر أنه يمكن توفير المياه اللازمة لترعة الوادي الجديد في المشروع المذكور على حساب اقلال مساحات زراعة الأريز والتصعب في الأراضي القديمة والذي يجب البدء فيه فوراً.

صناعة الاسكان:

١ - في ضوء الامتصاص باستزراع مزيد من الأراضي بجمهورية مصر العربية هناك مكسب اقتصادي لا يجب اغفاله حتى

لو استمدى الامر تعديل بعض القوانين كقانون حظر البناء على أرض زراعية (ولا نظير له في أي دولة من دول العالم) والذي من مضافاته زيادة حدة أزمة الاسكان ومخافة ملايين المصريين رغم أن صناعة الاسكان كل مقوماتها محلية حيث ارتفع سعر المتر المربع وقارب الالف جنيهها حتى في المدن الصغيرة دون مجرد منطقتي فالأرض الزراعية هي فعلاً مورد أرض (ولا تدرة فيها) ومياه ريها يمكن إعادة استخدامها في استزراع أراض أخرى بديلة دون خسائر بل بمعدلات ومقننات رى أفضل سواء بالأرض أو للتقطيع... الخ

٢ - يمكن السماح بالبناء على الأراضي المتاخمة Ousskirts للقرى والمدن الصغيرة وهذا هو الأسلوب للطبق السليم المتبع في كل انحاء العالم إذ أنه يسبب وفراً في التكاليف للمرافق والمرافقات والخدمات ... الخ. وفي حالة السماح بذلك فإنه في مدى العقدين القادمين، إجمالي المساحة التي ستستقطع من الأراضي الزراعية إن تقترب بحال من

الاحوال من نصف مليون فدان يمكن استصلاح اضعافها بفرض ثمن سعر الفدان كإرض مهبان و طرح سعره كإرض زراعية كما يلي.

٣ - مساحة نصف مليون فدان تعاد ٢١٠٠ مليون م خصم منها ٣٠٪ للشوارع والطرق ويبق ١٤٠٠ مليون م

ويفرض مثل من دورين في المتوسط ومساحة وحدة ٢م^{١٤٠} يعطى النصف مليون فدان للمكود عدداً من الوحدات السكنية يصل إلى ٢٠ مليون وحدة ويفرض متوسط ٤ أفراد للوحدة، يكون معنى ذلك استيعاب ٨٠ مليون مصري وهو اكبر بكثير من أي تقديرات للزيادة السكانية المتوقعة ٤ - ويفرض سعر الفدان للأرض الزراعية حالياً ٥٠ ألف جنيه في المتوسط وسعر المتر المربع من أرض البهائي ٣٥٠ جنيه في المتوسط فان النصف مليون فدان المذكورة سينفذها



زيادة في الثروة القومية تقدر بحوالي ٤٦٥ مليار جنيه تستفيد منها صناعة الاسكان ويمكن برأسه ابعادها في جداول المخرجات والمداخلات للاقتصاد المصري ان وجدت. علاوة على اثر ذلك اجتماعيا في التيسير وتقليل معاناة المصريين حيال مشكلة الاسكان. ولا يجب ان يكون قانون حظر البناء على الاراضي الزراعية مقولاً للتخفيف ليس له حجم او وجود حقيقي في الواقع.

السد العالي:

قبل السد العالي كان الانتاج لنا من مياه النيل سنويا ١٤ مليار متر مكعب على اقصي تقدير. وكان يتم زراعة ٦ ملايين فدان بهذه الكمية من المياه وبعد السد العالي اصبح الانتاج لنا ٥٥ مليار متر مكعب سنويا اي اربعة اضعاف ما كان متاحا لنا قبله. هذا ويضعف الايمان كان يجب استزراع ٢٤ مليون فدان، ونفس معدلات ومقننات الري، بعد السد العالي. وكان يجب استصلاح الاراضي

اللزامة والاستعداد لتقلل فائض مياه السد العالي لها قبل الانتهاء من بناء السد العالي والذي استغرق العمل فيه ما يقرب من عشر سنوات. ومقننات الري الحديث سالفة الذكر قلعا كان يمكن زيادة المساحة من ٢٤ مليون فدان وهذه السبب لا يجب اطفالها بل هي يجب ان تكون دائما امام انظارنا كتدبير من ازمة ومجز في التصحر السلم في الوقت المناسب وان الاوان ان لا نقفاس عن اقتصاد خطوات ايجابية وتصحر سلم حرسا على مستقبل الاجيال القادمة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

العالم اليوم

المصدر:

١٢ أغسطس ١٩٩٦

التاريخ:

البورصة الزراعية تواجه البات

30% انخفاضاً في فاقد الإنتاج المصدر للخارج

نتيجة الالتزام بقواعد البورصة الزراعية

إحكام منع التلاعب في الأسعار وفتح قنوات تصديرية
جديدة واستقرار عمليات العرض والطلب



التي تشهد لها الساحبة حاليا
وبالقبال أصبح لا بدليل من تقنين
طرق وأساليب زراعة المنتجات
ومراعاة جميع المعايير المطلوبة
لتصديرها دوليا بما يجعلها
تصمد أمام المنافسة الخارجية
في الأسواق العالمية.

ويقول الدكتور حمدي
عبدالمعطي الخبير الاقتصادي
المصري إن عملية إنشاء

البورصة الزراعية لها أربعة
أبعاد أولها وجود قانون يفتح
الحرية الكاملة للتنافس بما
لا يفتح باباً للاحتكار حيث أن

وجود المنافسة يكون دائما
للتصدير وتحسين جودة
المنتجات الأمر الذي سيؤدي إلى
تحقيق أكبر عائد بالنسبة للمنتج
والمستهلك بالإضافة إلى كسر
احتكار المعلومات وهو أمر

أخطر أنواع الاحتكار، حيث أن
توافر المعلومات والبيانات
اللازمة داخل البورصة التي
تتصل بدورها بالبورصات

العالمية يخدم المنتجين بالقصي
سرعة كما يكون توافر هذه
المعلومات بمثابة مؤشر لهم في

اتخاذ وتدعيم قراراتهم ودفع
حركة التصدير وربح مصر
بالأسواق العالمية ربطا مباشرا

مما سيؤدي إلى عقد صفقات
سرعة وكبيرة بالإضافة إلى
انتفاء الأسواق التي يمكن أن

يكون التصدير إليها الفضل وهذا
من شأنه أن يعمل بالصادرات
المصرية إلى مرحلة عالمية في
الوقت الذي ستكون فيه

البورصة أفضل أدواتها وثالثها
تطوير العملية التسويقية
للانتاج حتى تروك البركة في
السوق الداخلية والخارجية

واحتياجاتها المتجددة والبعيد
الرابع هو تحسين عمليات الدافق
اثاء تداول المنتجات من طريق
استخدام الوسائل الحديثة في
التجهيز والتعبئة، مما يدعم

للخارج.
ولن ضلوه المتغيرات

الاقتصادية الجديدة على
المستوى الدولي كان من
الضروري الاعتماد بإفـ

اصناف جديدة، وآلات حديثة
وتم التركيز على كيفية اعداد
سياسات التسويق للخارج

والتي يجب أن تكون على
مستوى عالي من الجودة، وفي
حالة تسمح بتصديره وتطبيقه

الأسواق المحلية بأسعار مجزية،
وأن ذات السوتق الالتزام
بالمواصفات التي تطلبها

الأسواق الدولية.
وكما يقول نـ

الوزير المصري وزير الزراعة،
فإن الوزارة تضع نصب أعينها
صغار المنتجين حيث أن أغلب

المكبات في مصر صغيرة، وهي
تغطي معظم الانتاج، لذلك فإن
اصحاب المكبات الصغيرة

ستتحقق لهم الاستفادة الكاملة،
من خلال وجود هذه البورصة
وتحقيق عمليات التسويق

اللازمة لمصنوعهم.
وهذه البورصة أيضا
ستتعامل مع المنتجات الزراعية

المصرية ومنتجات الدول
الأخرى، وذلك حسب السعر
الذي نسوق به المحاصيل داخليا

فإننا كان السعر خارج مصر أعلى
نقوم بالتسويق خارجيا، وأن
على سبيل المثال نجد اتجاهها

للاقبال على المصاحيل التي
للتعامل مع المبيدات ولذلك تم
تطبيق هذا النظام على محصول

البورصة الزراعية تواجه
الجات!

لم لا.. وهذه البورصة
ستساهم في توليد انتاج متميز..
ومطابق للمواصفات يستطيع

الصمود أمام المنتجات الأجنبية
في الأسواق العالمية.
من هنا كان قرار الدكتور

يوسف والي نائب رئيس الوزراء
وزير الزراعة بإنشاء البورصة
الزراعية بعد أن أصبحت

المواجهة مع الجهات أمرا
وحيك الحدوث خلال المرحلة
القادمة.

ولأن البقاء سيكون للاقوى
فقط.. فإن قرار إنشاء البورصة
الزراعية كان حتميا.. باعتبار أن

السلطة الرديئة.. غير المطابقة
للمواصفات.. أو غير المعية
بشكل جيد ستخرج من حلبة

المنافسة في أول جولة ولن تجد
سوقا دوليا لها.

والى جانب دور هذه
البورصة في فتح قنوات
تصديرية جديدة، فإن لها أهمية

كبيرة في كسر الاحتكار.. وتقليل
الفاقد في المنتجات المصدرة
للخارج وتحسين المنتجات.

التفصيل في السطور
القادمة..
وبالبورصة الزراعية - كما

أعلن الدكتور يوسف والي نائب
رئيس الوزراء ووزير الزراعة
المصري - تأتي في إطار سياسة

الخصخصة ضمن منظومة
الإصلاح الاقتصادي حيث
كانت وزارة الزراعة صاحبة



١٩٩٦ أغسطس

التايخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدرين وتعاقداتهم الخارجية.

وهذه الشركات الأربع - التي تخدم نشاط البورصة الزراعية الجديدة تشمل شركة توفير مستلزمات الانتاج من بذور واصناف متميزة ومرغوبة داخليا وخارجيا ويقاى المستلزمات الاخرى اللازمة مثل المبيدات والاسمدة، والمعدات الزراعية، والثانية هي شركة النقل التي تقوم بتوفير وسائل النقل الداخلية عن طريق توفير مساحات الشحن المطلوبة في البواخر والطائرات والنقل البري داخليا وخارجيا، وشركة الفرز والتبريد والتعبئة وهي تغطي مناطق مختلفة في مصر مثل سيناء، وجنوب وشمال الصعيد، ومناطق الوجهين، ووسط الدلتا، وهي توفر خدمات فرز وتعبئة المنتجات بصورة علمية ومتميزة تقلل الفاقد وتحفظ المنتجات اما الشركة الاخيرة فهي لحفظ وتبريد المنتجات وتضم اسطول مبردات للنقل بشكل يساهم في الحفاظ على جودة المنتج المصري في الخارج.

ولوائك العملية التصديرية كبيرة والكلام هنا للدكتور أحمد عبد الظاهرة رئيس الاتحاد التعاوني الاستهلاكى حيث إن هذه الفوائد ستعود على

أثواب الطلب في مختلف المناطق، إلى جانب المعلومات الشخصية عن كبار المنتجين، وما يتوافر لديهم من امكانيات انتاجية معينة كالمصوبات الزراعية ونظم الري المتطور، ووجود خبرة متميزة في انتاج زراعى معين ووجود بعض الماكينات والمعدات اللازمة والضرورية في هذا المجال بالاضافة الى ما هو موجود لدينا في الخارج من طلبات تحدد بعض الاصناف المرغوب فيها من خلال عمليات التصدير.

في هذا الاطار تصبح القاعدة العريضة من البيانات ذات فائدة كبيرة، كما انه من خلالها يمكن ان يكون هناك توجيه حر للزراعات بصورة تعتمد على المتطلبات المستقبلية بالاسواق - داخليا وخارجيا، وهو ما سيسهم في تكوين كيان متماسك يعطى هذا التوجيه الحر للزراعات المصرية خلال اللوازم الزراعية المحلية.

ولأن توفير قاعدة البيانات وحدها لا يكفى للمصدرين والمستهلكين الساعين لضمان توفير المنتج المتميز الذي يغترق الاسواق الدولية والمحلية كان من الضروري اقامة أربع شركات خدمية تضمن توفير المنتج بالكم والكيف المطلوبين لتغطية احتياجات والتزامات

للمزارع داخل البورصة، فهي ستجسب في داخلها المنتج والمصدر، وسيتم بينهما نوع من الحوار والتفاهات مما سيؤدى إلى كسر عملية الاحتكار، وعدم توافر المناخ الذى تنمو فيه.

البورصة الزراعية الجديدة - كما يقول الدكتور يوسف عبدالرحمن رئيس الشركة المشرفة عليها - تعتبر بنكا للمعلومات يضمن توفير البيانات اللازمة عن المساحات المتاحة على مستوى المحافظات والتعليقات العلمية للقرية الزراعية، والظروف المناخية التي تتلاءم مع انتاج الاصناف المتميزة في هذه المناطق. يأتي ذلك بالاضافة إلى سبيل ووسائل جمع المنتج على اختلاف انواعه، وطرق النقل والحفظ والتعبئة والتصدير.

ليس هذا فقط، فمن خلال البورصة الجديدة سيكون هناك اتصالات مباشرة بأسواق الجملة الداخلية والبورصات العالمية لتحميد الكميات التي يتوقع ان تكون مطلوبة بأسعار مجزية مع تحديد اصنافها ومواصفاتها بما يتلاءم مع



يساعد صغار الفلاحين في تسويق حاصلاتهم الزراعية، وهو ما يعطي المزارعين الحرية في زراعة ما يرونه صالحا داخل إطار من التوجيه والإرشاد وعدم تقييد هؤلاء بنظام الدورات الزراعية.

وكما يقبل الدكتور عبد المنجي أبو عزيز الخبير في زراعات الخضار والفاكهة ورئيس أكاديمية البحث العلمي سابقا، والاستاذ بالمركز القومي للبحوث، فإن مصر الآن في حالة حرب مع الأسواق العالمية من أجل الصادور والبقاء في حلبة المنافسة العالمية، فإذا كانت المنتجات المصرية المصدرة للخارج تحتوي على 90٪ من المياه فهي بطورها سريعة الغضب عند التصدير للخارج، وهو ما يستلزم توفير معلومات كبيرة عن اتجاهات الأسواق العالمية إلى

جانب جهده كبري لاحتكار المعلومات عن طريق البورصة، وكذلك أهمية عملية التبريد اللبدي في الحقل والنقل للتصدير للخارج، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان هناك تجمع كبير للمنتجين.

وعلى هذا الأساس، وبعد أن أصبح قطاع الزراعة في مصر خاصة بنسبة 100٪ فإن دور الوزارة يعتبر إرشاديا، إلى جانب دورها في إلهام البحوث والدراسات اللازمة، وتوجيه المنتج بواسطة الدراسات الاقتصادية المتخصصة في هذا المجال، وستكون مهمة البورصة الزراعية كذلك هي إعطاء الضوء للفلاح عن أنواع المحاصيل التي تحقق رواجاً في عمليات التصدير، وتوقيت زراعتها والأرشادات الزراعية اللازمة في هذا الاتجاه، وبالتالي فالبيانات التي ستوفرها قاعدة معلومات البورصة ستكون حاضرة وسريعة.

وفي إطار البورصة الزراعية الجديدة لن يعدد لاحتكار

قادرا على المنافسة دوليا أمام المنتجات الأخرى - خاصة عندما يبدأ تطبيق اتفاقية الجات التي لن تدع فرصة للضعيف أو المنتج غير المتميز - غير المطابق للمواصفات - للوجود في هذه الأسواق خاصة أن التركيز في المرحلة القادمة سيكون بالنسبة للمنتجات الجيدة - المتميزة - ذات الأسعار المتوازنة.

ومن خلال عمليات التقاء الامكانات المتلفة بالأفكار الجديدة والفرص التصديرية المتوافرة بالأسواق المختلفة سيتم الارتقاء بمستوى المنتج سواء من حيث مواصفاته الانتاجية أو وسائل التعبئة وحفظ المنتج، وسرعة اتمام عمليات التسويق وإجراءات التصدير وتقليل الفاقد الناتج، عن عملية التصدير، أو جمع المنتج إلى أقصى درجة ممكنة، مما يؤدي في النهاية إلى تأمين عمليات تصدير المنتجات وتقليل الفاقد في السلع المصدرة إلى ما يقرب من 30٪ من حجم الكميات المصدرة للخارج والذي ينتج عن عمليات الجمع والتعبئة. كذلك تقديم منتج متميز يتحمل إجراءات وفترات التصدير والنقل وتجعله يصل بصورة لائقة للأسواق العالمية وتكون سمعة المنتج المصري، والمستفيد من البورصة الزراعية هو الفلاح والمصدر على

حد سواء لأنها تحقق لهما سهولة تلاقي العرض مع الطلب، وبالتالي سيتم إبرام الصفقات على مدى قصير وبأقل جهد ممكن وتحقق عدالة الأسعار للمنتجين والمضاه على الاحتكار وأيجاد جسر من المنافسة بين التجار والمصدرين والوصول بأسعار السلع إلى المستوى الحقيقي للأسواق وشغل الفراغ الناشئ عن تطوير نشاط نظام التسويق التبادلي الزراعي الذي كان

عملية التصدير وينفقه إلى الأمام.

ولن رأى أبو السمود سلطان رئيس الشعبة العامة للمصدرين فإن إنشاء هذه البورصة سيؤدي إلى وضوح الرؤية أمام المصدرين، كما سيساهم في فتح أسواق جديدة أمامهم، فما يحتاج إليه المصدر هو المعلومات والبيانات اللازمة عن أحوال الأسواق العالمية واحتياجاتها من أنواع المحاصيل الزراعية، ومن ناحية أخرى تمتع البورصة بالسلع في الأسعار واستغلال بعض التجار وضوح الرؤية التجارية أمام التجار وهذا من شأنه اتساح الفرصة للمنتجين للحصول على أسعار وغزو التنتجات المحلية للأسواق العالمية.

وهنا تصبح البورصة ضرورة ملحة أمام التجار فهي توفر لهم البيانات المهمة والضرورية عن المحاصيل الزراعية، وكما يقول فإن المتعاملين من خلال البورصة الزراعية المصرية سيتمكنون من الاطلاع على كل ما هو جديد في السوق.

الهدف من إقامة هذه البورصة هو تسهيل التقاء المنتج بالسوق والمصدر، سواء كان ذلك قبل الإنتاج أو بعده، ومن خلال عملية التقاء الامكانات بالأفكار تتوافر أنواع أفضل وانتاج متميز مما يقدم الاحتياجات المطلوبة، ويسهل فتح قنوات تصديرية ضخمة تستطيع تثبيت أقدام المنتج المصري في الأسواق العالمية وتجعله



المستهلك المحل بمصوله على منتج جيد وسعة عالية الجودة بأسعار مناسبة وبالتالي إن يؤدي ارتفاع سعر المنتج في البورصة إلى ارتفاع أسعاره في السوق المحلية. حيث إن التصدير إن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وقيام المصدر بعملية التصدير والذي غالباً ما يكون بأسعار مرتفعة ستؤدي إلى عرض المنتج المطروح محلياً وبأسعار مناسبة. وبعد تحرير التجارة داخلياً ستكون الأسعار موحدة وشبكة المعلومات الموحدة من خلال البورصة ستسمح في الربط بين كل الأسعار والتعرف عليها. وهو ما يحياها من التلاعب وكما يقول المهندس علي عيسى نائب رئيس شعبة المصدرين فإن قضية المواصفات القياسية تعد بعداً آخر العملية التصديرية، فمن خلال البورصة الزراعية ستصبح المنتجات المصدرة للخارج على أهل مستوى من الجودة فإذا كنا سنواجه الجهات خلال المرحلة القادمة وسنخرج من حلبة المنافسة من أول جولة إذا لم تكن للمنتجات المصدرة متميزة وجيدة. وأسعارها مناسبة وأيضا مطابقة للمواصفات القياسية العالمية التي تجعل المنتج المصري ضعيفاً وغير قادر على المنافسة.



للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر:

التاريخ: ١٢ - ٩ - ١٩٩٦

فاروق حسنى: إجراءات لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية المصرية الانضمام لاتفاقية روما وتنشيط الاتحادات الفنية

المق الشخص: وأوضح أن الوزارة تشجع وتدعم الاتحادات الفنية والأدب التي تساعد أصحاب الحقوق في الحصول عليها. وقال الوزير أن حقوق المؤلف والأعلام الأمريكية وغيرها من الأعلام الأجنبية محفوفة تماما في مصر. ويتم حمايتها من خلال المؤسسات المختصة مثل الرقابة على المصنوعات الفنية وشروط المصنعات، والانتشاء للقضاء.

وخل بدء تطبيق اتفاقية الجات التي اشتركت بها مصر بخصيص الملكية الفكرية الثقافية، الرئيس، أو تأجيلها. قال فاروق حسنى أن الوزارة طهت التطبيق الفوري لأحكام الاتفاقية وأنه لا داعى لفترة السماح المقررة بخمس سنوات، لأن تطبيق الاتفاقية سيؤدي إلى حصول المبدعين المصريين على حقوقهم بالكامل.

بدأت وزارة الثقافة في انشغال عدد من الإجراءات التنفيذية لحماية حقوق المؤلفين والملكية الفكرية المصرية في كافة المجالات الثقافية بالخارج. وذلك عقب زيارة الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة الأمريكية والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لحماية حقوق المؤلفين والسلام المصرية بأمريكا.

وصرح فاروق حسنى وزير الثقافة أن الوزارة بدأت في الإجراءات لانضمام مصر إلى اتفاقية حقوق لغائى الاداء ومتنص التسجيلات الصوتية. وذلك بعد موافقة المكتب الدائم لحماية حق المؤلف بالجلس الأعلى للثقافة. وقال أنه تم إحاطة وزارة الخارجية.

بالشمال الإجراءات القانونية والنسبوية للانضمام للاتفاقية. وأضاف أنه يتم الآن إعداد لاصدار تشريع يحمى حق لغائى الاداء ومتنص التسجيلات داخليا. وأضاف وزير الثقافة أن مصر تشارك حاليا في عدد من المؤتمرات الدولية التي تبحث تعديل الاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية لتطبيق مزيد من الحماية ومراعاة الظروف التي استحدثت في هذا المجال.

وقال الوزير أن وزارة الثقافة كمثل الحكومة المصرية لا تملك المطالبة بحقوق المبدعين المصريين في الخارج وإنما دورها الانضمام إلى الاتفاقيات التي تساعد على توفير الحماية لهم.

أما الحصول على هذه الحقوق فلا بد أن يتم من خلال منظمة صالجب



تقييم شامل تقدمه وزارة البحث العلمي

اتفاقية الجات تعجيل .. أم تأجيل ؟

في خطوة مهمة لمواجهة التحديات التي تفرضها اتفاقية الجات في مجال حقوق الملكية الفكرية أجرت وزارة البحث العلمي - تحت إشراف الدكتور فينيس كامل جودة - وزيرة البحث العلمي تحقيقاً شاملاً للسيداريين والموضوعين للتعامل الأمثل مع الفترة الانتقالية التي تطبق بعدها أحكام الاتفاقية.

وكسب السباق مع دول المنطقة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي الكبير. أما سبلات هذا السيداريون فتمثل خلق حصة على كل الانشطة الوطنية وكل متطلبات التحول والمواجهة المبكرة لتحديات السرعة الدولية الجديدة ، بالإضافة لتقديم أنواع متنوعة من الامور المتطورة فباعتك كائن ، وقول الوزارة إن الاجبيات والعلميات الخاصة بكل سيداريون لابد في ضرورة العمل على تطوير الاجبيات وسحبها ومحصنة السيداريون لتقليل اثرها ، سواء كان للاراء السيداري للتحول أو لتعجيل .

وفي ضوء هذا كله رأت اللجنة ان تشرك الاسر في يد مصالح القرار السيداري في محور لتباعد ما يربو ملائمة في ضوء الاتاريات للمصلحة للمصالح العليا للبلاد على الذي الخول ، وتقديم وزارة البحث العلمي - كما تقول الوزارة - بمثابة اذعة التطبيق للاتفاقية والاستخدام خلال الفترة الانتقالية ، وما يتكفيه ذلك من خدمات البحث والتطوير التي تقدم لاسات جهات الانتاج والخدمات من اجل التكيف علميا وتكنولوجيا مع الشريعة الدولية الجديدة .



د. فينيس جودة

من توفيق ارباعها . اسب سبلات هذا السيداريون فتمثل خلق حصة على كل الانشطة الوطنية وكل متطلبات التحول والمواجهة المبكرة لتحديات السرعة الدولية الجديدة ، بالإضافة لتقديم أنواع متنوعة من الامور المتطورة فباعتك كائن ، وقول الوزارة إن الاجبيات والعلميات الخاصة بكل سيداريون لابد في ضرورة العمل على تطوير الاجبيات وسحبها ومحصنة السيداريون لتقليل اثرها ، سواء كان للاراء السيداري للتحول أو لتعجيل .

وفي ضوء هذا كله رأت اللجنة ان تشرك الاسر في يد مصالح القرار السيداري في محور لتباعد ما يربو ملائمة في ضوء الاتاريات للمصلحة للمصالح العليا للبلاد على الذي الخول ، وتقديم وزارة البحث العلمي - كما تقول الوزارة - بمثابة اذعة التطبيق للاتفاقية والاستخدام خلال الفترة الانتقالية ، وما يتكفيه ذلك من خدمات البحث والتطوير التي تقدم لاسات جهات الانتاج والخدمات من اجل التكيف علميا وتكنولوجيا مع الشريعة الدولية الجديدة .

ويقدم السيداريون الاثر على التعجيل بتطبيق احكام الاتفاقية ابتداء من التطبيق الفوري ، ويقوم السيداريون الثاني على التحليل وتمديد الفترة الانتقالية حتى الاضي مداها طويلا للفرز ، واستعرض التعجيل مزايا وسلبات كل من السيداريين على حدة بما يقدم الاقتصاد الوطني على المدى القصير والبعيد .

وصنحت الدكتور فينيس بانه تم استطلاع رأى الوزراء والمهات المختلفة التي يعيها الامريين من المناقشات ان هناك تفاوتاً وافقاً في المواقف وفي تقديم المواقف حسب نوع الملكية وموضوعها والاطراف المعنية ومصالحها المرتبطة بها ، ولذلك جرى تنظيم عدة لقاءات بوزارة البحث العلمي بحضور ممثلين من وزارات الزراعة والانتاج الحربي والصحة والصناعة ومركز للطيران ومجلس الوزراء .

واشارت الوزارة انه بناء على المناقشات المستفيضة اتضح ان سيداريون التعجيل له عدة مزايا في مقدمتها الاستعداد الكافي للازالة اعباء تطبيق الاتفاقية والمساواة على السيداريون الحالي لاستثمار اعداء بالافسالة لتعظيم المنافع للصورة



البحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

التاريخ:

١٣ أغسطس ١٩٩٢

التدريب من أهم وسائل إعداد القوى العاملة وتقدمة مهاراتها بصفة مستمرة خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي السريع لادوات الانتاج وتأتي أهمية التدريب في اعادة تشكيل وصياغة امكانيات العامل وتنمية قدراته لضمان التنفيذ الجيد لمشروعات خطط التنمية. الا ان النظرة للتدريب في مصر تختلف عنها في الدول المتقدمة فإوضاع التدريب في مصر تعاني من الإهمال وقلة الموارد وتدنى مستوى التدريب وأهم من هذا وذلك غياب الخططة الشاملة للتنمية وانعدام التنسيق بين الجهات المستولة عن التدريب فما ملأه قضيبة التدريب وأهميتها والعقبات التي تعترض طريقها؟ والتأثير المترتبة على اهمالها؟ والحلول المقترحة للنهوض بمستوى التدريب في مصر؟

لأن خطة تدريب العمال .. صفر على الشمال

الاقتصاد المصري في خطر!

غياب التنسيق و ضعف التمويل وعسوائية خطط التنمية أهم عوائق التدريب في مصر



تحقيق

حسام سليمان - احمد غانم

تخاضى سوق العمل المصرية من الأخلال بين للخارج في قوة العمل والطب عليه، والتوازن للقطود بين العرض والطلب وليس في التعمق بل يستخدمه إلى عدم التوازن في مشروعات المهارات والتي تحسبها صورة العجز أو الفائض في بعض المهن وبعضها كذلك فضل دولته للتشجيع الاقتصادي وعدم تشجيع برزجة كبيرة.. هذا العجز والفائض في سوق المهن ودرجات المهارات ليس فقط على المستوى القومي، بل على المستوى الإقليمي للمحافظات.

إن سوق العمل المصرية التفتت خلال السنوات الثلاثين الماضية لتطبيق أسلوب تخطيط القوى العاملة كجزء متكامل في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو تصميم احتياجات المشروعات من قوة العمل اللازمة حسب الأنشطة والمهن وبالتالي كسائر التدريب يتم اجتذابها أو حسب بعض مؤشرات سوق العمل ونسبة تجاوب المسئولين وتحمسهم الوطني للتخصص.

ولقد الدراسة على نقطة غاية في الأهمية حيث تقول إن حالة سوق العمل المصرية اليوم توضح أنه لا يوجد في مصر تخطيط للقوى العاملة بمعنى رسم سياسة واضحة لاستخدام الثروة البشرية للخاتمة والتدريب المستقبلي يجهزها للنظر حسب مستواها التعليمي والاستعداد لها ببرامج التدريب والتعمية للتطبيق ما هو مخطط من وغالب ومن في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد الدراسة على تخطيط بيانات وزارة القوى العاملة وبيانات وزارة التخطيط وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مجال القوى العاملة لعدد وجود التنسيق المبرهن بين هذه الهيئات وهي جميعا متضامنة في عملية تخطيط القوى العاملة هذا بالإضافة إلى وزارة التعليم التي تقدم ٢٧٥ من المخرجه من قوة العمل من خريجي مراحل التعليم المختلفة.

قوانين مع وقف التنفيذ!! وتشير الدراسة إلى اهتمام

المنطقة السياسية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ بالتدريب على نطاق واسع وأصبحت العديد من التشريعات والقوانين وولات التشريعات والقوانين المختلفة حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجلس أعلى للتعمية القوى البشرية والتدريب برئاسة رئيس "١٠" - والتسائل الدراسة من اجتماعات المجلس الأعلى للتدريب وتم بعدها منذ إنشائه ١٩٨٥ وما في قراراته والأهم ما في نتائج وأثار تلك القرارات وخاصة في إطار مسانده اليوم من الأخلال في سوق العمل والأثر الاجتماعي والاجتماعية والسببية والإخلاء لحالة البطالة للتعاظم وخاصة بين الشباب التعليم.

ولقد الدراسة على استثمار صور القرارات والتشريعات حتى بلغ عدد الجهات التي تخصص تصميم ووضع وتنفيذ سياسات التدريب حوالي ٥٢ جهة وبلغ عدد مراكز التدريب الأتالي ١٠٩ مراكز ومراكز التدريب للنهي ٥٦ مركزاً عام ١٩٩٢/٩٢ إلا أن الملاحظ إن هذه الجهود الكبيرة لم تحقق المستهدف منها ناهيك عن الأحوال التي صرحت عليها وهو تحقيق درجة أكبر من التكيف والتوازن في سوق العمل المصرية سواء من ناحية استخدام العمالة واستحداث البطالة أو تحسين هيكل المهارات أو خلق سوق عمل جيدة مستقرة وأمنة داخلها وخارجياً وخاصة سوق العمل العربي المستهدف الإعداد الكبيرة من خريجي مراحل التعليم المختلفة وحده الدراسة عدد من موقلات التدريب ومشاكله في مصر وهي عدم وجود سياسة شاملة وثابتة للتدريب وكثرة التشريعات والتغيرات المتعددة من التدريب نواتجاً تكامل أو تضارب بينها بالإضافة لعدم التنسيق بين سياسات التعليم والجهات التي تخرج لها وخلف التجهيز للأزم التخصصية أصبح حالة الاعتمادات للتدريب أحداً لبعض الهيئات وشعب القوى التدريب سواء لدى المخرج أو لدى الإدارة الإدارية وقطاعاته علاوة على نظرة البعض للتدريب على أنه ضيقة النواتج ولذلك يولّد لحياداً للتدريب

الإفصاح غير الشريفي ليهي وجود نقص كبير في بعض المربين الكفاءه ولهم مستوى تأهيل كبير من التدريب وأخص النقص الكبير في معدات التدريب الحديثة ومواكبتها للتقدم التقني والتكنولوجي.

أراء أخرى!!

هذا هو ملخص الدراسة الصادرة من لجنة التنمية البشرية بمجلس القوى حول مشكلة التدريب في مصر ولكن ماذا يقول الخبراء والمهتمون حول هذه المسئلة وسبل حلها؟

في البداية يقول الدكتور عبد الرحمن محمد موسى، عميد كلية التعليم الصناعي بالمعارة وأحد المهتمين بهذه القضية إن التوسع السريع والهائل في تطوير الجيا لعلوم واستخدام الحاسبات الإلكترونية في العديد من مجالات التصميم والتصنيع والقياس والتحليل والهندسة والتكنولوجيا الاقتصادية الإحصائية والمالية تحتاج إلى توعية جديدة من القادين تكون لديهم القدرة على المنافسة لوضع برامج الحاسبات على أساسيات ذات التحكم بالحاسبات، مثل مراكز التصميم والتصنيع بشكل وضع برامج والتصنيع واستخدام الحاسبات في الرسم والتصميم وتطبيق المعايير بما يحقق التل المأملة في الخدمات وتأمين اللازم للإنتاج والتأهيل والتخصص في هذه المجالات ومعدات الكمبيوتر وأعداد كوادر الأفراد يقومون بتدريس هذه المواد على أن يكونوا على علم كامل بالتطبيقات الحديثة من إعداد أفرام وتصميمها وتطويرها لتكون مناسبة للثورة المعلوماتية التي تتميز بخفي واسعة والتي تتميز بالتقنية أصبح عاجزاً عن مواكبة الحياة المعاصرة ويجب العناية بأساليب العمل والتفكير والوجود حتى يعكز التقدم في الأسواق العالمية.

ولخص الدكتور عبد الرحمن موسى أهم مقائل التدريب في



وجود عجز كبير في التدريب وللة
المعامل والورش الحساسة التي
تستخدم بالحاسب الإلكتروني في
أعمال التصميم والتصنيع والقياس
والفحص بالإضافة إلى ضعف
الأجور التي تمنح للتدريسين وعدم
وجود استثمارات في مجال
التدريب علاوة على وجود مشكلة
شاسعة بين احتياجات سوق العمل
من عمالة ذات مستوى معين من
المهارات وخطط التدريب المعمول
بها في مراكز التدريب التابعة
للجهاز الحكومي سواء في
الصناعة أو وزارة التعليم أو وزارة
القوى العاملة.

التأجيل وحلولها

أما عن التأجيل لفترته على هذه
المشاكل يقول الدكتور عبد الرحمن
موسى هو عدم القدرة على المنافسة
في الصناعات التي تتطلب
استخدام الماكينات الإلكترونية
وغيره من الماكينات بأعداد كبيرة بين
خبرتي المدارس والمعاهد الفنية
لأنها تفتقر ذات مهارات مختلفة
كثيرا مما هو مطلوب وما يتطلب
على ذلك من انخفاض في مستوى
دخل الفرد وبالتالي انخفاض
دخل القومى ويضيف ومن
التأجيل أيضا الاهتمام على
الاستيراد من الخارج وإرتفاع
المنتجات المصرية إذا ما قورنت
بالمستورد مما يؤدي إلى خسارة
للسوق وعدم صرف الاستثمار
المحلي.

أما من الحلول فيقول الدكتور
عبد الرحمن موسى إنشاء جهاز
قومي للتدريب يشارك فيه لوزارات
المعنية في الدولة وقطاع الأعمال
الخاص والجامعات والبحث
العلمي وإقامة مركز تدريب مطور
مركز بالإسكندرية الإلكترونية
المقدمة وتدريب الكوادر عليها في
مجالات التصميم والتصنيع
والقياس والفحص والتفتيش
وتخصيص ميزانية لهذه المراكز
لتحديثها وتطويرها بلورش نسبة
في أسعار المنتجات ولكن تحسين
في المدة من الإنتاج بالإضافة إلى
تقيام هذه المراكز بأعداد الدورات

للتدريب لتحويل نفسها بنفسها
وتشجيع العلماء والمختصين على
التدريس بهذه المراكز والخبرة
تطوير مناهج المدارس الثانوية
الفنية والمعاهد سواء الحكومية
والأهلية.

الحاجات ومخاطرها

بالتأكيد إن مشاكل تدريب العمال
في مصر لها إنكاسات سلبية
وخطيرة جدا على مستقبل
الاقتصاد المصري خصوصا في ظل
الزيادة الهائلة في عدد السكان
يهدد الكفاءات إذا ما تم
مستوى التخفيف بالتقنية العامة
للصناعات ومن مشاكل التدريب
يقول عبد مرازز التدريب في مصر
أرتقاسا خصوصا مع الطاقة
الاستيعابية التي تتزايد بشكل
سريع كما أن الحاصلات والآلات
الموجودة بهذه المراكز لا ترقى إلى
المستوى الذي يتم مع رفع الكفاءة
الانتاجية للعمال أو المترب وإذا
كانت بعض الصناعات بها مراكز
لتدريب العمال المتخصصين إليها إلا
أنه تدريب قاصر وتقليدي وهذا
يرجع لعدم الإمكانيات المادية
للتدريب حيث أنها لا تكفي لشراء
الات ومعدات جديدة وحديثة في
نفس الوقت على الرغم من كثرة
التدريسين الموجودين بهذه المراكز
وعن المخاطر يؤكد أن الخطر
المستقبلي الأساسي لمشكلة تدريب
العمال يكمن في تدهور مستوى
الإنتاج المصري من السلع المختلفة
التي هو انعكاس حقيقي لمستوى
العمال الذي انتجته وتزايد حدة
المشكلة مع بده تزايد التكاليف الحيات
مما سوف يؤدي إلى عدم قدرة
المنتجات المصرية على المنافسة في
السوق العالمية ولا حتى المحلية
التي ستتأثر عليها المنتجات
الاجنبية ذات الجودة الأعلى
والأسعار الأرخص.

ويضيف ابن كثير أن الخطر
الأكبر هو انعكاس هذه المشكلة على
مستوى الطلب على العمالة
المصرية في الخارج فالعلم الآن
يفضل العمالة الأجنبية مسرعا
والأعلى كفاءة وبالتالي سينخفض
الطلب على العمالة المصرية وما
يشترط على ذلك من قلة تحويلات
للمصريين العاملين بالخارج والمخبر
على الدخل القومي بشكل هام وإذا
كنا في مصر نخشى يوميا من
المعالة في القطاع العام فحجب
الاعتماد بقضية التدريب لضمان
مكان لنا في سوق العمالة العالمية
بشكل عام والعربية على وجه
الخصوص.

كلام فارغ

وبلطف الشيخة ابن كثير
التأجيل بشركة مصر حوان للفول
والمنجج مصطفى عبد الخمار
ويقول إذا كانت سياسة الدولة تقوم
على بيع القطاع العام والاستفتاء
من العلاقة لما ضرورة التدريب في
الوقت الحاضر ومن سيقوم
بعملية التدريب وإلى أين سيوجه
هؤلاء العمال من بعد أن يأخذوا
حاجهم من التدريب؟ كلها تساؤلات
تحتاج إلى أجابة قبل الخوض في
هذه القضية. وأب أن أهمي
بعض التساؤلات الأخرى ما
للتدريبات الاستثمارية التي
انضمها لقطاع الاستثمار
الخاص؟ ويجيب قائلا سيحدث إن
مخطط هذه المشروعات تنجح تحت
قائمة الاستثمار الاستراتيجي التي
تلتزم الاقتصاد القومي وترتفع
مستوى الاستثمار في ظل انخفاض
مستوى الدخل وما يتبعه هذا من
امراض اجتماعية. أما التساؤلات
الثاني فهو كم تكلفة تدريبية
انضمها لقطاع الخاص؟ وأسأل
أن يؤكد أن من عمل للقطاع
الخاص هم تزايد الدورات التدريبية
التي تلها للقطاع العام.



للمصدر:

١٢ أغسطس ١٩٩٦

للطابع:

للبحوث والتدريب والمعلومات

ويضيف مصطفى عبد القهار أن الكلام عن التدريب في غياب خطة تنمية واضحة للعام لا يعدّ يكون علماً غير ذي جدوى فالمعترض أن تضع خطة شاملة للتنمية البشرية ثم اليوم بدراسة سوق العمل وعليها اليوم بدراسة احتياجاته خلال العشرين سنة القادمة وعلى أساسها وضع خطة التدريب التي يمكن أن تحقق في أهداف الخطة إما غير ذلك فلام فارغ.

خطة الوزارة

تواجهنا بهذه المشاكل للمستقبلين بوزارة القوى العاملة لتتفاد على خطط الوزارة لإعداد العمالة وتدريبها والتي تتمثل كما يقول الدكتور محمد عبد السلام الحسني مدير عام الإدارة العامة للشؤون مراكز التدريب في الخطة الاستراتيجية السنوية والتي تتضمن تنفيذ العديد من برامج التدريب المهني بهدف إعداد العمالة للفترة اللازمة لسوق العمل ولأسما المتخلفين والمتسربين من مراحل التعليم بما يمكنهم من اكتساب الشرف بالإضافة لبرامج رفع مستوى المهارة ويتم التدريب على نحو ٤٠ مهنة أهمها سون تشغيل للآلات والسيارات ومهنة الطباعة والسباكة والصنعة وإصلاح وصيانة الأجهزة الكهربائية والتجارة وتقدر التكلفة الإجمالية لهذه البرامج بنحو ٢ مليون جنيه في خطة ١٩٩٦/٩٥ كما أن الوزارة تقوم بتوفير استشارات فنية تقدر بنحو ٣ مليون جنيه في خطة ١٩٩٦/٩٥ الخاصة بعدد من مراكز التدريب بالإضافة للتوسعات في بعضها وتطوير البعض الآخر.

وتشير الدكتور الحسني بأن الوزارة بدأت في تنفيذ مرسوم القياس مستوى مهارة العمالة غير المربة منذ عام ١٩٧٩ بهدف توفير المزيد من الثقة والحماية للعمالة المصرية في الداخل والخارج ويقر عدد المستفيدين من هذا المشروع في خطة عام ١٩٧٩/٩٥ نحو ٦٥ ألف متدرب بتكلفة إجمالية تبلغ نحو نصف مليون جنيه ويغطي المشروع حالياً ١٠٠ مهنة من لكون التي تتركز على سوق العمل عليها كما تشارك الوزارة حالياً مع وزارة التعليم في وضع الإطار التأسيسي للتدريب وسكان - كول لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني بما يركز لاحتياجات العمالة للمهارة والتخلف على مهنة انخفاض مستوى التدريب وتحقيق الترابط الوثيق مع قطاعات العمل والمؤسسات التدريبية.

عوائق

ومن الصعوبات التي تواجه الوزارة في مجال التدريب نقول الهام، عبد العزيز اسماعيل رئيس الإدارة المركزية للتدريب أن هذه الصعوبات تتمثل في عدم كفاية التمويل المخصص والتسرب من التدريب وضعف التنسيق بين الجهات المعنية هذا بجانب المعجز الواضح في تشغيل التدريس والتدريب وعدم توافر برامج نظمية موحدة للتدريب. وتشير الهام اسماعيل إلى أن المفاهيم الخارجية في مجال استخدام العمالة تتمثل للطلاب على مشكلة كثرة مسؤولي التدريب لأفراد العمالة الماهرة القادرة على التصدي للمنافسة في الأسواق الخارجية وتوليس منتج في ظل السياسة المستهتلة لنجودة الشاملة في ظل العالمية منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم الجات.



للبحوث و التدريب و المعلومات

للمصدر: المصدر

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٩٦

مقايضة أمريكية الاستثمارات والتكنولوجيا مقابل تفكيك « الجـات » فوراً



تأجيل أم تعجيل

ونظراً لأن القرار المصري في شأن الفترة الانتقالية له أهمية كبيرة .

فقد قام الجانب المصري بدراسة سلبية وإيجابية كل من سيناريو التأجيل والتعجيل المتاح لها بالنسبة لتنفيذ اتفاقيات الجاهات .

وبالنسبة لسيناريو التأجيل تتمثل إيجابياته في استخدام مصر المسحة من اثرات المتاح للاستعداد وتوليف الأقسام داخل المؤسسات وترتيب البيت استعداداً لتطبيق الاتفاقية ومواجهة تعديات التطبيق .

كما يفيد ذلك في الحفاظ على المستوى الحالي لأسعار الدواء - وهي أكثر القطاعات تضرراً سلبياً بتطبيق الاتفاقية - فضلاً عن تمكن المصانع من الاستفادة من الوقت المتاح لجنى العائد الكافي على استثماراتها وتشديد يديها للديون وحتى تكون أكثر قدرة على مواجهة متطلبات السوق المحلية والتصدير .

أما سلبية التأجيل فتتمثل في الخوف من ضياع الوقت المتاح دون التقييم بما يلائم الظروف التنافسية المطلوبة وضيق بعض فرص قديم الاستثمار الأجنبي وأحجامه بسبب غياب الحماية وتقضية الاتجاه لمناطق أخرى .

أما سيناريو التعجيل بتطبيق أحكام اتفاقية الجاهات سواء بالتنفيذ الفوري أو باقتصر الفترات الانتقالية فإن إيجابياته تتمثل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي وما يصاحبه من خلق فرص عمل جديدة وتشجيع إبرام المشاركات مع الأطراف الأجنبية .

ومحاولة اقتناص الفرص المتاحة خاصة في ميادين نقل التكنولوجيا التي تتغير ظروفها بتغير الأوضاع السياسية لدى الجهات النافذة للتكنولوجيا .

لكن له سلبيات تتمثل في خلق ضغوط على كل الأنشطة الوطنية وزيادة مشاكل الاستثمارات المصرية القائمة .

وكلذا .. فإن القرار ليس سهلاً ويحتاج

تحقيق

صفاء لويس

لحساب خاص يوازن بين مزايا التنفيذ الفوري لاتفاقيات الجاهات ومخاطبها .

تطبيق القانون يحدد أفره!

وقامت المصنعة بجولة في داخل هذا القرار للتعرف على ملامحه وما إذا كان سينفذ الطلب الأمريكي المعزز أوروبياً .

مع الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والمسئول عن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية الذى بدأ كلامه قائلاً : لا ترض مصر فى أن يتمتع أحد على ملكيتها الفكرية ويجب عليها أن تسمى ملكية الآخرين، إن هذا هو مبدأ المعاملة بالمثل لكل أنواع براءات الاختراع .

علاصات تجارية واسماء تجارية وعلامات صناعية ومصنفات وغير ذلك وبالنظر لقانون المصرى عام ٩٧ لبراءات الاختراع والذى تم تعديله عام ١٩٩٤ وما تضمنه من حماية لمخالف المؤلف ، ذكر مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات وأنه بعد مراكب لبراءات الاختراع على حق المؤلف كل من قام بنشر مصنفة ليس هو مؤلفه ، أو من استغل هذا المصنف أو انسل تعديلات عليه دون الاتفاق مع المؤلف أو قام ببيعها إلى آخر ذلك مما تنص عليه المادة ٩٧

بالقانون ونظاما عن القانون المصرى أعطى سنة لتوليف الأقسام وبمدها كان للعرض البه في تطبيق القانون - وهو كما يقول د .

أحمد جويلى - متمسك مع ما جاء باتفاقية الجاهات ، وأشار إلى أن كل ما يهنا فى قضية الكمبيوتر هو محاولة التوصل للتوفيق بين مصالح المستخدمين والتعجيل وحماية برامج الكمبيوتر المستوردة أو المنتجة محلياً مع مراعاة تيسر استخدامات الكمبيوتر خاصة



المصدر:

٢٢ أغسطس ١٩٩٦

التاريخ:

للمحور و التريب و المعلومات

●● رغم أن اتفاقيات «الجات» تمتحن فترة التفاوض بين خمس وعشر سنوات قبل الالتزام بها ، فإننا اضطررنا لبحث فكرة التنازل عن هذه الفترة ودراسة التنفيذ الفوري له... وهذا التنازل يعنى فتح حدودنا أمام كل أنواع السلع والمنتجات الأجنبية بما يعنيه ذلك من منافسة شرسة لا ترحم لصناعاتنا المختلفة .

ففى خلال اجتماعات المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى التى تمت فى واشنطن طلب الجانب الأمريكى منا التنازل عن الفترة الانتقالية للجات مقابل قيامه بنقل ما نحتاجه من تكنولوجيا متقدمة لنا .

وقال الجانب الأمريكى بوضوح إن طول الفترة الانتقالية لاتفاقية الجات يعطل تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى مصر .

وبينما رأى الجانب المصرى ضرورة التانى وحساب المكسب والخسارة فى هذا الأمر ، طالب الجات الأمريكى بضرورة أن تسرع مصر بتحديد موقفها خاصة من التنفيذ الفوري لاتفاقيات الجات ، وبالاتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، قبل انعقاد مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى نوفمبر .

ولذلك بدأت كل وزارة وهيئة تدرس المسألة برمتها وتوفر قاعدة المعلومات أمام صانع القرار وتحدد حساب المكسب والخسارة فى الطلب الأمريكى .

فهل نكفل بالمقايضة الأمريكية .. أم أن مصلحتنا تقتضى رفضها ؟
هذه محاولة للإجابة يقدمها هذا التحقيق ●●

وهذا التهديد غير المباشر يقابله على الجانب الآخر إغراءات للقبول بما يطالب به الأمريكيون ، تتمثل هذه الإغراءات فى إبراز مزايا التجهيل بتنفيذ اتفاقيات الجات خاصة أن التجهيل سيقاى بفضل تنوع مع قدر من الاستثمار الأجنبى المباشر ، وبمما أفضل التكنولوجيا ، ويضع على ذلك وجود بيئة تشريعية لحماية . أيضا يفيد التجهيل فى تفسير الأرضية المناسبة للنمو ودعم الشراكات والتحالقات الاقتصادية والتكولوجية مع الشركات الأجنبية والشركات المالية .

مطالب الجانب الأمريكى أخذت صورة أكثر وضوحا فى رسالة سرية أرسلها الوزير المفوض التجارى المصرى ومدير إدارة الأمريكين بواشنطن قال فيها إن هناك توجيهات من الإدارة الأمريكية للمستثمرين الأمريكين بعدم الاستثمار خارج أمريكا فى مجال الأدوية لعدم توفر الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية خاصة براءات الاختراع ، وجاءت تلك التحذيرات خلال اجتماع المكتب التجارى فى واشنطن ببعض المستويين من ممثلى شركات الأدوية الأمريكية لحثهم على تأسيس مشروعات استثمارية فى مصر .



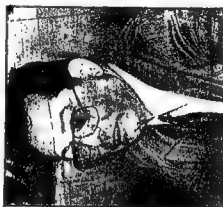
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر:

التاريخ:

٢٤ أغسطس ١٩٩٦

● وزير التجارة :
يجيب تطبيق مبدأ
حماية الملكية الفكرية
بمصر..



● وزيرة البحث العلمى :
الاتفاقية ليس بها قيود
على البحث العلمى..



● وزير الصناعة :
نفضل الاستفادة بالفترة
الاقتصادية حتى نعيد
تدريب البنية





المصدر:

٢٤ أغسطس ١٩٩٦

التلخيص:

للمحيط والتدريب والمعلومات

خسارة في أحد المجالات ولكن بصفة عامة، مكسب محسوس في حالة حصولها على الفرصة كاملة وتمتعها بفترة السماح أكثر بكثير من حالة التنازل عن تلك الفترة، ويقول، إن أي قرار له عائد إقتصادي وأن الوزارة ملتزمة بأن الصناعات النائية وخاصة المكونات الأساسية في تلك الصناعات تحتاج في هذه الفترة إلى معاملة إفضلية، أيضاً هناك أمر خطير يجب أخذه في الاعتبار وهو أن المستهلك ليس هو المجدد للملكة، فالرؤى لا يهدأ أو يختار الدواء.

أما الصناعات الإلكترونية وفي أساس القرن القادم، لو بدأنا اليوم في تكيفها ووضع قيود عليها، معني هذا أن مصر ستقع في مشكلة كبيرة من طريق رفع تكلفة هذه الجزئية المهمة في الصناعة، أما الصناعات الهندسية فهي تحتاج لفترة أقل في الواسع، وأضاف أننا لو اعتبرنا جميع هذه الصناعات حزمة واحدة، وبدأنا نتحرك بخطوة سلبية من الممكن أن نقتل أو نلغي الفئصال مستقبلا، أما إذا أخذنا قطاعات متنوعة، فلابد من حساب النسبة الاقتصادية لهذه الحزمة، والتي تشير إلى ضرورة الاستفادة، واستغلال الفترة الانتقالية بالكامل، حتى لو تضررت إحدى الصناعات، مع محاولة إيجاد نوع من الخدمة للصناعة المتضررة.

ولابد أن نضع مجموعة من القواعد الأساسية في ظل تطبيق اتفاقية الجات، أممها، أن اتفاقية الملكية الفكرية في حاجة إلى كيانات كبيرة وأن البحوث التطبيقية وبحوث الابتكارات تكلفتها مرتفعة، مع ملاحظة أن عائداتها كبير جداً تحت قانون الملكية الفكرية. ونكر أن عملية تأجيل الصناعة في مصر قد تكلف نحو ٥٠ مليار جنيه.

أيضا منظومة التنمية الصناعية ستعتمد على نظم جديدة للتدريب الصناعي ونظم جديدة للتحريات والتفتيش الصناعي ونظم أخرى لتقوية ودعم الابتكارات التطبيقية الصناعية، والتصميم الهندسي والنماذج الأولية، كل هذه المجالات تعتبر مجالات مهمة لابد من التحرك السريع نحوها. وممونا مازالت المناقشات جارية بين مصر والجانب الأمريكي والمجموعة الأوربية وتميل مصر إلى تطبيق اتفاقية الجات والاستفادة بالهولة المنوطة.

أن مصر تتسرع كل يوم لاستخدام الكمبيوتر. ويؤكد د. جوتي على ضرورة احتزام النصوص القانونية الواردة لحماية منتجى البرامج والسعى لحل مشكلة المكاتب ويطلب ذلك أن تسرع هذه المكاتب بتوفير أوضاعها كما أشار القانون المصري إلى ذلك، أيضا يجب أن تستخدم المكاتب برامج أصلية مخصصة من المنتج وأن يكون ذلك مطابقا لشرط التماثل، خاصة أن هذه المكاتب تعلم بأن ما تستخدمه يعد برامج منسوخة مخالفة لشرط الاستخدام وهذا واضح من عدم وجود رخصة لها. والوزارة تسعى للقيام بدورها في علاج تلك المشكلة عن طريق تخفيض ضريبة المبيعات والجمارك على برامج الكمبيوتر بما يسمح باستخدام برامج أصلية مستوردة تتناسب أسعارها مع مستوى الدخل في مصر، وتحفيز منتجى البرامج على خفض أسعارها وعدم احتكار بيعها أن بعض برامج الكمبيوتر - يستلزم قائل - يتم بيعها في أمريكا بنحو ٧٥ دولارا في حين يتم بيعها في مصر بنحو ٢ آلاف جنيه، فالمشكلة ليست مشكلة جمارك وضريبة مبيعات فقط، ولكن الاحتكار والمخالفة في الأسعار، فلابد من علاج مشكلة الأسعار في اتجاهين، أولهما أنه ليس من المقبول في زمن نعيش أنفسنا والنوة تضم برامج كمبيوتر في المدارس والمكاتب الصغيرة، فكيف نضع عليها جمارك ونقول للنا لا تستعملوا الكمبيوتر.

النسبة الاقتصادية

وحتى متى تؤثر الصناعة المصرية باتفاقية حقوق الملكية الفكرية يرى د. سليمان رضا وزير الصناعة أن قضية الملكية الفكرية في مصر تثير تناقضا في اتجاهين، أولهما الملكية الفكرية الخاصة بحقوق المؤلف والمصنفات الفنية والقائمين على هذا الاتجاه يرون في تطبيق الاتفاقية اليوم قبل غد، بسبب محاولات استغلاله بصورة سيئة خارجيا، وبأنهية الأنشطة الأخرى سواء نشاطا مناعيا انتاجيا مثل الصناعات النائية والكيمائية والإلكترونية والهندسية ثم المعنية بالبيروكيمياوية وهذه الصناعات تتأثر سلبيا بنفس ترتيبها ربما يضر الصناعة المصرية، وهنا لابد من حساب المكسب والخسارة في فترة السماح التي اتاحتها اتفاقية الجات، وقد يصل الأمر إلى وجود



القواعد المهنية ملزمة

د. نادر رياض نائب رئيس الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية والصناعية وهي أحد فروع المؤسسة المالية (جيفيف) - وتعتبر المتحدث الرسمي باسم الملكية الفكرية في المنظمات الدولية، يقول إن الاتفاقيات التي تحكم الملكية الفكرية، عبارة عن ثلاث اتفاقيات تحكم حركة التجارة الدولية وتبادل الخدمات في ظل إطار من الحماية وهذه الاتفاقيات تتكامل وتحدد قواعد التعامل بين الدول. وبإتمام هذه الاتجاهات للحميد المفاهيم والنظم، فكان من المفروض أن يكمل هذه الاتفاقيات الثلاث اتفاقية، تسمى الدول الكبرى ألا تتعامل معها وهي اتفاقيات انسياب وانتقال العمالة بين الدول، ولكن وضع هذه الاتفاقية في إطار قانوني يقلبه الدول لم تكن في إطار تنفيذ، لأن مقولة أن العالم قد أصبح قرية صغيرة وعليه أن يتبع قانوناً ونظاماً واحداً حتى لا تحدث فوضى فهذه المقولة تصبح نافذة لأن الاقتصاد والتجارة وتبادل الخدمات وتبادل السلع وحقوق الإنسان والاتفاقيات والأعراف الدولية تتكامل جميعاً في إطار أن الإنسان وحدة واحدة له ما له من حقوق وعليه ما عليه من واجبات. وفي مجال الحديث عن حقوق الملكية الفكرية فيما هو متفق عليه الآن تشمل حقوق الإبداع وحقوق التأليف والأداء - المصنفات الفنية - والعلاقات التجارية والتصميمات الهندسية وتعتمد بعد ذلك إلى أنظمة الكمبيوتر التي مازال عليها جدل وإن كانت أكثر الأنظمة عرضة للتنظيم والتقييد والصمم لتوفير الحماية لها، وهذا رأيان في هذا المجال أولهما يطالب بإجراء تطبيق أحكام للملكية الفكرية وحقوق الأداء وصمم مد حقوق الملكية الصناعية والصمات المختلفة إقليمياً - مدعياً دولياً، هؤلاء يرجعون بالزمن إلى ما بعد الحرب العالمية حيث استغلت من هذا النظام اليابان، وأرجحة كبيرة من الزمن كانت صناعة التطوير والإبداع الصناعي الذي تنضم بموجبه اليابان قائمة على مناهضة نقل الأفكار والإبداعات بعد أن استغلت قوانين الحماية الفكرية والصناعية من اليابان.

أما الرأي الآخر وهو الأكثر موضوعية فهو يؤيد الانضمام إلى تلك الاتفاقيات والأخذ بها ترحيباً للمفاهيم، حتى نتحدث عن الصناعات المصرية باللغة العالمية نفسها والتعامل بقواعدها نفسها بما يقود إلى أحداث تفهم

الفضل ومن ثم الأخذ بأسباب التطور بمراحله وقواعده بمصنوعات مختلفة، وهذا الرأي يلقي صدى أكبر من الجانب الصناعي المتقدم الذي هو على استعداد لشراء التكنولوجيا ونقلها والتعاون مع المراكز البحثية سواء محلية أو دولية والموصول على الإبداعات والتصميمات وهو ما يطبق في الدول الأوروبية والأمريكية. وفي مجال آخر، نجد أن العلوم والفنون قد ازدهرت في الأرمينية بمصر وكذلك الأفاني والأحبار والتصميمات، حيث كانت مصر تشكل مستقراً لكل هذه المراحل، صافر إليها كل من يطلق لمهيمته الختان في ظل حماية فكرية ومصنفاً لما يخرجه من إبداعات، وتطبيق ذلك في ظل اتفاقية حماية الملكية الفكرية سيسمح بانتقال المراحل والإبداعات والأختراعات والمستحدثات من الأمية وأنظمة الكمبيوتر إلى مصر دون الخوف من استنساخها أو تقليدها كلياً أو جزئياً.

٣٠٠ مليون دولار تعويضاً

وفي مجال الزامة، فتعود أصول المشكلة، إلى اقتناع الجانب الأمريكي بأن تطبيق اتفاقية الهات مستزيد الفعل القوي العالمي بمعدل ٣ تريليون دولار كل ٥ سنوات وأن هذا بدوره سيؤدي لتسريع الفلاح الأمريكي في أفضله ويرجع ذلك لزيادة الطلب العالمي على المنتجات الزراعية ومن المتوقع أيضاً أن تزيد صادرات أمريكا الزراعية من ١٠.٦ إلى ٤.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ومن هنا تتسأل ما هو مستقبل الزراعة المصرية في ظل تطبيق تكنولوجيا الهات عن هذا التساؤل يجيب د. سعد نصار رئيس مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، قائلا: يجب أن نعلم أن مفهوم الملكية الفكرية في الزراعة يعني استنباط أصناف وسلالات جديدة من المحاصيل ويتم تسجيلها في مركز البحوث الزراعية.

ويقول تنضم أهمية تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية (الترس) هنا في ضوء تسجيل الأصناف الجديدة، حيث يمنع ذلك تعرضها للسرقة وكذلك الحال في مجال الانتاج الحيواني.

ويكثف سعد نصار عن حقيقة أنه رغم عدم تعرض قطاع الزراعة لنفس المخاطر التي تتعرض لها بعض القطاعات الأخرى مثل الدواء إلا أن كوزارة، أميل للتعلم بفترة السماح رغم أننا معتمدون على أصناف



وقد يتم الموافقة من الجانب المصري الوصول لحل وسط خاصة ونحن نهدف إلى زيادة حصة صادراتنا للجانب الأجنبي إلى ٥ مليارات جنيه سنوياً علماً بأن إجمالي صادرات مصر للعالم تصل إلى ١٠ مليارات جنيه سنوياً.

الحاج الأمريكي

لقد بلغ الإلحاح الأمريكي مناهة تطبيق حقوق الملكية الفكرية في قطاع الدواء لأن صناعة الدواء في الدول المتقدمة تعتمد على أسواق الدول النامية أساساً.

ومن رد فعل الجانب المصري يقول د. وجيه تكتروى المدير الاقتصادي : أن مصر قطعت شوطاً كبيراً في المناقشات حول محاولة الربط المباشر بين جيب الاستثمارات الأجنبية وحماية حقوق الملكية الفكرية، وبموجبه المفهوم أن الدول المتقدمة تقول إن ثمن فتح الأسواق هو الحصول على حقوق الملكية للمحافظة على الميزة التنافسية لهم، وقد قامت الدول النامية والصاح هذا المفهوم وذلك لتصورهم بأن الثمن يتبعين عليهم دفعه للحصول على مدخل لاسواق الدول المتقدمة ، باعظا وفيه تدنيات على احتياجات التنمية ببلدانهم ، وذلك جاء الرد وانكم ايتهنا الدول المتقدمة عندما كتبت في مرحلة التنمية لم تلبوا بمسألة حماية الملكية الفكرية ، وطى

مبيل المثال فإن هولندا قامت بتطبيق حماية حق براءة الاختراع طوال أكثر من ٥٠ عاماً وذلك حتى تسمح للصناعات المحلية مثل فيليبس أن تزدهر بلا قيود ، وهو ما منح تلك الصناعات المحلية الفرصة لتقليد المنتجات الأخرى ، واكثر من ذلك أن الدول المتقدمة تلك اليوم أكثر من ٨٠٪ من براءات الاختراع في العالم وهو ما يعني أنه مما لم يتم الاستثمار بشكل الحماية المطلوبة فإن هذا يعني بالضرورة انتقال أموال العالم الصغير إلى

داخلية في الإنتاج النباتي أو المهوراني وهي التكنولوجيا الحديثة الأخرى مثل الري بالرش والتقطيع وتسوية الأرض بالليزر وهذه التكنولوجيا الحديثة يتم تصميمها في مصر وهي تمثل ٢٠٪ بعد تطويرها للظروف المحلية. وبالرغم من عدم خطورة البدء في تطبيق حماية الملكية الفكرية إلا أننا نفضل التمتع بالفترة الانتقالية المسموح بها للسلع الغذائية. وهي عشر سنوات بدأت في يناير ١٩٩٥.

أما الفسائر فإنها تتمثل في نفع الرسوم على استخدام الاختراعات الجديدة في حالة التطبيق الفوري، وتقدر هذه الفسائر في ظل الجات في مجال الزراعة نتيجة ارتفاع فائزرة الغذاء المستورد بما فيها استيراد التكنولوجيا وكذلك تخفيض الدعم على التصدير في الدول المتقدمة بنحو ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، وتطالب مصر بتعويضها بالمبلغ نفسه.

ويقول سعد نصار أوريا وأمريكا تصالون اغراضا بأنه كلما قصرتنا الفترة الانتقالية ساعد ذلك على استخدام الاستثمار الأجنبي خاصة في مجالات البحوث ونقل التكنولوجيا، وأشار إلى أن الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوربي والجانب الأمريكي تشير إلى مطالبة الجانب الأجنبي بضرورة الاكتفاء بالفترة الانتقالية حتى عام ٢٠٠٠ لبدء في تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أي تصير الفترة من ١٠ إلى ٥ سنوات فقط .

وفي هذا المجال سبق أن طرح الجانب المصري فتح أسواقه للسلع الصناعية الأوربية بدون جمارك لما لها من ميزة تنافسية ، وفي المقابل تفتح أوريا أسواقها للسلع الزراعية المصرية ذات الميزة التنافسية ، إلا أن الجانب الأوربي رفض ذلك لما له من آثار سلبية على المزارع الأوربي ، وبموجب ما زالت مصر متشددة في الحصول على المعاملة بالمثل ، ومن الملاحظ أن يتم خصم الأمر مع الاتحاد الأوربي في الجولة الثامنة في شهر سبتمبر القادم ، وأن تمت موافقة على زيادة الحصص للسلع القوية إلى ٣ أضعاف صادراتنا للعالم وأيضاً زيادة الواسم أسام الماصصات الزراعية المصرية ، فضلاً عن أفعال حاصلات جديدة مثل الزهور والنباتات الطبية والعطرية.



١٩٩٦ أغسطس ٢٣

للمصدر:

التعليق:

للمعلومات والتعريب والمعلومات

وابتكارات وتطوير الصناعات المختلفة، خاصة صناعة الدواء لما لها من حساسية خاصة.

ومجموعة الأمور يحتاج لتروى والأسواق المطروح هنا، هل في أصليته هذه المدة الزمنية بالكامل، نستطيع إعداد برنامج متكامل لتأمين أجهزة البحث العلمي في إيجاد اختراعات تخدم حقوق المجتمع المصري بوجود منتج متميز له قدرة على المنافسة وهل لو قصرنا المدة واستهيننا سيمطوئى امتيازات لتقابل ذلك.

أيضاً لابد قبل الرخص أو القبول أن يتم تطوير قانون براءات الاختراع ، فلدنيا مشروع قانون لم ير الدور لصحابة حقوق المخترع وحقوق التأليف والنشر ، نحن نلزم حقوق الملكية هذا حق للمخترع .

وقول د . سمير طوير لقد أن الأوان أن تتعامل مع أساليب العصر فالعصر ان نقيم بكل شيء في ظل اقتصاد حر ، السوق مثل الحكم ينفذ الضوابط ، ولابد من مشاركة القطاع الخاص ، ففي أمريكا هناك مؤسسات مثل شركة تقدم منها وإجراءات للاختراع والابتكار ويستفيد منها مجتمعات الأعمال ، ولابد أن يساهم القطاع الخاص في مصر في تمويل البحث العلمي وإنشاء مراكز بحوث ويذكر أن إجمالى موازنة قطاع التعليم والبحث العلمي معاً لا تتجاوز ١٤ مليار جنيه سنوياً ، كما أن ميزانية البحث العلمي في دول العالم تتراوح بين ٣٪ ، ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى، ولكن في مصر لا تتجاوز ١٪ .

البحث العلمي بلا قيود

يبنى رأى الدكتور فينيس كامل وزير البحث العلمى والتي تقول:

حتى الآن لم يعد اختيار الفترة الانتقالية المناسبة ولم يطن رسمياً أى موقف أزاها ، وكل ماحدث هو أن الجهات المختلفة مرتت عن رغباتها وأبليت هذه الرغبات عن طريق وزارة البحث العلمى إلى رئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ القرار السياسى المناسب الذى يتفق ومصالح الاقتصاد الوطنى فى ضوء الاعتبارات الرئسية . وأن اختيار الفترة الانتقالية ما هو إلا قرار سياسى يبنى والفصل هذا نتائج حسابات التكلفة والمائد

المقدم ، والثابت أن فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها ، سيكون بمثابة شكل جديد من أشكال التحكم الاقتصادى ، ولقد اتخذت الدول للتقنية مجموعة من الممارسات فى هذا المجال أهمها . القيام بالتهديد بسحب الانفضليات التجارية التى قاموا بمنعها للدول النامية إذا لم تهتم بتعزيز حماية الملكية الفكرية فيها .

ويضرب د . وجيه تكدوى مثلاً بالتجربة الكندية لتوضيح مدى خطورة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لاسيما فى قطاع الأدوية ويقول إنه فى إطار اتفاقية التافتا ، أعدت السلطات الكندية القوانين الذى يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق براءات الاختراع ويلغى التراخيص الاجبارية للصناعات الدوائية ، وقد اعريت جمعيات حماية المستهلك ومنظمات الرعاية الصحية من قلقها من جراء تطبيق هذا القانون ، إلا أن السلطات مرتبت القانون فى فبراير ١٩٩٢ .

وحدث بعد ذلك أن قامت الشركات متعددة الجنسية وصحابة براءات الاختراع بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء فى كندا ، وانتهى بذلك النظام الذى كان يهدى إلى خلق منافسة سعوية للأدوية بكندا وأرتفعت أسعار الأدوية إلى خمسة أضعاف خلال عام واحد .

وإذا كانت هذه هى الحال مع كندا الدولة ذات ٢٨ مليون نسمة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى أكثر من ٢٠ ألف دولار سنوياً فما هى الحال فى مصر ذات الـ ٦٤ مليون نسمة ، ومتوسط دخل الفرد ٦٤٠ دولاراً سنوياً .

استثمار الوقت

ويتفق د . سمير طوير رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى مع الرأى المؤيد لاستفادة مصر من الفترة الانتقالية لتتفاد الجات مؤشحا أن الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، ليست فقط لجرد الحماية ولكنها أيضاً فرصة يجب أن تستغل لاعداد استراتيجيه وبرامج لتطوير البحث العلمى بتوجيه ذلك لخدمة المجتمع وأغراضه المختلفة من اختراعات



لبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

٥٣ أغسطس ١٩٩٦

التأريخ:

لذلك القرار بالتسجل أو التسجيل والتراخيص التي يجب أخذها في الاعتبار ، ويجب أن تلخذ في الاعتبار أن الاتفاقية ستطبق بالنسبة لمصر في موعد لا يتجاوز ديسمبر ١٩٩٩ لما عدا ذلك من تكنولوجيايات وقد انقضى حتى الآن عام ونصف من تلك الفترة وأصبح التساؤل هنا عما تم أخذه من إجراءات للاستفادة من أية

فترة انتقالية طالت أو قصرت.

وفي هذا المجال يمكننا القول أن هناك أنشطة يجري الأعداد لها بالفعل بالتعاون بين وزارة البحث العلمي ووزارة التجارة والتموين من جانب والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من جانب آخر، ولعم وتطور الأنشطة الرامية لحماية حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية، والياب مفتوح تماماً لمصر على دعم للأجهزة المستولة عن حماية غير ذلك من أنواع الملكية الفكرية.

والاتفاقية بها ما يجب على الدول المتقدمة أن تلزم الموازن التي تشجع شركاتها ومؤسساتها على نقل التكنولوجيا إلى الدول الأقل نمواً حتى يكون لديها قاعدة تكنولوجية فاعلة وذلك في المادة (٦٦) ، أيضاً يوجد في الاتفاقية عدد من الأحكام التي تتيح التدخل الحكومي وتجعله حاكماً مؤكداً للدولة لحماية مستهلكيها وذلك في المواد (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (٤٠).

فالأصل في الاتفاقية إلى جانب حماية حقوق الملكية الفكرية هو الإسهام في دعم الإبداع التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا لصالح كل المجتمعات وبالتالي فإن من الواجب العمل لمنع إساءة استخدام تلك الحقوق، حيث تمنح الاتفاقية اعتداء الغير على إبداع المبدعين ولا تسمح باستخدام تلك الإبداعات في أعمال الصناعة والتجارة إلا من خلال التراخيص وذلك في ظل حماية قانونية مدتها ٢٠ سنة .

المهم أن الاتفاقية لا تمنع أي قيد على حرية العمل العلمي في معامل البحث والتطوير بل بالعكس فهي تسمح بالاستفادة من الحقائق العلمية والتكنولوجية المتضمنة في براءات الاختراع والتي تتطوّر عليها الصلعة موضوع البراءة بهدف القطع منها واستيعابها حتى خلال فترة الحماية .

ومن تخوف المبدعين المصريين من تضارب مبركاتهم في مواجهة إبداعات المبتكرين الأجانب، تقول د . فينيس، وأهم هذا التقلص أولاً من حالة الضرب ومقدرة المعجز وبلى ذلك الارتقاء إلى مستوى الإبداع التنافسي . والاتفاقية تشجع ذلك من طريق ممارسات الهندسة العكسية التي تهدف لفتح وتسمح بعد ذلك بالإضافة بكل دول العالم المتقدم تعرف هذه الممارسات.



وهكذا رغم تساوت آراء المستأجرين حول تقييم مخاطر الاستفادة من الفترة الانتقالية ، إلا أن جميعهم يميل إلى التمسك بهذه الفرصة التي لن تتكرر مرة أخرى، خاصة أن التوصل إلى طرح على الساحة المحلية يختلف مستوياتها من: من ضمن التزام الجانب الأمريكي أو الأوروبي بالاستمرار في تنفيذ وروهم بنقل التكنولوجيا المتقدمة والمساعدات اللازمة لنا إذا ما تنازلت مصر عن الفترة الانتقالية .

صفاء لويس



في ندوة بـبور سعيد:

وزير المالية والتمويل ورئيس هيئة الاستثمار يناقشون دور المناطق الحرة بعد الجات

بشاركه وزير المالية والتمويل والتجارة ورئيس الجهاز التنفيذي للاستثمار في ندوة مستديرة للمناطق الحرة في ظل الجات التي تنظمها أكاديمية كسادات للعلوم الإدارية في فرعها بور سعيد يوم الخميس القادم.

وسرح الدكتور حمدي عبد العظيم لساناً الاقتصاد بأكاديمية كسادات بأن الدعوة لتكثيف دراسة تجسرة المناطق الحرة في مصر وأهم المشكلات التي واجهتها ودورها في تنفيذ الاستثمارات الأجنبية ومدى قدرتها في اعتماد مصر كأحد مراكز النقل الإقليمية على طريق التجارة العالمية.

والمؤمن أن العمل القدمة للخدمة لتهارب بعض الدول المتقدمة في مجال إنشاء وتنظيم المناطق الحرة وبصفة خاصة دول الشرق الأوسط ووجان مستأهل المنطقة الحرة في بور سعيد بعد اكتمال تطبيق مقررات الجات.



للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر

الأمانة العامة

٢٨ أغسطس ١٩٩٦

للتنسيق

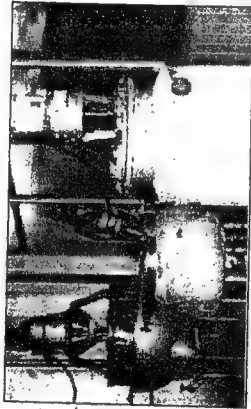
اغتيال صناعة الدواء في مصر.. والفاعل معلوم!

مافيا الاستيراد وراء

تدمير

شركة النصر

للكيمويات الدوائية



توقفت المكينات بسبب مافيا الاستيراد

قبل أن يجر لنا طوفان الجحش: صحة المصريين في خطر ما لم يتدخل
رئيس الوزراء لإنقاذ أكبر شركة للخامات الدوائية في الشرق الأوسط

تحقيق: محمد الصلحي



وأصبحت الشركة تعتمد المرة تلو الأخرى على استيراد الخامات الدوائية من الخارج بحجة أن أسعار الخامات المستوردة تقل عن تكلفة إنتاج الخامات المحلية.

حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه إدارة الشركة الجديدة قد دخلت في مشاريع توسعية جديدة من تراسة أحوال السوق أو توافر سهولة كافية لاستكمال هذه التوسعات، فضلاً عن إغراق السوق بمنتجات منافسة جديدة وتوقف الدولة عن دعم هذه المشروعات الجديدة، مما أدى إلى توافرها بعد أن كانت الشركة قد تورتت في ديون ثقيلة.

اليهود قادمون

جرى كل ذلك خلال سنوات قليلة وزامن مع قيام شركة النصر لصناعة الكيماويات الدوائية (أكوفارما) - لحظاً الأضيقار للتجمد لكلمة العربية - التي كانت مملوكة للمصريين وانتمت لثلاثة هولنديين من أصل يهودي، ويعيدون عن الحريق الذي اندلع مؤخرًا بمخازن الشركة والذي دمر غامات معبأة جاهزة للتوزيع، بتزليتها. تزيد قيمتها على ٤ ملايين جنيه، وعلقت فيه نهاية الخاتمة مع سبعة من مسئولى الشركة والذي انتهى، كعادة، إلى حنوكه بفعل ماس كهربائي.

ويعيد عن تصريحات د. جلال غربا رئيس الشركة القابضة للكيماوية بوجود توسعات في الإنتاج المحلي للخامات الدوائية وتصريحات د. أحمد رضوان رئيس قطاع الإنتاج بشركة النصر بأن الشركة غير منتجة ما قيمته ١٤٣ مليون جنيه، وهو ما ترد عليه مصانيرها بأن ٢٠٪ من هذا الإنتاج لخارجي به مستوردة من أمريكا والصين والشرق الأقصى على تميزته وتخليقه.

وأن دور الشركة يقتصر على تميزته وتخليقه، بعيداً عن كل ذلك تصفحصر في السطور التالية تقرير للجهاز المركزي للخصائص لعام ١٩٩٥ عن أحوال الشركة، والتي أثار في فترات عديدة منه إلى عوارث استيراد الخامات الدوائية من الخارج وأهمها تكس منتجات الشركة بالمخازن وأرب انتهاء صلاحيتها.

يقول التقرير الذي جاء في ٥٩ صفحة يتوابع المفوض العام للشركة د. عبد السلام أبو يوسف: إن حساب التكوين السطحي تخمين يبلغ ١٤ مليون جنيه قيمة آلات ومعدات ومبان خاصة بمشروعات استثمارية لم تستخدم لعدم استكمال المنشآت والمباني الخاصة ببعضها.

في الوقت الذي يصرخ فيه الوطنيون في هذا البلد من خطورة اغتيال صناعة الدواء في مصر بفعل اتفاقية الجات وضرورة وجود سوق دوائية عربية.. وفي الوقت الذي تبحث فيه الحكومة المصرية إبعاد خبراء مصريين للمساهمة في إعادة تشغيل مصانع الأدوية المتوقفة بالعراق، يجري الآن تدبيراً أكبر شركة لتصنيع الدواء في مصر والشرق الأوسط، وهي شركة النصر لصناعة الكيماويات الدوائية بإبوز عيل المتخصصة في إنتاج الخامات الدوائية والمستحضرات الطبية ومرشحات الكلى والإنتاج البيطري وكيماويات المعامل الحزاة.. حيث تولقت معظم هذه الخطوط ١١٠ خطوط، عن الإنتاج وتم نقل عمالها، ٤ آلاف عامل، إلى قطاعات هاضية بالشركة.

يتم ذلك بفعل مالياً الاستيراد الذين يوردون مصر سنويًا خاتات نوأكية تزيد قيمتها على ١٧٧ مليون جنيه وأجهزة طبية بـ ٦٨ مليون جنيه، لذلك فإنهم يعملون - باتصالهم المشبوهة - على تدمير الشركة وتخليقها بما يستوردونه من خامات. هي في الغالب غير مطابقة للمواصفات. في الوقت الذي تدعى فيه الشركة القابضة للكيماوية وجود توسعات في إنتاج الخامات الدوائية المحلية.

أما شعار هذه الخافيا فهو أن كل رجل له لمن مهنه كان موقعه، في مقابل عراقلة أية قرارات وطنية تعمل على وقف الاستيراد والاعتماد على المنتج المحلي الوطني.

فما الذي أوصل شركة النصر إلى هذا الوضع المتدهور؟ وما سر الصمت التريبي على ما يجري لهذا الصرح الدولي الكبير؟ ومن المستبعد من هذا التخريب للتجمد لصناعة الدواء في مصر، وحتى متنهفب الشمانينيات.. وبالتحديد في عهد د. الصاوي شكري، ود. زكريا خفاجة كانت جميع مصانع شركة النصر لإنتاج الخامات الدوائية تعمل بكفاءة عالية. تحلى كافة احتياجات شركات الأدوية بمصر ٣٦ شركة. من الخامات الدوائية.

وفي نهاية الثمانينيات تولى الشركة د. سامية عبد الوارث الذي سار على نهج سلفه د. زكريا خفاجة، غير أن الوضع سرعان ما تبدل



٢٨ أغسطس ١٩٩٦

اليجوت والتزيب والمعلومات

التعليق:

أما تقرير الجهاز المركزي فقد طالب بتحديد المسئول عن صعوبة تحصيل هذه المديونية والعمل على معالجتها، كما طالب بالتحقيق في واقعة تسريح العقيد البدر بين الشركة وشركة (ميدفام) قبل تحصيل مستحقات الشركة قبلها وتزيب على ٢٧٨ ألف جنيه.

طالب التقرير أيضا بإعادة النظر في نظام الفوائد لعدم التزامهم بنظام عقود الشركة معهم والمخالفة بخطط بيع منتجات الشركة وتوزيع السيولة اللازمة.

طالب التقرير كذلك بالتحقيق في موضوع أرض الصالحية التي استأجرها الشركة بحوالي مليون جنيه بغرض استصلاحها وتملكها، إلا أنها فشلت في ذلك وأصابها مرة أخرى لمخالفة الشريعة، وهو ما طالب معه التقرير بتحديد المسئول عن إهدار أموال الشركة.

طالب التقرير أيضا بإعادة النظر في السياسة البيعية للشركة وتقوية الخوارج وزيادة نسبة الخصم الممنوحة للوكلاء والتي زادت خلال العام المالي ٩٥/٩٤ على ١٢ مليون جنيه بزيادة على العام السابق تصل إلى ٩ ملايين جنيه.

يرصد التقرير أيضا مخالفة جسيمة ارتكبتها إدارة الشركة في تعاملها مع صاحب شركة «الجريفر» ليحجج وتخزيق وإسراج الشركة المستحقات البيعية، وقد تطلعت هذه المخالفات في تحمل الشركة خسائر في مبيعاتها بلغت ١.٢ مليون جنيه بالرغم من زيادة المبيعات خلال فترة التعاقد إلى ٣.٧ مليون جنيه، بالإضافة للمعولة الممنوحة له وتزيب على نصف مليون جنيه وكتاتيف الدعاية والإعلان للمدبة بـ ٧٪ من قيمة العقد بخلاف الخصم التجاري الذي تمنحه الشركة للوكيل وقدره ٢٣٠٠، كما لم تقم الشركة بضمم الضرائب المستحقة على المعولة والدعاية والإعلان الممنوحة له بالمخالفة لنصوص القانون والقرارات الوزارية.

يرصد التقرير أيضا أن التسداد لم يفتقر للتمان طويلا الأجل في الوقت الذي كانت فيه الشركة تعاني من عجز السيولة. يشير التقرير أيضا إلى عدم قيام الشركة بدراسة التكلفة والبيع منذ شراء المخازن وإعادة بيعها بعد تحصيلها، سواء تم الشراء من شركة الصمغية أو المورد (سالم)، مما حثرت عليه تحمل الشركة لخسائر كبيرة، فضل عن تحملها تكلفة العقائد لتجنيب إهدار طرفة الغامات.

ويرصد التقرير أيضا ما حققته الشركة من خسائر في سبيحات البوريات وتبلغ ١٩.٥ مليون جنيه و٤ ملايين جنيه في سبيحات مرصحات الكلى، والتي بلغت استثمارات

وكان ينبغي استكمال هذه المباني قبل أو أثناء التعاقد حتى لا يؤدي عدم الاستخدام لتعرضها للتلف والتآكل المبني وفوت الضمان.

كما تضمن ذات الحساب مبلغ ٠ ملايين جنيه قيمة آلات ومعدات الخروع، الريفا، ابره وبرت عام ١٩٩٠ دون أن تستخدم حتى تاريخه لعدم إنشاء المبني الخاص به وهي ملقاة الآن في العراء.

كما تضمن حساب التكوين السلي ما يقرب من مليوني جنيه قيمة معدات روسية منذ سنوات، وهو ما اعتبره التقرير طائفة غاملة.

يقول التقرير أيضا: إن قيمة الاستخدامات الاستثمارية المعتمدة للشركة بلغت ٨ ملايين و٣٠٠ ألف جنيه، بينما قامت الشركة بتقليد ما قيمته مليونان و٦٤٥ ألف جنيه.

كما تضمن الخزون ٠ بضيف الكريمر - اصنادا انتهى تاريخ صلاحيتها وكذا اصناف

غير متطابقة للمواصفات بلغت قيمتها ٤ ملايين و٨٢٥ ألف جنيه، وهو ما يلقي بالشبهة حول دور مالكي الاستثمار في جلب أرباب الغامات المواتية من الخارج.

وتضمن الخزون أيضا خامات تصبغة وتغليف بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ ٨ ملايين جنيه، ويصل معدل دوران بعض هذه الأصناف إلى أكثر من ٢٠ سنة، وهو ما علق عليه مصاندا بأن مدة الصلاحية لهذه الأصناف لا تتجاوز ٤ سنوات، وأن بعضها يدخل في صناعات أخرى باعتبارها خامات وسيطة وأن الشركة قامت بإنشاء برج تكلف الملايين لنقل واسترجاع هذه الغامات بدلا من إعدادها.

يرصد التقرير أيضا فيما يتعلق بحساب الاستثمارات المالية أنها التفتت ٢.٦ مليون جنيه دون أن تحصل على عائد من هذه الاستثمارات مما يمثل أموالا غير مستغلة في وقت تعاني فيه الشركة من عجز في السيولة وتقوم بالسحب على المكشوف وهو ما يجعلها فواردا بالهانة.

صفقات مشبوهة

وفيما يتعلق بحساب الإعلام يرصد التقرير ما يزيد على ٧ ملايين جنيه تمثل أرصدة متوقفة وفواتير ملتوحة، وأوصى بسرعة تحصيل هذه المبالغ لخروج الشركة من عجزها المالي. وهنا تؤكد مصاندا أن بعض هذه المبالغ - وتزيد عن مليونين جنيه - طرف الوكيل السعدي ويضعي الشيخ وهيب الذي منحه الشركة كميات كبيرة من منتجاتها دون أخذ الضمانات تكافئة قبله، وهو ما يجعله يساهم الآن في سدائها.

وهنا تتساهل مصاندا: ترى ماهو اللبايل لعدم أخذ الضمانات قبل الوكيل السعدي؟



المصدر :

الأسبوع

٢٨ أغسطس ١٩٩٢

للبحوث والتدريب والمعلومات

التعليق :

الرأسمالية نحو ٢١.٩ مليون جنيه، وهو ما عقلت عليه مصابروها بأن الشركة لا تصدر من اليهود والغرب وماليا الإستيراد فحسبه وإنما من جهات مصرية إلى موقع المسخولية، أفضل الشركات المستوردة للمركبات القوية. وإن كانت مستعملة أو غير مطابقة للمواصفات. وتكدت عن إنتاج شركة النصر من المرشحات بدليل عدم طرحه بمناقصة وزارة الصحة التي سوف يتم عمل مقرستها في أكتوبر القادم.

آخر الرجال المحترمين

تكلنى بهذا القدر من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات لتنتقل إلى وثيقة أخرى غاية فى الأهمية وهى استقالة المفوض العام الأول للشركة اللواء السيد سلطان، الذى تعد كل كلمة فيها نموذجا للوطنية، والتي تضمنت قبوله المسخولية بدافع وطنى محض هو حب مصر ومحاولة المستعبد للغم عجلة الإنتاج وإعادة الانضباط الإدارى والإنتاجى للشركة. وبخاربه استونيا جديدا للتسويق والإسراع فى تحصيل أموال الشركة لدى العملاء والبدء فى جدولة ديونها لدى الشركات والجهات الحكومية الأخرى، وتخصيص الداء وتحديد المصروفات. إلا أن الرجل السجوى بمن يعرفون مسيرته وبحولون ساحة المعركة الحقيقية من الإنتاج والتطوير والتسويق والترويج والبيع والتحصيل وإعادة الهيكلة والتنظيم الإدارى إلى نواح أخرى صفيرة ونافهة مثل ضرورة ترحيل لئون الخفاف فى الموزانة العامة من أزيق إلى أخشىر لأن حشمتهم يطفلون اللون الأخضر.

لم يتقبل الرجل صاحب خبرة الـ ٣٥ عاما بالقوات المسلحة، حصل خلالها على أعلى الأوسمة والأنواط، مثل هذه الأستائب الحكومية قادم استقالته المسببة دون رجعة تاريخا لأعداء النجاح وأصحاب المصالح الشخصية الجمل بما حمل، مما أدى إلى مزيد من التدهور والإلتباس والتوكل فى قطاعات الشركة المختلفة.

أما مسئولى الشركة ورؤساء القطاعات الذين أرسلتهم الشركة القابضة للتأديب فلا يعلمون شيئا عن أوضاعهم ولا يشغلهم حالها سوى التنازع على المكاتب المكتبية والشؤون برئاسة القطاعات المختلفة والمسؤول عن سيخلف المفوض العام للشركة القابضة يوما بمكتبه بمصنع ٨٠١ دون البحث عن محاولة لتفروج بهذا الصرح الذى كان عظيما إلى بر الأمان.

أما عمال الشركة فقد صدرت بشأنهم تعليمات بوقف القروض وعدم تعاملهم مع الخصومات التى تباع أسلح المعركة تمهيدا لتخفيض حوافزهم، وتطهير ما سطره بشأنهم اللواء السيد سلطان فى عظام استقالته وأما عمال شركة النصر الأولياء المخلصون الشرفاء.. ثروة مصر الحقيقية وأعلى مالى شركة النصر من ثروات الذين لم يكن لهم يد فيما أت إليه حال الشركة.. فأنه منهم.

بعد أكثر من عام ونصف على تأسيس منظمة التجارة العالمية.

الشركات الحرة لا تستفيد من حقوقها بسبب

نقص التوعية وتأخر صدور قانون الأعراف

الاستثمار والبيئة وحقوق العمال في

مفاوضات جديدة خلال ديسمبر القادم

جدول (١) نزاعات في مرحلة تحقيق فريق المحكمين

جدول (١) لوائح في مرحلة تصديق		
الدولة الملتزم عليها	الدولة الملتزمة	في أي من القوانين التكميلية
اليابان	الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة وكندا	في أي من القوانين التكميلية
البرازيل	الخليج ومنى لكنا	رسوم ضد التمييز لوجي الهند
الولايات المتحدة	كوت ديفوار	حصول الولايات لخاصات الملكية
الولايات المتحدة	الهند	حصول الولايات من التأمين الصحي والبنوك
الاتحاد الأوروبي	جو التماز - فنيس - المكسيك	نظام الولايات من لوز
	والولايات المتحدة	
الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة وكندا	حق ضد التمييز للبالغين بالهزوات
	الولايات المتحدة	قانون في الولايات من للجلات

المصدر: فايننشيل تايمز

جدول (٢) نزاعات تم حلها

[illegible]

تص المشاكل المقدمة الى منظمة التجارة العالمية بثلاثة مراحل الاولى مرحلة التشاور ثم مرحلة تكوين فريق الحكمين واخيرا مرحلة اتخاذ الحكم . ويسمح للمتضرر باللجوء الى الاستئناف والحكم النهائي لا يعاد مراجعته.



التحقيق

والقمت بطلب للاختلاف وحسمه
وقلت الحكم وهو ما كان ملابحة
للجميع



محمد أمين

من ناحية أخرى فإن المنظمة أصبحت لها تأثير على السمعة السياسية والاقتصادية التي تتمتعها الحكومة السودانية بقرابة ١٢ مليون مواطن إليها فعلت الولايات المتحدة متبعا مروج مشروع قانون الرعايد التي على التمسجات على منظمة التجارة للاعتدال على توافقه مع قواعد المنظمة قبل اعادته إلى الكونغرس.

وأشار أمين أن جميع التشريعات والنواحي التي أتت إلى بلادها أقرها وأنها عاكسة للمصلحة يجب فرضها على منظمة التجارة العالمية حيث تضمنت

بأن سميت على الاتفاقية على ضرورة الملائمة للقرائن الملغاة بالقرائن الملغاة وإخطار المنظمة بأن سميت على كما يجب أن تلتزم للملائمة بشكل واضح وعلمي، وهذه العملية تمثل عبئا على مصر حيث أنها عملية وكنيسة.

الجميع القانوني والنواحي وعرضها، ولكن إذا لم يتم ذلك خاصة في بعض القرارات القانونية التي يتم اتخاذها تستطيع إحدى الشركات الأجنبية إذا ما تضررت أن تلجأ للمنظمة وتحصل على حكم في مصلحتها.

مرحلة التجارة وحول اتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي قبل أن تبدأ تدخل ضمن اتفاقيات التجارة الحرة التي تسمح بها منظمة التجارة العالمية. كما تسمح بالاتحاد الجمري مع وجود قدرات لا تكون هذه الاتفاقيات تسمى بصحاح الفصحى وهي عبارة وأسماء مثل المنظمة. ولقد تم إضفاء لمة منذ شهرين من الآن في الاتفاقيات الاقتصادية (مثل التجارة في البترول والسيارات وغيرها) حيث أنها هي النظام التجاري الدولي. فإذا تحولت هذه إلى أن هذه الاتفاقيات تسمى بصحاح الفصحى والمنظمة يمكن إعادة النظر في هذا الاتفاق. إلا أن ما يتم المفاوضات عليه من خلال المنظمة التجارية المصرية الدولية تعد التزامات إضافية لا علاقة لها بما تم في اتفاقية منظمة التجارة.

وأوضح أن جولة جديدة من المفاوضات ستبدأ في ديسمبر القادم لتضمن التزامات جديدة من مصر ومن الدول النامية مثل بلاد التجارة بالاستثمار والتجارة وحقوق العمال مظهر أن ما ضرورت بحث هذه القضايا مع أقر العالم حاليا وعدم الاتفاق حتى توقيع الاتفاقية حيث يصعب التمييز بعد ذلك.

الذين الخاص بحماية الاتجار على من الإغراق والدمر وإصابت حماية الاتجار المحلي ببلدان في مجلس الوزراء وبالتالي لم تصح لاحتها الاقتصادية.

وأشار أن الحكومة المصرية تعول للاتجاهات تماما في منظمة التجارة العالمية إلا أن مجموعة رجال الأعمال لا تعرف كيف تستفيد من التزامات المنظمة لها وحقوقها في الخلق على القيود التجارية التجارية بسميت نفس الأجهزة الحكومية التي تقوم بهذه العملية والتفتيش بين الولايات والأجهزة المعنية. كما أن كثيرا من الكتب التي صدرت في هذا المجال لا تصاد على إلقاء الضوء والتحول اجتماع الأعمال بسميت ضعف التحويل والتمسح وحول اتفاقية المنظمة في القيام بدورها وتفتيش في أقاليم خاصة في سواهاة الدول للمنظمة أكد المسؤولون والذي يعمل في جيل منذ عام ١٩٩٠، أن منظمة التجارة العالمية

قد استطاعت منذ بداية تساهلها في يناير من لتمام الماضي أن تكتسب طابعها وأنها على حماية الحقوق التجارية للدول الأعضاء. وبدأت تأخذ دورها بحسبان الصناعات والبيئة والبيئة بنفس القوة والمعاملة والتأثير. وصارت للمؤسسات الثلاث الدولية على قدم المساواة في إدارة الاقتصاد العالمي حيث لا يمكن الفصل بين قضايا النقد والتمويل والتجارة ارتباطها في تحقيق التنمية والنمو.

نجاح المنظمة وقد نجح نظام تصوية الاختلافات كاستلوب لشمسلي مكانا للاختلافات الاتفاقية وبما تجبر من الدول. من بينها الدول النامية. بلجا لنظر نفس لفازعات بأسلوب مزايا. ويتم تنفيذ الأحكام التجارية سريعا حيث لتعتمد المرحلة الأولى وهي مرحلة التفاوض الفعلي لمدة شهرين. وإذا لم يصلوا إلى حل تلجأ إلى جبهة نفس لفازعات وتستمر هذه المرحلة

شهرين ثم يتم تكوين فريق من المصنعين يجب أن يصدر حكما في تسعة أشهر كحد أقصى. هذا الحكم يكون لازما ومن غير أن نتجا للاختلاف وهذا مصور الحكم النهائي لا يتم مراجعته مرة أخرى.

وقال إن لمنظمة التي أعلنت أمام الدول المنظمة وهو ما يعد في صالح الدول النامية التي تستطيع أن تحصل على أحكام في مصلحتها من لفازعات التجارية القائمة على تفرق بين الدول النامية حتى الآن ١٢ في المئة من الدول يبلغها ٦٠ ضد الولايات المتحدة وأخرى ضد الاتحاد الأوروبي. ولكن من حلة ضد بعضها التي تفرق كما رفضت أن تترك للمنظمة الأحكام الصادرة شعاعا دول مقاييس التوافق والقبول والمنظمة من أفريقيا والبرازيل

كتب - ياسر صبحي

أكد محمد مافون الوزير الفوض التجاري السابق بجنيف أن الشركات المصرية لا تستفيد من حقوقها التي تمنحها لها منظمة التجارة العالمية لحمايتها من المنافسة الخارجية وأن ذلك يرجع بالأساس إلى ضعف القدرة التنافسية بالإضافة إلى تأخر صدور قانون حماية المنتجات المحلية من خطر الإغراق والدمر.

وأشار في تصريحات خاصة على عونه إلى الظاهرة بعد انتهاء فترة عمله بجنيف أن مصر لم تقدم بملكو شدة أي دولة من خلال المنظمة كما لم تقدم شدة أي شكوى أيضا حيث تترك مصر جديا التزاماتها في اتفاقية التجارة من خلال دولة الأوروبية.

وأكد أن مصر تستطيع القوة إلى منظمة التجارة العالمية في حالة إذا ما دخل الاتحاد الأوروبي بحدس قواعد الجات حول دخول المنتجات المصرية إلى أسواقها أو تلك التي تعرض لها المصنعات من الأوروبيين في جنوب إفريقيا. وأشار إلى أنه بالرغم من أنه لم تقدم شكوى ضد مصر من خلال المنظمة فإن هناك عدة تناقضات قدمت على مصر خاصة في مجال الإغراق ولكن لم حلتها على مستوى دولي. ومن أمثلة ذلك التناقض القائمة منذ ١٩٩٠ بين منظمة التجارة العالمية عام ٩٢ وهذه قضية حاليا ضد كندا المصرية داخل الاتحاد الأوروبي. وإذا اتخذت المنظمة ضد مصر أحكاما لا ترضيها ولا تتوافق مع الاتفاقية يمكن مصر أن تقدم بملكو لدى منظمة التجارة حتى تحصل على حقوقها. وهو ما فعلته كندا في الولايات المتحدة عندما تم فرض حمص على بعض صادراتها من الملابس الجاهزة إلى حين فإن المزارع للزراعة من الأحكام التي صدرت شعفا من جهاز التجارة بالأسواق.

وأشار الوزير الفوض التجاري أنه فيما يتعلق بملكو جنوب إفريقيا التي أقرت التي أعلنتها مصر في هذا المجال كانت منظمة التجارة العالمية بوجهات منظمة التجارة العالمية كوميكس المشرقية والتي تعترف منظمة التجارة بالأسواق.

الأنظمة في دولة اللذان وأوضح أن قواعد الإغراق والدمر الأوروبية هي إطار الجات (إس د) تم تبنيه من خلال المنظمة أصبحت منظمة التفتيش عليها من مجلس الأسب من لتمام إضفاء صلاحيات جديدة وأصبحت تلقائيا جزءا من القوانين المحلية والقوانين المصرية تضع في إخراج لهذه الالتزامات. أما بملكو مصر فلا يوجد بعد نظام الإجراءات والنواحي الداخلية التي تسمح بفرض رسوم ضد الإغراق للشركات الأجنبية حيث لا يزال مشروع

خواتم اقتصاديات

وبعد حكومة الجنزوري وتفكيك الجبل



بلم

١. صليب بطرس

على الجبين والصاميون وقولاب
الدسكوالات (أما علينا، ويقول المايور
ما مفي لانت والمول عبد
وله الساعلة التي انت فيها
وعندما بدأت مصر أول نزاع
الاستصلاح الاقتصادي الجبل
حكومة عطف صدقي في مايو ١٩٩١ ما
كان يعرف بمقالة الملوغات وكلفت
تحتوي على السلع التي يحظر
استيرادها أصلا ولا يجوز حتى التكم
طلب للحصول على ترخيص بذلك
وكلفت تصدير هذه مداخل الجمارك
وعندما خضعت مصر بعد إضعافها
إلى منطقة التجارة العالمية أحد الأوصى
للمرسوم الجمركية من ٢١٠٠ من الكمية
إلى ٢٧٠، تكون لم تك يبعد قسمة على
نفسها بخفض هذا الحد إلى ٥٠ في المائة
مع نهاية سبتمبر ١٩٩٥، واحتفلت مصر
بمختر استيراد الفواكه والخضراوات والملايس
الجاهزة وهو ما يميزه الإنفاق مع
منظمة التجارة الدولية، بينما مصر

مصر عضو قديم انضمت إلى
الانظمة العامة للتجارة والجمارك -
الجات - منذ ظهورها في سنة ١٩٩٧ .
ومصر إذن عضو أصلي في هذه الانظمة
التي يعني أنها عرفت ما يحظر من وراء
الانضمام إلى الانظمة من محاسن وما
يمكن أن يتركها من مآل . ولربما على
ذلك فلم ترد مصر في الانضمام إلى
منظمة عام ١٩٩٥ إلى المنظمة العالمية
للجارة التي انضمت عليها لدورة
أوراجوي للجات التي استقرت
الاستعدادات الخاصة بهذه الدورة من
جمع بيانات ومعلومات ما يحتاج
لعمل سنوات .

لأنضمام مصر إلى هذه المنظمة
إنما كان عن وعي بمصالحها . وخير
فعل . وبغير ذلك تكون مصر عن
الجمعة المستقر في أهم مجالات وهو
التجارة التجارية العالمية التي تسمى
جميع الدول على النجاح في اجتيازها
ويعتبر ذلك هذا ليس تنفيذ كل
دولة من وراء الإصلاح الاقتصادي .
ويصل من لياها هذا الوضع قدر ما
تدرسها المنافسة في أي محاولة لهذا
النوع من الإصلاح : تلك المنافسة التي
تحقق ليس فقط دخول منتجات أجنبية
دولة أسواق الدول الأخرى ، بل
والاستقرار فيها من ناحية لتجربة ومن
ناحية السعر .

ولما كله المحك الأساسي الذي يمكن
عن طريقه تحقيق سلامة أي اقتصاد
ليس أبصر من سياس والاقتصادي أية
دولة من أن تخلف الدولة على نفسها
وأكبر من منتجاتها المحلية على
منافستها . وهذا ما اتبعه مصر خلال
السنين في ظل الجمهورية الثانية .
ولا ينسى من قدر لهم معاصرة هذه
الحقية من تاريخ مصر الاقتصادي أن
يذكروا ما كان يجعله معه القلم إلى
البلاد من خارجها . من مبلغ استهلاكها

فترة سماح لديها تغني سنوات يجب
أن تسمى بـ "مخافة" "مخافة التجارة" . وهناك
أيضا المحر "المخوف" على إسرائيل
التي الدجته التي كانت على مصر
بالخلفة لأحكام الجبل . وفي الوقت
الذي خلقت فيه الحكومة غلات
الرسوم الجمركية توسعت السوق
الإتارية لارتعت مثلا ما يسمى رسوم
الخدمات وتوسعت سلطة الجمارك في
التفتيش على الواردات بإضافة مبلغ
جديدة لخفض لهذا التفتيش .
والواقع أن الحكومة لرت أن تدنل
في خفض الرسوم طبعا ما تغني به
إتالية الجبل حولها مما تسببه زيادة
الواردات بسبب الخفض على ميزان
المالوعات (أي ما يلحق على مصر أن
تدفعه لندا لوارديتها) وبالإضافة إلى
حكومة الجنزوري وله طعنت على
نفسها عدا أن لا تعرض لمطالب جديدة
أو ترفع من كفايتها الحالية . وهذا
التركيز في الخفض الطل . وما حدث
عليه الحكومة تحت ضغط رجلي الأعمال
والمستثمرين ، تخفيض الرسوم
الجمركية المفروضة على السلع
الرأسمالية (الآلات والمعدات اللازمة
للمصانع) من ٢٥ إلى ١٠ . وفي
بعض المصانع في هذا في مرتبة مبلغ
إمتيازات جديدة لتستغل قدمت لها
الحكومة بما أليه التخلي .
ومع هذا تقوم الحكومة حاليا في
الهيوت بمددات الرسوم الجمركية إلى
٩٠ في المائة أو حتى ٥٠ في المائة التي
وعت منطقة التجارة العالمية بالمقابل به
قبل نهاية العام الحالي .
والواقع يلقي على حكومة
الجنزوري أن تتركز في منح إمتيازات
جديدة لأنها مكية بقوله بما وعدت
الشعب به من عدم فرض أعباء جديدة .
لذا خلقت في العهد من الأسر في
تخفيض الرسوم الجمركية فمن المأك
أن يلقي تلك في الدولة إلى إطلاق
الجن في الميزانية بما يعمل من أثر
واضح في رفع الأسر .



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

العدد ١٩٩٦

٢ - سبتمبر ١٩٩٦

التوزيع:

تربط شبكة المراكز الاقتصادية والعلمية المصرية بوضع أسس التجارة الحرة مع الاقتصاد المصري

واعمد. انشاء سوق عربية مشتركة ومنطقة تجارة حرة عربية
ازدياد حجم التجارة البينية بين الدول العربية، وكذلك من
اسواق جديدة للصناعات الزراعية المصرية، والعمل على
تكوين قوة تجارية تجارية وارساء اعراف التجارة الدولية
والموارد المتاحة للمشارك التجاري الدولي

كما اوصت المؤتمرات الاقتصادية بتطوير
جهاز التطوير التجاري، ودعم توسيع مركز
بعضها منتجا، اذ تلبية لاحتياجات رجال الأعمال
والمصنوعين والاقتصاد والمصانع التي تتمتع
فيها مصر بميزة نسبية وتشجيع السخول في
صناعة الخدمات الاستشارية.
كما اوصت بتحرير تجارة السلع الزراعية،
في جميع مراحطها التسويقية، وحث إلى
وضع تشريع يحمي الإجراءات الحماية من
الافراق وزيادة مخصومات البحث العلمي
والاقتصاد بكفاءة وترشيد استخدام المال
وعدم دور الهيئته الاساسية للرقابة على
الصناعات والمزادات وتطوير خدمات الجبهة
المصرية لتوفير التمويل اللازم للتصنيع

والاعتماد بتسوية الانتاج المحلي من الماحصيل الاستراتيجية
ومراجعة النظام الفريسي المصري، والسخول في التكنولوجيا
للتجارة، وعدم الاستجابة لاضطراب المنظمات الدولية بتقليص
مصر الجبهة المصرية.

في إطار اهتمام جامعة للصورة وبخاصة المجتمع
الاقتصادية والاجتماعية عقدت مؤتمرا من تأليف نقابة الجهات
على مسئلة الاقتصاد المصري خاصة الصناعات والتجارة
الزراعية.

وكما يقول الدكتور احمد اسحق حمزة رئيس
جامعة للصورة فإن مسئلة الاقتصاد
المصري في ظل للتغيرات العالمية والخطوة هي
القضية الرئيسية التي يجب ان تحل في اطار
مراكز البحوث والجامعات ومن هذا النطلق
فإن جامعة للصورة تهيئ بأن دورها هو
اعداد قدرات وارساء وترح السخول لتفسيلا
المجتمع وبشكله الاقتصادية والاجتماعية
واذا كانت المؤتمرات الاقتصادية التي نظمتها
الجامعة تهدف لوضع استراتيجيات قوية على
اسس علمية سليمة بلوتها المؤتمرات
الاقتصادية التي نظمتها الجامعة، وهي مسئلة
مسئلة الاقتصاد المصري في ظل سياسة
تحرير التجارة العالمية، والذي نظمتها كلية
التجارة تحت رعاية الدكتور حسين كامل بهاء
الدين وزير التعليم والتأهيل ٢٠ بحثا.

ومؤتمر للصناعات، استراتيجية قوية والذي نظمتها كلية التجارة
شارك فيه عدد كبير من اقران والخبراء
ومؤتمر الاقتصاد والتجارة في مصر والبلاد العربية والذي
اقامته كلية الزراعة.
وتوصلت المؤتمرات الثلاثة إلى عدة توصيات مهمة تنص
استراتيجية قوية للاقتصاد القومي المصري في المستقبل



د. احمد امين حمزة

إقسام سعد



منها 1.8 مليار في «السوفت وير»، وحدها 2.3 مليار دولار خسائر حقوق الملكية الفكرية الأمريكية في الصين

الأمريكي كيثتون كان يريد تجديد منح الصين الدول الأولى بالرعاية «وهذا يعني أن الصادرات الصينية يتم ادراجها في قائمة السلع التي سيفرض عليها عقوبات، والتهديد باتخاذ إجراء عنيف ضد الصين في مجال حقوق الملكية الفكرية قد يأتي له بعض الدعم من الكونغرس وهذا ما حدث بالفعل ولم تجديد اتفاق منح الصين الدولة الأولى بالرعاية.

وكشافة لأن الشركات الأمريكية تسعى ان سرقة حقوق الطبع نسيت في خسائر بلغت 2,3 مليار دولار من الليصات في الصين في العام الماضي منها 1,8 مليار دولار خسائر في السوفت وير وحدها وربما تكون هذه التقديرات مبالغاً فيها. وقد تكون صميعة. وتعد طلبات امريكا من الصين بحماية حقوق الملكية الفكرية مقبولة لأن الدول الثمانية الاعضاء في منظمة التجارة العالمية لديها مولاة حتى عام 2000 بسن القوانين وبدعم حماية الملكية الفكرية ونظرا لحجم الصين الكبير فإن مستوى التقليد والسرقة في هذا المجال ضخم، كما ان التهديد بفرض العقوبات لن ينفذ وهو ملحد بالفعل، لأنه على الرغم من التهديدات السابقة والانقلاط الواقعة بين البلدين فإن حجم سرقة حقوق الملكية الفكرية في الصين يتزايد ويصوم.

ولامتد الصين هي الدولة الوحيدة التي تحدث فيها سرقات لحقوق الملكية الفكرية ففي العقود الماضية استقرت هذه القضية اهتمام الأمريكيين في مختلف أرجاء العالم ويرجع ذلك الى الاممية المتزايدة الملكية الفكرية لأن الأفراد أكثر من أي وقت مضى ولدي دول متعددة يربطون موسيقى مسجلة وإعلاما وبرامج كمبيوتر، كما ان نمو الاسواق العالمية للمواد الصيدلانية والكمبيوتر يجعل حماية براءات الاختراع ذات أهمية خاصة. ولأن الجزء الأكبر من المنتجين لبراءات الاختراع في الدول الغنية والصين من المستثمرين الجدد من الدول النامية والفقيرة فإن الدول الغنية هي الأكثر اعتمادا بقوانين حماية الملكية الفكرية وبرامج الاختراع الصارمة بينما لا تولى الدول الفقيرة اهتماما لذلك. ولدى الحقيقة فإن عدد أكثر من الدول يبدأ في إنتاج الملكية الفكرية الخاصة بها وبالتالي فإن عدد الدول التي أصبح يهتم بحماية الملكية الفكرية ينمو، كما ان

رغم الهدوء الجارى الآن فمازالت الأزمات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تهدد هذه العلاقات بينهما وتعزل دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية وتأتي قضية سرقة حقوق الملكية الفكرية من أبرز الأزمات الحالية بين البلدين.

وكانت تشارلين بارشيفسكي المفضضة الأمريكية قد أعلنت ان امريكا ستفرض عقوبات على الصادرات الصينية خاصة المنسوجات والملابس إذا لم تلتزم الصين باتفاقها مع امريكا للواقع في فبراير 1995 ولم تحارب الاموال المقلدة لشروط الفيديو والكمبيوتر والسوفت وير. الخ وتصل قيمة البضائع التي ستعرض لعقوبات تعريفية الى 2 مليار دولار ومن جانب آخر أعلنت الصين انها ستفرض 100٪ تعريفات جمركية على العديد من السلع الأمريكية المصدرة الى الصين. ويتضمن ذلك السيارات واجزاءها وستتصدر استيراد ديسكات الكمبيوتر واجهزة الفيديو كما ستجد للشركات الأمريكية صعوبة في إقامة محلات لها في الصين.

وليس من المستغرب تهديد امريكا بفرض عقوبات على الصين، لهذه ثلاث مرة فعل فيها ذلك منذ نوفمبر 1991 وذلك بسبب اتهامها الصين بسرقة حقوق الملكية الفكرية. وقد تم تجنب فرض العقوبات في آخر لحظة في المرتين السابقتين بعد تعهد الصين بحماية حقوق الملكية الفكرية. وتوجد شكوك قليلة بشأن عدم التزام الصين بوعدها، فقد دمرت الصين في العام الماضي 2 مليون ديسك كمبيوتر مقلد ولكن امريكا تقول انه تم إنتاج 54 مليون ديسك بواسطة 31 مصنعا حاصلة على تراخيص من الحكومة الصينية إضافة إلى المصانع غير الحاصلة على تراخيص وتؤكد امريكا على ان طاعة التزوير مازالت كبيرة.

ولكن هل من المقبول لأمريكا تهديد الصين بفرض عقوبات؟ الاجابة ان امريكا قانونا تنقل على ارض صلبة لأن الصين ليست من الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ولا يمكنها تسوية نزاعها مع امريكا من خلال آلية تسوية للنزاعات وإحلالها فإن الصين لم تلتزم باتفاقها مع امريكا والأكثر أهمية ان التهديد يفرض عقوبات قد يكون أسلوبا بعيد النظر سياسيا، فالريس



الشركات الأجنبية تحبذ الاستثمار في الدول التي تعرف انه لن يتم فيها المصادرة على أفكارها. وتعد البرازيل من هذه الدول. فقد اقرت قانوناً جديداً في 14 مايو لعمليّة الاختراعات. ولكن الدولة المجاورة لها وهي الأرجنتين لا تقوم بحماية براءات الاختراع لمشي لديها صناعة للمواد الصيدلانية المبروقة أي التي يتم انتاجها بدون الحصول على ترخيص من المنتجين الأصليين أو من المخترعين. ومعظم هذه المواد أمريكية وهذا يجعل مواطني الأرجنتين سعداء ولكنه لا يسعد المخترعين الأمريكيين والأسوأ من ذلك ان الأرجنتين لديها تجارة تصدير لهذه المنتجات الى باقي دول أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن الأرجنتين اقرت قانوناً لبراءات الاختراع في مارس الماضي الا ان المقاطعات ستلذه في خلال خمس سنوات. وسوف تحصل الشركات المحلية على تراخيص ببراءات الاموية الأجنبية حتى لو اعترض اصحاب براءات الاختراع.

وفي السوق الحالية لاستطيع امريكا عمل الكثير لمواجهة سرقات براءات الاختراع ففي جولة أوردجواي وافقت دول منظمة التجارة العالمية على حماية حقوق الطبع لمدة لا تقل عن خمسين عاماً وبراءات الاختراع لمدة 20 عاماً. ولكن الدول النامية لديها مهلة حتى أول يناير عام 2000 لكي تسن قوانين حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بها. وتعتقد أمريكا ان قواعد منظمة التجارة العالمية لاتصدق كالمية في هذا المجال فهي على سبيل المثال لاتمنح حماية للاحوية التي لا يزال يتم تطويرها كما تعتقد أمريكا ان بعض الدول - ومنها الأرجنتين - ستقبل الكثير قبل عام 2000 وحتى هذا التاريخ فإن العديد من القضايا سيتم نظرها لدى منظمة التجارة العالمية ضد الدول التي لم تلتزم بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. وحتى ذلك الوقت فإن أمريكا ستمارس ضغوطاً على هذه الدول بقدر المستطاع. وكانت قد هدّدت مؤخراً بأنها ستقدم شكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد أربع دول منها الهند. وتطارد باكستان والبريتان وتركيا واليابان ربما تبحث عقاب دول اخرى عديدة.

صناعة الأدوية في مصر لن تتأثر باتفاقية الجات الشركات المصرية لها الحق في "تقليد" الأدوية التي اخترعت قبل عام ١٩٩٥

كتب - ياسر صبحي

بعد النزول إلى السوق، وأخاف أن ما تنظر به بعض الدول خلال تلك الفترة في ما يسمى "الحماية الاندبية" والتي تقتضي فيه بعض الدول للفترة على دول أخرى بتطبيق الحماية منذ تاريخ معين قبل عام ١٩٩٥ بحيث تستلزم الفترة الانتقالية قبل عام ٢٠٠٥ كما هو الحال في كوريا الجنوبية والصين والمكسيك وشيلي، مصر لم يفرض عليها هذا النوع من الحماية على أي من منتجاتها من الأدوية وبالتالي لا تتعرض لأي ضغط اقتصادي.

وأكد سويرامانيان أن جميع الاختراعات التي صدرت قبل عام ١٩٩٥ لا تخلى الاتفاقية ورفع الحماية عليها، وهي تضمن تلك الأدوية للتجارة والمشاركة بالفعل في السوق المصرية أو الأدوية التي لم تدخل بعد وبإريد الشركات انتاجها في مصر.

أما من ناحية تحرير التجارة أوضح أنه لا توجد أية التزامات لمصر بتحرير تجارة الأدوية في الاتفاقية وبالتالي

لن تكون هناك آثار أخرى إضافية.

ومن توقع تحرك أسعار الأدوية في الأجل القصير قل أن السوق المحلية ستكون من بعض الشركات وبالتالي فمن المتوقع أن يستمر ارتفاع الأسعار في الأجل القصير على المستهلك في صالح منتج الأدوية أما في الأجل الطويل فمع تلبية حقوق الملكية بتوقيع ارتفاع مستوى صناعة الأدوية في مصر نتيجة زيادة المبالغ لانتاج التكنولوجيا للتمتع إلى مصر بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالتعليم والدراسات والأبحاث والارتفاع نتيجة زيادة المنافسة.

وأضاف أن قانون حماية المنافسة المنتظر صدوره في مصر يجب أن يتضمن حماية ضد الترخيص الجاهلي في مجال المستهلك. فهذا النوع من الترخيص قد يعمل للتجسس على المستهلك (بعد انتهاء الفترة الانتقالية) وهذا قد يضر المستهلك بحدود شرط في قانون المنافسة يمنع الحكومة حق سحب هذه الحماية التي تجعله مستحراً (بأن تسمح لشركة أخرى بمنتجاتها نفس المنتج في حالة ما إذا استلزم ذلك في رفع الأسعار بصورة مبالغ فيها).

وأشار سويرامانيان أن استثمار الشركة في تحديد أسعار الدواء أمر مهم ويجب للموازنة بين مصلحة صناعة الأدوية في مصر ومصلحة المستهلك إلا أنه من الأهمية للبحث عن طرق البديل وأحدث في تحديد هذه الأسعار.

لن تتأثر صناعة الأدوية في مصر بسبب حماية حقوق الملكية الفكرية ضمن الاتفاقية منظمة التجارة العالمية قبل عام ٢٠٠٥. وأن تحدث أي زيادة في أسعار الأدوية طوال هذه الفترة بسبب الاتفاقية، كما أن سرعة صدور القانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الأدوية - كما هو متوقع في دورة مجلس الشعب القادمة - لن تكون له أية آثار اقتصادية على هذا السوق طوال السنوات التسع القادمة وهي لمدة البالية من الفترة الانتقالية الممنوحة لمصر في جولة أوروغواي الأخيرة من الاتفاقية التجارية.

هذا ما توصل إليه رئيساء شركات صناعة الأدوية في مصر من مجموعة من الخبراء من خلال حلقة النقاش التي عقدت أمس في المركز المصري للدراسات الاقتصادية برئاسة الدكتور طاهر حلمي رئيس المركز ومهد من الخبراء والمعالين في هذا المجال من الشركات الحكومية والخاصة.

وقد قدم أرياد سويرامانيان ممثل صندوق ثلثة دولي في مصر بشرح التفاصيل الدقيقة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في مجال الأدوية حيث كان أحد المشاركين في صياغة نص الاتفاقية خلال عمله السابق في منظمات جولة أوروغواي، حيث أوضح أن أهم التغيرات القانونية التي يجب أن تأخذ بها مصر نتيجة الاتفاقية تتعلق في ضمان حماية منتجات الأدوية لمدة تصل إلى ٢٠ عاماً على الأقل، وأن المنتجات التي ستظل بهذه التغيرات في

التجارة التي يتم تقليدنا (رأيت التي تم بالتصريح) وهي تلك ما بين ٧٥ كحد أدنى إلى ٧٠ كحد أقصى من حجم السوق بينما يال إلى ٧٨ لن تتكرر من هذه التغيرات.

وحول عدم تكرر السوق من المنافسة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية أوضح أن اتفاقية التجارة لنس على ضرورة حماية جميع الاختراعات في مجال الأدوية منذ عام ١٩٩٥، ولكن لأن أي اختراع يتم لا يمكن أن يظل السوق قبل عشرة أعوام حتى يستكمل الإجراءات اللازمة (في مصر يشاف شرط يقضي بضرورة تداول المنتج في الأسواق العالمية لمدة عشر سنوات أخرى قبل السماح له بالتداول في مصر) وبالتالي فإن صدور القانون المحلي لحماية المنتجات الجديدة لن يترك أي تأثير اقتصادي ما إذا كان في بداية الفترة أو في نهايتها بحلول عام ٢٠٠٥ لأن المنتج لن يكون مستخدماً



مواجهة تأثيرات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية

نصت الوثيقة الختامية لجولة أورجواي على أن اتفاقية الجات تمثل كياناً مؤلفاً يتم تحويله إلى منظمة متعددة الأطراف للتجارة للتعاون تحرير التجارة الدولية ويكون لها طابع محل المنظمات الدولية وبذلك خرجت منظمة التجارة الدولية إلى حيز الوجود لتحل محل اتفاقية الجات. لم كان إجماع وزراء التجارة في العالم عام ١٩٩٤ بمدينة مراكش التي ألزمت فيه نتائج المفاوضات وتم التوقيع عليها من قبل الحكومات تمهيداً لعرضها على مجالسها التجارية لاستفتاء الإجراءات الدستورية وبذلك يكون قد اكتمل ثابوت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية. ولأن هناك واقعاً جديداً يواجه الدول العربية بعد أن انضمت الدول المنظمة الدور الهام الرئيسي لقيام كتلتان اقتصادية ومدى قدرتها على تقديمها بين كل الدول العربية فإن قيام كيان عربي يمثل جبهة موحدة لعالم التكتلات الاقتصادية يستند على بعد القلبي يتعلق بأقامة السوق العربية المشتركة ويعد نواة يمثل خط النفاذ الاقتصادي للأمم العربية ودعم العمالة العربية وتحسين أهمية إنشاء السوق القدر اوسطية للحفاظ على الهوية العربية.

وإن قيام كتلة عربي يسهل إقامة منطقة تجارة حرة عربية تتيح للدول العربية إنشاء حواجز بينها وبين منافسيها التكتلات الجات دون أن يمنحها ذلك من الاستفادة بمميزاتهما وهذه المنطقة تساهم في انتقال التجارة وتسهيل انتقال الاستثمارات بين الدول العربية لمواجهة التغيرات الدولية لنوع عملية التنمية الاقتصادية والسماح بحرية انتقال الخدمات والخبرات والتكتلات بدون قيود.

ويتبين أن يتم إنشاء المنطقة الحرة العربية من خلال الجامعة العربية بالتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية العربية الخليجية والمغربية لخلق مجتمع اقتصادي عربي قوي يكون له القدرة على مواجهة التكتلات الدولية الكبرى.

ومواجهة تأثير اتفاقيات الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ينبغي دعم الصناعات العربية وذلك بإنشاء مؤسسة خاصة بإعمال البحث والتطوير والمعلومات عن الأسواق الخارجية وتطبيق نتائجها على الصناعات المخصصة للتصدير.

وأيضا دعم مراكز التدريب والتطوير وإنشاء مراكز مؤهلة لنهج شهادة الأيزو ٩٠٠٠ وتجميع المؤسسات العربية للحصول عليها تمهيداً مع الشروط اللازمة للتصدير للمجموع الأمريكي والأوروبي والذي يضع شروطاً لقبول منتجات الدول الأخرى وعلى رأسها استخدام متطلبات الأيزو والجودة الضامنة والتابع الاساليب التصنيعية الحديثة وضبط تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن للوصول إلى سعر تنافسي والاهتمام بالصناعات الصغيرة وإعطائها دور اكبر لعمارس دورها في التنمية البشرية بما يؤهلها بعد ذلك لتصبح قاعدة للصناعات المتقدمة.

وإن تكتل الدول العربية من شأنه إيجاد ضغوط على الصناعة الدولية يتيح لها تحسين صانعاتها التكنولوجية وتخفيف الضرائب التي تفرضها الدول العربية على صناعة البترول وخاصة ضريبة الكربون طريقاً لمواجهة انخفاضات الجات على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

محمد مرسى



المصدر :

٥ - سبتمبر ١٩٩٦

التاريخ :

للبحوث والتدريب والمعلومات

المحاصرة.. واجبات!!

بقلم: عبد العزيز محمد

لا يشك أحد، أن اتفاقيات الحجاز، تعتبر من أهم وأخطر أحداث القرن العشرين يتحول بها العالم إلى قرية واحدة ويمكن إيجاد هذه الاتفاقيات في كلمة واحدة هي: إنها تلخّص كل الصعود أمام السلع والخدمات، بغض عن أي شيء إلا أن تكون لغرضيات تتلاقى عليها، ولأنه محادثة ملائم. لا شك أن الدول الصناعية ستفقد شيئاً ثميناً غالياً، حيث أن الخدمات لها في احتمال فتح الأبواب حيث تهب عليها رياح المنافسة الحساسة في أسواق التمتع لتفشل العالم كله، ولا يحسب أننا ستصطدم في هذه المعركة بكل انضمام هذه الاتفاقيات ولا بكل أو بعض آثارها عليها، إنما يصعبنا أن نشعر في أمر يستدعي الانتباه والاستعداد، حتى لا نفلت من رياح التعصف بكل شيء! فمن بين هذه الاتفاقيات للوقفة، والتي صمدت عليها مصر وأصبحت بذلك خلاصة فيها، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات!! وجاءت المادة الأولى من هذه الاتفاقية لتضع تعريفاً للخدمات وأسماها وتوضيهاً، ليصنع منها مادة جديدة معيار التجارة، ولتضمن جميع الخدمات في كل قطاعات!! بغض استخدام أو الخدمات التي تكون في إطار ممارسة السلطة الحكومية!! والتي صيغتها بأنها ذلك التي تكون على أساس احتكاري وغير تجاري، أي بغض قصد الربح!! وجاءت بعد ذلك حصص من هذه الاتفاقية لتضمن من ضمن هذه الخدمات، الخدمة للهجرة والاستثمارية، وتدخل لمرئى هذه الخدمات، حق البضول والأرباح والعمل والسيولة في الحركات، وفي بعض الصالات الأضواء منها، وسادت في هذا بين أشخاص طبيعيين والأجانب!! ولا شك أن ذلك وتقسيمه ليس بغرض للحر، أن لم يكن يسمها كلها: مهنة الحاماة، ومهنة الحاماة على سبيل المثال، يراد عليها مثل هذه الأصناف وذلك والخدمات، بل أن مهنة الحب والعلاج، ومهنة التدريس وإنشاء المدارس والعماد والجامعات تدعى عليها مثل هذه الأصناف وذلك والخدمات!! ولا كان الحديث هنا، يقتصر على الحاماة، فإن ذلك يحكم كل شيء، وفي ذلك قول من أصحاب الآراء الأخرى أن يتناولوا الأمر ويبحثوا آثاره عليهم!! وبدلاً من ذلك لخصت أنه رغم كل هذا الإطراء في التعريف والخدمات التي أقرتها الاتفاقية، فإن مهنة الحاماة والمهنة لا يمكن بل لا ينبغي أن تدخل في إطار هذه الاتفاقية ولا أن تطبقها بالحاماة على الإطلاق!! ويجب أن تكتبه جميعاً، إلا أن الحاماة وفي مصر بالذات، وفقاً لتاريخها وأعمالها وتقليدها، ولو ضمتها بالنسبة للنظام القضائي في مصر، وفي مختلف القوانين، تشكل ركناً من أركان صرح المعنكة والقوالب القضائية في أساسها، وهذا ولك من أخص أمور السيادة والتي تلتقي بطبيعتها من الشريعة والنسبة من خارج!! ولأنه مفيد العمود الذي كان فيه القضاء مستقلاً، ومن ثم كانت الحاماة والناصون على جانيه، جانب الناصون للصرين الأملين، وأهم تقديراتهم ونظمهم الخاصة، وجانب الناصون الأجانب، بالتخطأ، وتحت أهم تقديراتهم ونظمهم أيضاً!! وما أن تتلاقى أخص استقلالها عنمت مباشرة وفي معاهدة مونترو، أي إلغاء هذا الزواج القضائي ومن ثم في الحاماة، قانون واحد فترة اتفاقية لندن في عام ١٩٤٩، وأصبح لهذه الحاماة قانون واحد وأنها في جوع من هذا لتأتي مكتب الناصون الأجانب واحدة!! ولا يمكن أبداً أن يكون من هذا لآخر في مصر، حيث تتسع هذه بأعمالها لضمها، لتلحق معها من لآخر في مصر، حيث تتسع هذه للسلطة باستمرار، ويخول الناصون للصرين، إما إلى سيطرة هذه للكتاب أو إلى سيطرة أمم على الصريرين، أي هي صند القضاء، وترتبط توحيد الحاماة وأخص ما على الصريرين في تحقيق العدل على أرباعها، ونص على ذلك الدستور الذي جعل حق القضاء أساساً من أسس تحقيق العدل، ونص على ذلك أيضاً قانون السلطة القضائية حيث جعل من الناصون أممناً للقضاء، ونص على ذلك قانون الحاماة، حيث جعلت أولى موله من الحاماة، مهنة جرة تشارك السلطة القضائية في



للصدر

٥ - سبتمبر ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

تصديق المعقولة وسهولة القانون وفي كنفلة حق الدفاع من حقوق
الواطين وحريتهم اا ومن هذا وانما كله يجب التأكيد على ان مهنة
الحاماة ليست من قبل تلك الخدمات التي اشترت فيها تلك التطبيقية،
لما هي جزء لا يتجزأ من عمل سبهاى، وهو الولاية القضائية للدولة
على ارضها وعلى كل من يقوم او يعمل على ارضها اا ومن هذا ايضا
يجب التأكيد على ان تلك وإن تخصصت الجميع على هذا المقوم، حتى لا
تفتح الأبواب فجأة لتفتتح تلك من الجنود. ومن الواجب على الحامدين
جميعا ان يتدبروا الله، وأن يعملوا بقلبهم ليكون برعهم الذى يصد
القام والمحقق اا وأن يعملوا بتقديهم لتقديهم ومستوى الأداء للهنى
منهم هذه الخوفا اا وأن يطوروا أنفسهم ومستوى الأداء للهنى
لعملهم اا وعلى وزارة العدل التي تقوم على إدارة شؤون المعقولة ان
تتدبر لذلك، وعلى وزارات الخارجية والعمل والتخطيط، والا تعصى
تريخيص الإقامة والعمل للمحامين الأجانب إلا وفق أحكام قانون
المحاماة وشروطه اا وعلى المعقولة أنفسهم ألا يسمحوا لأجانب
بالحضور أمامهم وضدول للمصلح لى من الأخرى، إلا وفق شروط
قانون الحاماة وأحكامه، وعلى من يمتدح جزءا لا يتجزأ من قانون السلطة
القضائية وقانون للراعات والأجانب اا على تلك المعقولة، ومنع
خطير لكن للأسف ان الوضع الحالى في نقابة المحامين، وضع
مساوى، فلا أحد يتدبر ولا أحد يحرص على هذه النقابة، واتخذ الأسس
بجدية وعناية، حتى لا ندمنا لاحقا، ونحيط بنا المعاصف لخدم
لقد دعا، وللتأكد من الأصوات حتى ذكر اا ان احداث كثيرة يجب ان
تتبع: بدءا من الدراسات وحلقى النقاش والندوات والندوات التي
يجب ان يساهم فيها الجميع، بدءا من الهيئة وشيوخها، وشبابها ايضا الذين
سينفون نكدا غاليا وكفعا من حياتهم ومستقبلهم بغير ريب اا



صناعة الأدوية في مصر

رقية اقتصادية

الآثار السلبية للإسراع بحقوق الملكية الفكرية

الفكرية

جذب للمستثمرين الأجانب، ومن أن تنجح في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بموجب تعهداتها في مجالات أخرى عديدة لكي تتجنب الخسائر التي سوف تلحق بها.

ومنذ أوائل الستينيات تحاول الدول النامية لفتح العالم للتقدم بأن إعفاء المزيد من الحماية للملكية الفكرية، من ذلك أن يتعارض مع احتياجات العالم النامي في سعيه للتقدم إلا أن حكومات الدول الصناعية الكبرى تمارس المزيد من الضغوط، واتخذت سلسلة من الإجراءات التي تفتت في الآتي:

١- تمت بتطبيق أممية كبيرة للمنافسات الخاصة بصناعة الملكية الفكرية التي تضمنتها معاهدات الجات ١٩٩٤ ولجحت في إضفاء ضمان الاتفاقية على (التقليد التجاري).

٢- إلقاء بالتهديد بسحب الاستثمارات التجارية التي قاموا بمنحها للدول النامية، إذا لم تقوم بتعزيز حماية الملكية الفكرية فيها أوائل للامبارت الأمريكية الواردة في القسم ٢٠١ من مرسوم التجارة الأمريكية خير دليل على ذلك).

٣- السعي إلى دفع الدول النامية إلى الانضمام باتخاذات عن حقوق الملكية الفكرية في اتفاقية الجات، من خلال شروط الحصول في الاتفاقيات للتجارة الأطراف والاتفاقيات لشراكة.

٤- وتعرض مصر في هذه الأيام في إطار مشاورات للشراكة الأمريكية والأوروبية، لنسب التفاوض السائد من العالم للتقدم، وهو طلب مرسوم الانضمام خاضعة بالأسراع في توقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتنازل من حقها في الفترة الانتقالية التي منحها لها اتفاقية الجات (في عشر سنوات فيها ينضم ببراءات الاختراع) حتى تتفق إليها رئيس الدول الأجنبية والاستثمارات الصناعية التي تقول إن الخيار المصري جيد ولكن يكون، هو التمسك بجميع الحقوق والبراهات والزايا التي يحد منها مصر في اتفاقية الجات، ويحظر ٧ يصعب التمسك الاجتماعي في شريعة

إسراع الأدوية إلى خدمة المستهلك خلال عام واحد، والمضج بالملكية الفكرية الإشارة إلى براءات الاختراع بحقوق الطاعة وكفتر، والعلامات التجارية وغيرها من الحقوق الرتيطة بذلك الأمور والتي تعلى حلاها هذا مجملها خلاصا في تسهيل للتجارت أو الخدمات من قيام الآخرين بتقليد منتجاتهم أو الخدمات التي يقدمونها سواء أكانت إلهيا، صناعية، نووية، لم صحت وير لم كهياويات زراعية أو السلالات النباتية الجينية وغيرها، وتزى الدول للتقدم أن لمن نفع الأسواق، هو الحصول على حقوق الملكية، للمحافظة على القوة التنسية لهم وقد قامت الدول قانسية ويحاج هذا للوجود ولك لمشورهم بأن قلن إلى يامين لهم دفعه للحصول على منتج للإسراع بالدول التقدم، بإعفاء وفي تعد على احتياجات التنمية بلدهم، وذلك جاء الرد إنكم أيها الدول للتقدم عتما كتم في مرحلة التنمية لم تالهم بمسافة حماية الملكية الفكرية وعلى سبيل المثال، فإن هولندا قامت بتطبيق حماية حق براءة الاختراع طوال أكثر من ٥٠ عاما، ولك لكي تسمح لصناعات المحلية (مسار شركة فيليبس) بأن لايزم بلا قيد، وهو ماينح تلك الصناعات المحلية الفرصة لتقليد للتجارات والاختراعات التي طرحها للناسون بالدول الأخرى، والأكثر من ذلك، أن الدول للتقدم تلك اليوم أكثر من ٧٠٪ من براءات الاختراع في العالم، وهي ماينح أنه لو أن الاستثمار بالشغل للحصول المطلوبة، فسنل هذا يعنى بالضرورة لتقلل أموال العالم الفقير إلى العمل للتقدم وثابت أن فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها، سيكون بمثابة شكل جديد من أشكال التمسك الاقتصادي، ويضاف لذلك أن الدول النامية ترك أن حماية الملكية الفكرية، ماعى إلا أحد عوامل جذب الاستثمار، الأجنبي المباشر، وبشكل محتمل، كما يصاحبه براءات اختراع بالسيطرة من صور حماية الملكية الفكرية في محال

تعتبر السببية حماية حقوق الملكية الفكرية من الخصائص المهمة التي تستجود على اهتمام كبير من قبل المستثمرين وخبراء الاقتصاد والصناعة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، لا سيوتك من (أثر مباشرة أو غير مباشرة على بعض الصناعات الأساسية الحيوية وعلى رأسها صناعة الأدوية) لأنها هي الدول النامية من خلال الإسراع في حق براءة الاختراع وهو ما تضمنته اتفاقية الجات، أو الاتفاقيات الشراكة.

ولى هذا السياق طرحت الصلحة الاقتصادية الثلاث، للأغنى ما انتهت إلى حلة التخلي التي جمعت رؤساء شركات صناعة الأدوية ومصر وشبه من الخبراء، - والتي أكدت أن الإسراع من الحماية حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية أن يؤثر على صناعة الأدوية فيها قبل عام ٢٠٠٥ وفى للدة الباقية من الفترة المنوحة لمصر كما أن منتجات الأدوية التي ستستل بعد هذه الفترة في فقد التي يتم تقليصها (رأى) أصبحت تتم بالبحر) - وهي تشمل ما بين ٥٪ إلى ٧٠٪ من حجم السوق.

وأيوم نأخذ وجهة نظر أخرى جديرة بالمناقشة تستند على مركزات وعناصر لها إيجابتها وسلبياتها الشخير الاقتصادي والصناعي الدكتور محمد وهبة دكتورى مستشار رئيس اتحاد الصناعات المصرية، وتزى أن الإسراع في الإسراع بمبادئ حقوق الملكية الفكرية من خلال مشاورات الشراكة الأمريكية والأوروبية سيترك أثرا سلبية كبيرة على صناعة الأدوية بمصر، مدلا على ذلك بكذا بعد إضفاءها لاتفاقية التاتلات وامتيازات عليه من صندوق السلطات الكندية للشارين (٩١-٢٠٠٠) الذي يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع والذي أدى إلى سيطرة الشركات ممتدة الجنسيات وصناعة براءات الاختراع بالسيطرة على ٨٠٪ من مبيعات الدواء كما ارتفعت



منافسة بحرية للادوية بكندا وارتفعت اسعار الادوية إلى خمسة اضعاف خلال عام واحد. واصبح مصدرو الادوية ذات الاسماء التجارية الشهيرة يتقاضون اسعاراً احتكارية وبلغت عشرين عاماً أو أكثر في فترة الادوية بكاملها لدورة حياة المنتج ، بعد ان كانت من ٧ إلى ١٠ سنوات.

كما ستؤثر تأثيرات القانون إلى تأخير دخول عقاقير جديدة إلى الأسواق وهو مأسوف للناشئة ويؤدي على الاسعار عالية وسيؤخر هذا القانون عيناً حلالاً على برامج الدواء الطبية ويؤخر دافعي الضرائب بالزيادة وسوف يكلف حكومتين ما بين ٤ - ٧ بلايين دولار خلال فترة ١٥ - ٢٠ سنة للتأجيل.

وفي مجال التصنيع ، فيموجب انصوص هذا القانون فأن ينظر على صناع للتجات الدوائية إنتاج منتجات التصنيع التي تتمتع بحق براءة الاختراع داخل كندا - بحيث اذا كان هذا المنتج لا يتمتع بحق براءة الاختراع في الدولة التي ستنتج فيها هذه الصادرات الدوائية.

ويقول التقرير ، لقد ساعدت صناعة الادوية الكندية على توفير مئات الآلاف من الدورات سواء للشعب الكندي أم لنظام الرعاية الصحية ولجهد كوالتف ، وأن تأتي وثيقة مشروع القانون (C-91) أكثر أرياماً ملاقة في جنوب لشركات الدوائية متعمدة الجسبات للملكة الاجانب ، وتقرر البرلمان الكندي والحكومة بتحصار عن من أول البقاء وضيف التقرير ايضاً ، أن رابطة صناع ادواء ستستمر في محاربة هذا القانون ، والعمل على إضاعة نظام الترخيص الإزاسي للتأجيل للموافقة.

وفي النهاية نقول ، إذا كان هذا هو الحال مع كندا ، الدولة ذات الـ ٢٨ مليون نسمة ، ويتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ٢٠٧١ دولار سنوياً فما هو الحال مع مصر ذات الستين مليون نسمة ، ومتوسط الناتج القومي ٦١٠ دولار للفرد سنوياً ، ولذا السعي الاجتماعي لتحقيق الحساسية لتعليبات ادواء والملاج.

مخططات التقنية والكافة التي في محل اهتمام السيد الرئيس ، وشغل الحكومة الشاغلة سوف تدل على ذلك والتجربة الكندية.

في إطار اتفاقية التأسيس ، اصعدت السلطات الكندية القانون (C-91) الذي يأنم بحاقق للملكة الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع وعلى الترخيص الاجبارية للصناعات الدوائية ، وأعربت جمعيات حماية المستهلك ، ومنظمات الرعاية الصحية عن قلقها من جراء هذا القانون ، إلا أن السلطات مرتب القانون في فبراير ١٩٩٢.

ويحدث بعد ذلك (ويعلقا لتقرير رابطة صناع العقاقير الكندية بتاريخ يناير ١٩٩٤) أن قامت الشركات متعددة الجنسية ومحلية براءات الاختراع ، بالسيطرة على ٨٠٪ من مبيعات الدواء في كندا ، مقارنة بـ ٦٠٪ للشركات المستعانة الدوائية الكندية ، والتي تخصصت في إنتاج الادوية بسماتها الكيميائية ذات النوعية العالية والتكلفة المنخفضة ، وكسالت ثلثي ٨٠٪ من احتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك في مقابل دفع تعويضات عالية إلى مخترعي هذه العقاقير والتيهت بذلك الختام الذي كان يؤدي إلى إيجاد



المصدر : **الأسبوع**

٦ - سبتمبر ١٩٩٦

التلويح :

للبحوث والتدريب والمعلومات

بمشاركة غرفة مكة المكرمة والمجموعة العربية للاستشارية ندوة القاهرة تؤكد

329 مليار دولار مكاسب الدول المتقدمة من الجات 16 مليار دولار خسائر افريقيا وحدها سنويا القرن القادم لن يكون فيه مكان للدول والكيانات الصغيرة

القاهرة - مصطفى عبد السلام

□ على مدى ثلاثة أيام نقلت المجموعة الاستشارية العربية بالقاهرة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بمكة المكرمة ندوة موسعة حول اتفاقية الجات وآثارها على اقتصاديات الدول العربية.

في بداية الندوة أشار د. علي لطفي رئيس الوزراء المصري الأسبق إلى أنه لا يمكن الحديث عن اتفاقية الجات بمعزل عن التغييرات العالمية التي شهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

وقال إن من أبرز هذه التغييرات حدوث طفرة كبيرة في الثورة التكنولوجية خاصة في مجال البيرز والهتيسة الوراثية وثورة الطومات بما فيها الانترنت والحاسبات الالية العملاقة. وتوجه العالم نحو الاقتصاد الحر بما في ذلك الدول التي كانت تحتق الشيوعية في السابق كالجيمهوريةات السوفييتيةولشرق أوروبا . كما أن من بين التغييرات كذلك التوجه نحو اقامة كتلات اقتصادية عملاقة مثل الاتحاد الأوروبي والناftا التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكذلك النمور الآسيوية

وإنهاء العالم كذلك إلى اتوجهات الديمقراطية وقرار مبدأ حقوق الانسان. أماخطر هذه التغييرات فهو قيام منظمة عالمية للتجارة انتقلت عن اتفاقية الجات لتعمل إلى جانب المؤسستين اللتين تحكمان العالم اقتصاديا وهما صندوق النقد والبنك الدوليين. وأوضح دعلي لطفي أن القرن الـ 21 لن يكون فيسبه مكان للدول والكيانات الصغيرة بل سيكون عصر الكيانات العملاقة. وبالتالي فإن على الدول العربية السعي الجاد إلى تكوين كتل اقتصادي عربي أو

العمل على احياء السوق العربية المفتوحة حتى لا يواجهوا التكتلات العملاقة فبرأى خلال السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بتأثير اتفاقية «الجات» على الخطة العربية قال أن المستقبل الأكبر من هذه الاتفاقية هي الدول المتقدمة. حيث ستساهم في انعاش تجارتها الخارجية وحل

مشكلة البطالة والركود داخل هذه الدول. أما بالنسبة للدول العربية فإن لهذه الاتفاقية سلبيات وإيجابيات والواجب علينا تعظيم الإيجابيات والمحد من السلبيات.



البحوث والتخطيط والمعلومات

فمثلاً على الدول العربية إعادة النظر في صناعتها الوطنية ومحاصلها الزراعية في ظل نص الجات على إلغاء دعم السلع ومنع الإغراق وتحرير السلع والخدمات. كما يجب عليها أيضاً استغلال الابتكارات والمواد الخام المتاحة لديها. فهناك 76 مليون قوة عاملة و80 مليون هكتار صالحة للزراعة لا تجد من يزرعها معظمها في السودان ويمتلك المنطقة العربية أيضاً 725 من البترول و255 من احتياطي البترول العالمي و223 من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الحديد والزنك والرماس.

وقال د. عمر صقر مستشار الاقتصاد بهامعانيين خمس لته يتوقع أن يترتب على تطبيق اتفاقية الجات زيادة في الدخل العالمي بالإضافة إلى زيادة في حجم التجارة العالمية. وقد قدرت الدراسات المالية من الجات أن الزيادة في الدخل العالمي الناتج عن تحرير التجارة الخارجية وتطبيق اتفاقية الجات سيترافى ما بين 109 مليارات عام 510 مليارات دولار بحلول عام 2005 لكن لن تنوزع هذه المكاسب بشكل متساو بين الدول المتقدمة والنامية. فمثلاً نصيب أمريكا من الزيادة في الدخل العالمي 122 مليار دولار، بينما الزيادة في دخل الاتحاد الأوروبي 64 مليار دولار، ويخص اليابان

زيادة مقدارها 27 مليار دولار، بينما نصيب دول العالم الأخرى 16 مليار دولار. ويعني ذلك أنه من الناحية المالية تستطيع الدول المتقدمة أو الدول ذات النقص الكبير في التجارة الدولية أن تشكل النظام التجاري الدولي بما يتفق مع مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وأكد د. عمر صقر على ضرورة تبني سياسة عربية موحدة تجاه اتفاقية الجات خاصة في مجال حقوق الملكية الفكرية على غرار التنسيق الحالي بين دول الاتحاد الأوروبي، ويمكن من خلال هذا التنسيق إقامة عدة مشروعات عربية مشتركة مثل وادي السيليكون العربي

المصدر:

التلخيص:

الذي يركز على البحوث والتطوير لإقامة تكنولوجيا عربية حديثة في مجالات مختلفة وفي مجال الإنتاج الأدبي والفكري يمكن التفكير في دار عربية للحكمة تكون ركيزة لكل

الادباعات العربية ويخلص بقوله إلى أن عصر الوارد الطبيعية والصناعات التقليدية قد ولى وإنشقر عصر الخدمات والملكية الفكرية والشركات العملاقة متعددة الجنسيات.

وقدر د. محمد بسيوني استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس الخسائر التي تلحق بأفريقيا وحدها منها بسبب تطبيق اتفاقية الجات بحوالي 16 مليار دولار في حين ستحقق الولايات المتحدة الأمريكية مكاسب تزيد على 36 مليار دولار سنوياً واليابان 27 مليار دولار والصين 37 مليار دولار وكل الدول النامية 16 مليار دولار وأوروبا 106 مليارات.

وأشار د. بسيوني إلى أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية فتحت الباب للقوة الاقتصادية المعتمدة على القدرة التكنولوجية والإبداع والفكر والابتكار، وهذه القوة ما زالت محل

تخوف من دول حديثة حيث تؤكد أن تلك القوة الجديدة تمنح الحماية للدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة المعتمدة على استهلاك ناصية التكنولوجيا والمنافسة في ظل هيمنة الشركات متعددة

الجنسيات. وذكر استاذ الاقتصاد المصري أن المعاد العلمية المالية القسمت بشأن تقسيم اتفاقية الجات، فهناك المتفائلين والمتشائمين إلا أن لا ينفي وجود آثار سلبية للاتفاقية أبرزها وجود صراع بين الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ودول الكومنولث حول حصص كل منها في التجارة الخارجية وكيفية الاستفادة وتحقيق المكاسب من وراء تطبيق الاتفاقية ولكن رغم هذه الاتساعات إلا أن تنفيذ اتفاقية الجات يهدف بشكل عام إلى رفع مستويات الشعوب واستمرار نمو حجم الدخل

٦ - سبتمبر ١٩٩٦

القوى الحقيقية والطالب العلمي وزيادة الإنتاج في ضوء الاستخدام الأمثل لآوارد العالم ومحايا البيئة والحفاظ عليها.

وركن تبيل طلب الأمن العام لغرفة التجارة والصناعة بمكة المكرمة على ضرورة احياء السوق العربية المشتركة في ظل تطبيق اتفاقية الجات، كما أن على الدول العربية أيضاً استغلال قوة السوق التي تلص عليها الاتفاقية والتي تتراوح ما بين 10-5 سنوات لتجويد الصناعات العربية المختلفة وزيادة المساهمة للنزعة وبالحاصلات الزراعية باعتبار أن تطبيق الاتفاقية سيترتب عليه طفرات هائلة في أسعار المنتجات الزراعية بعد إلغاء الدعم عنها من قبل الدول للتجارة.

وفيما يتعلق بالأساس الفكري الذي قامت عليه اتفاقية الجات أوضح د. فؤاد شاكر عضو جمعية الاقتصاديين العرب أن الجات تقوم أساساً على فكرة حرية العمل وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية التجارة الخارجية والاعتماد بصورة أساسية على آليات السوق. وبالتالي فإن على الدول العربية الاستفادة من هذه الحريات وغزو الأسواق الدولية بمنتجاتها.

وقال أن أحد الأسباب الرئيسية لاتفاقية 1997م وهي الجولة الأولى من الجات كان رغبة الولايات المتحدة في ترتيب الأوضاع الاقتصادية بصورة تتفق مع مصالحها وما أسفر عن الاتفاق حول ميثاق التجارة الدولية. أو ما عرف باتفاق «هانا».

وأوضح د. فؤاد شاكر أنه تم إجراء سبع جولات لتحرير التجارة قبل جولة أيرجواي النهائية وهي جولة 1947م وجولة امسي بفرنسا 1949م وجولة توركا في إنجلترا 1951م وجولة جنيف 1956م وجولة كيندي 1964م وجولة طوكيو 1973م وجولة أيرجواي 1986م وحتى 1994م. وأن الخطوات التي سبقتها للتحرير في الخدمات المالية والنقل الجوي والاتصالات من بعد ومكافحة الإغراق. ■



الصدر : رقم

٨ - سبتمبر ١٩٩٦

التلويح :

للبحوث و التدريب و المعلومات

ندوة حول العلامات التجارية

تعتها وزارة التجارة و التموين

بالخمساءون بين المنظمة العالمية
للعلامة التجارية ووزارة التجارة
والتامين بدم تقديم ندوة عن العلامات
التجارية لتوعية المستثمرين بأهمية
العلامات التجارية ومدى أهمية
الاطاريحات المحلية و المبيعات الدولية
في توفير هذه الحماية و ذلك في ظل
الاتاق الجديد للتسجيل الدولي للعلامات
ويزودو كقول مديره الخاص بهذا
الاتفاق يوسى الثلاثة و الأربعة
الأمميين

مصرح بذلك السيد محمد إبراهيم
رئيس مصلحة التسجيل التجاري
وأنه سيستمره في هذه الندوة
خبره من المنظمة العالمية للعلامة
التجارية و التسجيل التجاري

في ندوة صناعة الدواء والتنافسية الحيات:

[illegible][illegible]

عبد المجيد النور:
 الدكتور عبد المجيد النور، أستاذ في كلية التربية، جامعة القاهرة، ورئيس قسم التربية، ورئيس قسم الدراسات والبحوث التربوية، ورئيس قسم الدراسات والبحوث التربوية، ورئيس قسم الدراسات والبحوث التربوية.

[illegible]



في المتنوع

من القاهرة نظرت صحيفة «الحياة» اللبنانية أن الحكومة المصرية تدرس طلب واشنطن بالتدخل عن الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية «الجات».

وعملت الحكومة الأمريكية زيادة حجم استثماراتها في مصر على هذا الشرط... وهي لا تقبض ١٦٠ مليون دولار في العام الحالي. وأغلبها يستثمر في قطاع البترول.

ومن رأى فاروق حسني وزير الثقافة أن يتم تطبيق الطوري لاتفاقية «الجات» وعدم انتظار فترة السماح للصدقة بخمس سنوات، كما يرى د. أحمد جويلى وزير التكوين أن مصلحة مصر في التفتيد الطوري لها.

وعلى الجانب الآخر.. هناك معارضون للطلب الأمريكى ويقولون أن الهدف من فترة السماح هو أن تعمل كل دولة من قوانينها وأوضاعها قبل الدخول إلى السوق العالمى. وأن تستطيع منتجاتها المنافسة اسماء المنتج الاجنبى.. ويتساقطون، هل الصدقة المصرية قادرة على المنافسة حالياً والأجابة ليست فى صالح المنتج المصرى.

ويقولون أيضاً: أن التطبيق الطوري سيؤدى إلى رفع أسعار العديد من السلع ومن التوقع - مثلاً - أن يصل سعر الأسبرين إلى دولار - ٢٢٠ قرشاً - مقابل خمسة قروش حالياً.

والمصلحة الوطنية تحتم ألا تتسرع الحكومة فى اعلان قرارها بالقبول أو الرفض. ولا تتجهل في تنفيذ الطلب الأمريكى. وأن تدرس الموضوع من كافة جوانبه. وأن تبين قرارها على حصيل التمسك والفوائد. ولتقتى خاتمة فى أن حكومة د. الجيزورى تفكر فى هذا أيضاً.

محمدى دينا



وزير التجارة والتمويل في ندوة عن الملكية الفكرية

تطوير مصلحة السجل التجاري لمواكبة العصر في التسجيل والحماية

اعداد قانون جديد للملكية الفكرية يشمل براءات الاختراع

اعلن الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتمويل ان مصر من اولى الدول التي تحمي للملكية الفكرية حيث اصدرت اول قانون لحماية النماذج الصناعية عام ١٩٣٩ وتلا هذا القانون اصدار قوانين اخرى لحماية براءات الاختراع وحماية حقوق المؤلف مشيراً الى انه بعد التطور التكنولوجى للحاسب الآلى، فقد اضيفت حماية برامج الحاسب الآلى عام ١٩٩٤ الى هذه القوانين وذلك تطبيقاً لاتفاقية التجارة العالمية التي انضمت اليها مصر.

والسيدان الدويكى
والصين ويستنام
وانيسولا وكوريا
الشمالية اما أمريكا
فلم تنضم الى هذه
الاتفاقية .

تابع الندوة :
حسن عبد المنعم

وقال ان مصلحة
التسجيل التجاري
تقوم بتسجيل
الملاصقات التجارية
والمصاحف الصناعية
مسجلة للملكية

والعالمية وحماية من السرقة والنقل.
واضاف الدكتور جويلى انه في إطار
التطوير العلمى والتكنولوجى الذى
يشهدها العالم اليوم يتم الآن تطوير
مصلحة التسجيل التجارى لتواكب
العصر فى حماية التسجيل والحماية .
كما أكد وزير التجارة انه يتم الآن
ترأسه اعداد قانون موحد للملكية
الفكرية يشمل جميع القوانين التى
تسعملها الملكية بالإضافة الى براءات
الاختراعات التى تدعها وزارة البحث
العلمى .

جاء ذلك خلال ندوة المعلومات التجارية
وعلاقتها بالتجارة، وذلك بالتعاون مع
المنظمة العالمية للملكية الفكرية .
وقال شريف سعد الله مندوب المنظمة
بالقاهرة ان المعلومات التجارية كانت قبل
الانقلاب مبرور تفتش بها كل دولة على
حدة الا ان الدول اتركت ان هذه الطريقة
ليست ملائمة لحماية هذه المعلومات، وبني
تفاق مبرور تم وضع التسجيل الدولى
والذى تضمن له ٦٦ دولة من مختلف
دول المقام منها مصر والغرب والجزائر
على اتركابه هذه الاعمال.

وقال السيد/محمد ابراهيم رئيس
مصلحة التسجيل التجارى انه قد نظمت
المعاصرة الجاهلية الخامسة بالملاصقات
التجارية حيث اشارت الى ان كل من
زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو
تلفها بطريقة تدعو الى تشابه
الجمهور، وكل من استعمل بصورة
القصد علامة مزورة أو مقلدة وكل من
وضع بصورة القصد على متجائه علامة
مشابهة للغير أو باع أو عرض للبيع أو
للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات
عليها علامة مزورة أو مقلدة أو
موشومة بغير حق من علمه بذلك
يعاقب هذا الشخص بالسجن والغرامة
على اتركابه هذه الاعمال.



٢ الحوار

مؤنة المصارف العربية من الطرق والطائفة الجات وأوضاع الاقطار العربية

ملازمت ظاهرة مؤنة المصارف العربية من الخارج بعد أن حورت من الاقطار الصناعية من خلال اتفاقية باريس. وبعدا للقطعة بالبل والتشريعات الاقتصادية والمالية للمصارف لها. وما نصيبه ذلك العودة والتي تركت مع تطبيق لتقنيات الجات والنظام الاقتصادي العالمي الجديد... ملازمت الظاهرة تنحرف العديد من التسهيلات سواء الشخصية بأسماء تلك الدولة أو لآليات إقليمية الجات. على القول المالية ومنها الدول العربية كان أوضاع الاقطار العربية في الدولة - وأوضاع النظام الاقتصادي الجديد -

أن دولة أوروبية ليست تأملها خصاها بالنسبة للدول الصناعية بل إن ذلك بعض المكسب وإن بدت مشيئة الدولة الأوروبية والتي أحدث دورا كبيرا في إيجاد للاقتصاد للبلاد لتحقيق التكامل الاقتصادي الدولي من الشرائع أن ترى إلى زيادة حجم التجارة في البلاد المصنعة بسبب التخفيض الكبير في التكلفة التجارية والتي تعلق ما يتعلق في جوانب كبرى وبكثير... إذ سوف تتخفف تعريفة الاقطار الصناعية بنسبة 20٪ مقابل تخفيض التعريفة في الاقطار الصناعية من 18٪ إلى 20٪ بالإضافة إلى تخفيض الحد الأقصى للتعريفة فيها بنسبة 28٪.

أيضا أشخاص التجارة الزراعية إلى نظام الاتفاقيات متعددة الأطراف واستبدال القيد الأخرى عليها بالتعرفة التجارية وإن كان للجل هذا مآزل محدودة وسهولة في زيادة في حجم التجارة الدولية في الاقطار لتكامل التجارة بنسبة 20٪ أيضا فهذه تسعيا في التخفيض الدولية الأوسع للتكاليف وتسعيا للتأثيرات في كل مصادرها التجارة الصناعية... إن الأقطار والمزارع والمصنعي الدولية إلى جوانب بعض القيد على سيطرة الأقطار... رواجها تتسبب منطقة التجارة العالمية... بدلا من الجات... نتيجة كبرها لنظام التجارة بين الاقطار ويضخ على أسس مادية ومهنية القيد للمؤسسات لاحقا في المستقبل.

وإذا كانت هذه بعض إيجابيات دولة أوروبية على الدول الصناعية فإن ذلك العديد من السلبيات على الجانب الأخرى على سبيل المثال استنزاف نظام العملة الذهبية... حيث أن بعض الاقطار الصناعية كانت تتمتع بهوامش من العملة أو القهورة للتخصيص بالنسبة لمصارفها إلى الاقطار الصناعية التي ينظمها النظام قائم للأفضليات أيضا من التراجع نقطة حد البطالة حيث تسترد البطالة في القطاعات الاقتصادية بسبب للانحسار الضخمة من قبل الشركات في الاقطار الصناعية للتقدمه قس تسددها على قبل الاقطار الصناعية خاصة وإن تلك الاقطار لم تستطع بعد بقاء قاعدة قاهرة على مواجهة مثل هذه المنافسة.

أيضا تخفيض أسعار السلع الزراعية المصدر من الاقطار الصناعية وحجم المستوردات الزراعية من قبل الاقطار الصناعية... لظهور التقليل واسع النطاق للاقطار الصناعية في أسواق التجارة ورمزتها إيجابيا قاهرة على تخفيض الأسعار الزراعية الدولية ورمزتها إيجابيا وقدرهم الذي تقدمه لمصارفها وأعمالها التي أظهروا إيجابيا للبلد وجهوها للتجارة إيجابيا إيجابيا إيجابيا كل ذلك سيؤدي إلى تقليل مستورداتها من الغذاء وتخفيض أسعار المستورد من السلع الزراعية.

وإن كان بعض المصارف تحرير التجارة الدولية ويرى أن دولة الأوروبية ستؤدي إلى تقليل معنى تدخل الاقطار الصناعية في الأسواق الزراعية وإن أسعار السلع الزراعية سوف ترتفع في الدولة لمصارف الاقطار الصناعية المصدر لها إلا أنه ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من تلك الدول الصناعية التي تساهم الغذاء وبالتالي سوف ترتفع قاهرة مستورداتها من الغذاء.

ويرى بعض الخبراء أن ذلك بعد ذلك سوف يشجع للتصدير فيها على زيادة الإنتاج للبلد من الغذاء. وعلى نشر التكتلات الإقليمية والتي لا تستطيع الدول الصناعية منافستها كبرى سلطات الدولة على الدول الصناعية حيث لم تحول دولة الأوروبية دون دعم التكتلات الإقليمية وزيادة قدراتها الاقتصادية أمام ضعف المصارف الاقطار الصناعية وتختلف بينكمها

الاقتصادية.. والذي يقول الذي تحتلّه لتحتلّ التبعيلات التي

[illegible][illegible][illegible]



المصادر:

ورغم ذلك فبما تزايد الانحياز العربية تزامن بالولاء والائتمانات
للأمة والعربية والمالية أكثر تمكينا من تسخير الاختلافات القسرية
والتي هي محور التمثل القسري أو كانت هناك إرادة عربية مشتركة
والتي هي سياسات تلتزم بمصداقية دولة مما يهدف بتعدد الجهود
التصورية العربية والأفهام الدولية وبخاصة التيارات القومية
(القوم والاسم) والتدوير الدائري والقوى إلى أن الاسم
الحقيقية للتطويع لا ترتفع بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة إلى
جانب احتمال انخفاضها فيما أو عاد العراق إلى سوق التصدير
والمحور أ فإن هناك الحمايات التي تجري حاليا في إطار كون
العربية كمنظمة لمصفاة شركات ومؤسسات القطاع العام
لغرض تخصيص المزايا العامة من إيرادات وأرباحها لخدمات القطاع
والمصفاة على الاستمرار والتفاح الأسواق العربية أمام المستثمر
العربي والأجنبي وقد جعل ذلك في الانحياز أكثر من جاذبية
التصميم والائتمانات هذا إلى جانب محاولات راع مستويات الكفاءة
والإنتاجية وترسيخ التكثيف والتطوير الإداري بهدف زيادة قدرة
القطاع وقدراته العربية على المنافسة في الأسواق المحلية والعربية
وأبشأ الدولية

ويعاني التمثل من الحمايات العربية باتجاه التمثل والتكامل
الاقتصادي أمام الحركة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي القوي وهو
ما يستلزم عليه الحد الأدنى من الله

شريف جاب الله



الإعتماد التخصصي

المصدر:

١٦ سبتمبر ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

استنتاجات

صناعة الدواء في مصر على تحديات قوية تتمثل في دعوة
مصر لقبول التطبيق الفوري لقانون حماية الملكية الفكرية
(الذي أقرته الجات) على المستحضرات الدوائية، وذلك بمعنى
الغنازل عن الفترة الانتقائية الخاصة بمصر (كغيرها من الدول
النامية) والتي أقرها مجلس الشعب وبدأت بالفعل في يناير
١٩٩٥ وتمدد إلى خمس سنوات يمكن أن تطول إلى عشر
سنوات.

ويعني التطبيق الفوري لقانون حماية الملكية الفكرية
(ويسمى TRIPS) تطبيق الحماية لمدة لا تقل عن عشرين عاما
على كل من العملية الإنتاجية PROCESS والمنتج PROD-
UCT. وأما تأجيل الالتزام بهذا القانون فمعناه استمرار
تطبيق القانون المصري والذي يلغى بالحماية على العملية
الإنتاجية فقط لمدة عشر سنوات.

صناعة الدواء المصرية وحقيقة المواجهة مع الجات



الداعمون للتنازل عن
المرحلة الانتقالية هم خبراء
أمريكيون بالأفضلة إلى
خبراء وبلنيين يقودون
شركات وطنية تمثل فروعا
لشركات مابرة للجنسيات.
وأما للمتسكون بالفترة
الانتقالية فهم القائمون على

صناعة الدواء الوطنية للشركة لصدر في القطاع العام والخاص، والذين
يأتي موقفهم متمشيا مع تصانيع خبراء من الأرجنتين وكندا والهند كانوا
قد شاركوا في الورشة الأولى.

كانت حجج المطالبين بالتنازل عن الفترة الانتقالية تلخص في أن
التطبيق الفوري للانتقالية لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار الأدوية على
أساس أن أكثر من ٩٠٪ من أدوية السوق المصرية لا تخضع للحماية وأن
٥٪ فقط من الأدوية الأساسية هي التي لها براءات مسجلة. لذلك، بينما
يشجع التطبيق الفوري للانتقالية الشركات المالية على الاستثمار الدولي
في مصر وعلى التعامل مع مصر كمركز للصناعة الدوائية في المنطقة.
والفكرة المستخدمة للتحفيز هنا هي صعوبة إنشاء أكثر من مركز
للمصناعات الدوائية في نفس المنطقة، وبالتالي فالدولة التي ستسبق
الأخرين في التخلي عن الفترة الانتقالية هي المرشحة للاستمرار على
الاستثمار الأجنبي (ملحوظة: المنظور الإسرائيلي للمشرق أو منطقة كما
أعلن في مؤتمر عمان بحدود الأردن مركزا لمصناعات الدواء في المنطقة).
ولا ينكر أصحاب هذا الرأي للناظر الأصلي وهو حرص الشركات
الكبرى على استرداد مائنته على البحوث اللازمة لاخراج أدويتها.

وأما للمتسكون بالفترة الانتقالية فيتركز حجتهم في أن التطبيق الفوري
سيؤدي إلى رفع فاتورة الاستهلاك المحلي للدواء من ٢ إلى ١٢ مليار
جنيه مصري سنويا، وأن ذلك يرفع المستهلكين ويهدد بتلاشي صناعة
الدواء المصرية في غضون ١٠-١٥ سنوات.

وأخيرا، للحق فإن أصحاب الرأي والأمريكان، كانوا يقدمون بيانات
رقمية وحججها منطقية (بغض اختلاف في بشأن دلالات بعضها)، وأما
المتسكون بفترة انتقالية فكانوا يقدمون مقولات تهز الجدران من

الاضراب التي ستخلق بالصناعة ومحدودي الدخل.
وبين هؤلاء هؤلاء، مازالت القضية بدون إجابة محددة
فاصلة، فالمسألة ليست مجرد التمسك بالفترة
الانتقالية كحق تطليه لنا وللمصاحبة وإيسر أيضا
التنازل عن هذا الحق من مطلق أثبات حسن نيتنا، أو

٥. محمد رؤوف حامد

استاذ الرقابة والبحوث الدوائية



المبول والطبيب يحسن نية الصناعة الدوائية المالية.. هناك حاجة إلى رشادة منهجية في اتخاذ القرار، وهناك - بالتاكيد - نقص في الحسابات، ومن أجل ذلك أود جذب الإنتباه إلى مايلي:

خصوصية صناعة الدواء

(١) لصناعة الدواء خصوصية عامة وهي اعتمادها المباشر والمستمر على أنشطة البحوث والتطوير، وهي تختلف في ذلك عن صناعات كثيرة أخرى مثل صناعة المنسوجات أو صناعة مواد البناء... إلخ، وبالتالي فإن التقويم السليم لأي تحدٍ يجابهه هذه الصناعة لابد وأن يُلحظ في الاعتبار مدى وجود تنوع وإنتاجية أنشطة البحوث والتطوير.

(٢) أن أنشطة بحوث وتطوير الدواء في مصر (في الصناعة والجامعات ومراكز البحوث) لاتضيف قيمة أو إمكانية حقيقية لصناعة الدواء، فبما هذا ماكثر جدلاً، فالصناعة القائمة لا تعتمد على الابتكار والتطوير التكنولوجي ولايست في الأغلب إلا صناعة تشكيلية تقليدية تستورد أكثر من ٨٠٪ من الخامات الدوائية و ٧٠٪ من مواد التعبئة، ولم تتطرق بعد إلى تطويرات جديدة مثل التعبئة المصيرية أو المستحضرات محددة الهدف، وقد أضربنا إلى ذلك من خلال العديد من الدراسات والمقالات على مدى ١٢ سنة ماضية دون جدوى، هذا، ولا ينتظر من المؤسسات الدوائية القائمة (في الصناعة أو التعليم أو البحوث) الاستفادة من الورقة الوطنية في الباحثين الأكفاء دون تغييرات استيرتيجية في إدارة أنشطة البحوث والتطوير.

أسئلة حرجة

(٣) أن المشكلة الكبرى بالنسبة للجهات وقانون حماية للملكية الفكرية لا تخلص بالأدوية التي تنتجها مصر الآن (حيث لاتسرى الحماية الفكرية على أكثر من ١٠٠٪ منها)، بلتدر ماتتخص بالأدوية الجديدة للقائمة، وهذا تبرز أسئلة عامة، ففي حالة استمرار

الفترة الانتقالية والتي مضى منها عام ونصف يكون السؤال هل تستطيع مصر إدارة الاستفادة بهذه الفترة عن طريق تصنيع الأدوية الجديدة المتمتعة بالحماية اعتماداً على الخبرة الوطنية ؟ (ملحوظة : رغم أن الأدوية التي حازت براءاتها صارية لا تتعدى ١٠٠٪ في السوق المصرية، إلا أن الأدوية المنتجة بمصر تصنع اجنبية تزيد عن ٤٠٪ مما يعكس ضعف الية الابتكار الوطني). وأما في حالة التطبيق الفوري للاتفاقية، أي تطبيق حق الملكية الفكرية على المنتجات والمصنوعات الدوائية فيكون السؤال هل لدى قطاع الدواء في مصر براءات اختراع ذات قيمة بحيث يجنى أصحابها (شركات أو جامعات أو مراكز بحوث أو أفراد) مكاسب من تطبيق الحماية ؟؟

اعتذر بشدة من توجيه هذه الأسئلة والتي يعكس الحرج الناتج منها غياب الرؤية الاستراتيجية في قطاع الدواء المصري على مدى عشرات السنين حيث كان - ولا يزال - الاهتمام موجهها فقط إلى النمو الأفقي (زيادة عدد المصانع)، دون نهاية مناسبة بالنمو الرأسي والتعامل في البحوث والتطوير والابتكار.



(٤) المسألة الصريحة جدا لأن ليست في التمسك أو عدم التمسك بالفترة الانتقالية، وإنما هي «إلى متى نستمر في حالة الرضا الحالية بصناعة الدواء المصرية» مكتفين بالمشاورات الزبانية ومستحسنين أو متجاهلين الطبيعة الأصلية لهذه الصناعة باعتبارها صناعة بحثية تطويرية. إن مجرد التمسك بالفترة الانتقالية دون ادراك عملي استراتيجي لمشكلة البحوث والتطوير يعني ببساطة أن القائمين على صناعة الدواء يرحلون مشكلات الدواء إلى الأجيال التي ستقوم من بعدهم !

(٥) وفي إطار ماسبق فإن قيمة صناعة الدواء المصرية ستتقل مع الوقت إذا ظل الحال كما هو عليه، وستتحوّل هذه الصناعة بالتدريج إلى أعمال الزكالة والمصصرة (وقد اشرفنا إلى ذلك في الأفرام

الاقتصادي ١٩٣/١٢/٧٧)، وسيكون منتهى أملها أن تقل قاهرة على إنتاج الأدوية التي سقطت عنها الحماية، وحتى في هذا الإطار فإن للتألفين لها بئز الذين باستمرار، وبالتالي تنكمش السوق المتاحة باستمرار أيضا، وجدير بالذكر أن صناعة الدواء في العديد من البلدان العربية (مثل فلسطين والأمارات والأردن والمغرب) صارت منافسا قويا للصناعات المصرية، بل إن الابتكارات التصديرية للصناعة الدوائية اللبنانية في الأردن قد فاقت الامكانيات التصديرية للدواء المصري عدة مرات.

حساب الاختيارات

(٦) وهذا تيرز الحثيثة وهي «المسألة لأن تكون لنا سياسة دوائية وطنية تقوم على اختيارات استراتيجية محسوبة طويلة المدى. ويكون علينا بالتالي أن نواجه خيارين رئيسيين :

أ - الحفاظ على الفترة الانتقالية : وهذا يتطلب التطوير الفوري والعميق لقرارات وإجراءات ومعايير أنشطة البحوث والتطوير في الصناعة الدوائية بحيث تتواءم فيها إمكانيات تقليد العمليات الانتاجية والمنتجات التي ستظهر أثناء الفترة الانتقالية، ويحيط تكون «قادرين» مع نهاية هذه الفترة على المنافسة العالمية بعمليات جديدة ومنتجات جديدة.

ب - التنازل عن الفترة الانتقالية : وهذا يعني أن تكون لدينا القدرة على إدارة مفاوضات وتكتيكات واجهيزات مع صناعة الدواء العالمية بحيث تقوم باستثمارات حقيقية في إنتاج وبحث وتطوير الدواء على أرض مصر وبالتقدم الذي يجعل هذه الاستثمارات مكسبا وطنيا على المدى الطويل في مقابل خسائر في الأسعار تكون عندئذ - نسبيا - طفيفة.

وهناك بالطبع خيار ثالث لكنه ضئيل ومخز وهو الحفاظ على الفترة الانتقالية لمجرد الحفاظ على أسعار بعض الأدوية (والتي لا يزيد عددها عن ١٠ - ١٥٪ من



الدولة المتداولة) دون انتباه لتقوية الصناعة الوطنية بأية البحوث والتطوير. والمحققة ان الخيار الثالث هذا هو الخيار القاتم فعلا منذ عام ونصف وهو العمر الذي مضى من الفترة الانتالية دون انتاج حقيقى. (٧) وبينما التحالفات الاستراتيجية فى مجالات بحوث وتطوير الدواء داخل الدولة الواحدة وعبر الدول فى اوروبا وامريكا وجنوب شرق اسيا تزداد بمعدل يتعدى ٢٠٪ سنوياً، فإن الواقع للدوائى المصرى لا يعرف التعاون او التحالف، فشرركات القطاع للأمام لا تتحالف ولا تتكامل فى أنشطة البحوث والتطوير رغم انها جميعاً تستظل بمظلة شركة قابضة واحدة. وأما شركات القطاع الخاص فهى ليست بمقدرة على التحالف الفعال فى التعامل مع التكنولوجيا الدوائية. وعموماً تعد التحالفات الاستراتيجية فى مجال صناعة الدواء إلى رئيسية عامة فى إطار تحقيق اكبر زيادة فى القيمة المضافة بأقل تكلفة وفى الصبر وقت، وهذا أمر جدير بالاعتبار عند النظر فى استراتيجيات صناعة الدواء فى مصر.

إدارة التحدى

مما سبق، وفى إطار الظروف العالمية والتعليمية والمحلية الخاصة بصناعة الدواء وبجانبه لصنعة « الحيات »، فإننا نقدم الاقتراحات التالية من لعل استنهاض صناعة الدواء فى مصر وحسن إدارة أزماتها مع الحيات:

أ - الأخذ بخيار الحفاظ على الفترة الانتقالية بشرط تلبية البنية الأساسية الوطنية فى البحوث والتطوير بهدف التكيف الإيجابى مع انتقالية الحيات الذى يمكن ان يتحقق بالانحياز طويل المدى حول قانون حقوق الملكية الفكرية. وفى تدبيرنا يمكن التكيف الإيجابى من خلال إدارة البنية التحتية بطريقة تكفل لها خلال ٨ سنوات على الأكثر للوصول إلى إمكانية إضافة تطوير إلى التطويرات التى يصل إليها من سبقونا. هذا

يعنى الانحياز حول التطويرات الجسدية radical changes التى يحدثها الغير، ويكون ذلك من طريق أحداث تطويرات بسيطة متصاعدة incremental changes تضيف جديداً للتطويرات الجسدية. وبالتالى نحصل على حقوق ملكية نتيجة أعمال إضافة وتطوير للمعطيات الانتاجية أو المنتجات التى يكون قد وصل إليها غيرنا (ملحوظة: هذه هى الطريقة التى ادرت بها اليابان تنافسيتها مع الولايات المتحدة فى مجال اشياء للمواصلات). وجدير بالذكر أن الأخذ بخيار الحفاظ على الفترة الانتقالية سيؤثر (إذا أخذنا الأمر بجديه لائق) تقليد الابتكارات الجديدة أثناء الفترة الانتقالية وكذلك استعجال ممرقة تكنولوجيا رخيصة للامن بخصوص المنتجات الجديدة من شركات غير الشركات الأم (صاحبة الحماية)، مما سيحافظ على معقولة الأسعار أثناء تلك الفترة.

ب - أن يكون للحكومة دور إيجابى فى تنظيم المنافسة، كما حدث ويحدث فى الدول المتقدمة وفى دول النشور الآسيوية)، ويكون ذلك من خلال:

* الحرص على تكامل اتجاهات الصناعة (إمثلة للاتجاهات: انتاج المواد الخام - التكنولوجيا الحيوية - تطوير الاشكال الصيدلانية) حيث عانيتنا فى السابق من غلبة اتجاه واحد فقط هو التشكيل الصيدلى التتلىدى.

* تحقيق المنافسة داخل كل اتجاه.



* استخدام آليات صريحة
للتحفيز (أمثلة : الاعفاء من
التسعيرة إذا ما تم تخصيص %
من المبيعات للصرف على البحوث -
السماح بتسجيل الأدوية المتطابقة
إذا ما كان كل دواء يباع بسعر
ينخفض بنسبة ١٠٪ عن سعر آخر
شبيه له كان قد تم تسجيله ... الخ
(

جـ - دراسة وتشجيع التعامل
الشديد مع الشركات والتحالقات
المالية بهدف اكتساب معارف
وتقنيات جديدة.

د - إنشاء مركز بحثي وطني في
مجال الدواء من خلال تحالف بين الشركات والحكومة والبنوك يقدم على
البيات القطاع الخاص (تفاصيل الاقتراح المذكورة في عدة مقالات نذكر
منها الأعرام الاقتصادية ١٩٩٢/١٢/٢٧) ولتوجد تفاصيل أخرى عند
الحاجة) .

هـ - الاهتمام بمجالات خاصة جدا (مثل الحصول على الأدوية من
مصادر طبيعية وطنية براء وغيره) .

و - تشجيع إقامة تحالفات بين شركات الدواء وبعضها البعض وبين
الشركات والمعامل البحثية في الجامعات ومراكز البحوث.

ز - الاتجاه إلى فتح أسواق خارجية جديدة أمام المستحضرات للصورية
(مع ما يتطلبه ذلك من دراسات وآليات جديدة) .

٩ - ولأن التنازل أو عدم التنازل من الفترة الانتقالية مسألة قومية
خطيرة الأهمية ، فإن الآراء التي ذكرت في ورشتي العمل المشار إليها
اعلاء أو في اللجان العالي أو في أية حوارات أو مقالات أخرى لا يمكن
اعتبارها أكثر من عصف ذهني يؤكد خطورة القضية . وأما الخيار
للمستقل فإنه يأتي فقط بعد اعداد دراسات سريعة ad hoc studies
أبعد كلا من وزارة الصحة واتحاد الصناعات وأكاديمية البحث العلمي
وغرفة التجارة المصرية والجمعيات الأهلية المعنية أن تقوم بالدمج لها
وتمولها على أن يكون الهدف من هذه الدراسات تقديم الوقت وتقديم
النصح من خلال حسابات ومشاريع مستقبلية تقدم على التقييم
الموضوعي للواقع والتكيف العلمي بالمستقبل . ويمكن بعد ذلك عرض
ومناقشة هذه الدراسات في مؤتمرات قومية ويكون هو الطريق لاتخاذ
القرار ، وتكون أوراق ومناقشات المؤتمر أساساً لصياغة استراتيجيات
وطنية في صناعة الدواء تماماً كما كان للدراسات الاستراتيجية استراتيجيات
بخصوص تنمية الصناعات التي تتوافق فيها .



في ورقة عمل مصرية مؤتمري يبرأ كاش حول الجات

المطالبة بنشيط التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة مسببات الانكماش

تحذير من زيادة تكاليف التكنولوجيا والأعباء على ميزان المدفوعات

مراكش - من عبد الوهاب حامد:

تقدمت التعاونيات المصرية بورقة عمل للمؤتمر الذي عقد بمدينة مراكش المغربية أمس حول اتفاقية الجات وتناولت الورقة خطورة الانكماش الزراعي خاصة في ظل السياسة الرافضة القائمة على ترك الباب اسفل مما يؤثر على التركيب المضموني والأمن الغذائي وارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا الحيوية المتطورة وزيادة العيب على ميزان المدفوعات وعدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الكبيرة في السوق العالمية. وطالبت الورقة بعدة مبادرات للتخفيف من الآثار السلبية للاتفاق، وأعان محمد بنمسعود رئيس الاتحاد الوطني للتعاونية المغربية وأمين عام مساعد الاتحاد التعاوني العربي إن هذا اللقاء جاء بمناسبة نرى توقيع الاتفاقية يبرأ كاش وتك أن مصر تحظى بتقدير عالى يؤهلها للاستماع الى وجهة نظرها حول هذه القضية.

واقترحت الورقة التي قدم بها الدكتور محمد منصور استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الأزهر ومجلس إدارة الجمعية العلمية للتعاونيين المصريين مراعاة الجوانب القسامة والتباين في المواصفات التغطية الفنية كما في صناعات القطن والقمح والكماليات والأسراع في إنهاء للنقطة الوطنية المسجلة من تسهيل الأصول الزراعية المصرية لمخطى الأنواع النباتية والحيوانية لحفظ حائل ملكية مصر على هذه الأصول والحيلولة دون حصول الدول الأخرى عليها وتسهيلها لتسويقها.

كما طالبت الورقة المصرية بالنسعى لتطبيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة آثار الجات حيث تغطي الاتفاقية العديد من المجالات لعمليات الدول في إطار مثل هذه التجمعات وتزود المعلومات اللازمة لخدمة القطاعات الانتاجية والاستفادة من السبل الانتاجية التي تطرحها الجهات لخدمات التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاصلاحات التجارية اللازمة لتحسين محصول العائد من الانضمام للاتفاقية وقد تكرر منذ انضمام اليوم الأرماء لتناقض قضية الآثار السلبية على قطاع التعاونيات والتراجع الحاد للامانة وذلك على مايشي التوجه التعاونية المغربية للمصري المشتركة.

ومن ناحية أخرى اشارت الجاتيات التعاونية المغربية بالدور الذي تقوم به مصر في مجال الاصلاح الاقتصادي والافتتاح على العالم وبمساهمة في برامج التنمية البشرية والتكنولوجية في المنطقة العربية وأعلن السيد فرجيج ان بلاده تكرر دور مصر العموري وقال انه تقرر تخصيص عدد من المنح الدراسية والتدريبية بالمعهد العالي للبحوث الزراعي ببرشلونة الكاتالونيوس والدراسات العليا لاجراء كواثر للحركة التعاونية المغربية يمكنها ان تتعامل مع الواقع الجديد للتغيرات العالمية.. جاء ذلك خلال اللقاء المشترك مع الجانب المصري.

وقال الدكتور حافظ شفيق رئيس الوفد المصري خلال لقائه التي نظمتها للمعهد العالي للتعاون الزراعي ان المرحلة القادمة ستشهد مزيدا من التنسيق بين التعاونيات بجميع انوعها في مصر واليمن العربية بهدف ايجاد مجالات جديدة للتعاون. وطالبت الورقة باستاء اولى في هذه المرحلة للمصروفات التعاونية المشتركة بما تشمل مدخلاتها العمل العربي المشترك وتطوير اساليب الانتاج والتسويق والتبادل التجاري والاقتصادي وكهناية جادة لقيام سوق عربية مشتركة ومتكامل نوع من التكامل الاقتصادي العربي.

أبو بكر عمر

الملك من الشرق

تأجيل تنفيذ أحكام اتفاقية الجات في الملكية الفكرية

●● صرح السيد علي جلال وكيل أول وزارة الاعلام ورئيس

لجنة متابعة تنفيذ احكام اتفاقية « الجات » في مجال الاعلام بأن

وزارة الاعلام قد أرجأت تنفيذ التطبيق الفوري

لاحكام الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية

الفكرية وذلك لمدة عام حتى نستعد الاستعداد

الكامل لذلك وتوفيق أوضاعنا وتعديل

تشريعاتنا بما يتماشى مع التشريعات الدولية

ندوات لفنانين
والأدباء ورجال
القانون

التي تتمشى مع حقوق الملكية الفكرية وأضاف ان الاجتماع

الاخير للجنة القومية التي تضم الوزارات المعنية قد طلبت رأي

الاعلام المصري في التطبيق الفوري للاتفاقية أو اعطاء مهلة

للتطبيق وقد عرضنا هذا الأمر على السيد امين بسبويني رئيس

اتحاد الاذاعة والتليفزيون مع توصيات

لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية بضرورة

التأجيل حتى يتسنى لنا مراجعة كافة

التشريعات الخاصة بذلك وقد أصدر

رئيس الاتحاد توجيهات خاصة للجنة

الاقتصادية بمجلس الأمناء لمناقشة

هذا الموضوع وقد اتفقت توصيات



٢٨ سبتمبر ١٩٩٦

التاريخ

لبحوث والتدريب والمعلومات

اللجنة الاقتصادية مع توصيات لجنة

التأهبة بضرورة تأجيل التطبيق

الفورى لاحكام اتفاقية الجات فى

حقوق الملكية الفكرية لمدة عام كما

اوصت بضرورة تنفيذ هذه التوصيات

طبقا لما اوصت به اللجنة الفرعية لدراساتها وقد انصب تفكير

اللجنة الفرعية وتوصياتها الخاصة بتأجيل التطبيق الفورى

للاتفاقية لمجموعة من العناصر المهمة والتي

تمهد لتطبيق احكام هذه الاتفاقية فى مجالات

الاعلام المصرى وهذه العناصر هى:

● إقامة نوات بالإذاعة والتليفزيون يتم

من خلالها استضافة المختصين والمهنيين

بتطبيق احكام الملكية الفكرية من الفنانين والأبناء ورجال القانون

بهدف خلق وصى عام بالاحكام الاتفاقية . تقديم اصمال فنية

كالافلام التسجيلية وماشابه ذلك بغية تعريف الفئات المخاطبة

بالاحكام الاتفاقية الخاصة بجرائم التقليد والنسخ غير المشروع

لتوضيح العقوبات المحددة لتلك الجرائم

اسهاما فى خلق الوعى العام بضرورة

الاعتداء على الملكية الفكرية فى أى من

صورها .

● اتفاد التدابير التي تكفل

الحفاظ على العقول الإبداعية المصرية

والد من هجرتها للخارج .

● الاستثمار فى تطوير البرامج

الاعلامية المصرية على النحو الذى

يمكن معه احتواء الآثار السلبية

للمواد الاعلامية الواردة إلينا من

الخارج



المصدر: **الأسبوع**

التاريخ: **٢٢ سبتمبر ١٩٩٦**

للبحوث والتدريب والمعلومات

صناع

السيارات لا يخافون العات

قرارات جديدة اتخذها مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي في اجتماعه برئاسة الدكتور كمال الجنزوري، تضمنت المزيد من تبسيط الإجراءات واختصار المدة الزمنية لأداء الخدمات للمستثمرين في القطاعات الصناعية. هذه الإجراءات لها انعكاساتها على صناعة السيارات في مصر التي مازال المستثمرون بها يطالبون الحكومة بوقف لجماعة الإنتاج المحلي من السيارات ودعمه ومساندته بما يتيح زيادة القدرة التنافسية مع السيارات المستوردة أو إيجاد مجالات لتصدير سيارات ممتدة بأيدٍ مصرية أو فائض مكونات الإنتاج من الصناعات المحلية للسيارات وخاصة وأن بعض مصانع السيارات المصرية حصلت على شهادة الجودة المعتمدة عالمياً، وهي تعكس رطب كل المعوقات الجبروتية والشرطية من مواقع القوة والثقة مع مشكلاتها في الوقت الذي مازالت فيه بعض المؤسسات والهيئات العامة والشرركات الحكومية وقطاع الأعمال تتجاهل توجيهات الحكومة بالحصول على احتياجاتها من الإنتاج المحلي للسيارات، واليوم نبدأ حواراً مع كبار المستثمرين وصناع السيارات في مصر لتعرف على آثار القرارات التي اتخذتها الحكومة خلال الشهر الستة الماضية وإمكاناتها على مناخ وحجم الاستثمار في صناعة السيارات بمصر، وما هي القرارات التي ينتظر تنفيذها يعلق الارتعاج بمستوى الإنتاج المحلي من السيارات وتحويله محلياً وتصديره بما يحقق إنطلاقة كاملة لصناعة السيارات التي مازالت وليدة في مصر.

عادل إبراهيم



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

العدد ٢٤٩٩٦

التاريخ:

٢٤ سبتمبر ١٩٩٦

د. الضريبي

تأثير خصخصة السيارات على الاقتصاد المصري

●● سوق السيارات المصرية لا يزنه حجم استهلاكها من ٨٠ ألف سيارة سنوياً يقتلص في أصولها للتجهيز للطين مع المركبات مستودع المركبات من جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى جهاز السيارات وأصابع المارشم. ومع صعوبة تصدير السيارات للتجهيز محلياً في مواجهة الشركات العالمية المتعاقبة يركز الدكتور على القريشي رئيس مجلس إدارة شركة العظم مصر للتجارة على ضرورة التوجه في المستقبل للصناعات المحلية بصفة عامة. وفي صناعته يشترط الأمانة الاقتصادية تغيير إنتاج كم شخم من أنواع محدنة المركبات محدنة. وبالتالي فإن تعدد المواصفات والمخالفات للقيود مع عدم وجود إحصائيات دقيقة لحجم السيارة الواردة يمثل عائقاً للإنتقال في هذا الاتجاه. ولذلك يوجب وضع إستراتيجية جديدة لاستقبال الاستثمار في صناعة السيارات في مصر والتوسع في الصناعات على إنتاج المركبات وإلحاق العيار مع التكاليف أمام استثمارات.

يرأس الدكتور على القريشي رئيس شركة العظم مصر للتجارة والمركبات الوحيد لسيارات مودنا في مصر تحديد حصص إستيراد السيارات بناء على حجم السوق المصرية. ويقول أن الاقتراح يعارض شاماً مع مبدأ تحرير التجارة والاتصاف الحر والتحول إلى نظام آليات السوق. ويطلب بضرورة فصل الحكومة لتيسير إجراءات التعامل داخل المناطق الحرة فيما يتعلق بالإتراج الجمركي عن السيارات للكلاء للمستوردين حيث تقترب مصلحة الكركيل الواحد من ٢٠ سيارة كخطة وأحدة. ولا تسمح بقل من ذلك. مما يعيق الإستثمارات في المناطق الحرة التي يملك الكلاء رجال الأعمال لمشاركة فيها وفي نفس الآليات تؤدي إلى إرباك حركة تجارة السيارات وزيادة حدة الضغط على الزائين الصاجزين للسيارات. وهذا كله يترتب على الإستثمارات الخساسة في المناطق الحرة وزيادة حجم إعباء ولزائد القروض لبعض الكلاء.



د. عبد المنعم سعودي

الشركات المصرية جاهزة للمنافسة ولكن بشروط

في البداية يقول الدكتور عبد المنعم سعودي رئيس رابطة مصنعى السيارات ورئيس شركة سونيكى إيجيبت أن الإجراءات الأخيرة التى اقترحتها الحكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء يوم الأربعاء الماضى تساهم بالتأكيد فى الاتجاه الصحيح للمنافسة فى مصر وإنزاله الفيد لإتاحة الفرصة لمصانع الإنتاج للنسب إلى مستوى أفضل من اللغة والقدرات على المنافسة

وأما مسئولية التصنيع فليس من حقها أن تسفل أحد .. بل هى مسئولية الجميع وبشروط فيها المنتج والتاجر حتى يستهلك نفسه لمواجهة التنافس غير المحدود للسيارات الأجنبية المستوردة بلا قيود. وبلا رقابة للمواصفات بما يلقى إلى زيادة حدة الأزمات المصرية التى تواجهها بعض المصانع للتلجئة للسيارات بمصر.

و البعض يعتقد أن إتلافية الجات وما تقتضيه من بند لتحرير التجارة الدولية تسمح لهم بإغراق السوق المصرية بسيارات مستوردة بأسعار أقل من الأسعار التى تدفع بها مثيلاتها للمنتجة محليا

ولذا كانت الدولة تنهج إلى تطبيق إتلافية الجات لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الجمارك وترجيحها أمام تدفق السيارات المستوردة فإنه ينبغي سرعة التحرك لوضع مواصفات مصرية للمنتجات الصناعية ومواصفات قياسية لقطع الغيار وذلك ضمن إجراءات وأساليب مكافحة الإغراق والتى تستهدف حماية الإنتاج المحلى بل حماية المواطن المصرى من كل الأضرار والأخطار القائمة عن إغراق السوق المصرية سواء بسيارات أو قطع غيار غير مطابقة للمواصفات القياسية والمصرية وتتسرب من دول ليست بها رقابة على التواردات أو الرقابة بها ضعيفة.

ويوضح الدكتور عبد المنعم سعودي أنه يجب إضاهة الفيد فى الرسوم الجمركية للفروضة وفرضية للبيانات على مستلزمات الإنتاج المستوردة ولأنه أن نعم الدولة وسماحتها لصناعة السيارات يحقق أهدافا عديدة من بينها : إتاحة فرص عمل للشباب وتنشيط الصناعات الخفيفة لصناعة السيارات وإنتاج سيارات بأسعار مناسبة لتسحاب الفيدول المتعددة والضرر المالى والاجتماعية المشتتة بسهولة خدمات ما بعد البيع إلى تولد الثقة والأمن والأمان للمستهلك بما يلقى إلى سرعة مواجهة أى مشاكل فنية طارئة سواء كانت بسيطة أو جسيمة.

ومرة أخرى يؤكد رئيس رابطة مصنعى السيارات أن دعم الصناعة المصرية مسئولية قومية للجميع فى ظل للتغيرات الاقتصادية التى تركت انعكاسات على السوق المصرى وأسما.

• بداية تطبيق إتلافية تحرير التجارة الدولية [إجات] ويده فتح باب الاستيراد بلا قيود مع زيادة الإغراق بمنتجات مختلفة ومماثلة غير مألوفة للجوار والطرق المصرية.

• تخفيض التعريفات الجمركية بنسب متفاوتة أدنى إلى إقرار المستهلك المصرى للإقبال على شراء منتجات مصرية من السيارات الصغيرة بأسعار مناسبة للمنتج المحلي ولكن بلا مرعاة للجودة والمواصفات والملائمة للبيئة المصرية.

• التوسع فى إنشاء مصانع عديدة للتصنيع لخلق السيارات. تساهم فى الحد من استغلال الطاقة الإنتاجية لمصانع السيارات القائمة والصناعات الخفيفة لها.

و رغم كل هذه التغيرات للتحالفة والمصرية. يؤكد الدكتور عبد المنعم سعودي أن نجاح الجهود المبذولة لإنزال نسبة التصنيع لخلق السيارات للمنتجة محليا وساهم حائلا فى وضع يسمح لها بالاستمرار مع تحقيقها للمزايا التى تؤكد بقاها فى السوق بالجدولة المالية والحماية للمعايير العالمية



المصدر:

١٩٩٦

٢٠٠٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

مقدمة

الخطوة القادمة.. تخفيف الأعباء الجبركية والضريبية على مستلزمات الإنتاج المستورد

تعتمد صناعة السيارات في مصر على توافر عناصر رئيسية أهمها حجم الطلب الاقتصادي والقاعدة الصناعية والصناعات للصناعات وزياداً للمستثمرين في هذه الصناعة.

يؤكد الدكتور رضا السيد زكاد نائب رئيس مجلس إدارة شركة جنرال موتورز - مصر حديثه فأوضح أن الحكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء تتجه فعلاً إلى دعم ومساندة المستثمرين الجدد من خلال قراراتها الأخيرة للإسراع في إجراءات التمويل الصناعي وخدمات هيئة التصنيع والإفراج للزائد من مستلزمات الإنتاج وتخليص البضائع للتجارة ولكن صناعة السيارات في مصر يواجهها من الصعوبات الرئيسية تتمثل أولاً من الحكومة لتسهيل الاستثمار فيها واستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بالمصانع القائمة حالياً وذلك للمساهمة في خفض معدل البطالة وجذب الاستثمارات وتطوير الصناعات المصرية. ويطلب السيد زكاد تخفيف وضعية الإسراع في تخفيف الأعباء الجبركية والضريبية التي تتعرض لها صناعة السيارات في مصر حيث ينبغي تخفيض الجمارك على مستلزمات الإنتاج المستوردة وإلغاء ضريبة القيمة المضافة والاكتمال، وبمحصلة هذه الضريبة عند البيع أسعار السيارات المستوردة كاملة الصنع، ويرفض رئيس شركة جنرال موتورز تحديد حصص لاستيراد السيارات ولكنه يؤكد على أهمية فتح حوار للمستثمرين في صناعة السيارات وأن تكون مساندة الدولة للمنتج المحلي وليس للمنتج الأجنبي لمواجهة المنافسة الخارجية التي تتطلب تكنولوجيا عالية المستوى.. وفي مكافأة جداً.. فمثلاً تخفيض الأرباح في كثير من موديل ٩٥ إلى موديل ٩٦ تكلف ٢,٥ مليار مارك ألماني، وجنرال موتورز ساهمت بجهود كبيرة في تنمية الصناعات المصرية وقد بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج التي حصلت عليها جنرال موتورز مصر من الصناعات المحلية للصناعات ١٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥ ومن المنتظر أن تتضاعف عام ١٩٩٦ حيث بلغت ٨ أشهر لقط من يناير إلى أغسطس ١٨٠ مليون جنيه بعد أن وصلت نسبة التصنيع المحلي ٢٨٪ لسيارات الركوب و٦٥٪ لسيارات النقل.. والشركة تقدم مساعدة فنية ومساندة مالية لهذه الصناعات المصرية والمعمل على تطويرها للحصول بالإنتاج إلى أفضل مستوى من الجودة العالمية.

ومن لحرص إنتاج سيارة مصرية ١٠٠ في المائة يقول السيد زكاد نائب رئيس الشركات السيارات المالية تحتفظ لنفسها بتصنيع محرك السيارة (الفرز) وجهان نقل السرعة (الفرز) داخل مصانعها لأن أي عمل أو جهد في هذه المكونات يؤثر على إنتاجها وحصتها بمبيعاتها في الأسواق الدولية في ظل المنافسة الشريفة والضاربة، ولكن هدفنا من زيادة نسبة التصنيع المحلي للسيارة من خلال دعم صناعة السيارات بأجزائها صناعة تجميعية تعتمد على مجموعة من الصناعات المصرية، وتلعب التجهيزات والموازين للشهيرة لها. بهدف زيادة نسبة التكوين المحلي، وبما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في هذه الصناعة. لتوفير فرص العمل وتأمين احتياجات مصانع تصنيع السيارات المصرية مع تصدير الفائض وحتى يتحقق ذلك كله يجب مرة أخرى تقديم حوافز للمستثمرين في مصانع السيارات والصناعات المصرية من خلال العمل على زيادة الطلب على السيارات للصناعة داخل مصر من طريق تخفيض الجمارك على مستلزمات إنتاج المستوردة وإلغاء ضريبة القيمة المضافة.. كما أن مستغاية الصناع أن تخطط للتطوير دائماً.. لتصنيع منتجاتها ومواجهة المنافسة بالانضمام بالجمرة ومطابقتها للمواصفات العالمية.

في مؤتمر دولي بالقاهرة

مناقشة صناعة الدواء في ظل الجات

عصام توفيق مقر المؤتمر انه سيتم مناقشة قضايا طب المستن وطرق العلاج وفنطك الدم والأنوية المستحضرات للعلاج وتشخيص وعلاج الأمراض الروماتيزمية والتهابات المفاصل وقضايا صناعة الدواء والأصناف الحديثة لعلاج قرحة المعدة وأمراض الحساسية وحاجة السوق الدوائي إلى المواد الخام ودور القطاع الخاص في النهوض .. بصناعة الدواء وقد تم لطتيار اللجنة المنظمة للمؤتمر برئاسة الدكتور اسماعيل سلام وعشوية الدكتور جعيلة موسى وزيراً جاد وحمدي السيد وجلال كراب و أحمد شوقي جندى .



د. كمال الجزولي

مد كبير من وفود الدول الأوروبية والعربية وإملائة الطب والصيننة والمسؤولين عن صناعة الدواء وبعض المنظمات المالية وصرح

تحت رعاية الدكتور كمال الجزولي رئيس مجلس الوزراء وبإضافة الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان يعقد المؤتمر الدولي عن القضايا الاستراتيجية التي تواجه صناعة الدواء خاصة في ظل تطبيق اتفاقية الجات وكذلك قضية التسميل والتسويق ومشاركة رأس المال الأجنبي في صناعة الدواء بمصر ودون الكاثب العلمية في النهوض بهذه الصناعة وحاجة السوق إلى صناعة

الوالة والوسيلة . وسوف تبدأ أعمال المؤتمر يوم ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر القادم ويحضره



١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات



م. م. فهمي



د. طاهر حلمي



د. أحمد جلال

من يحارب صناعة الدواء المصرية





عن عامر



هذا ماكتشفته عنه المناقشات التي نظمتها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وشارك فيها عدد كبير من ممثلي شركات الأدوية الخاصة والعامه والشركة والأجنبية. وحضرها الدكتور جلال غريب رئيس الشركة الفلبينية للصناعات الدوائية التابعة للقطاع العام إضافة إلى الدكتور طاهر حلمي رئيس مجلس إدارة المركز. والدكتور أحمد جلال مدير المركز. وشهام فهمي مدير الاتصال.

تبيين من

المناقشات أن صناعات الدواء

حلفت طفرة كبيرة ابتداء من الستينيات. كانت مصر سوقا نشيطة للشركات الأجنبية. تغطي كل احتياجاتها من الخارج. لكنها تحولت خلال العقود الأربعة الماضية إلى سوق منتجة للدواء. تعطي نحو ٩٢٪ من الاحتياجات. وتسود فقط نحو ٨٪.



هذا الجهد يؤكد كما يقول الدكتور طاهر حلمي أن هناك بنية أساسية قوية لصناعة الدواء. تستطيع أن تواجه التحديات باقتدار. وتضم شبكة متداخلة من الرافق والتكوينات البشرية الترتيبات التنظيمية والقانونية. تضم الشبكة شركات القطاع العام والمشارك وانضمت إليها في مرحلة لاحقة من الانتاج الشركات الخاصة. بينها عدد من الاسماء

اللامعة في عالم الدواء مثل فايزر وفركسيت وكل شركة لديها قاعدة قوية من الكوادر الطبية والإدارية. وقاعدة للبحث والتطوير تمكنت خلال العقود الأربعة الماضية من تقليد وإنتاج الأدوية التي انتهت حمايتها القانونية. وأدخلت على بعضها تطورات فعالة. وقدمت للسوق عدد من الأدوية التجارية بترتيب خاص مع الشركات صاحبة الابتكار. ولحماية المستهلكين تم إنشاء لجنة تسعير الدواء تضم ممثلين

من وزارتي الصحة والاقتصاد والمالية والصناعة. وبهذا الترتيب تمكنت الدولة من المحافظة على سعر مسهل للسكان. وسعر مناسب عند التصدير إلى حد أن الدواء المصري أصبح واحدا

من المواد المعرضة للتزوير. وبخل القطاع مستقرا. يتعرض من حين لآخر لأزمات محدودة بسبب زيادة التكلفة. وعدم إستجابة لجنة التسعير لتصويب الأسعار بالسرعة اللازمة. لكنها كانت أزمات عمل. تتغاضل من داخل القطاع. ويتم تسويتها من داخل

القطاع. الأزمة الجديدة مختلفة شكلا وموضوعا. وتسببها الاتفاقيات الدوائية لحماية الملكية الفكرية... وتقول باختصار إن الدول الموقعة على الاتفاقية اتفقت فيما بينها على الحماية الفكرية للمنتج الدوائي. وطريقة صنعه مدة ٢٠ عاما وبالتالي لم يعد من حق أي شركة إنتاج الأدوية المحمية دين أن تفتح «الجزء» التي يتم الاتفاق عليها بين المنتج الأصلي والمنتج الفرعي. وإن الشركات التي لا تحترم هذه التعهدات سوف تحرم من الأسواق الخارجية عند التصدير. وتحرم من استيراد الخامات الدوائية ومن حق

الشركات المخسرة إن تخصص أمام القضاء كل من يخالف ذلك. ومن حقها أيضا أن تحفظ على الأموال والمستلزمات الخارجية للشركات غير المترتبة...

الاتفاقية تلزم الدول أيضا بإعادة النظر في التشريعات للنظرة لصناعة الدواء بما يتفق مع الأحكام التي جاء بها الاتفاق

الدولي. وقد وقعت مصر على الاتفاقية بالفعل. وبالتالي فإنها تلتزم بما جاء فيها جملة وتفصيلا. هذه الترتيبات تمثل خدمة غير مسبوقة. لأنها تحرم الشركات من تقليد الدواء. وتلزمها بدفع الجزية. وتهددها بالعقاب. إزاء الأزمة انقسم الصناع إلى فريقين: فريق يؤيد دفع الجزية وفريق يعارض.

فريق المعارض:

■ إن الالتزام بالجزية الفكرية سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الانتاج بمعدلات كبيرة. وهو أمر يضيف أعباء ثقيلة على المرضى. خاصة أن المريض ملزم بالدواء. ولا خيار أمامه. عليه أن يدفع الثمن المطلوب وإلا...

■ إن الشركات المنتجة للدواء تطلب الآن نسبة بسيطة من التكلفة الملكية الفكرية. لكن من يدرينا بالموقف مستقبلا. ربما تعالي الشركات بعد عام أو عامين. وما هو الآن يرتفع إلى ١٠٪ و١٥٪ بل و٢٠٪.

■ كما إن الأمر غير مفهوم فيما يتعلق بطريقة الانتاج التي تستحق الجزية. هل تندرج الخصائص الدوائية ضمن الجزية. وهل يعتبر طريقة التغليف ضمن طريقة الانتاج. إن هذه المسائل غامضة. ويمكن أن تقسمها الشركات المنتجة لخصائصها.



٢٢ سبتمبر ١٩٩٦

التعليق

البحوث والتدريب والمعلومات

بينما استند المؤيدون للجزية إلى:
■ إن الترتيبات المالية التي جاءت بها الجات ملزمة، ولا تستطيع الشركات المصرية أن تطبق مبادئها.
■ وتجاهل ما تكروه
■ إن من الأفضل أن نقبل المبادئ، ونناقش التفاصيل. لا أن نرفض أو نتمرد على ما التزمتم به الدولة.
■ إن الشركات المنتجة للمبتكرات الدوائية تنفق الكثير من أجل الحصول على براءة الاختراع. وليس من حق أحد أن يسرق الجهد، فينتكر الحق.
■ إن الترويج لدعوى مفالة الشركات المنتجة للبراءات كإعلاء يستند إلى الواقع، فالشركات تسعى لترويج منتجاتها. وهي تواجه منافسة ماثلة من الشركات الأخرى. وفي سوق المنافسة يستطيع المنتج الدوائي أن يحصل على مائتيه بكلفة مناسبة.
■ إن شركات الأدوية الغربية لم

تعد قادرة على الاحتكار بعد أن نشأت شركات عملاقة في جنوب شرق آسيا والهند والصين، وكلها شركات منتجة للإبتكارات الدوائية. ومستعدة لبيع حقوق الإنتاج بكلفة متواضعة للغاية.

هكذا سبخت الجلسة كركاد الفرقة أن يمثلا إلى حد النقاس السالح لولا تدخل الدكتور طاهر حلمي...

قال إن المناقشة ليست مناقشة بين فريقين، ولكنها محاولة لاستكشاف المشاكل والتعرف على الامكانيات، واستطلاع المستقبل. من هذا المنظور ادعى الخبير الدولي إرفند سوبرامانيان لعرض وجهة نظره...

ورفند سوبرامانيان خبير بصندوق النقد الدولي، متخصص في الشؤون المصرية، وعاش في القاهرة نحو ١٠ سنوات. درس خلالها كل القطاعات الاقتصادية

بعمق وحياد. وكشف في كلمته عن مجموعة من الواقع هي:
■ إن اتفاقية الملكية الفكرية لن تطبق على الأدوية المتداولة في السوق من الآن وحتى ٢٠٠٥. وبالتالي لن ترتفع الأسعار على أي من المنتجات المتداولة بسبب «الجات». ربما ترتفع بسبب زيادة تكاليف الخامات الدوائية، أو أسعار الصرف. أو أجور العمل. أو تغيير التكنولوجيا.

■ إن النظام القانوني المصري يحتاج إلى بعض التعديلات الخاصة بتحديد فترة الحماية للملكية من ١٠ إلى ٢٠ سنة. والفسح على الالتزام بالمعروفات المقررة في الاتفاقية.

■ إن نظام تسجيل الدواء يحتاج إلى تنظيم وتقييد، فليس لدى مصر نظام خاص لتسجيل الأدوية. لكنها تتبع النمط المقررة في خمس دول غربية. وتبقي الإدارة المختصة بتسجيل الدواء الذي يقدم شهادة من إحدى الدول المعترف بها. هذا الترتيب لا يصلح للاستمرار مستقبلا. لأنه لا يسمح بتسجيل الدواء الذي تم إنتاجه محليا. ولم يخرج للتداول. وهو ما يفسد بالتسجيل في الصندوق الأسود. فالدواء الذي يتم اكتشافه يستغرق عاما عند التسجيل في البلد المنتج. ويحتاج إلى عام آخر على الأقل للإنتاج والتداول. وهي فترات يعترف بها.

والسؤال الآن: ماذا تستفيد صناعة الدواء من الاتفاقية؟ إجاب إرفند سوبرامانيان: لا شيء. إذا قرأنا الاعترافية بمطوور الحقوق والالتزامات والتكلفة المالية

للجزية. لكن الاتفاقية ذاتها تشكل حافزا قويا لتطوير صناعة الدواء. إن هذه الصناعة تعتمد على البحث والتطوير. والمنافسة في إنتاج البدائل الدوائية. وبدائل الخامات الدوائية. وبدائل طرق الإنتاج. والفرصة ماثلة أمام الشركات المصرية لأن لديها بنية أساسية

متكاملة. لديها العامل، والدور البشرية. ومراكز البحث العلمي. ولديها الخامات البديلة. وتستطيع أن تستبدل صناعة التقليد بصناعة الابتكار.

كما إن الهيئة المصرية ذاتها صالحة لإجراء التجارب الدوائية لأنها بيئة مدارية متوسطة الرفيعة. وكلها مناطق تتوطن فيها أمراض خاصة. وتحتاج إلى أدوية خاصة لتجديد شركات الشمال إنتاجها أو إجراء التجارب عليها بقطاع. بل تحتاج إلى جهد علم وإبداعي من الجنب...

ولو تمكنت الشركات المصرية من استغلال الامكانيات المتاحة لتسكنت في ذات الوقت من المشاركة بفاعلية في سوق صناعة الدواء... وهي سوق عالمية الربحية على المستوى المالي والتقني.

الاتفاقية تمثل أيضا حافزا قويا لاستبدال نسق الدعم السائد لدى شركات الدواء. وهو نسق يعتمد على التقليد. وينتقل جهد الآخرين ليمسح عليه أو يستلجره. والتقليد لا يسمح بالإبتكار والتصديق. ولا يسمح بالبحث عن الكفاءات القادرة على الابتكار. ولا يدعو إلى ترقية البرامج التدريبية. يدفع الامكانيات البشرية والتقنية. ولا بحث على تفصيل حصص مالية متزايدة للبحث والتطوير.

وكثيرا ما يدعو نسق التقليد إلى تجاهل مبدأ الحقوق جملة وتفصيلا. ويقر ما تمكنت الشركة المقلدة من التلاعب بحقوق براءات الاختراع. ما يقدر ما تتلاعب بحقوق العاملين والمستقبلين معا. وفي هذا المناخ غير الصحي يهرب أصحاب القدرات الإبداعية والابتكارية. ويفتتح الطريق على



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

الأهرام الإخباري

التاريخ:

٢٤ سبتمبر ١٩٩٦

محرميه للمتسلقين والاصناف
غير الجادة من البشر. يتميز قيم
الولاء الشخصي والوطنية...
والخير فإن الاتفاقية تشجع على
إنتاج دواء يشفى الأمراض ويدوى
الجراح. ويخفف الآلام. ومعالج
العلل لأنه في النهاية دواء حلال
دائم للجذوة. ومساعد للصديق
والأقرباء... وتنتجها العقول
والكلمات الوطنية بأخلاق
وحماس...!!



عودة إلى مركز تحكيم الملكية الفكرية

٢

ويتم تحديد مكان التحكيم بواسطة المركز، ولا يشترط أن يكون في جنيب مقر المركز بل يمكن أن يكون في أي مدينة أخرى في العالم . وقد يتفق الأطراف على مكان التحكيم فلا يدخل المركز في ذلك.

ومع ذلك يجوز لمحاكمة التحكيم أن تعقد جلسات في أي مكان آخر تراه مناسباً أو أن تعقد الدائرة في مكان آخر ولكن يعتبر مع ذلك حكم التحكيم أنه صادر في مكان التحكيم (المادة ٢٨).

ولغة التحكيم هي نفس لغة اتفاق التحكيم مالم يتفق الطرفان على غير ذلك.

ومع ذلك يمكن أن تقر محكمة التحكيم استعمال لغة أخرى بناء على ملاحظات الأطراف وفروق التحكيم.

ولها أن تأمر بإزالة ترجمة المستندات إلى لغة التحكيم (المادة ٤٠).

ولمحكمة التحكيم بناء على طلب أحد الأطراف أن تتخذ إجراءات وقائية أو تحفظية تراها ضرورية وأن تصدر الأوامر لهذا الغرض مثل إيداع بضائع لدى طرف ثالث أو بيع بضائع قابلة لللفظ.

ويمكن أن تلزم الطرف الذي صدرت لصالحه هذه الأوامر أن يقدم ضماناً بالصورة التي تحددها محكمة التحكيم. ويمكن أن تتخذ هذه الإجراءات بحكم جزائي أو تمهيدى. ويمكن طلب التدابير الوقائية والتحفظية من إحدى المحاكم المعنية ولا

يعتبر ذلك تنازلاً عن طريق التحكيم (٤١).

ويمكن لمحكمة التحكيم أن تعقد للأطراف مؤتمراً تصورياً في بداية التحكيم (م ٤٧).

وتقدر محكمة التحكيم أية الأدلة، ولها أن تطلب أحد الأطراف إلى إجراء تجارب عملية يريد أن تعتمد عليها في شأنه مصادراً للهدف منها والطريقة التي سلمت بها والنتائج المتوقعة منها.

ويمكن للطرف الآخر أن يطلب تكرار التجربة. كما يمكن لمحكمة التحكيم أن تجرى زيارة لأي موقع يتصل بالنزاع (٥٠).

ومنذاعات الملكية الفكرية تتصل عادة باختراعات يحقون منوية ذات طبيعة سرية لذلك يحق لأي من الطرفين أن يطلب لمحكمة التحكيم لكي تصنف للمعلومات التي سيقدمها على أنها سرية بشرط أن تكون في حيازته ولا تكون متاحة للجمهور وأن تكون لها أهمية تجارية أو مالية أو صناعية وأن

عرضاً في المقال السابق جانباً من قواعد التحكيم الجديدة الخاصة بمركز تحكيم الملكية الفكرية في منظمة الوايبيو . ونواصل هنا عرض جانب آخر من تلك القواعد التي بدأ سريانها في نوفمبر ١٩٩٥ بينما بدأ نفاذ قواعد التوفيق في ذلك المركز في أكتوبر ١٩٩٤.

ومن القواعد الهامة في نظام تحكيم الملكية الفكرية التذييق في مراعاة المساواة التامة بين الأطراف أمام التحكيم. وتدير محكمة التحكيم الإجراءات بالسرعة اللازمة، ومن سلطاتها أن تمد المؤاميد المخصوص عليها وإلى الحالات المستعجلة يمكن أن يقوم بذلك رئيس محكمة التحكيم (يلاحظ أن العالم كله يعبر عن المحكمين بأنهم محكمة التحكيم ولا يوجد قانون يعبر بتعبير هيئة التحكيم سوى القانون المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٤).



البحوث والتدريب والمعلومات

٥. محسن الدين علم الدين

يعتبرها سرية. وقد ترى محكمة التحكيم تعيين مستشار في أمور سرية الملكية الفكرية يسمع تقريراً مما إذا كانت المعلومات المشار إليها يجب اعتبارها سرية ويحدد الشروط والحالات التي يمكن الانشاء بها فيها ويوقع هذا المستشار تمهيداً بالاحتفاظ بالسرية بدوره. ويمكن أن يعين هذا المستشار خبيراً في الموضوع (٥٢م).

ويمكن عقد جلسات استماع للخبير أو لخبير شاهد. بناء على طلب أحد الأطراف. أما إذا لم تر محكمة التحكيم عقد مثل هذه الجلسات فيمكن أن تفصل في النزاع على أساس المستندات المقدمة والأدلة المالية الأخرى (٥٣م).

وللمحكمة بعد التشاور مع الأطراف أن تعين خبيراً أو أكثر لكتابة تقرير من المسائل التي تحددها الحكم وأن تمد ملفها لعمل الخبير بإبلغ الأطراف ويوقع الخبير القرار بالتعلق بسرية مهمته، وللأطراف بعد تلقيهم تقرير الخبير أن يطلقوا عليه كتابة ولهم أن يطلبوا عقد جلسة مناقشة الخبير فيما جاء بتقريره ويمكن أن يحضر هذه الجلسة خبير شاهد آخر، بتقرير الخبير ليس ملزماً لمحكمة التحكيم إلا إذا اتفق الأطراف على ذلك (٥٤م).

وإذا كلف الخصم بتقديم بيان دعواه في موعد معين فلم يفعل ولم يبد سبباً مقبولاً كان على محكمة التحكيم أن تنتهي الإجراءات. أما إذا كان للخصم عليه من الذي لم يقدم بيان دفاعه فإن للمحكمة رغم ذلك أن تستمر في التحكيم وتصدر الحكم (٥٥م).

ويعد أن يأخذ الأطراف الفرصة الكافية لتقديم طلباتهم وبمفاعلتهم تنهى للمحكمة الإجراءات لتبدأ في إعداد الحكم ولها مع ذلك أن تجيب أحد الأطراف إلى طلب فتح باب المرافعة (٥٦م).

وإذا علم أحد الأطراف بوقوع أية مخالفة للقواعد التحكيم أو مخالفة لتوجيهات محكمة التحكيم ولم يعترض على هذه المخالفة واستمر في التحكيم فإنه يعتبر متنازلاً عن التمسك به في ذلك (٥٧م).

وتطبق محكمة التحكيم على الخصمية أحكام القانون المتعلق عليه بين الأطراف، واختيار قانون دولة معينة لتطبيقه على قضية ما يعني تطبيق الأحكام الترتيبية في هذا القانون دون تلك المتعلقة بتنازع القوانين. وإذا لم يوجد اختيار من الأطراف لهذا القانون فإن محكمة التحكيم هي التي تختاره مع أخذ أحكام العقد في الاعتبار، وكذا

المصدر

الانضمام الاقتصادي

٢٤٣٦٩٩٦

التاريخ

العادات التجارية للقطاع. وإذا فوض الأطراف للمحكمين أن يحكموا بالملع أو طبقاً لقواعد العدالة والإنصاف فله يجوز للمحكمين أن يحكموا بالملع. أما القانون الإجرائي الذي يطبقه للمحكمين فهو قانون التحكيم في مكان إجراء التحكيم يسمح بذلك (٥٨م).

وتحدد اللوائح في حكم التحكيم أية صلة وكذا الفرائض دون تعقيد يصعب معيها.

وإذا كانت محكمة التحكيم ثلاثية فإن الحكم يصدر بالأغلبية فإذا تعذر ذلك أصدر رئيس محكمة التحكيم الحكم كما لو كان محكمة منفردة (٥٩م).

أما المساريف الإدارية والأتعاب فيبتع فيها ما يلي

رسم تسجيل طلب التحكيم ألف دولار أمريكي إذا لم تزد قيمته عن مليون دولار أمريكي، وألف دولار أمريكي إذا زادت عن ذلك ولكن لم تزد عن عشرة ملايين دولار أمريكي.

وأياً يزيد عن عشرة ملايين يكون رسم التسجيل ثلاثة آلاف دولار.

أما المساريف الإدارية فهي ألف دولار إذا كانت قيمة طلب التحكيم لغاية مائة ألف دولار أمريكي.

يضاف إليها أربعة في الألف يزيد عن مائة ألف ولا يجاوز مليون دولار. ويضاف إلى مئين المئتين اثنان في الألف مما لا يجاوز خمسة ملايين دولار وواحد في الألف مما لا يجاوز خمسة ملايين ألف دولار أمريكي.

أما أتعاب المحكمين فهي ألف دولار إذا كانت قيمة النزاع لأكثر من مائة ألف دولار وللشريحة الثانية حتى نصف مليون دولار أتعابها اثنان في المائة وللشريحة الثالثة حتى مليون دولار أتعابها واحد ونصف في المائة وللشريحة الرابعة حتى واحد ونصف مليون أتعابها واحد في المائة. ويجوز تعديل أية أخرى.



الدواء وتحديات التكنولوجيا

وعندما ١٢ دولة تستهلك ٢٠٪ من هذا السوق، ولبنان مصنف ٢٠٪ من هذا السوق، ويول رئيس الشركة القابضة إن الدول الغربية عندما وجدت شركات تعمل على الشركات كعقلاء يقاتل في الأثر في دفع الشركات لعمل كعقلاء شعبة - يوجد ١٠ شركات تصنيع على ٢٠٪ من إنتاج العالم بنات بيجنيسو ولشعت بائعين من أجل تخصيص مكالات الأبحاث والتطوير والتواجد في جميع الأسواق.

في العام ينفق على أبحاث الدواء ١٠ مليارات دولار بعدد باحثين يبلغ ١٥ ألف باحث في ١٠٠٠ شركة بحث تكون

كشعبة ٥٢ بواء جينيا سوندا. يقول شراب إن البحث أن يصلوا للمقاييس المعنى للأمناع يعنى أن تكون الشركة قادرة على طرح ٣ خدمات مستحضرات بوائية جديدة كل عام وهذا يكون كحد الأمثل للأمناع. ولتحت حرب الحرس بين الأدوية العادية المسجلة والأدوية الجديدة في الدول الخامسة تحمل التكاليفات البحوث العلمية سياسة مشتركة فنية أو استوائية ومن هذه الشركات شركة تيفا الإسرائيلية.

يعود نجاح شراب إلى توافق اليوم على التطبيق أم تجزأة ليس هذا مهم.



جلال شراب

بل الأمم من ذلك أن تفكر في عمل أبحاث مشتركة وأن توجد مكالات كبيرة ولا تتكلم وتنتقل على انضمام فبعد توقيع الاتفاقية كل بلد تلحق باب التسجيل لأي براءة اختراع في العالم ولعلا في مصر تون أن يعرف الكثير ماذا تم تسجيل ٧٢ براءة اختراع في عام ٩٠ أكثرها من الشركات الأمريكية العملاقة وعلى سبيل المثال شركة «اسفراء السعودية سبيل ٧ أدوية للمعدة.

يوضح الدكتور شراب أن الدواء يأخذ فترة ١٠ سنوات حتى يدخل للسوق من اكتشاف الدواء الخام وتصنيف رئيس الشركة القابضة بأنه لا يوجد تنظيم أو قانون أو محكمة تستطيع أن تحقق أو تفلت لتلك الشركة فيها كثير من الإبرامات والإجراءات خاصة أن عدد الأبحاث بلغ على ما لقي، يرب أول أن توجد المستوف وأن تعمل على أبحاث شركات مشتركة كبيرة وأن تعمل على تطوير شركاتها وحديتها وأن تنضم شركة كبيرة مشتركة للبحوث الدولية والاتحادات العلمية الجديدة. وأن تكون قادرة على الأبحاث على هذه البحوث حتى إذا انقضت المهلة تكون مستعدين للانطلاق على السوق الدولي العالمي.

كثرت في الآونة الأخيرة للقطاعات حول الدواء المصري وتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وإيهما أفضل ناصر الإسراع في التحليل أم الاحتفاظ بمهلة الشهر سنوات التي استغلها كاتاليفات فحات.

علا في هذا التنازل العديد من الإجراءات لسماع أراء مؤيدة وأخرى معارضة وأيضاً هذه القطاعات في كلفة صناعة الأدوية باتخاذ الصناعات المصرية لسماع رأى آخر هو ماذا تفعل أي العمل بدلاً من الصياح... ومن المحذور كان الاستغلال جلال شراب رئيس الشركة

القابضة وهي تمثل ٥٠٪ من صناعة الدواء في مصر. يقول جلال شراب قبل للنفس في الخلافة من حماية الملكية الفكرية وصناعة الدواء لابد أن تكافأ في الخلفيات والجنات وأن تدرس بعناية بنوعها للكونة من ٧٢ مادة حتى تعرف لماذا أثيرت هذه للشعبة الآن.

يضيف رئيس الشركة القابضة أن أحد الأسباب أن دول شرق آسيا وإيهما كوريا وكوبا وسبحت صناعات كخبرة من أوروبا وإيهما صناعة الالكترونيات لتوجد في كوريا ثلاث شركات عملاقة تسيطر على الانضمام وأك شركة تعمل في ٧٠ مليار دولار أي أنها مكينات قوية ولكن في اليابان لتوجد حرية راسمالية الحكومة هي التي تحدد كل الأمور.

هذا رأت أوروبا العمل على التقليل على سوق الدواء بعد فتحها الالكترونيات وبخلت في الصورة الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان في نشر المفاوضات للاتفاقية فجات مبدلة بند لكيفية الفكرية ضمن شروط للوفاء فكلية على الاتفاقية.

وتم الاتفاق على منح الدول القائمة فترة الاتفاقية لتوافق أو شعاعها وحتى يحدث توازن بين الدول الغنية والفقيرة طبقاً للصورة لواء ٧٧/٧٨ من الاتفاقية التي نصت على تطبيق فجات في باقي ٩٥ بعد حماية الملكية الفكرية بطريق في ٩٦ أما الدول الثمانية - ومصر منها - أخذت مهلة سنوات ومن ههنا أن تأخذ سنوات أخرى إذا طرقت.

يقول الدكتور شراب إن الدول الآن نمووا نصت المادة ٧٧ على أن تمنح مهلة ١٠ سنوات قابلة للتجديد.

تقول أرقام الدول الغربية للتجارة إن السوق العالمي للدواء يبلغ ٢٢٠ مليار دولار وأرقام أخرى تقول ٣٠٠ مليار دولار. مصر وأفريقيا والشرق الأوسط ٢٢٪ من هذا السوق. أمريكا تستهلك ٢٠٪ من دواء العالم لديها أوروبا



للبحوث والتدريب والمطبوعات

المصدر:

الرام

التاريخ:

١ أكتوبر ١٩٩٦

الاستقبال: إلى أين؟

العالم يتحول بالتدريج وبطريقة شيطانية خبيثة إلى عالم من البيع والشراء والتسويق والترويج والجرى وراء اكتساب والاعتماد المادي دون أي اعتبار لقيمين أو أخلاق أو مبادئه أو مبادئه... سوق شديدة وجورصة شديدة وأيد تتسابق إلى التولار والمالكة والفرقة ثم الفرقة من الدولار والمالكة والفرقة ثم الفرقة... بدون نهاية وبدون ألق للبيع وبدون حد للثمن... الذي عنده آلاف يجري وراء المليون والذي عنده المليون يجري وراء المليون... ثم لا أثر في القوس يبدأ أو قصة أو أخلاق أو مبادئ... والموت أقرب إلى الكل من شريك معاملهم وهو لا حق بهم في الطريق وفي المصارف وفي الحرية وفي العاطفة وفي الفراش... ولا أحد يفكر لحظة في هذا الاحتفال... بل الواحد منهم يسقط ميتا فجأة في قفاه... وفي علامة استلهموا تسخر من كل شيء وتستخرج منه ومن كل ما لها...

يقال:



د. مصطفى محمود



البيوت والتربيع والحدود

التاريخ

التنوس تحولت إلى جوع أكال إلى اللادة.. وتحوّرت القلوب وصمرت العواطف واشتعلت التبل وإصاع الحب ومات الفخيل.

والإنسان أصبح أكثر قسوة وأكثر جفاءً وأكثر عُمى من إنسان الأمس إلى اليوم البائس.

وجرّان اليوم أصبحت أكثر قسوة وأكثر وحشية وأكثر غلظة بما لا يحصى بمرامئ الأمم.

تعدّ هذا التحول لإنسان اليوم بهمة وأصابعه دون أن يدري.. وهو لا يشعر أنه يتقدم ويخطو إلى الخلف.. ويتراجع.. ويتهدم.

ويهدم

لا يستعمل الكمبيوتر والتلفزيون المحمول والإنترنت وبهتله الدهر.. ويترك الرئيس وكلهم الاتيلورية ويعامل بالبراز كارد ويشاركه في دأى الحياة الهائى الألف.. لأن فهو مختصر بكل المقاييس

ولكنه يموت فجأة ويحول إلى نكتة ويمتدح على ملاحقته من كان يفتقهم ويكرهمهم.. ألام يتوحد لحظة أثناء حياته ليترك في هذه النهاية المسافرة التي تصله على وجهه.

لا إنه لم يتوحد.. لأنه كان يهرول ويهرول ولا يرى شيئاً حوله ولا إمامه سوى هذه الزمن البراقة التي تسقط بصره في الساترنة الاستهلاكية وفي السور ماركيت وفي الوضبة التي فرضت نفسها على الكل.

إن بصره الضفصية للاندية السبهرية أصابت العصر كله وصامت الذين يعيشون فيه كباراً وصغاراً وأوت أحلامهم ورغباتهم من طريق الكمبيوتر والمصحف والكتاب والمدرسة والشارع والمسر والسبنا والمادى..

لقد استطاع الإعلام للاندى الاستمتاع والاستهلاك من طريق هذه الإبراق وهذا الظلم المأثر الذي يلح على العين وعلى الأذن أن يفسد أصابعنا كلها ويؤذيها بالذن الذي يربده.. ويوصل الأسير إلى أن الحكومات والذول الرشيدة أصبحت تتخوف من الزان الإعلام الأخرى..

لقد الإعلام البدني والإعلام الثقافي.. ويتخصل هذا اللون من الإعلام الملهة والتسليّة وقتل الوقت لأنها شعور بها عما تتمرد أنه قد يفسى بها إلى الوعى الممار.

وأبزاراً للسلامة أصبح هذا اللون من الإعلام هو طابع العصر في كل

وتنفسه عسلها وغلق أبوابها والغنية والفتاح سوف تغسر هذه الخناصت إلى خفاء الخناصت الدوائية الأولية من منابعها الأوروبية والأمريكية والأسعار الأوروبية والأفريقية أي ستة أضعاف السعر الذي كانت تشتري به تلك المواد من الأسواق الأخرى للفتوحة.. وما كانت تشتري بيميلير دولار سوف يكلفها ١٢ مليار دولار.. لأن قوانين الجهات (حماية ملكية الاختراع) سوف تهرم تقليد هذه الاختراعات وتكسر ماضى الأسعار الذي كان يتيح للأسواق للفتوحة بيعها بأسعار تنافسية.

وفي هذا العصر الحكم لن يسد إلا للثق الليان والصانع البشري.

إن الوجه البشري للجات يغلب كارة بالنسبة للصناعات الناشئة في الدول النامية ورجع الحماية الجمركية من هذه الصناعات وفتح الأسواق للمنافسة الفرسية من الدول الكبرى.. سبق يقضى على اقتصاد تلك الدول..

وما سوف يسرى على صناعة الأدوية سوف يسرى أيضاً على الصناعات الأخرى.

إنها حرب صامتة واستنزاف خبيث للمستهلك الكبير والمضروب للفتوة التي سوف تكلف من قلبها لشحرة خسروياتها من العلاج والأجهزة الإلكترونية ووسائل الانتشال ووسائل الاتصال ومستلزمات الزرعة والصناعة وإنتاج.

ومعاً أن الضم سوف يتحولون إلى عبيد للأحمار سوف يتحولون إلى رقيق وأسرى القسمة.. للمستعمرين القدامى.. هذه الرة استعمال جديد بدون شرط وبدون مسكر.. شرط حصول أرباح.. وهو أمر يترك حكاية التحول الضخيم الذي تكلمنا عنه في أول المقال..

تحول العالم الاتسانى إلى عالم خرس بلا قلب وبلا رخصة وبلا إنسانية.. إلى مجرد طاحونة من المكابس والقرارات للاندى المخلص من ناحية وفقر مدقع في الناحية الأخرى.. حالة استغلال جهنمية تستنزف للفساد لسباب الأقواء.

وفي عالم لا يدين بأي ضمير غير يبره وأحقته.. وفي غياب الأديان وفكرة الحساب.. كل شيء يتخذ مكاناً.

الجنات

رعى شجرة التجارة وفي حنى الطبع والشراء كان الرزين الليان الذي تتخالف أرجل الدول الكبرى وقبوضه بسلامها واحتكارتها في الدول النامية.

وأختر شجرة أصابت مدنها واختارت مرمى هذه الدول الليان كانت قوانين للجات.. والنسبة استعمال ناشئة مثل صناعة الدواء في تلك الدول كان تطبيق الجهات بمعتقد إيلان وظنق هذه للصانع



النشاط على يغلب

والأقوى بالمال يصبح صاحب الكلمة ؟

هل هناك حل...؟
بالنسبة للضغط لا يوجد إلا حل واحد... هو ركوب قطار العلم والحقا يركب الأقوياء قبل أن يغرق الباب..

الحرب الوحيدة الجيدة.. هي الحرب على الكسل.. والحرب على الجهل.. والمشاركة في أخذ بالأسباب.. والاعتماد على الذات.. وما فعلته اليابان ونهضتها من الصفر ووصولها إلى القمة والصدارة.. في سنوات قليلة.. وما فعلته منغوليا..

وما فعلته ماليزيا.. وما فعله الحظ في الصين.. تستطيع أن تفعله.. إنك تملك الصميم.. والنواة المر.. ولكن لا يوجد غيره..

ومسا دام عندك مخ ودين مافوتان.. فلا يوجد مفر.. إن الذي يتشعر ويطلب ملك حقيق ملكة إقترعه.. لا يوجد رد عليه سوى أن تشعر أنت أيضا وتطلب منه حقيق ملكة إقترعه.. وفي عالم بلا رحمة ولا إحسان.. لا يبقى للأدب.. إلا الحساب.. جِد ومات..

نيتانياهو

ماذا يريد نيتانياهو بالضبط ماذا يريد نيتانياهو بهذا الصراخ المتواصل.. لا صورة لشعب من الجولان.. لا عهدة لخبرات أرميلان ولا اتساق مسدود.. ولا للملحة الدبلوماسية.. ولا أرض في مقابل أي سلام.. ولا إغلاق للنفق.. وفي آخر تصريحاته سمعناه يصرخ في وجه الليبراليين.. لا إغلاق للنفق.. لا إغلاق للنفق!

ليه الحكاية..؟

هل يريد تصعيد الوضع حتى ينفخ من حوله الكل.. حتى العرب الأمريكيان وحتى العرب العمال.. وحتى لا تهدد الجبهة العربية بديلا عن النواحية.. ونيتانياهو في تصورهم أن العرب أضيق وأذل من أن يقتصر على انتصهم أبواب هذه المسببة.. فهو كاسب وراغب في

١٤ أكتوبر ١٩٩٦

الصلبان.. إذا أتيح حبرا الإيمان فربما بالنقل.. فهو كليلان.. وإذا أنزلوا إلى المنتشرة.. وأصابع وأمرج أمجاد.. حاربهم وفي جيبه أمريكا وفي جيبه الآخر القنبلة الذرية وفتح تصرفه ترسانة من الصواريخ وبطارات الشبح والبيات الليزر وخدمات الأسطول والساس والمسابيح الخ.. والنهاية تعاقب العرب والإسلام بلا صورة إلى منزلة التشاويخ (مكدا يفكر).. وخير اليس عاجله.. والانتقابات الأمريكية على الأبواب وأن يجرى كليتين على التفریط في عشرة ملايين صوت.. والمشاركة مضمونة.. لأن تسمع أمريكا ولا العرب بوزيمة إسرائيل.. هل يستعجبه روبا في مفاجأة.. ليست في حسابه.. أم يستعجزنا نحن لاختيار إيماننا واختيار ما تطبقه علينا من بقايا المروية والقذوة النيلية؟

وهل بلغنا نهاية المنصوب ١١٩٩ وهل نحن مملون حقا ١١٩٩

مجرد سؤال..! ولا أظن أنني أملك الجواب.. ولا أظنهم يملكون الإجابة.. ولا يملكون الكومبيوتر.. التاريخ وحده يخفيها في أرواقه.. ورب للتاريخ عظمها قبل أن تكتب..

مصر تشارك في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة مناقشة قضايا التجارة والمنسوجات والملكية الفكرية وحماية البيئة

في حث الدول للتقدم على تحسين ظروف نفاذ للمنسوجات والملابس إلى أسواقها .

■ اتفاقية الزن لمة .. وكشف التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية عدم حصول الدول الأقل نموا على معونات ذاتية بالذرة المناسب وذلك لعدم السلع للمعونة فيها .. أو منحها معاملة تفضيلية .

■ للمساعدات الفنية وهي مطلب عامل مهم حتى تتمكن الدول النامية من الاندماج مع النظام الاقتصادي الجديد وحاجتها إلى تنمية قدراتها البشرية في جانب فتح الأسواق أمام منتجاتها .

■ في مجال الخدمات .. فمن المقرر أن يتعرض المؤتمر ٤ قضايا أساسية وهي التكاليف المحلية والخدمات المالية .. والاتصالات وخدمات النقل البحري .

■ في مجال تطبيق الملكية الفكرية .. وأحد أهدافها حاليا في هذا الشأن حثم موضوع الفصحك بالمنتجات الانتقالية التي تحتاجها لنا الاتفاقية بالرجاء تطبيق الاتفاقيات في بعض مجالات الحماية ١٠ أو ١٠ سنوات بالإضافة للاستفادة بفكر السكان من المساعدات الفنية التي يمكن أن تقدمها الدول الكبرى ومنظمة التجارة العالمية في هذا الشأن .

■ في مجال البيئة وتأثيرها على صادرات الدول النامية سيبحث المؤتمر بالدراسة شروط الدول المتقدمة والحاجة إلى فترة انتقالية وتقديم مساعدات فنية وتكنولوجيا لتطوير وسائل الإنتاج .

■ معايير العمل .. وعدم استخدام السباكين والأطفال في الإنتاج ولتكنع المرأة بحقوق أقل من الرجل .. وأن يكون للمعامل المتق في تشكيل النقابات التي تتألف من جنسها .



د . أحمد جويلي عصام فراج

الدمع والوقاية من الاغراق والموانئ الفنية للتجارة وترخيص الاستيراد والانتقال إلى الأسواق وإجراءات الاستثمار المختلفة بالتجارة .. وأهم ما يهتم به مصر في هذا المجال : اتفاقية للمنسوجات حيث تسعى الدول النامية

كتب جميل جورج :

بدأت مصر استعدادا للاشتراك في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية ، والتي سيعقد في سنغافورة في الفترة من ٩ إلى ١٢ ديسمبر القادم . يراسي وفد مصر في المؤتمر الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتعاون .

يقدم الوفد ورقة عمل بوجهة نظرها من مختلف القطاعات المعروضة والتي تغطيها الدول النامية .

وصرح عصام فراج رئيس جهاز التمويل التجاري بأن جدول أعمال المؤتمر سيركز على مراجعة تنفيذ الاتفاقيات التي اسفرت عنها جولة أرواجي ووصلة خاصة في مجال تجارة السلع ستتناول الملاحظات فنيا



في الوقت الذي تتعرض فيه صناعة الدواء لقرص هجوم «الجات» فإن الدولة تعمل بسرعة ونشاطا لتخلص من الشركات العامة في نظام الخصخصة، وهو البيع الذي يجري دون تفكيرات موضوعية أو علمية، ويهدد بأن تخلق شركات الدواء المصري أوباشا، وتخلق الجباب على مصراعيه أمام هجوم الشركات العالمية، التي سوف تفرض أسعارها بشكل احتكاري. كل هذه العوامل من شأنها أن تدفع «أي دولة» محترمة إلى دعم الشركات الوطنية عامة وخاصة. لمواجهة غول «الجات» الذي يهدم على مستقبل صناعة الدواء في مصر بما يهدد استقرار المجتمع.

صناعة توقفت عند حدود التعبئة

«تحالف وطني» لإنقاذ الدواء المصري

تحقيق: أكرم القصاص

ويتفق الدكتور زكريا جاد نجيب الصبيليلة مع هذا الرأي ويؤكد أن الدواء لا يمكن إخصامه القدرات السوقية وتأتي الفطيرة من تحديد أسعار الدواء، إن صحت أو سبغت شركات عملاقة من عابرات القارات، سوف تفرض سيطرتها على العالم، بلعل ذلك هو ما دفع بالحكومة المصرية أن تتفكك بـ ٧٠٪ من أسهم شركات الدواء العامة وطرح ٢٠٪ فقط منها للبيع.

ورغم ذلك تظل الفطيرة قائمة إن تمسك أسهم شركات الدواء للأجانب أو الشركات العالمية التي تريد السيطرة على صناعة الدواء، وهو ما يهدد شراء أسهم الشركات المصرية.

وتأتي مشكلة الدواء المصري مع تطبيق الجبات حسبما يذكر نجيب الصبيليلة، أننا في مصر أضعنا في صناعة الدواء على إنتاج القديم وأهملنا الاتفاق على البحوث الدولية.

ويذكر هيئة الرقابة والبحوث الدولية جهودها في الرقابة وإملاء البحوث الأساسية من ثم فإن الاستثمار القادم مع بنود الملكية الفكرية في الجات، وإن يكون لدينا اختيار أمام ما تفرضه الشركات الكبرى من أسعار، وبغالب عشرين علما لم يلق باكثر من بحثين في مجال البحوث الأساسية، في الوقت الذي تتفق فيه شركات الدواء الكبرى على ٢٠٪ على الأقل من ميزانياتها على

مخصص قطعت شريطا في خلق التشكيل الدوائي حتى وصل الدواء «للعمامة» في مصر لتغطية ٩٢٪ من -المتطلبات السوق المحلي، وإشار أن مصر لديها خبرة في مجال الدواء منذ عام ١٩٥٨، أثبت التجارب فيها أن الدواء المصري آمن وفعال ويخلص، لكنه عاد وفيه إلى العيوب، التي تعاني منها صناعة الدواء في مصر وأسمها النقص الكمي والكيفي في بحث تطوير الدواء، والعجز عن مواكبة التقدم التكنولوجي للتصنيع، والذي تتزايد -بمضغطة مع سيطرة الموالج -الجمركية بعد عشر سنوات.

خارج أليات السوق

ويرى الدكتور جمال هاني رئيس شركة المعونات الدوائية أن صناعة الدواء من الصناعات محمية «التكنولوجيا»، والتي تحقق في نفس الوقت أرباحا عالية، لكن الدواء

لا يمكن خضوعه كسلة أليات السوق، لأنه سلة لا يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها، وكل دول العالم للتقدم تتدخل لتحميد أسعار الدواء من طريق خفض أسعاره مطلقا طالبت وزيرة الصحة الهولندية منذ شهر بأن تخفض فترات الدواء أسعارها بنسبة ٢٥٪ ويعددت الوزارة في البرلمان بطلب الشركات المستتمة كما أصدر رئيس الوزراء الفرنسي قرارا في العالم للمضي بتحصيل ٢٠٥ مليار فرنك من شركات الدواء لعمد لثلاثين لصمعي، وبالتالي فإن تصدير الدواء يخضع لسيادة الدولة التي تتعرضه ضمن إملاها لاحتكاسي والصمعي.

ولما يخمس «الجات» فقد عادت «هزة» الصناعات الدوائية في اتحاد الصناعات، ندوة مؤخرا نهبت فيها إلى ضرورة إنشاء كيانات قوية في صناعة الدواء، من طريق خلق تحالفات بين الشركات المختلفة بما يوفر أساسا ماليا ويضرب في مجال دعم البحوث الدوائية. أمام للامانة الحادة التي تواجه صناعة الدواء المصرية.

«طالبت الندوة بشروية دعم مراكز البحوث العلمية والاستفادة من تطبيق هذه البحوث في صناعة الدواء، والتطبيق بين مراكز البحوث في الشركات من الجامعات المصرية، مع تطوير صناعة الدواء وتصانعه بالاشتراك مع الصناع المصرية.

وطالبت الندوة بشروية إنشاء شركة للبحوث الدوائية تساهم فيها شركات الدواء ومعبدا من الرقابة، وكذا فتح مجالات التعاون في البحوث مع الدول النامية الأخرى.

ويصدر الدكتور رافع دويدار -رئيس شركة أكيما وزير الصحة الأسبق- من فقدان صناعة الدواء المصرية لقدرة على التطوير، و أكد على ضرورة نجح شركات الدواء المصرية لإنجاح كيانات قوية تكون قادرة على الصمود وسط سوق الدواء العالمي للتنصع، وأكد دويدار عدم مقولة استمرار صناعة الدواء في مصر التي تقدم أدوية أقل للذين في حين تفتقر صناعة الدواء العالمية بصورة كبيرة.

كان الدكتور دويدار قد ذكر في ندوة سابقة أن صناعة الدواء تهدد بالشامات الدوائية ويهدد ذلك بكون التصنيع والتصدير والتسويق وإن



البحوث الأساسية، بل إن بعض الشركات يصل انفاقها على الدوا أكثر من ٢٥٪ من الميزانية. ويصل حجم ما تنفقه شركة الدوا العالمية على أبحاث دواء واحد جديد إلى نصف مليار دولار في بعض

الأحيان، ثم تمكن توزيعه وتسويقه عالمياً.. ماذا في الوقت الذي لا يتجاوز حجم إنتاج مصر من الدواء ثلاثة مليارات جنيه مصري، وهو ما يثل من حجم مبيعات شركة عالمية واحدة في الخارج.. من هنا تأتي خطورة واقع الدواء المصري والذي يتطلب وضع استراتيجية للنهوض بالبحوث الوطنية خلال الفترة القادمة بما يجعل للدوا المصري موضع قدم في ظل مجرم واسع الشركات صابرة القارات.

خطأ استثماري

يرى الدكتور زكريا حامد - الأستاذ بمركز البحوث والدراسات الدوائية - أن صناعة الدواء في مصر وقعت في خطأ استراتيجي عندما اعتمدت على مجرد التشكيل والتعبئة وهو جزء من الإنتاج الذي يعتمد على البحوث الأساسية، والتشكيل ثم التطوير.. وقد استثمرت صناعة الدواء لديها في المستوى الأول.

وسارت المسألة في الاتجاه الخاطئ بتوسيع عدد المصانع لبناء الأمعاء بالبحوث والتطوير، وهو ما يفهمنا في مازق أمام الشركات العالمية مع تطبيق الجهات التي جاءت بعد فشل ما يسمى بنقل التكنولوجيا من الجسم إلى الجسم إلى الجوانب، وأدى إلى حصول الشركات الكبرى على حق التطوير والتسويق.

وأصل أهمية بعض الشركات العالمية أكثر من أهمية الحكومات، من طريق التوسع والتحالف بين الشركات المختلفة كل ذلك يضع للدوا المصري في مواجهة كيانات كبيرة لا قبل له بمواجهتها دون أبحاث قاعدية قوية من طريق دعم الشركات ودعم البحوث الدوائية.

ويقترح د. زكريا حامد إيجاد تحالف وطني في مجالات بحوث الدواء، نظراً لعدم توافر البنية التحتية لتطوير البحوث لدى المراكز المصرية، وهو ما يتطلب إيجاد

تحالف بين القطاع العام والخاص والبنية الحكومية للقيام ببعض البحوث التي يحتاج لها شركات صغيرة، ويحتاج قطاع الدواء في مصر إلى طريقة في التعامل تختلف عن باقي القطاعات، وتحتاج إلى التحالف بدلاً من حالة التنافس المتبعة مع الشركات الحالية.

ويطالب خبراء الدواء بضرورة إعادة النظر في سياسة التعامل مع صناعة الدواء بما يضمن لها دوراً من المنافسة والمواجهة لأن الخطر لا يرتبط بالقطاع العام وحده لكنه يشمل كافة قطاعات إنتاج الدواء بما فيها القطاع الخاص.



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

المراجع الاقتصادي

التاريخ:

1 أكتوبر 1997

أرقام و شخصيات وزير الأندلس

منظمة التجارة العالمية... حائط المبكى الأمريكى



في غضون أربعة عشر شهرا، قُبلت
والتحيز ٣٢ شكوى إلى منظمة
التجارة العالمية ضد المفوضية
ممل. لمسلم. ولقد تمسكت هذه
الشكاوى بمبادئ متشابهة وظلمات
التصانيف متفرقة.
تخلل الفترة من أبريل إلى نوفمبر
١٩٩٥، تقدمت ولشطن بـ١٥ شكوى
شكاوى ضد كل من كورن (سراييفو)

الاستيراد فقد تمسكت
والشطن، من المقرر
المشروع على واديات
السلمون.
ولقد تمسكت دائرة
الشكوى لتعمل إلى رفع
مشورين في الأثير
الشرة من عام ١٩٩٦،
وذلك بالنسبة لتتبع
صند الدبل الشكر في
حدها، حيث شملت كلا
الأمم المتحدة، باكستان، البرونزال
تركيا، الاتحاد الاوروبى، اليابان،
كوريا، الهند، البرازيل،
إسبانيا، الولايات المتحدة،
كندا، فنزويلا، الأرجنتين،
كندا، فنزويلا،
اسبانيا، فنزويلا،
إلى جانب الاتحاد والارد
الذاتية والموسوعة،
المستشارات ووزارات
الاقتصاد والتشخيص
الاتحاد، وكذلك اللامس
والسلطة والاحدية.



المصدر: الدولة

التاريخ: ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل أن تسقط صناعة الدواء

وما مصنعها قطاع خاص ومستشاري، ويبلغ حجم الاستهلاك من الأدوية ١٢ مليارات جنيه عام ١٩٩٥، وتغطي إنتاج المستحضر الصيدلاني ٧٢٪ من مجموع ٧٢٠٠٠ من المستحضرات الصيدلانية، وبقيمة ٢٠٪ للقطاع العام، والمتسيرة في ٢٠٪، والخاص ٨٠٪، وتبلغ كمية الإنتاج صناعة الدواء المحلي بأشجار البندق المستهدفة إلى ٢ مليار جنيه تقريباً على ١٩٩٥ إلى حين تقرر قيمة هذا الإنتاج بالمقارنة بما يعمل لاستورده من الخارج (١٦ مليار جنيه) مما يعني أن سعر الدواء المصري يصل إلى خمس سعر المستورد.

وترى د. مكي أن السنوات القليلة ستشهد ارتفاعاً واسعاً في الخدمات الدوائية بالإضافة إلى الاختلالات المؤكدة بإقرار السوق المصرية بالأدوية المستوردة لضعفها للهيمنة الخارجية لقرارات الدواء

هناك على سوا الدواء المصري، لكن د. مكي يرى أن هناك بعض الإيجابيات من أوجه الاستفادة بما لتقليل من أوجه الاستنزاف، فكمية وأنها مستخدم حسنة عدة عشر سنوات من التطوير المستمر، ليعود الإيجابية يمكن أن تلحق الضرر المصري، بل من ١٠٠٠ دولار تطوير وصناعة الدواء بما يضمن لها مكاناً في إطار المنافسة الدوائية، ونوصي د. نور باستحداث نظام الخدمة الصحية التي لا تشبهه لائاقاً من خلال دفع الخدمات وبحوث التطوير والاستحداث والتأسيس للرائد وضبط نظام الجودة والأرقام بكفاءة المستحضر المصري بين التكتلات الاقتصادية المتخصصة والاستشفاء القصوى من الاستحداث الدوائية في ضوء اتفاقية الجات.

يتمدد حجم الفعلي على بحوث التطوير أكثر من نسبة ١٪ فقط من رقم المبيعات ولم يترك مستحضراً شامخاً للصالحين في تلك الفترة من التخصصات الدوائية والتطوير على تحسين الإنتاج من هذا قدر التطوير على إنتاج الدواء في مصر في ظل التغيرات الجارية والتي تسببت من بين بؤريها إن الصناعة الدوائية تشجع لحدوث حماية الملكية الفكرية والتي تشمل استكمال هذه الملكية الفكرية ومجروبات أصعبها لفترة معينة فصل إلى طرين عاماً، كما وضعت البؤرياً على المستحضر بنظام الاتفاقيات مما يصرح للصناعة الدوائية العربية من جزء مهم من المستحضر الدولي وتطويع الإنتاج بصورة كبيرة.

وأوضح صناعة الدواء في مصر حيث يراهن مستعدة منذ بدايةها عام ١٩٩٣ بإنشاء معمل أدوية حجازي.. سرور والطيرة التي حدثت عام ١٩٩١ حتى أصبح القطاع القومي في مصر بقطعة عام ١٩٩٥ يتكون من ٢٩ مصنعة ويتقدم من حيث الجودة إلى ٨ مصنعة قطاع عام و٢ مصنعة قطاع مختار

من أدوية الحماية حماية حقوق الملكية الفكرية على سياسات تطوير الدواء في مصر كانت براساً المقنونة على يوسف شفيق الخرس بقسم إدارة الأعمال بالمهنية أسسارات العلوم الإدارية، وصناعة الدواء تعد من الصناعات التي بالمعالم حيث بلغ استهلاك العالم في عام ١٩٩٤ حوالي ٢٥٦ مليار دولار، ومن ناحية أخرى فإن الدول الصناعية يمد سكان حوالي ٨٠٠ مليون نسمة تمثل ٢١٪ من سكان العالم تستهلك وحدها ٨١٪ من الدواء بينما الدول العربية وهي تشكل ٢٨٪ من سكان العالم تستهلك ١٪ فقط. وتصل مبيعات الشركات العالمية مستعدة الجسديت من الأدوية مليارات الدولارات.

والنقل لمرات الأدوية العالمية على بحوث التطوير مبالغ خرافية تعمل مستهلكين بين ٢١٪ و ٢٨٪ إيرادات المبيعات وعلى سبيل المثال في شركة وأحد في ستانفورد بلغت إيرادات المبيعات ١٩٩٣ مليون دولار ضمن من هذا الرقم ٩٠٠ مليون دولار للإنفاق على بحوث التطوير أما الشركات العاملة في مصر فلم

والعمل الهندسي العربي لغير العرب!



صلاح
حجاب *

أما منطقة شمال أفريقيا فتضم من علماء العرب:

الجزائر - مصر - ليبيا - المغرب - الصومال - السودان - تونس - من خارج العالم العربي: اثيوبيا - النيجر.

وقد اتضح أن حكم الأعمال الاستشارية الهندسية في كل من المنطقتين كان خلال العام الماضي ملياراً وخمسة

وأربعين مليون دولار أمريكي. وإذا اعتبرنا لروسيا أن حجم الأعمال في الشرق خارج المجموعة العربية والشرق الأوسط يعادل حجم الأعمال في الدول العربية بشمال أفريقيا فيمكن اعتبار أن حجم أعمال الاستشارات الهندسية خلال

عام 1995 كان بالمنطقة العربية ملياراً وخمسة وأربعين مليون دولار.

وتعقلاً ننظر معاً كيف تم توزيع هذه الأعمال وماذا كان نصيب الاستشاريين العرب من هذه الخفصة.

الأمريكيون: 554,4 مليون دولار بنسبة 53,1٪

الكنديون: 27,5 مليون دولار بنسبة 2,6٪

الأوروبيون: 313,2 مليون دولار

مايو 1993 من صناعة البناء والتشييد. في الوطن العربي تؤكد أن حوالي 70٪ من إجمالي استثمارات الأعمار في الأفطار العربية تصب في البناء والتشييد وقد بلغت هذه الاستثمارات عام 1982 ملائاً حوالي 106 مليارات دولار. وتذكر هذه الدراسة أن الاستثمارات الهندسية والتصميم والمقاولات العربية قد تمت خلال عقد الثمانينات وقد رافق هذا التطور تطور الكوادر الهندسية وكوادر المقاولات. إلا أن هذا النمو والتطور للاستثمارات والتصميم والمقاولات قد تشكل بصورة مشوهة ومتأثرة ولم يتمركز في نطاق مؤسسي له صفة الديمومة والتصر على وحدات صغيرة بخصبة إحتي معظمها نحو المشاركة مع مكاتب اجنبية أو اتصال من الجانب في منظومة المقاولات الرئيسية واكثت الدراسة أن القسم الأهم من هذه الأعمال يتم من خلال أطراف اجنبية.

أحد من المصادر الأسبوعي من المجلة العالمية ENGINEERING NEWS-RECORD (22 يوليو 1996) من أكبر 200 شركة هندسية حققت أرباحاً خلال العام الماضي اتضح أنه ملأياً للتقسيم العالي الحديث المتأثر طبعه فإن عالماً العربي مؤثر بين الجميع: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشمع الشرق الأوسط طبقاً لتقسيمهم:

البحرين - العراق - الأردن - الكويت - لبنان - عمان - قطر - السعودية - سوريا - الإمارات - اليمن.

وبعضها من خارج المجموعة العربية: أفغانستان - قبرص - إيران - إسرائيل - باكستان - تركيا.

ونحن نعلم السنوات الأخيرة من القرن العشرين تدخل بها لسيدياً من خيرات تركية القرن الواحد والعشرين.

وعم قريب تقليد اتفاقية الجات للخدمات مع عام 2001 .. كان لابد أن تدبر مخططاً طامعاًنا الانتاجية في مجال الهندسة الاستشارية، إلى جانب تنكامل مستوى الوطن العربي إذا تخطانا يوماً ما كالمكامل بين العناصر العربية في مواجهة تكتلات أخرى تنكامل فيما حولنا، وفي محاولة لهذه الدراسة خدمت محاولات للاتصال بالجهاز الإقليمية والدولية ومصاديق التحويل العربية والإسلامية... للحصول على بداية فائدة معلومات تتضمن البيانات التالية:

- حجم الأعمال مشروعات التشييد.

- حجم الاتباب الاستشارية.

- نسبة ما تم أسناده لجهاز محلية.

وقد أمكن الحصول على بعض الرود من بعض الجهات يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- حجم أعمال الاستشارات الهندسية الذي تعامل عليها البنك الإسلامي للتنمية خلال خمسة أعوام حوالي 23 مليون دولار. ولم يمكن التأكد من الحجم الذي أسند لإستشاريين من العالم العربي وما أسند لكاتب محلية.

ب- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO خلال نفس المدة أسندت دراسات بلغ إجماليها في العالم العربي حوالي 61 مليون دولار كان نصيب مصر فيها حوالي 22 مليون دولار ولم يمكن الاستدلال على حجم ما أسند منها لكاتب محلية.

ج- إدارة الإسكان والتعمير والأمانة العامة للجامعة العربية لديها دراسة منذ



مهمة الهندسة الاستشارية فيها لوائح وقواعد تنطبق في معظمها مع اللوائح والقواعد المالية والعربية وممثل في نقابة المهندسين المصرية حول خمسة آلاف مهندس استشاري في التخصصات المختلفة وأربعمائة وخمسة عشر مكتباً استشارياً منها خمسة بيوت خبرة لكل التخصصات.

وهل يمكن أن تتصور الصورة في الدول العربية مقارنة بمصر.. ومجال الهندسة الاستشارية مباح فيها لغير العرب والمصريين دون رابط.. أحياناً يدعو سهولة تسويق بعض المشروعات الاستشارية.. وأحياناً تقييداً لمقدمة الفرجة!!

إن حق المستثمر مكفول أن يتعاون مع من.. ولكن في إطار النظم والقوانين التي تكفل أن تتطور لخدمات المهندسين المحلي بالاشتراك مع غيره للقبائل القرن الثامن بقرعة قاهرة على الأداء يمكنها أن تتنافس مع غيرها في سوق مفتوح.. نعم هناك عدد محدود في مصر والعالم العربي أمكنه في إطار كل هذا الواقع المزعج أن يتشكل في شكل مؤسسات.. وأن يفسد الأسواق الأمريكية والأوروبية والعربية والإسلامية.. ولكنه مازال هذا محدوداً لئلا أن يتزايد خلال مائتي من أعوام قبل مفهوم الجاهل.. ليكون نصيب الاستشاري العربي أكثر من 5% من الكمية التي يستولى على 95% منها آخرون.

✽ عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للمهندسين الاستشاريين

بنسبة 30,9%
الباقيون: 45,9 مليون دولار بنسبة 4,4%
الآخرون بما فهم العرب 103,9 مليون دولار بنسبة 9,9% معنى ذلك أنه في أحسن الأحوال فإن نصيب الاستشاريين المهندسين العرب في الأعمال التي تمت في العالم العربي لم يزيد على 5%.. قد يقول قائل إن معظم هذه الأعمال التي ذكرت في هذه الطبوعة ناتجة عن اتفاقيات معونة كانت تاجر الدول أن تتعامل مع الاستشاري الأجنبي.. وقد يقول آخراً إن هذه الأعمال معظمها حكومي وفئات أعمال الخرز للقطاع الخاص.. وهي مقولة مقولة لكنها لن تغير كثيراً في نسبة عمل الاستشاري المحلي لأن حجم العمل العام والحكومي في العالم العربي مازال يمثل النسبة الأكبر من حجم أعمال التشييد.. والتساول الآن: هل نطمح عمل هذا الاستشاري وحالته الموازنة مع الاستشاري المحلي؟ في بعض السدود العربية يتم ذلك وتستلزمه القوانين واللوائح المنظمة لمزاولة مهنة الهندسة ففي مصر مثلاً نظم قانون نقابة المهندسين القانون رقم 66 لسنة 1964 وتعديلاته والثانون 204 لسنة 1980 والقرار الوزاري (وزير السوي) رقم 12684 لسنة 1971 حصل الاستشاري الأجنبي في مصر.. ولكن هل يتم تطبيق ومراعاته؟! طبعاً لا.

هل يمكن أن تتصور هذا في مصر التي تضم فيها نقابة المهندسين 226 ألف مهندس من جميع التخصصات وتظم



حقوق الملكية الفكرية والبرمجيات في مصر

تعرف حقوق الملكية الفكرية بأنها تلك الحقوق التي تتركب على أشياء غير مادية وهي نوعان أساسيان أولهما : حقوق الملكية الصناعية وهي تشمل براءة الاختراع والرسم والنموذج الصناعي والعلامة التجارية والاسم التجاري والسمة التجارية والعلوان التجاري وكذلك للبيانات التجارية ولاني تلك

الحقوق الملكية الإبداعية والفنية وحقوق المؤلف وهي ما نحن بصدد، وهي تغطي كلا من مصنفات الفن ومصنفات الأدب. وقد صدر أول قانون في مصر لحماية حقوق المؤلف في ٢٤ يونيو ١٩٥٤ رقم ٣٥٤ وكان القضاء قبل ذلك يقدم الحماية على مبادئ العدالة والقانون الطبيعي وهما المصدران

التقليديان للحكم القضائي في حالة عدم ورود نص تشريعي. وقد عمل هذا القانون بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٩٢ الذي أضاف إلى المصنفات الحمية مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات لم تدرج القانون ٢٩ لسنة ١٩٩٤ الذي نظم الإبداع. وما هو جدير بالذكر أن حقوق المؤلف ملائقت الأولى حقوق مبنوية غير مادية وتضمن حق التوزيع وحق احترام المؤلف ومصنفه وحق التمثيل وسحب المصنف وهي ذات خصائص مشتركة إذ أنها تتعلق بشخص المؤلف وهي غير قابلة للتقادم أو التصرف فيها أما الطائفة الثانية فهي حقوق مادية تعطي للمؤلف المتمتع باحتمار استقلال مصنفه بما يتركب عليه عائد مادي ويتميز هذا الاحتكار بإمكان التنازل عنه للغير وهو يعوم بحياة المؤلف ولخمسين سنة بعد وفاته كما أنه يمكن الحجز على ذلك الحق والميراث فإن للمؤلف وحده حق تغيير حقه. وقد منح القانون سنة كاملة لتوفيق الأوضاع انتهت في سنة ٩٤ واحتراما منها للتشريعات والإتفاقيات الدولية الموقعة عليها (بيزن ١٩٧٦ والجات - تريسن ١٩٩٥) لفسه قامت السلطات المسئولة بمراقبة التطبيق الفعال للقانون من خلال حملات لشرطة المصنفات في جميع أنحاء جمهورية مصر وتطبيق القوانين

أنه في خلال سنتين ومن جانب آخر لقط الخلل جهات عدة في دراسة المؤلف ونظمت حملات النقاش والمؤتمرات والندوات وقد شمل ذلك المجلس القومي للبرمجيات يركز المطومات ودعم القرار بمجلس الوزراء والجمعية المصرية للبرمجيات وجمعية رعاية حقوق منجى برامج الكمبيوتر التجارية وجمعية الحاسبات بأفريقي تجارة السفارة والاستكبرية وقد تفحصت التوصيات في التالي:

- ١- وجوب توحيد الجهة التي تخضع لها البرمجيات وشركات الكمبيوتر لإسراف ورعاية وتقيتها.
- ٢- يجب مراجعة إجراءات التسيط والتفتيش وتصريز الأجهزة وقد تمت بجانها اقتراحات للعرض على المسئولين وإتخاذ قرارات بشأنها.
- ٣- يجب خفض الجمارك (حاليا ٨٢٥٪) وضرائب البيجات (حاليا ١٠٪) على البرمجيات أن لم يمكن لهاها
- ٤- يتعين على الشركات العالمية تقديم أسعار خاصة للسوق المصري وهناك تجرية جديدة بالذكر قامت بها شركة سعودية رائدة في التعمير إذ أعدت إصدارا خاصا بمصر من برامجها بثلاث قيمتها البيجة العالمية ونهيت السلطات السعودية على الجمارك السعودية بعدم السماح بدخول



أي كميات تجارية من تلك البرامج المصورة خصيصا لصن وهو مثل يجب أن تحلق للشركات الأخرى حذو.

٦. يجب أن تتبنى الشركات الدولية سياسات أكثر مرونة لخصم اللعبة نظرا لعدم توفر المستخدم العملاق (٢٠٠٠ محطة عمل) في مكان واحد في مصر ومن ثم قد يكون من الجدى أن يخفف هذا الزام إلى العشر أو أقل نظرا لطبيعة الأعمال في مصر وبالتالي لا يفقد السوق المصري الحق في التمتع بتلك البرية.

٧. أن منتجى البرامج العالمية يتعين عليهم أن يراقبوا هوافش الربح التي يحصلونها من موزعهم ووكلائهم في السوق المصري بحيث يكفل تناسب الصورة الخاصة وخصوصا أن هناك العديد منهم يمارسون نشاطهم في ظل شبه احتكار كامل.

٨. أن التخليص في الأسعار الممنوح للهيئات التعليمية والطلاب وهيئات الترفيه في الولايات المتحدة يجب أن يطبق في السوق المصري.

٩. يجب تشجيع تقديم البرامج الأجنبية للمصاحف التعليمية والجامعات كمنح للاستخدام الأكاديمي والتعليمي.

١٠. أنه من المهم خلق وهي بالتالي الإقتصاد والأخلاقي المترتب على عملية النسخ غير المشروع لبرامج الكمبيوتر والتوعية بكيفية التعرف على البرامج المقرصنة (غير القانونية) ويحتمل ذلك بتقديم حملات منظمة هائلة تضاهي الجمهور العام والجماعات الشبابية ورجال الأعمال والطلبة من خلال الإعلانات والشوات والمناصير والعملاء البرية.

١١. يجب أن يدرج مسرورا لبرمجيات ضمن ما يمكن أن تعوله البنوك وجهات الإفراض المختلفة بما في ذلك هيئات العونة الأجنبية من مصلحة البرمجيات المصرية يلزم أن يتخذ إليها بين الإصدار وهي تبلغ اليوم ٣٥ مليون

كاتب المقال :
مهندس شيرين الرئيس



المصدر: الحسابات

التاريخ: ١٩٤٦ أكتوبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

مرض البك .. يفرس الدواء

ماذا نفعل .. حتى لا تتحول أسواقنا إلى

فئران تجارب؟

المعارضون: الشركات متعددة الجنسية

ستحتكر أسواق الدواء

المؤيدون: اتفاقية «جات» ليست كلها سلبيات

وفيها إيجابيات كثيرة

إذارت اتفاقية الجات العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل صناعة الدواء في الدول النامية ومنها مصر وثار جدل بين الأطباء والعلماء منهم من يؤكد أن هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى اختكار الشركات العالمية لصناعة الدواء في العالم وأن الدول النامية سوف تتحول مع تطبيق الاتفاقية إلى فئران للتجارب في مجال الأدوية لتبذل المتقدمة وأن الشركات المتعددة الجنسيات سوف تحتكر سوق تجارة الدواء في العالم وأن استيراد الدواء سوف يوصل إلى إهمام فلكته لن يستطيع الفقراء في العالم شراءها.

وعلى الجانب الآخر يرى بعض العلماء أن اتفاقية الجات ليست كلها سلبيات ولكن لها بعض الإيجابيات ومنها أنها ستعطي للدولة الحق في التفاوض براءات الاختراع المستحقة للدول موافقة صاحب البرامة إذا تعبت في طلبات ذلك لتحقيق المصلحة العامة كما أن فترة السماح ستعطي للدولة الخامية فرصة لاعادة ترتيب أوضاعها المتدهنة مع التطورات العالمية.



للبحوث والتدريب والتطوير

التعليم

٢٤ أكتوبر ١٩٩٦

المصنع، الاستثمار الصناعي

ومن ثم أصبح كل واحد منها يعمل في ما مفضل من الآخر.

التحدي الكبير

ومن جاريه، يقول الدكتور جلال غربا، رئيس الشركة القابضة للصناعات، مجلس الصناعات عموماً تخصصه من التحديات .. فهو إن يكن التركيز في البداية على تقديم التجهيز القابل للتطوير في اتفاقية تجارية عالمية الجاه .. واحد ملاحظتها اتفاقية للتجارة الحرة، والتي تأسس على فتح الحدود، هذه الاتفاقية ليست مثالية على الدوام أو جديراً .. انتهى لا تتجاوز ٢٠٪ لتغطية الطلب والسيولة ٢٠٪ إقليمي أكثر ٢٠٪ للمستثمرين الجاه .. لكن اتفاقية للتجارة الحرة التي لم يصبها بأساس أمريكا وإيران .. لم يصبها مفاهيم حول بولندا .. حيث تم تحديد عام ونصف كمنه لنيل العالم المتقدمة .. حتى تكون جاهزة للتفاعل معها وأربع سنوات للدول النامية ومنها مصر .. ١٠ سنوات للدول الأقل نمواً كما تضمنت لمدة ١٢ الخامسة بمرات الاختراع الجديد، وجدة

تختلف من التخصصية بين لبراهم الاختراع .. لك لمحة نظرة لصناعة في الأمم أو الأمة الصناعية والمستثمر الدولي والتكنولوجيا المستخدمة في الاتجار بمنتجات هذه الصناعة تمتد في حديقين جاري .. من الدوام القليل لهذا والتي يجب أن تترك أسواقها لمدة ٢٤ في المنطقة وبمب التغيرات .. والتي لم يصبها على التجهيز والتطوير بمرات الاختراع .. إن يترك بدهم وحتى يحدث ذلك من الممكن أن يشهد ضخم إجراءات محفظة .. هذه الإجراءات لها من الخطوة ما يصبها صناعة الدوام في مصر ويصلها حتى مختلف خبر .. أنه يترك عليها وعلى عمليات الإنتاج لها أي حد كبير

مؤيدون ومعارضون

سلك الدكتور محمد حامد استاذ لدراسة والبحوث الدولية ما من رايه لهذا لتدري به بعض الآراء، وتتأثر من المرحلة الاقتصادية لتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية الذي أقره الجاه

أجاب قائلا: الامن للتأثر من هذه الطريقة من خبر .. امريكين والاضافة الى خبر .. واثنين يوافقون شركات بولندا مثل بولندا شركات متعددة الجنسيات اما للسكنين بالقرى الاقتصادية لهم القانون على صناعة الدوام .. القضية الملوكه لصدر في القطاع العام والصالحين والتي مؤيدوه متحمسين على تصنيع خبر .. من الاوروبيين وكندا والهند .. فجات حجج الطالبيين بالتأثر من منطقة في ان التطبيق للصناعات الاقتصادية .. بل في ان زيادة

كبيرة في اسعار الادوية على أساس ان أكثر من ٢٠٪ من الأدوية المستوردة لا تخضع للتصنيع في ٢٠٪ اسعار الادوية الاساسية هي التي لها براءات صارية .. بينما يضيف تطبيق القوانين للاقتصادات الشركات العالمية على الاستثمار الدوائي في المنطقة وهذا تابع من مستوردة انشاء أكثر من مركز للصناعات الدوائية في نفس المنطقة وبالتالي مساهمة في

الدكتور زكريا جاد نقيب الصناعات يوضح أن هناك عدداً من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ تخسيعاً لخط الدوام لوزارة الصحة .. ثم تم كسالة الاشارة الاقتصادية تحت إشراف وزير قطاع الأعمال .. وأصبح دور وزارة الصحة مصدراً في التمويل والتمويل بعد أن كان الدوام يخصص مذب المستشفيات خسرهما كمالاً لجهة واحدة مملدة في وزارة الصحة .. لذا فقد صيغ هذا التغيير في تلك مهلة الترابط بين قطاعات الدوام المختلفة ..

لجود شركات قطاع الأعمال تتبع وزير قطاع الأعمال والشركات الخاصة والاستثمارية تخضع للادارة مهلة الاستثمار .. من هذا فساد دور وزارة الصحة .. فانضمت بعدة الفكر وتحديد الهدف، وتخطيط الاستثمارات .. بل ان بعض الشركات ان لم تكن كلها .. وضعت على مسار للناسلة للخدمة من جهة .. وأصبح الربح من الخدمة والتمويل الجديد في التجهيز وهنا يمكن الخطورة .. هناك مساهمات لود ان اخرجها .. لأنها لافادة كثير كثيراً من الفائل على صناعة الدوام منها: أهمية تحديد المعاني .. فساداً تتكلم من الصناعة البولندية .. فالتالي اعني ان راس لكل وطني .. وكذلك الفكر والصالحين .. وهذا التخلي على ارجح الشركات الأجنبية .. لأنها تستفيد للشركات عابرة القارات .. وتبيع فيها من الاساس .. فساداً على أنها لافادة القيمة المضافة ..

ويشير الى أنه ليس معنى إقامة مصنع على أرض مصر ان يترك مصرى مصنع وليس طلاق ان ملكيته ليست للمصريين .. ان الاستثمار في مجال الدوام يجب ان يتم بمهنية شديدة، ذلك على أساس ان الدوام خمة .. ولابد من اعدادات فرائض في توفير الخدمة .. وتحليل العائد .. كما أنه لا يجب ان نغرق الدوام، باعتبارها مهلة مثل السلم الأخرى .. حتى نتمكن من تطوير حصة التجارة والبيات السوق .. ان الربح ليس له حرية اختيار الدوام .. ان التجهيز الذي يهدد الآن اننا نضل

مصر لكليات الكبرية .. حيث تعد كاتبة الشركات، وتبيع بعضها كيمي .. ومن اللجوء ان تسير ست اومر شركات مملدة على صناعة الدوام في العالم .. ومن الجاه بالفكر والتكلم مازال على لسان الدكتور زكريا جاد ان اتفاقية الجاه لتطبيق على الاتحادي ٢٠ سنة التقليل من ٢٠ سنة .. كما يؤكد بالنسبة على صناعة ومستقبل الدوام .. ومن مصر لثلاثين مهلة لتأثير رؤس استروها بالاولى .. بينما لود رؤس الاموال في الشركات كيميائية الجاهية تقدر بالمليارات .. فساداً من الاتحاديات والراي القديمة التي تتغير بدهم .. وبمايزيد .. يحدوني كل هذه التغيرات تحت مهلة واحدة .. على يمكن تحسين اوضاعها وتقليل رقم العمل بدهم .. ولقد ان هناك شركات تتبع خطا الاستثمار واخرى تتبع سوق المال وذلك لصناعات الدوام في مصر لا علاقة ان تراكب لها بدهم ..

تتمسك الآخرين في الخطى عن الدائرة الاقتصادية .. تكون في الرضا في الملام الاول للاستثمار على استثمار الدوام خسرهما وهذا لا يترك اصحاب هذا الرأي الحاضر الاساسي والتشمل في حرص الشركات الكبرى على استثماره في تلك في مجال البحوث للتأثر للاختراع وتطوير الادوية الخاصة بها ..

ارتقاء قانون الاستهلاك

اما للسكنين بالقرى الاقتصادية تتكرر هجومهم في التحليل الدوامي السلي الى ارتقاء قانون الاستهلاك السلي الدوام من ٢ الى ١٢ ملوكه جديداً، وان ذلك من شأن ان يرفع المستثمرين ويحدد بطلاني صناعة الدوام المصرية في غضون ١٠ سنوات ..

ان الشبكة الكبرى والتكامل مازال الدكتور محمد رجب حامد بالقصة للجاه وتأمين حماية الملكية الفكرية لا تخضع بالادوية التي لتجدها مصر الآن .. حيث لا تسمى الحماية الفكرية على أكثر من ٢٠٪ منها لودا وليس أكثر

الجنة القادمة من عدم الفاسلة التي ليصحت في التخصص أو عدم التخصص بالقرى الاقتصادية وأما في ما يخص ستمس في حالة الرضا الحالية بدهم الدوام للصناعات للشركات البركة ومؤسسات الملكية الصناعية لودا الصناعات .. باعتبارها صناعة بحالية لودية ان سجون التخصص والصناعات الاقتصادية في ارجاء على استراتيجيات لشبكة البحوث وتطويرها .. بينما يصبها ان القانون على صناعة الدوام .. يرحلون مشكلات الدوام من علاج لحد الى الاجيال السابقة ليكون كلفر قد زان، وأصبح معه التصنيع كاتبة من اجل الصلاح .. انه سجون العلاج يكون قد مضي .. ومن الصناعات تدارك أي خطأ ..

ويستطوع استاذ البحوث الدوائية قائلا ان قيمة صناعة الدوام للصناعات سلق من لرات الا ان الحال كساداً من عليه .. ويضمحل هذه الصناعة بالتدريج في اعمال الوكالة والمستوردة ويمكن تدهن لها في الدنيا وان نال كاتبة على الاستثمار في قطاع الادوية التي تستحق هذا الحماية، وحتى في هذا الامر فان للتأثر لادوية واستثمار تدهن الدوام خبر الشبكة في التجهيز من هذا بدهم الانكسار على صناعة الادوية على لودا الجاه بما يصلها تسير لا تلام ارجحها وبمسة لادوية التطوير والتحديث

الامر ملغية

الدكتور على جديدي رئيس الجمعية للبحوث العلمي والتكنولوجيا في الاسكان الجاه للمصنوعين يؤكد ان اتفاقية الجاه

لها تأثير سلبي واخرى ايجابية على قطاع صناعة وتداول الادوية .. ومن ابرز الصايات ان اتفاقية الجاه سوف تثير في فرض طريقة معينة واساليب معد التصنيع الدوام ان الصناعات في اللجج النهائي بحيث لا تصعب امام الشركة للتجربة المستوردة او امام الدوام سجون طريقة للصناعات في المنتج النهائي على مكس فاني كان معزولاً به قبل اتفاقية



البحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

الاستخدام التعليمي

التاريخ:

٢٢ أكتوبر ١٩٩٦

الجهات حيث كان يتم تسجيل البحث
للنهائي فبالإضافة لذلك، تم تسجيل
العملية، وبالتالي يكون أمام الدولة في
الشركة الكلية، وقد تكون إحدى هذه
إلى نتائج أبحاثها في تكاليف وبأساليبها
مؤاخر من الشركة المساهمة.
ويستطوع رئيس الشركة البحث
العلمي خلال... أن اتفاقية القوات لدرج
الدولة أو الشركة بتسجيل الخبرة والمثلج
معا وبالنظر لإنتاج الدولة أو الشركة
الدرجة إنتاج الدولة، إلا بالخبرة أو
الاستطوع الذي تم تسجيله وبالتالي تصبح
على الدولة أو الشركة لخدمة البحث من
طرق أخرى قد تكون أقل تكلفة وأوفر في
الخدمات وفي الوقت والمجهود.

نقل كندو للبحوث
ومن أشهر مشاريع اتفاقية الجهات في
قطاع الدولة... والقيام بأعمال البحوث على
حجمها... أنها تغطي أصحاب الخبرة أو
الشركة للقيام بأعمال الاختراع والحيد من
المستودعات منها أن الدولة أو الشركة
المستودعة للدولة من شركة أو دولة أجنبية

ملها أن تلزم بتعليمات الشركة الكلية
لإجراء الاختراع، بحيث تكون الدولة أو
الشركة المستودعة لعمق براد الاختراع
بالفرص لتعليمات الشركة صاحبة حق
الإبراء أن تملك الشركة المستودعة على
الشركة المستودعة أن تلتزم بالخدمات
والأولية والمستودعات الأبحاث من متعة، ولا
يملك الأمر بعد هذا الحد بل من حق
الشركة صاحبة حق الإبراء أن تلتزم
على الدولة أو الشركة المستودعة الكلية
لأن نتائجها للأعمال التي تبويع أبحاثها
الدواء، كما أن من عليها أن تلتزم بتعليم
الدواء التي تستعمل الدولة المستودعة لأن
مكان آخر في العالم مما يلي أي ارتقاء
استمرار الدولة، ويوصى إلى أن تكون الكلية
واحتكاك الشركات العالمية التي تملك حق
براد الاختراع لسبق لجامعة الدولة في
العالم.

وفي الجانب الآخر، هناك بعض
الاحتياطات الاتفاقية أبحاث في مجال
صناعة الدواء... والقيام بأعمال البحوث
على حجمها... حيث تغطي أصحاب الخبرة أو
الشركة المستودعة على الدولة أو الشركة
مسجلة عنها حتى تقوم على تأسيس صاحب
الإبراء حتى لو كان ينتمي إلى الدولة
أجنبية أخرى، ولكنه في حالة إذا ما كان
هذا الدولة، فمبدأ الاتفاق مع غيرها من الولايات
وتحت صاحب البراد في حالة في استخدام براد
الحصول على حق في استخدام براد
وعليه بعد ذلك أن يرفع شكوى في
الجهات المختصة بالفكرية بمتابعة
الجامعة العالمية.
كما أن اتفاقية الجهات الدولية حق
تسجيل الدولة... بحيث لو أراد أن شركة
أن تملك الدولة لاحتلال منها وباحت من
ترفض الدولة لاحتلال منها وباحت من
معتبر آخر، والدولة تملك ذلك لأنها تعتبر
بشأنه أكبر مستهلك الدواء، لأنها تملك
فلما كانت كبيرة من المستشفيات الحكومية
ومستشفيات الجامعات.

ملف حق الاختلال
ويستطوع الدكتور على حبيب خلال أن
فترة المدة سنوات على حبيب اتفاقية
الجهات الدولية لأبحاثه مع دول أخرى إلى
مستوى حق اختلال العديد من برادات
الاختراع الدولية في الكلية لأبحاثه كما
لها مع دول تساهم الدولة الكلية على
أبحاثه ترتيب أبحاثها بحيث تكون ذلك
فريدة أمام أجهزة البحث العلمي وبما
في البحث من طرق أخرى للوصول في
بعض النتائج الجديدة عالمياً.

يغطي احتياطياً
ومن ناحية أخرى ترفع الحكومة
جمعية محس وكيلة أول وزارة الصحة
لشؤون المساهمة في شركات الأدوية
للمساهمة تلزم من الدولة، مما يغطي
احتياجات المرضى في الداخل بنسبة ٧٥٪
تقريباً وإلى استيراد احتياجات ومعدات
تعليمات اتفاقية الجهات فيما يخص الكلية
التكثيف برادات الاختراع على الصناعة
الدوائية... فالدولة هي في حالة الحصول
أو التخليص في تنفيذ الاتفاقية... هناك نقراً
أوجدت كافة الاستثمارات في دول الصناعة
على الأرض للصحة ومثلها في الشركات
مستعملة للصحة ومثلها في الصناعة
وطام الأبحاث... ومثلها في الصناعة
التي تغطي أبحاث الاستثمارات العالمية التي
تم تنفيذها في دول شركاتها وحتى يتم

استيراد هذه الاستثمارات بين جهات
بالتفصيل الاقتصادية الكلية في مرادها
من إنتاج أصناف تم إنتاجها بالمثل
وطريقها بالأساليب وأبحاثه مثل بنسبة
عالية من دولها للتصنيع في الكلية.
ولأن مثل الدول للصحة مثلها في
يوجد نظام لتجسس صحتهم شامل قوي
ولم ينعكس على عائل الصناعة الدولية
توزيع الأبحاث بأبحاث دولها كدولة
الصحة... كما أن عدم وجود أية أساسية
للمساهمة الدولية للصحة والتي تتمثل
في مراكز البحوث الصيدلانية، وكذلك عدم
توفر صناعة خدمات دولية قوية قادرة
على سد احتياجات الصناعة من هذه
الأبحاث حيث لا تتوفر الخدمات للتجسس
محلياً... ٢٠٪ من إجمالي قيمة الخدمات
للاحتياط الصناعية الدولية رقم أنها مثل
نسبة عالية من تكلفة البحث الدولي والتي
تصل إلى ٢٠٪ كل كل دول مراد مثلها في
في بحثها في الكلية اتفاقية الجهات
والعمل لتجسس عالية والتي تملك دول من
الاتفاقية زيادة كبيرة في الأبحاث ومعدات
في حالة استخدام الصناعات
تقديم أن سبق الصناعة الصيدلانية
في عصر لتتطلب استثمارات في مجال
الصناعة الدولية التطبيقية، ولكن تتطلب
استثمارات في مجال صناعة الخدمات
الأولية والمستشفيات الحكومية التي
تتطلب تكنولوجيا عالية والتي تملك دول منها
الشركات متعددة الجنسيات... لذا فإن
التعاون الدولي بالرغم من اتفاقية
الجهات يغطي التجسس بالتطبيق لتتطلب
حقوق البرادات على مافو متوالف عالمياً
بالسوق مما يؤدي إلى حيد كثرات
الاقتصادات على الشركات العالمية

ويظهر صعوبة الإحاطة بالبراد لذا
استخدمت وكالة مسائل على أساس
الدكتوراه جمعية محس بالتعليم لتتطلب
الاتفاقية فيما يخص براد الاختراع
والكلية الفكرية للتدريس المسجل بها حسن
وفي عصر براد مع صعوبة الأخذ في
الاعتبار أن تملك وزارة الصحة مثلاً في
السلطات للشخصية للحصول الأدوية
بصحة الكلية براد الاختراع
للمستشفيات الحكومية التي لم تملك
التقدم بها للحصول على أن تملك الشركات
الشركات العالمية على أن تملك الشركات
صاحبة براد الاختراع بطلب فشرة
الصحة للتدريس بها بالكلية

فترة انتقالية بشرط
[على الجهات أصعب وأعلى لها يجب
التعامل مع إمكانية على يمكن مواجهة
وتزويده قدر الشك... لكن يجب أن يكون
السبيل إلى تلك الاستقلال أن لا يحد
على أساس التفكير محمد... ما وجد
حيث قال أنه في أثار الفرق العالمية
الخاصة بصناعة الدواء، وبما أنها لا تملك
الجهات الأخرى الأخذ بغيرها بطرق التي
للأبحاث الاتفاقية بغيرها بطرق التي
الأساسية التي تملك في البحوث... والتدريس
يهدف إلى تغطية الأبحاث مع الاتفاقية
الجهات والتي يمكن أن يغطي بالاحتياط
طويل المدى حول قانون حقوق الملكية
للكلية

سلامة حربي
عبد الرؤوف خليفة



للبحث والتدريب والمعلومات

للصدر:

الإعزام الاقتصادية

الطبع:

٢٨ أكتوبر ١٩٩٦



يرأس الدكتور كمال
الجنزوري رئيس
مجلس الوزراء المؤتمر
والمعرض الدولي الأول
للدواء والمستلزمات
الطبية خلال شهر
نوفمبر القادم لمناقشة
مناخ الدواء في مصر
ومواجهة اتفاقية
الجات ووضع

استراتيجية دوائية
لدخول القرن الـ ٢١
مبتكرين ولسنا
مقلدين في الإنتاج
الدوائي.

إعلن ذلك الدكتور
اسماعيل سلام وزير
الصحة والسكان في
المؤتمر الصحفي الذي
عقدته بمناسبة انعقاد
هذا المؤتمر الدولي
وإدار الحوار الأستاذ
عصام رفعت رئيس
تحرير الأهرام
الاقتصادي.. إن الدولة
ستتف وراء صناعة
الدواء إنتاجا

وتصديرا وفتح

وزير الصحة والسكان

استراتيجية جديدة

لصناعة الدواء لمواجهة

التفاسقية الجات

• ضرورة وصول الدواء

المدعم الى مستحقيه

• صناعة الدواء المصرية

بمخلاقه وحمت المواطن

من الأز مـ

اسواق جديدة للأدوية المصرية التي أصبحت منافسا قويا
للأدوية المستوردة.

ولكن على ضرورة وصول الدواء المدعم الى مستحقيه ولا أمل
في ذلك إلا من خلال سياسة صحية شاملة تحدد الفئات



د. اسماعيل سلام
وزير الصحة والسكان



المستحقة للدعم

وأعلن الوزير في المؤتمر الصحفي أن الحوار الذي يدور في مثل

هذه المؤتمرات الدولية هو الذي يصنع الرؤية المستقبلية لهما

اختلفنا أو تخوفنا فإن الرؤية الصحيحة هي

القادرة على صنع المستقبل

وإن يقوم هذا المؤتمر بوضع رؤية مستقبلية

لصناعة الدواء في مصر تدخل بها القرن الـ ٢١

ونتمشى مع اتفاقية الدجاء ومع التغيرات

العالمية التي تمر بها

ونقل وزير الصحة تحيات الدكتور الجوزي لصناع الدواء في مصر

هذه الصناعة العريقة وأمل مصر والمواطن المصري القادر وغير القادر

وقال وزير الصحة إن الدواء ليس سلعة اجتماعية فقط بل يمثل اهتمام كل

فرد من أفراد المجتمع وأنه خلال الفترة القادمة سوف يتم وضع سياسة

دوائية رشيدة من خلال سياسة صحيحة متكاملة وأن يقوم النظام

الصحي بحل المشاكل

الاجتماعية للدواء

وأشاد إلى أن الدواء المصري

بخير ونحن مستقبلون على

تطور كبير في هذه الصناعة

ليس من ناحية السعر فقط

فهذه نظرة شيقة. أما النظائر

المقابلة هو سياسة صحيحة

تضمن البعد الاجتماعي بما

لا يؤثر على صناعة الدواء

أكد الوزير على ضرورة

وصول الدواء المدعم إلى

مستحققيه وأن السياسة

الصحية الشاملة هي القادرة على

تمديد هذه الفئات وأنه من

المكره أن يواجه الدعم لخير

مستحققيه وعندها بدأنا نقاش

الضغط الصحية وجدنا أن أدوية

الانسولين والقلب والسرطانات

مدعمة كما وجدنا أيضا بعض

المضادات الحيوية فلماذا هذا

الدعم



المصدر

الأهرام الاقتصادي

البحوث والتدريب والمعلومات

الطليخ

١٩٩٧

إن صناعة الدواء في مصر عملاقة وقطعت شوطا كبيرا في التقدم والرقى وهي قلعة كبيرة حمت مصر في كثير من الأزمات الدوائية وأن شركات الدواء الوطنية تنتج حوالى ٧٩٢ من جملة الاستهلاك بأكثر من ٢ مليارات جنيه فإذا تم استيراد هذه الكمية من الخارج ليرصل سعرها إلى ١٢ مليار جنيه وهذا غير مستطاع ويرفق كامل الاقتصاد القومي وبذلك تصبح صناعة الدواء هي صمام الأمان الذى يحى المريض المصرى من الأزمات. ولقد إن كل صناعة لها مقاييس ومعاملات وأدوات تخفف من نظرة الوزير إلى نظرة صناع الدواء ولكن هناك عناصر وأسعار تهيئ أساسية يجب أن ننظر إليها فإن صناع الدواء هم القدر العناصر لوضع هذا التصور وأن الحكومة عامل مساعد فى ذلك. وأشار إلى أن الدولة تكف بقوة خلف صناعة الدواء إيماناً منها بقوتها وإشارتها على المنافسة العالمية. وأن صناعة الدواء قطعت شوطاً كبيراً فى الجودة الشاملة وخلال الـ ٥ سنوات الماضية حدث تطور مذهل فى هذه الصناعة سواء من ناحية الجودة والفاعلية والأمان وتطوير مقاييس ومعايير الجودة. ونحن نشعر أن معايير الجودة فى صناعة الدواء المصرى لا تقل عن معايير الجودة فى كبرى شركات الدواء العالمية بل هناك شركات دواء مصرية تفوقت على معايير الجودة العالمية. وأشاد إلى أن صناعة الدواء كائن حي يجب أن يكون لها أبعاد تصديرية وفتح أسواق جديدة فى الخارج من خلال سياسة تسويقية جماعية للأدوية المصرية بخلاف الدخول فى صناعة الخامات الدوائية فإن هذا يخلق بعداً جديداً وريكة أساسية فى صناعة الدواء المصرى. وقال أنه خلال فترة السماح فى تطبيق اتفاقية والهاد طينا التركيز على البحوث الدوائية حتى تدخل مرحلة تطبيق هذه الاتفاقية مبتكرين مبدعين وليسنا مقلدين فى الإنتاج الدوائى وحان الوقت بأن تقوم مجموعة من شركات الدواء مجتمعة بالبحوث الدوائية واستنباط خامات دوائية جديدة. وأضاف الوزير أن صناعة الدواء فى مصر لا شك أنها تعاني من بعض المشاكل فيجب أن ننظر إليها بجد ووضع الحلول اللازمة حتى تستمر هذه الصناعة فى تقديم عطاياها للمواطن المصرى وأن تكفل هذه الشركات فى حالة تناقص فالحقاء للأصلح. وطالب بوضع قاعدة جديدة لتوزيع الدواء.



د. فروت باسيلي
رئيس جمعية منتجي
الصناعات الدوائية

على المواطنين بحيث لا تحرم منطقة على حساب أخرى ووضع سياسة راسخة للتصدير والرقابة الجيدة فليس خلال الفترة القادمة سوف تصبح هيئة الرقابة الدوائية عضوا نشطا في الرقابة على الدواء لإستمرار الحفاظ على سمعته العالي.

وقال إننى كوزير للصحة مدين لشركات الدواء المصرية لكثير منها يقرر المسئولية ويحس بمسئوريته وقامت بإنتاج أصناف دوائية يحتاجها المريض المصرى رغم خسائرها فى إنتاج هذه الأصناف وعندما حدث نقص فى بعض الأصناف إستجابت تلك الشركات بإنتاجه فورا.

وأشار إلى أنه خلال الفترة الماضية تم تحريك أسعار بعض أصناف الأدوية التى يقل سعرها عن ٤ جنيهات لعموم بعض الخصائص التى تلحق بالشركات المنتجة والإستمرار فى إنتاجها فمثلا دواء يستورد من الخارج بسعر ٧ جنيهات وينتج محليا بسعر ٥٥ قرشا تم تحريك سعره لإستمرار الشركة فى إنتاجه وتوفيره للمريض بدلا من المستورد غالى الثمن.

وأشاد الوزير بشركات الدواء المصرية التى اتجهت إلى إنتاج بدائل للأدوية المستوردة من الخارج غالية الثمن فهناك دواء يستورد من الخارج بسعر ٩,٥ جنيه تم إنتاجه محليا بسعر جنيهين فقط وبغيره من الأصناف.

وأكد على ضرورة تكريم صناع الدواء الشرفاء الذين قاموا بهذا العمل الإنساني، وأن سعر الدواء لا يمكن إيقافه عند حد معين ولكن يجب وضع الضوابط التى تجعله ولا يظلم من أينما وسوف نطعن عن أى زيادة فى أسعار الدواء ومبرراتها ونسبها لتصبح الأمور والحقائق واضحة.

وأكد على ضرورة التخزين الجيد للدواء حتى يصل إلى يد المريض آمنا غير تالف أو فاسد فاعليتة وسيتم وضع إرشادات على عبوات الدواء تحدد ضوابط التخزين الجيد.

إن توزيع الدواء يجب أن يخضع لأسس علمية مع مراعاة العدالة بين المحافظات وعدم تركيز الأدوية فى المحافظات الكبرى وإن مسئوليتى كوزير للصحة توفير الدواء لعدد ١٧ ألف صيدلية منتشرة فى ربوع



مصر.

وأشار إلى أن الدولة تشجع صناعة الفحومات الدوائية وتضع كافة التسهيلات لذلك وكذلك المستلزمات الطبية ذات معايير الجودة العالية مثل صمامات القلب وأجهزة الفشل الكلوي وخلافه، والدولة تشجع إنتاج أي مستلزم طبي يضيف البسمة على المرض المصري، كما تشجع الصناعة الوطنية ذات المردود في السوق المحلية والعالمية.. ولكن نرفض مبدأ الاحتكار في الصناعة فإن هذا يضر بها وإن تسمح بإحتكار أي منتج جديد.

وقال أن سوق الدواء في مصر قوية فإن معايير الجودة هي الأساس لبقاء أي منتج وأن السوق المصري يسمح بإقامة شركات فواء جديدة وجلب المزيد من الإستثمارات ولكن في النهاية البقاء للأصلح. وأكد على ضرورة وضع مفاهيم ومعايير جديدة لصناعة الدواء فمزال الدواء المصري منافساً قويا في الأسواق العالمية بل أن المرض المصري أصبح مصر على كتابته في التلكرية الطبية.

وأكد على ضرورة التخصص في إنتاج أصناف الأدوية بين الشركات لمزيد من التجويد وتغييره بصفة مستمرة، والمشاركة في البحوث الدوائية والفحومات الدوائية والدخول بها إلى القرن الـ ٢١.

د. هـ. الموتر المصطفى النكاترة جميلة موسى رئيس مركز التخطيط للسياسات الدوائية وحلمى عمر رئيس هيئة المصل واللقاح ومهد الله ملوخيبة رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية ومحمود فراب المستشار العلى للمؤتر ولخيف من أساتذة كليات الطب والميدلة وصناع الدواء. وأكد الدكتور شريت باسيلي رئيس جمعية منتجي الصناعات الدوائية أن صناعة الفحومات الدوائية تعد من الصناعات الثقيلة في صناعة الدواء فلا بد من التطوير في مجال الفحومات الدوائية بنفس القدر من التطوير في صناعات التشكيل الصيدلي.

قد يقول البعض أن هذا بالغ الصعوبة إلى درجة الإستحالة ولكن الواقع أن هناك تجربة قامت بها إحدى الشركات الإستثمارية بتركيب وحدة لتصنيع الفحومات من نوع الفحومات المتعددة الأغراض وخلال ٦ شهور، تمت إشراف الدكتور نبيل أبو العوينة يمكن لهم تخليق ٤ أنواع من الفحومات الدوائية العلاجية الهامة بكميات صناعية وبتكلفة تقل عن السعر السائد في السوق وعلى ذلك فقد أتمت التجربة العملية أن تصنيع الفحومات الدوائية بتكلفة إقتصادية ممكن جدا بشرط إنتقله أنواع من الفحومات غير التقليدية والتي ليست فيها منافسة مباشرة على المستوى



العالمى لأن هناك بعض الفئات الشاملة لا يمكن المنافسة فيها حيث يتم إنتاجها بكميات عالية جدا تفوق من تكلفتها إلى القدر الذى لا يسمح بمنافستها، أما العديد من الفئات الأخرى التى لا تقع تحت طائلة هذه المنافسة الشرسة فيمكن تصنيعها بنجاح وبيعها في نفس الوقت.

يقول الدكتور محمود غربا المستشار العلمى للمؤتمر إن فلسفة اعتماد هذا المؤتمر تنطوي على شقين أحدهما علمى طوى والأخر اقتصادى أما الشق العلمى فهو يهدف إلى الطب والعلاج المستن، أما الشق التجارى يتعلق بإقتصاديات صناعة الدواء كسلسلة إقتصادية وسياسة تصنيع الدواء علاوة على دور القطاع الخاص في زيادة حجم الإستثمارات في هذه الصناعة.



المصدر: www.al-akhbar.com

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩٦

حماية الملكية الفكرية لحل مشكلة نقل التكنولوجيا

كُتِبَتْ - سَهْرٌ هَدَانَتْ وَعَطَاةٌ عِنْدَ الْحَمِيدِ:

مجدد، يفتقدون بعد ذلك إلى خطته ولا يستطيعون استكمالها. أخذت الحكومة في الاعتبار كل جانب ويؤثر الجانب البشري أنها هناك لجنحة الأولى خاصة ببرامج الانخراط والالتزام والعمل في مكاتب كبار الأشخاص، ولكن هذه الخطة الرئيسية هي التذكارية العامة من جانب المشاركين والسياسيين من جانب آخر، مشيرة إلى أن القوانين أصبحت في كثير من النكبات القانونية والسياسية لدى باقي القوى والأمم والشعوب، ونحن نؤكد في افتتاح هذه الطرقات المحيطة بالديمقراطية، إلى أن سيورة تطوير تلك النكبات الفكرية، ونرى أهمية هذه النكبات الفكرية لخاصة حقوق النكبات الفكرية للرجال في مختلف تلك التذكارية في تلك النكبات العامة، لذلك نأتمن على الجانب العلمي في مجال النكبات الفكرية والانخراط في تلك النكبات العامة.



٣١ أكتوبر ١٩٩٦

التبليغ

للبحوث والتدريب والمعلومات

رؤساء ٧ شركات أدوية .. فى حوار : الجمهورية ، الأسبوعى ..
الحلقة الأخيرة

مليار جنيه خسائر الدواء من تطبيق «الجات» سنوياً

مطلوب برنامج وطنى عاجل وملزم ويقوم على استثمار قدراتنا الذاتية

٣ عناصر ضرورية لمواجهة الآثار السلبية :

- ☐ تنشيط البحث العلمى
- ☐ ضوابط للتسجيل والتسجير
- ☐ اتفاقيات للتسويق المشترك

أثر الفجوة

مطلوب الانصارى

أحمد القصر

رياض سيف النصر

الفترة ليرة

محمود ناصح

أحمد البرنيس

سعيد عبد الرزاق

يسرى المسعود

لصالح

محمود عبد الحفيظ

ويرى سيناريو التاجيل - وميناريو التجهيل - كانت هناك آراء تطالب باختصار المدة في التصف. بحيث تتم الاستفادة من مزايا التاجيل والتجهيل معا. ولم يفت المشاركون الذين دعوا الى التزيت في التطبيق، الهولوس التي تتكلمهم الى كفى هذه البرولة. فالاتفاقية في رأيهم ستضر بالاقتصاد المصرى. وتصوب العالم التامى في مقتل، والقتال عن الفترة الانتقالية المتاحة للدولة

كانت القضية المطروحة للنقل، امام رؤساء شركات الاتية، في الحلة الثالثة من حوار الجمهورية الاسموى، هي - هل من صالح صناعة الدواء في مصر - تطبيق اتفاقية (الملكية الفكرية) قبل موعدها المحدد في شهر سبتمبر عام ٢٠٠١ خاصة ان هناك عددا من الدول بدأ تطبيقها بالفعل، أم أن الأفضل لمصر أن تترتب في تطبيقه حتى تستمد لمواجهة التحديات المترتبة على التطبيق ؟

لجيجوت والتريب والتعديلات

التعليق:

١٩٩٦ أكتوبر

وطالبوا باختصار هذه الفترة. وصحح المشاركون في الندوة، من رؤساء شركات الأدوية، الاعتقاد السائد بأن الاتفاقية تلزم الدول المتكلمة بتكوين مصاحبات قارية وتكنولوجية للدول النامية، هذا الاعتقاد الذي روج له دعاة التصديق بتطبيق الاتفاقية، وتم الاحتكام إلى النصوص التي تضمنتها الاتفاقية وكلفت المراجعة أن الاتفاقية لا تضمن أي مواد تلزم الدول المتكلمة بتكوين تكنولوجيات للدول النامية.

النامية لتوفير أوضاعها ليد إن يكون له مقابل: يتمثل في الحصول على التكنولوجيا المتكاملة في صناعة الدواء، وأقبال الشركات الاستثمارية على إقامة مشروعاتها في مصر - عملاً - لا قولا، حتى يستفيد الخبراء المصريون من الخبرة الأجنبية. ويحصل الشباب المصري على فرص جديدة للعمل. ولم يخف المشاركون في الندوة مخاوفهم من طول فترة الحماية التي تفرضها الاتفاقية على كل أنواع التكنولوجيا «٢٠ عاماً»

وكشفت المناقشات أيضاً، أنه لا توجد أي نصوص بالاتفاقية، تفرض على الدول النامية التنازل لتوفير الأراضى في السهول النامية. وأن لفترة مدة الفترة الاتفاقية رهن بالقرار الصادر الوطني. وأوضح الخبير دعوى السي (مستأجر التاجيل) أن المعلق التي وفرتها الاتفاقية لأصحاب المكنوت الفكرية لم يسبق لها مثيل. وأن تأثيراتها السلبية ستؤثر على صناعة الدواء الوطنية.

وأبدوا مخاوفهم من عجز الحكومات في الدول النامية عن ضبط الأسعار، بسبب تحركات الشركات العالمية صاحبة حقوق الملكية وممارستها الاحتكارية. ورأى البعض أن الاتفاقية تشجع الاستثمار الأجنبي على القدوم لأغراض التجارة أكثر من الصناعة، وقد ثبت بالفعل القاطع في الدول التي بدأت في تطبيق الاتفاقية، الممارسات الاحتكارية الظالمة من جانب الموردين الأجانب.

وأعرب الخبيرين دعوى السي التريب، في تطبيق الاتفاقية، عن مخاوفهم من أن المنافسة بين المنتجات الوطنية والأجنبية ستكون غير متكافئة في السوق المحلي وستعتمد في الأسواق الخارجية.

كما أكدوا أن الأسعار بتطبيق الاتفاقية سيضر بالبحث العلمي، ويقلل حرية تعاطي. ومبدأ حياتهم بالممارسات لمدة عشرين عاماً. وقد برزت من خلال المناقشات التي دارت ثلاثة اتجاهات.

□ الأول: يرى الالتزام بالموعد المحدد لتطبيق الاتفاقية، ولا يجوز أن يهدر للاستعمال.

□ الثاني: يرى أن الضعية لتطبيق الاتفاقية أو التاجيل، فالتأجيل بشر بصناعة الأدوية الوطنية. إذا لم يصاحبه عمل فعال يترجم حجم التحدي التي تفرضها الاتفاقية ويملكون على تلك بأن تحركنا كان بطيئاً بعد أن وقعا الاتفاقية بالفعل في ١٩٩٤/١/١٩.

ويؤيدون خشيته من أن تضع الفرص المثلثة، دون استغلال. وهذا يمكن الخطر.

□ الاتجاه الثالث: يجمع بين الرأيين فهو يرى أن نخفف مدة السماح، حتى لا نقف المزايا التي توفرها الاتفاقية، وتكون في الوقت نفسه قد أهدنا أنفسنا لمواجهة التمرد القادم.

ولأن الرد على المعلق التي أثرت في الندوة. نتيجة الأسعار بتطبيق الاتفاقية، كان يستطاع قراءة صافية للاتفاقية.

استقر المشاركون في الحوار، على أن يقوم كل من الدكتور محمد بهاء الدين فايز، والدكتور جلال غراب، بتوضيح ماتصنسته الاتفاقية من مواد.

شارك في الندوة:

- د. زكريا جاد نقيب الصيادلة
- ورئيس شركة المهن الطبية للادوية
- د. جلال غراب - رئيس لشركة القابضة للأدوية

د. فروت حور - رئيس شركة العمارة للصناعات الدوائية.

د. محمد بهاء الدين فايز - الخبير بالمركز القومي للبحوث.

د. أحمد بولسا - شركة العمارة للصناعات الدوائية.

د. جمال الدين علي رئيس الشركة القابضة للبحوث الدوائية.

د. مكرم مهني رئيس مجلس إدارة شركة جيلو، د.

الجمهورية .. هذا يعني التوقيع على اتفاقية الملكية الفكرية بالتنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة للدول النامية، لتوفير أوضاعها في مختلف مجالات التكنولوجيا؟

د. فايز .. هذا غير صحيح على الإطلاق، والتوقيع قد تم بالفعل، ولا ارتباط بين التوقيع وعمل الفترة الانتقالية، والخيار هذه الفترة يضرب متناً بلخية ..

وقرأ سيادته بطنيا، وكان ماحدث هو أن الجهات المختصة عيرت عن رغبتها، وأبشت هذه قدرات عن طريق وزارة البحث العلمي في رئاسة مجلس الوزراء. لاختار القرار الصادر المنسوب الذي يتفق وصالح الاقتصاد الوطني.

والوقت بعض مبرها، حيث تنطبق الاتفاقية بالنسبة لمصر في موعد الإنجاز شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤ لكل السواع المنتجة.

الصيادلة، وقد انتهى حتى الآن عام وأصف من تلك المدة الزمنية وأصبح من المهم للغاية التساؤل عما تم كساده من إجراءات للاستفادة من أية فترة انتقالية. طلقت أم كسرت.

□ الجمهورية .. يرى بعض الخبراء أن التصديق بتطبيق الاتفاقية سبب اضراً بالاعتماد الوطني وبخاصة في مجال الدواء



٢١ أكتوبر ١٩٩٦

للمصنوع والتدريب والتطوير

وان في تناولنا الى مدى الاتساق
 فوجد عديد ؟
 ● د. فايز .. تختلط الآراء
 في هذا الشأن .. وبالمصنعة
 لصناعة الدواء بصفة خاصة ،
 فالمصنوع ان استطاعة القدرة
 الانتاجية (سيناريو التاجيل)
 يسمح بمقوّم المزيد من المنتجات
 في المالك العام على مدى تلك
 القدرة .. لكن هذه القدرة يجب ان
 تكون بالتكلفة ، مثل ظروف
 الاستثمار الاجنبي .
 وصحيح ايضا ان لاعتزال القدرة
 الانتاجية «سيناريو التجميد»
 يسمح بتحديد سعر الجبهة الى ٢٠
 سنة لكن ذلك يجب ان يشارن
 بالزيادات التي تذهب للسرار
 التحويل .
 وأقدر .. ان تخاصص لهم
 وفعل لا شيء .. هو في الحقيقة ما
 يضر صناعة الدواء اكثر من أي
 تمهيد أو تأجيل في تطبيق الاتفاقية
 وبالطلب الانتاجي سريعاً الى تنفيذ
 برنامج وطني له ألقى استراتيجي
 برصود ، والتزام جميع الأطراف
 بتطبيقه بصرف النظر عن تغيير
 الانخفاض والمواعيد ، ومن أهم
 مايلزم في هذا الشأن الاقتصاد على
 القدرة الوطنية للبحث والتطوير في
 أنشطة التملح للتكنولوجيا ، ثم
 تحقيق قدر من التميز ودرجة وإد
 متواضعة من السوق .
 ويمكن للقدرة الوطنية للبحث
 والتطوير في مجال الدواء ، أن

التوزيع

تهدأ لها الانسياب ، وأن دعوى
 للانطلاق دون انتظار للارتفاع
 الشامل لكل منظومة البحث
 والتطوير الوطنية ، ولذا يحتاج
 الى سياسة ويناسب من
 الإجراءات الحازمة .
 □ الجمهورية .. هل ترى أن منافع
 الاتفاقية أكثر من المضار التي
 ستترتب على تطبيقها ؟
 ● د. فايز .. يجب للتدبير في
 أن الاتفاقية فعلاً فيها أكثر من
 الفوائد ، وأكثر من المرس في
 الوقت نفسه ، وبذلك يمكن أن
 تكون هي الضارة النافعة ، وبذلك
 من الفوائد والتضرر عليها
 مواجهة الواقع علماً بأن فيه الكثير
 من الممرارة والمخاطر ، وذلك
 بالتمصل الذي يحول الضارة الى
 نافعة ، ويسمح بالتعايش معها ،
 خاصة أن فيها كثيراً من المرس
 التي تستحق التعرّف عليها
 والاقتصاد .
 وأقدر أن إصابة العالم الناس
 في مقتل بسبب تطبيق الاتفاقية ،
 أمر وارد .. وسوف يحدث فقط
 للمصانين بالفيزيوية وفي حالات
 الأساس أو رخص لتطوير ، أو المعزل
 عن الارتقاء ، وخاصة أن هناك
 فرصة لمراجعة الاتفاقية وإصلاحها
 في ضوء تجميع الخبرة العالمية في
 تطبيقها وما يتضح من مشكلات
 وإيجابيات تفرض تحويل الاتفاقية
 حسب رأي المجتمع الدولي ، وذلك
 بعد خمس سنوات من بدء الممران
 العالمي للاتفاقية في أول يناير
 ١٩٩٥ .

توسيع الملكية الفكرية

□ الجمهورية .. ألا ترى أن هناك
 توسيعاً لما يدين له مثل في حقوق
 أصحاب الملكية الفكرية ، مما يهدد
 الخلق على بلاد العالم الناس ؟
 ● د. فايز .. هذا صحيح الى
 حد كبير .. وليس من مبدل إلا
 الاقتصاد على الفترات الوطنية في
 البحث والتطوير ، لخلق كفاءة
 تكنولوجيا محلية ، لاستغنى عن
 الامتيازات الاجنبية وإنما تتكامل
 معها وقد تتنافس يوماً ما
 وهناك أيضاً مبدل للتصالح

الاجماتى مع مدعى وأصحاب
 التكنولوجيا الاجنبية من خلال
 التحالفات الاستراتيجية حتى يجرى
 استخدام تلك التكنولوجيا في
 الانتاج على ارض مصر بدلاً من
 الاقتصاد على استغلال المنتجات
 في تجارة استيرادية .
 □ الجمهورية .. ألا ترى أن مدة
 الحماية التي تفرضها الاتفاقية على
 كل أنواع التكنولوجيا (٢٠ سنة)
 طويلة للغاية ، ويجب خفضها بمعدل
 خمس سنوات ؟
 ● د. فايز .. حلول القدرة
 الحماية محسوب من تاريخ التكم
 بطلب ، وهي جزء الإجراء من
 احكام الاتفاقية ، وهو عنصر غير
 قابل للتفاوض بعد إبرام الاتفاقية أو
 التوقيع عليها .
 وقد تكون مسألة فترة الحماية
 واحدة وما يثار من مسائل في
 مؤتمرات المراجعة عام ١٩٩٩ ،
 ومن الجائز الاعداد لذلك المناسبة
 ببناء رأي عام تتكفل عليه الدول
 النامية بنام على خبرة السنوات
 السابقة ، كما أن هناك العديد من
 التصرفات التي يمكن اتباعها
 للتخفيف من الآثار السلبية لتطول
 فترة الحماية .

هذه قراءة مغلوبة

□ الجمهورية .. هل صحيح أن
 الاتفاقية تترتب حقوقاً للدول النامية
 للحصول على مساعدات فنية
 وتكنولوجية تتدرج بها الدول
 النامية ؟
 ● د. فايز .. هذا غير
 صحيح .. والوجود في الاتفاقية
 نصوص تفيد ذلك ، والقراءة
 المغلوطة سببها أن في الاتفاقية
 ماينص على حق الدول النامية
 والأقل نمواً (بناء على طلبها
 وموافقة الأطراف المطبقة) في
 الحصول على تعاون فني ومالي
 من أجل الأنشطة المرتبطة بتطبيق
 الاتفاقية صياغة القوانين والوائح
 الداخلية ، وحماية حقوق الملكية
 الفكرية ، وتنظيم المكتاب
 والأجهزة المعنية بهذه المعاملات
 وهناك أنشطة يجرى الإعداد لها



٢٠ أكتوبر ١٩٩٦

التقني

لبحوث والتدريب والمعلومات

بالفيل بين وزارة البحث العلمي ووزارة التجارة من جانب، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من جانب آخر، لدعم وتطوير الأنشطة الرامية لحماية حقوق الملكية الصناعية، والباب مفتوح تماما للحصول على دعم للتجهزة المصنوعة عن حماية غير تلك من أنواع الملكية الفكرية.

وتلجج لخص صريح في الاتفاقية بريد أن على الدول المتقدمة أن تقدم للتكنولوجيا الحديثة للدول النامية وأن كان يوجد بها ما يوجب على الدول المتقدمة أن تقدم الحوافز التي تشجع شركاتها ومؤسساتها على نقل التكنولوجيا إلى الدول الأقل نمواً، حتى تكون لديها قاعدة تكنولوجية فاعلة.

ويجب أن يمتلك بكل نص في الاتفاقية .. وكل فرصة لتسج لتتجج الاستثمار الأجنبي على القوم لمصر، بحيث يوجب معه لرسى وإحداث لتكنولوجيا الاتانية، إضافة إلى جهود الدولة للتفصيل في تحالفات ومشاركت استراتجية الطابع والمراس مع الشركات العالمية ذات البسرات التكنولوجية والتفصيلية والإدارية والتسويقية، حيث أن ذلك يوفر فرصا لا تفرق بتمن للتطم من هؤلاء الكبار لشون النجاح والتمام الأسواق.

احتمال وارد

□ الجمهورية .. مل سمع على الحكومات ضبط الأسرار، بسبب تمكيات الشركات صاحبة حقوق الملكية الصناعية ومساوئها الاحترازية؟
● د. فايز .. لا يستبعد فعلا أن يحدث شيء أو أكثر من ذلك وأن تستند الشركات في أعوارها إلى حقها في استرداد الفايدها على البحث والتطوير الذي أدى إلى ميلان التكنولوجيا أو السلفة أو الخدمة.
وغير صحيح أن الحكومات سمعته عليها التدخل لحماية المستهلك، بل يوجد في الاتفاقية عدة من الأحكام التي توجب الكشف

الحكومي وتحميه حقا مؤكدا للدولة.

□ الجمهورية .. يتعرف البعض من أن الاتفاقية تشجع الأسرار الأجنبي على القوم للأسرار التجارية أكثر من الصناعة؟
● د. فايز .. هذا الاحتمال وارد تماما، والأظن أنه موصوب منع أو تقييد لتلك القوم، ولكن هذا ولعد من توابع تحرير التجارة العالمية التي يمكن بك يجب التفاوض معها والعمل للتلاشي سلباتها.

ويجب استيعاب الفرص الذي سبق لعديد من الدول الأخرى خاصة في الشرق الأقصى - استيعابه وهو أهمية خلق مناخ ملائم وجذاب للاستثمار الأجنبي الذي يشجع على إقامة صناعات موجهة للاستهلاك المحلي .. وأكثر منه للتصدير، بدلا من القوم من أجل التجارة الإسوانية أو الانكسار عليها.

وتخبر التحالفات والشركات الاستراتيجية، ذات المضامين التكنولوجية لتحويل من الصنيع الحديثة التي يهذب الاستثمار الأجنبي من خلالها للعمل على أرض الواقع في أنشطة إنتاجية لصالح الطرفين.

آثار سلبية

□ الجمهورية .. مل بحثقيا للتطور جمال غراب عن الآثار السلبية لاتفاقية تجلات على النزاه

المصري؟
● د. جلال غراب: جملة رؤوس الأموال المستثمرة في صناعة الدواء، مليارات من الجنيهات ولجأ إلى الاستثمارات السنوية ٣ مليارات منها ٢٧ نوا مستورد، وبمقارنة الأسرار بين الدواء المحلي والمستورد نجد أن سعر الوحدة من المستورد ٧ أضعاف الوحدة من المنتج المحلي.

ولو تم تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية اليوم، لجد أن حجم الأدوية التي تصنع ببراءات الاختراع ٥% من الدواء المتداول والضرير الذي يوجد على المنتج

المصري يتمثل في تحقيق خسائر قدرها ٣٠٠ مليون دولار «ألف مليون جنيه» لتزايد حتى عام ٢٠٠٥ إلى ١١ مليار جنيه لأن نسبة الأدوية التي تستحق براءة الاختراع في هذا القطاع ستزحف من ٥% إلى ٢٧%.

ولم يعد سران أن تلك طلبا بتأجيل الاتفاقية في مصر الآن .. ولقد أوجت بأن الصين والبرازيل قد بدأت تطويلها بالفعل.

وأنا أريد أن ألد على الدكتور مكرم مهني .. الذي للنص الاعتراف لاصحاب براءات الاختراع، علما بأن اتفاقية (برن) نصت على أن الدواء ملك للبحرية والصناعات .. أنه ليجوز أن يخضع لبراءة الاختراع ومع ذلك وهذا الأخير في الأمر شيئا لقد أخضعت اتفاقية الملكية الفكرية للدواء لتقصوها.

□ الجمهورية .. كبل نواجه هذه التحديدات، المتمثلة في التساير الملوقة لصناعة الدواء في مصر؟

● د. جلال غراب .. هناك أساليب عديدة لمواجهة .. منها الاهتمام بالأبحاث .. فهي لا توجد لها في شركات الأدوية المصرية، ومساو قامت هذه الشركات أعداد الأبحاث الخاصة بها .. أو استأجرت الخدمة من الكليات الجامعية أو مراكز الأبحاث .. يجب أن ليسد فوراً في الاهتمام بالأبحاث .. بهدف تطوير الدواء المصري وزيادة نسبة الخدمات للصناعة، وتسهيل براءات الاختراع.

والإهتمام بالأبحاث يمثل خط الدفاع الأول علما بأن أصفاف الأبحاث الأجنبي أن تكون البحث عن دوية جديدة لأن كل دواء جديد يتكلف ٣٠٠ مليون دولار وهو رقم فوق إمكاناتنا، ولكن في مقدورنا تمسجول براءات الاختراع في استثمار الأعصاب أو غيرها وأجراء أبحاث في خدمات الدواء



المصدر: الموسومة:

التاريخ: ٣١ أكتوبر ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات





سليمان رضا:

الحكومة لا تتعجل في تطبيق الجات

□ كاتبت - عزرة نصر:

أكد الدكتور سليمان رضا وزير الصناعة على أن الحكومة لا تتعجل تطبيق مقررات اتفاقية الجات الأخيرة على الصناعة المصرية مشيراً إلى أن أي فترة سماح من تنفيذ بنود تحرير التجارة العالمية سوف يتم استغلالها لصالح المصنعين.

وبما رحل الصناعة إلى توسيع نطاق الاستثمار في مجال إنتاج السلع الوسيطة والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع النهائية ولقد وافق خفص الجمارك على مكونات الإنتاج في صناعات الجميع من الحديد العالية مشيراً إلى أن هذا الخفص سيصب في صالح الفرد

الأجنبي.
وأشار الدكتور سليمان رضا وبإزاء ضريبة القيمة على السلع الرأسمالية والآلات فحسباً للمستثمرين في الصناعة وإشار إلى أن الدور الرئيسي في حماية الأسواق المحلية من الأضرار يقع على المصنعين المحليين يتعين عليهم المبادرة بتكثيف عمليات الأبحاث

بما يحدث في الدول الأخرى.
وأعلن أنه سيسهر الأسبوع القادم لقرار بإدراج الفركتات للصناعة بالألوان من تاريخ الإنتاج خاصة في صناعة الأسمنت للقياس على حكاري

المستهلكين في هذا الشأن.
جاء ذلك خلال حوار مفتوح نظمته جمعية الصناعيين الهندسيين والمعدنية بجمعية مستشاري الماعز من رمضان استعرض فيه المهندس محمد خليل رئيس الهيئة العليا التي توليه هذه الصناعة وأهمها التفتيشات الجمركية على المنتجات النهائية المستوردة من الخارج حتى بلغ 30 في المئة من أن يوافق ذلك تخفيض

موان في المكونات والكمادات المستوردة التي تشكل في الصناعة المحلية بما يعرض صناعات الجميع لمخاطر المنافسة غير العادلة مع البعيل الأجنبي فضلاً عن ارتفاع الإنتاج وما يقل فرص التصدير وأخيراً أن هناك شعوراً لدى المصنعين بأن تطبيق اتفاقية الجات على الرغم من أن هناك فترة سماح يمكن استغلالها بمسئلة الصناعات الوطنية.

وأوضح وزير الصناعة أن الجمارك لن تخفف على السلع عامة السلع حتى 30 بل ستفاد نسبة 40 في المئة من بعض المصنعين على صناعة حديد التسليح قد شكروا من وجود أضرار للسوق المصري من منتجات أجنبية وظلت منهم الاستثمار من مدى إمكانية تعديك تومة الأضرار بحيث تبدأ من غرفة الصناعات للمعدنية باعتبارها آلية مما يحدث في العالم كله وحتى الآن لم يأت رد. ولهذا أطلب بكمبيوتر هذه الطريقة بحيث إذا خسرنا بوجود الأضرار لئلا ند أن يخسره 25 من المصنعين على الأقل بحيث يبدأون بتوجيه رسالة لوزارة

الصناعة من خلال اتحاد الصناعات ثم تنقل وزارة التجارة أو يتم استغلالها بأنها أرسلت لوزارة التجارة وبذلك تبدأ التصاريح وهذه هي الخطوة العملية لحماية الصناعة حيث تقوم الغرف التجارية والصناعية في العالم بعملية الصناعات من خلال مؤسسات القطاع الخاص.

وقال إنه قد انخفضت الجمارك من بعض الخامات إلى 5٪ وهناك خامتان أخريان سيتم خفض الجمارك عليهما إلى 3٪ بالنسبة للخامات التي لن تنلجتها مصر معها من تمليه بأن تعمل إلى أن إزالة الجمارك من الخامات لن المستتبل.

وأشار إلى أنه لدينا في مصر فرصة متميزة للنمو في صناعة المكونات قبل النشوق في صناعة المنتجات النهائية وهذا لا يعني التقليل من الصناع المصريين المتفرجين في صناعاتهم النهائية خاصة أنها تسد من أفضل الصناعات العالمية لكننا لن ندخل صناعة الكم بعد

مؤكد أنه في حالة دخولنا في مجال صناعة المكونات بالدول إلى صناعة الأنظمة لن نعمل الدخول إلى صناعة الكم سريعاً وبإتجال تخفيض تكلفة المنتج النهائي ويمكن تطبيق ذلك في صناعة السيارات لتصبح من كبار مصدري السيارات في العالم مستقبلاً. ولذا من خلال المكونات وبالتالي سيكون أرباباً لن تصدر للمكونات تامة بضغط ما مضطرب من سيارات تامة الصنع.

وأشار بطلان باتفاقية الجات قال إن مصر لن تتعجل في الإسراع بتطبيقها قبل حلول الوقت المناسب مع ضرورة استبعادنا لذلك.

ولما يطلق بتطويع الضمائر على المنتجات النهائية أوضح أن قراراً لمجلس الوزراء قد صدر بهذا الشأن ويحسن في معاملة مصنعات أي مصنع معاملة المناطيل الحرة بحيث أن إنشائية التي يتم تصديرها من الانتاج يجرى لمطابقها من ضرائب الإرباح التجارية والاستعانة بالنسب المتعددة في البنزينيات إلا أنه لم يستخدم هذا القرار حتى الآن نظراً لأن الصناع لا المدين

الجديدة لديهم أعطاهم تصل إلى 10 سنوات لكن المصانع التي تقع خارج هذا الإطار يمكنها الاستفادة من القرار.

وأكد على أهمية إلغاء ضريبة القيمة على السلع الرأسمالية لأن الاستثمار الصناعي بعد من أصبح أنواع الاستثمار للمصري لأنه توقع أن يتم إلغاء هذه الضريبة في وقت قريب.

ومن مدى إمكانية قيام مركز للقياس والمعايرة بالمعيار من رمضان أكد أنه يمكن الاستفادة من مركز اتفاقية التجارة واستغلاله يمكن داخله ول خلال شهر من الآن يمكن الانتهاء من ذلك.

■ الأولوية للاستثمار
لصناعة المكونات
وكشف الاغراق
مسئولية المصنعين



المصدر: العالم الجديد

التاريخ: ٣١ أكتوبر ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والإعلاميات

ولمّا يتعلق بجارها و تكلفة التمرير للتوكيلات
البحرية من أي مكان في العالم أكد وزير الصناعة أن
الدكتور عاقل عبيد وزير قطاع الأعمال اقترح على رجال
الأعمال ختمية هذا القطاع فرأوا وأقترح وزير
الصناعة في هذا الاطار إنشاء شركات مصرية خاصة
تؤدي هذه الخدمات. وقال إن حرية المبيعات في طريقها
للحل ولم تم القضاء على التهريب سيكون هناك فرق
كبير وأكد في هذا الاطار على أهمية شراء المنتجات الوطنية
كما يحدث في دول العالم والانهاء من قبلت دول الغش
التجاري والصناعي.



المصدر: العالم الجديد

التاريخ: ٢٧ - نوفمبر ١٩٩٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسكوا تبحث اثار الجات على المنطقة

□ كتب - كمال ريان:
تبحث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا والاسكوا في اجتماعها في عمان بسمند قد الاثار الاقتصادية لانفاقية الجات على دول المنطقة.
تناقش اللجنة التي تشارك في أعمالها مصر تقرير الاسكي للعام الماضي وما قامت به من أنشطة منذ اجتماعها السابق في أبريل من العام الحالي.
يرأس الاجتماع د. حازم الجبلاوي الأمين التنفيذي لاسكوا ويشارك فيه المستشارون الاقليميون لدول الاعضاء ومندوبو الشعب الغنية.



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ٤ - نوفمبر ١٩٩٦

وزير الصحة والسكان:

استراتيجية جديدة لصناعة الدواء لمواجهة

اتفاقية «الحات»

فتح أسواق جديدة لتصدير الدواء للخارج

تشجيع صناعة الخامات الدوائية والمستلزمات الطبية وإجراء البحوث المشتركة

رئيس الدكتور كمال الجنزوري، رئيس مجلس الوزراء للزراعة والموارد الحيوانية والصحة
والصناعات الدوائية PHARMATICA خلال شهر نوفمبر القادم لتأسيس صناعة
الدواء في مصر ومواجهة التحديات التي تواجهها وتوسيع استراتيجيتها لتأمين الدواء للأردن ٢١
مبتكرين وإسناداً لمؤيدي في الإنتاج الدوائي .

أعلن ذلك الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان في المؤتمر الصحفي الذي عقده بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الدولي وإدارة الاستكشاف عماد وقت رئيس تحرير الأهرام

أن التوبة ستقطف وراء جناحة النداء، انتاجها وتصديرها لتفتح أسواق جفينة للانوية

التي أصبحت متفانسة فوق اللائحة المستندة واذا كنت في شوارعها وصلك الناس للندم أي مستحدياً ولا أم في ذلك إلا خلافاً سياسة صهيونية شاملة قد غفلت عن الاستحقاق للندم. وإعان هؤلاء أن الحوار الذي يدور في مثل هذه المظاهرات هو الذي يصنع الحرية السياسية لهما فقط لا نوعاً من الحرية السياسية صهيونية القدرة على صنع المستقبل للعالم، أي من صور مثلها بله الذين لا يتمتع مع اتفاقية

والقول وزير الصحة تمهيداً الدكتور:
الجنزوري للصناعة الدواء في مصر هذه
الصناعة المربحة وأهل مصر والوطن
المصري القادر وغير القادر.

تتميز المجتمعات الإنسانية بصفات عديدة، فمنها ما هو مشترك بين جميع المجتمعات ومنها ما هو خاص بكل مجتمع. ومن أهم الصفات التي تميز المجتمعات الإنسانية ما يلي:

1- **الاعتماد المتبادل:** تعتمد المجتمعات الإنسانية على بعضها البعض في توفير احتياجاتها الأساسية، مثل الغذاء والملبس والسكنى. فكل مجتمع له مزايا وعيوب، ولا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية المستدامة دون التعاون مع المجتمعات الأخرى.

2- **التنوع الثقافي:** تختلف المجتمعات الإنسانية في لغاتها وأديانها وتقاليدها وقيمها. وهذا التنوع الثقافي هو أحد ثروات البشرية، ويجب أن نحافظ على هذا التنوع ونعزز التفاهل بين الثقافات المختلفة.

3- **التقدم التكنولوجي:** شهدت المجتمعات الإنسانية تقدماً كبيراً في التكنولوجيا، مما أدى إلى تحسين مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية. ومع ذلك، فإن التقدم التكنولوجي قد أثار أيضاً مخاوف بشأن الخصوصية والأمن والبيئة.

4- **التحديات العالمية:** تواجه المجتمعات الإنسانية تحديات مشتركة، مثل التغير المناخي والتهديدات الإرهابية والجائحات العالمية. هذه التحديات تتطلب تعاوناً دولياً وقيادة عالمية للتصديع.

5- **العدالة الاجتماعية:** تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، أي توزيع الثروة والفرص بشكل عادل بين أفراد المجتمع. وهذا يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة.

6- **الديمقراطية:** أصبحت الديمقراطية من القيم السائدة في المجتمعات الإنسانية الحديثة. تهدف الديمقراطية إلى ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز المشاركة السياسية.

7- **التنمية المستدامة:** تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيق التنمية المستدامة، أي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

8- **التعاون الدولي:** يعتمد المجتمع العالمي على التعاون الدولي لتحقيق السلام والتنمية. فالتعاون الدولي هو الأساس لبناء عالم أفضل وأكثر استقراراً.

9- **الوعي البيئي:** ازداد الوعي البيئي في المجتمعات الإنسانية، حيث يدرك الأفراد أن حماية البيئة أمر حيوي لضمان مستقبلهم. وهذا الوعي قد أدى إلى تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج.

10- **التكامل الاقتصادي:** أصبحت الاقتصادات العالمية أكثر تكاملاً، مما يعني أن الأحداث في دولة واحدة يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمي. وهذا التكامل يتطلب تنسيقاً سياسياً واقتصادياً.

11- **القيم الإنسانية:** هناك بعض القيم الإنسانية المشتركة التي يجب أن نلتزم بها، مثل الصدق والعدل والاحترام والتسامح. هذه القيم هي الأساس لبناء مجتمعات متماسكة وصالحة.

12- **القيادة:** تلعب القيادة دوراً مهماً في توجيه المجتمعات الإنسانية. يجب أن تكون القادة ذوي رؤية واضحة وقيم عالية، وأن يكونوا قادرين على إلهام الآخرين وتحفيزهم.

13- **التعليم:** التعليم هو أحد أهم العوامل التي تؤثر على تطور المجتمعات الإنسانية. يجب أن نضاهي في تحسين جودة التعليم، ونجعل التعليم متاحاً للجميع، ونعزز التعليم المستمر.

14- **الصحة العامة:** تهتم المجتمعات الإنسانية بصحة أفرادها. وهذا يتطلب تبني أنماط حياة صحية، مثل ممارسة الرياضة والتغذية السليمة، وكذلك تعزيز النظم الصحية.

15- **البيئة:** البيئة هي الأساس الذي نعيش عليه. يجب أن نحافظ على البيئة ونحمي الموارد الطبيعية، لأن تدهور البيئة سيؤثر سلباً على حياتنا.

16- **السلام:** السلام هو أحد أهم أهداف المجتمعات الإنسانية. يجب أن نعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، ونعزز التفاهل بين الشعوب.

17- **الثقافة:** الثقافة هي جزء لا يتجزأ من المجتمعات الإنسانية. يجب أن نحافظ على تراثنا الثقافي، ونعزز الحوار بين الثقافات.

18- **العمل:** العمل هو أحد أهم الأنشطة التي تشغل الإنسان. يجب أن نحسن ظروف العمل، ونعزز العدالة في الأجور، ونحمي حقوق العمال.

19- **الترفيه:** الترفيه هو أحد احتياجات الإنسان الأساسية. يجب أن نوفر فرصاً للترفيه، ونعزز الصناعات الإبداعية.

20- **السياسة:** السياسة هي الإطار الذي نعيش فيه. يجب أن تكون السياسات عادلة وشفافة، وأن تكون قابلة للتنفيذ.

21- **الدين:** الدين هو أحد أهم القوى التي تؤثر على المجتمعات الإنسانية. يجب أن نحافظ على القيم الدينية الإيجابية، ونعزز الحوار بين الأديان.

22- **الأسرة:** الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. يجب أن نحمي الأسرة، ونعزز القيم العائلية، ونوفر الدعم للأسر المحتاجة.

23- **الشباب:** الشباب هم مستقبل المجتمعات الإنسانية. يجب أن نوفر فرصاً للشباب، ونعزز التعليم والتدريب، ونشجعهم على الابتكار.

24- **المرأة:** المرأة هي نصف المجتمع. يجب أن نحقق المساواة بين الجنسين، ونعزز دور المرأة في المجتمع، ونحمي حقوقها.

25- **الشيخوخة:** الشيخوخة هي مرحلة طبيعية من حياة الإنسان. يجب أن نحسن رعاية المسنين، ونعزز التضامن بين الأجيال.

26- **التكنولوجيا:** التكنولوجيا هي أداة قوية يمكن استخدامها للتحسين أو للتدمير. يجب أن نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول، ونحافظ على الخصوصية والأمن.

27- **البيئة:** البيئة هي بيتنا المشترك. يجب أن نحافظ على البيئة، ونحمي الموارد الطبيعية، ونعزز الاستدامة.

28- **السلام:** السلام هو أساس التنمية. يجب أن نعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، ونعزز التفاهل بين الشعوب.

29- **الثقافة:** الثقافة هي هويتنا. يجب أن نحافظ على تراثنا الثقافي، ونعزز الحوار بين الثقافات.

30- **العمل:** العمل هو مصدر الرزق. يجب أن نحسن ظروف العمل، ونعزز العدالة في الأجور، ونحمي حقوق العمال.

31- **الترفيه:** الترفيه هو جزء من الحياة. يجب أن نوفر فرصاً للترفيه، ونعزز الصناعات الإبداعية.

32- **السياسة:** السياسة هي الإطار الذي نعيش فيه. يجب أن تكون السياسات عادلة وشفافة، وأن تكون قابلة للتنفيذ.

33- **الدين:** الدين هو أحد القوى التي تؤثر على المجتمعات الإنسانية. يجب أن نحافظ على القيم الدينية الإيجابية، ونعزز الحوار بين الأديان.

34- **الأسرة:** الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. يجب أن نحمي الأسرة، ونعزز القيم العائلية، ونوفر الدعم للأسر المحتاجة.

35- **الشباب:** الشباب هم مستقبل المجتمعات الإنسانية. يجب أن نوفر فرصاً للشباب، ونعزز التعليم والتدريب، ونشجعهم على الابتكار.

36- **المرأة:** المرأة هي نصف المجتمع. يجب أن نحقق المساواة بين الجنسين، ونعزز دور المرأة في المجتمع، ونحمي حقوقها.

37- **الشيخوخة:** الشيخوخة هي مرحلة طبيعية من حياة الإنسان. يجب أن نحسن رعاية المسنين، ونعزز التضامن بين الأجيال.

38- **التكنولوجيا:** التكنولوجيا هي أداة قوية يمكن استخدامها للتحسين أو للتدمير. يجب أن نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول، ونحافظ على الخصوصية والأمن.

39- **البيئة:** البيئة هي بيتنا المشترك. يجب أن نحافظ على البيئة، ونحمي الموارد الطبيعية، ونعزز الاستدامة.

40- **السلام:** السلام هو أساس التنمية. يجب أن نعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، ونعزز التفاهل بين الشعوب.

41- **الثقافة:** الثقافة هي هويتنا. يجب أن نحافظ على تراثنا الثقافي، ونعزز الحوار بين الثقافات.

42- **العمل:** العمل هو مصدر الرزق. يجب أن نحسن ظروف العمل، ونعزز العدالة في الأجور، ونحمي حقوق العمال.

43- **الترفيه:** الترفيه هو جزء من الحياة. يجب أن نوفر فرصاً للترفيه، ونعزز الصناعات الإبداعية.

44- **السياسة:** السياسة هي الإطار الذي نعيش فيه. يجب أن تكون السياسات عادلة وشفافة، وأن تكون قابلة للتنفيذ.

45- **الدين:** الدين هو أحد القوى التي تؤثر على المجتمعات الإنسانية. يجب أن نحافظ على القيم الدينية الإيجابية، ونعزز الحوار بين الأديان.

46- **الأسرة:** الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. يجب أن نحمي الأسرة، ونعزز القيم العائلية، ونوفر الدعم للأسر المحتاجة.

47- **الشباب:** الشباب هم مستقبل المجتمعات الإنسانية. يجب أن نوفر فرصاً للشباب، ونعزز التعليم والتدريب، ونشجعهم على الابتكار.

48- **المرأة:** المرأة هي نصف المجتمع. يجب أن نحقق المساواة بين الجنسين، ونعزز دور المرأة في المجتمع، ونحمي حقوقها.

49- **الشيخوخة:** الشيخوخة هي مرحلة طبيعية من حياة الإنسان. يجب أن نحسن رعاية المسنين، ونعزز التضامن بين الأجيال.

50- **التكنولوجيا:** التكنولوجيا هي أداة قوية يمكن استخدامها للتحسين أو للتدمير. يجب أن نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول، ونحافظ على الخصوصية والأمن.

51- **البيئة:** البيئة هي بيتنا المشترك. يجب أن نحافظ على البيئة، ونحمي الموارد الطبيعية، ونعزز الاستدامة.

52- **السلام:** السلام هو أساس التنمية. يجب أن نعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، ونعزز التفاهل بين الشعوب.

53- **الثقافة:** الثقافة هي هويتنا. يجب أن نحافظ على تراثنا الثقافي، ونعزز الحوار بين الثقافات.

54- **العمل:** العمل هو مصدر الرزق. يجب أن نحسن ظروف العمل، ونعزز العدالة في الأجور، ونحمي حقوق العمال.

55- **الترفيه:** الترفيه هو جزء من الحياة. يجب أن نوفر فرصاً للترفيه، ونعزز الصناعات الإبداعية.

56- **السياسة:** السياسة هي الإطار الذي نعيش فيه. يجب أن تكون السياسات عادلة وشفافة، وأن تكون قابلة للتنفيذ.

57- **الدين:** الدين هو أحد القوى التي تؤثر على المجتمعات الإنسانية. يجب أن نحافظ على القيم الدينية الإيجابية، ونعزز الحوار بين الأديان.

58- **الأسرة:** الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. يجب أن نحمي الأسرة، ونعزز القيم العائلية، ونوفر الدعم للأسر المحتاجة.

59- **الشباب:** الشباب هم مستقبل المجتمعات الإنسانية. يجب أن نوفر فرصاً للشباب، ونعزز التعليم والتدريب، ونشجعهم على الابتكار.

60- **المرأة:** المرأة هي نصف المجتمع. يجب أن نحقق المساواة بين الجنسين، ونعزز دور المرأة في المجتمع، ونحمي حقوقها.

61- **الشيخوخة:** الشيخوخة هي مرحلة طبيعية من حياة الإنسان. يجب أن نحسن رعاية المسنين، ونعزز التضامن بين الأجيال.

62- **التكنولوجيا:** التكنولوجيا هي أداة قوية يمكن استخدامها للتحسين أو للتدمير. يجب أن نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول، ونحافظ على الخصوصية والأمن.

63- **البيئة:** البيئة هي بيتنا المشترك. يجب أن نحافظ على البيئة، ونحمي الموارد الطبيعية، ونعزز الاستدامة.

64- **السلام:** السلام هو أساس التنمية. يجب أن نعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، ونعزز التفاهل بين الشعوب.

65- **الثقافة:** الثقافة هي هويتنا. يجب أن نحافظ على تراثنا الثقافي، ونعزز الحوار بين الثقافات.

66- **العمل:** العمل هو مصدر الرزق. يجب أن نحسن ظروف العمل، ونعزز العدالة في الأجور، ونحمي حقوق العمال.

67- **الترفيه:** الترفيه هو جزء من الحياة. يجب أن نوفر فرصاً للترفيه، ونعزز الصناعات الإبداعية.

68- **السياسة:** السياسة هي الإطار الذي نعيش فيه. يجب أن تكون السياسات عادلة وشفافة، وأن تكون قابلة للتنفيذ.

69- **الدين:** الدين هو أحد القوى التي تؤثر على المجتمعات الإنسانية. يجب أن نحافظ على القيم الدينية الإيجابية، ونعزز الحوار بين الأديان.

70- **الأسرة:** الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. يجب أن نحمي الأسرة، ونعزز القيم العائلية، ونوفر الدعم للأسر المحتاجة.

71- **الشباب:** الشباب هم مستقبل المجتمعات الإنسانية. يجب أن نوفر فرصاً للشباب، ونعزز التعليم والتدريب، ونشجعهم على الابتكار.

72- **المرأة:** المرأة هي نصف المجتمع. يجب أن نحقق المساواة بين الجنسين، ونعزز دور المرأة في المجتمع، ونحمي حقوقها.

73- **الشيخوخة:** الشيخوخة هي مرحلة طبيعية من حياة الإنسان. يجب أن نحسن رعاية المسنين، ونعزز التضامن بين الأجيال.

74- **التكنولوجيا:** التكنولوجيا هي أداة قوية يمكن استخدامها للتحسين أو للتدمير. يجب أن نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول، ونحافظ على الخصوصية والأمن.

75- **البيئة:** البيئة هي بيتنا المشترك. يجب أن نحافظ على البيئة، ونحمي الموارد الطبيعية، ونعزز الاستدامة.

76- **السلام:** السلام هو أساس التنمية. يجب أن نعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، ونعزز التفاهل بين الشعوب.

77- **الثقافة:** الثقافة هي هويتنا. يجب أن نحافظ على تراثنا الثقافي، ونعزز الحوار بين الثقافات.

78- **العمل:** العمل هو مصدر الرزق. يجب أن نحسن ظروف العمل، ونعزز العدالة في الأجور، ونحمي حقوق العمال.

79- **الترفيه:** الترفيه هو جزء من الحياة. يجب أن نوفر فرصاً للترفيه، ونعزز الصناعات الإبداعية.

80- **السياسة:** السياسة هي الإطار الذي نعيش فيه. يجب أن تكون السياسات عادلة وشفافة، وأن تكون قابلة للتنفيذ.

81- **الدين:** الدين هو أحد القوى التي تؤثر على المجتمعات الإنسانية. يجب أن نحافظ على القيم الدينية الإيجابية، ونعزز الحوار بين الأديان.

82- **الأسرة:** الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. يجب أن نحمي الأسرة، ونعزز القيم العائلية، ونوفر الدعم للأسر المحتاجة.

83- **الشباب:** الشباب هم مستقبل المجتمعات الإنسانية. يجب أن نوفر فرصاً للشباب، ونعزز التعليم والتدريب، ونشجعهم على الابتكار.

84- **المرأة:** المرأة هي نصف المجتمع. يجب أن نحقق المساواة بين الجنسين، ونعزز دور المرأة في المجتمع، ونحمي حقوقها.

85- **الشيخوخة:** الشيخوخة هي مرحلة طبيعية من حياة الإنسان. يجب أن نحسن رعاية المسنين، ونعزز التضامن بين الأجيال.

86- **التكنولوجيا:** التكنولوجيا هي أداة قوية يمكن استخدامها للتحسين أو للتدمير. يجب أن نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول، ونحافظ على الخصوصية والأمن.

87- **البيئة:** البيئة هي بيتنا المشترك. يجب أن نحافظ على البيئة، ونحمي الموارد الطبيعية، ونعزز الاستدامة.

88- **السلام:** السلام هو أساس التنمية. يجب أن نعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، ونعزز التفاهل بين الشعوب.

89- **الثقافة:** الثقافة هي هويتنا. يجب أن نحافظ على تراثنا الثقافي، ونعزز الحوار بين الثقافات.

90- **العمل:** العمل هو مصدر الرزق. يجب أن نحسن ظروف العمل، ونعزز العدالة في الأج

وفاقر الى الله، لئلا يصير يغير ونحن
مطابقين على توبير كيجير في هذه الصلصة
من ناحية الصلصة فقد افترق صلصة
المطبخ الهليني في سبعة صلصة
تضمن البعد الاقتصادي بما لا يقل
صداقة الانا، واكد انتر في ضرورة

وإصدار آي في إن كين لها أهداف تصورية وإنتاج
أسواق جديدة في الخارج من خلال سياسة
ترويجية جماعية للأدوية المصنوعة في هذا
القطاع في صناعة الأدوية الدولية في ظل
التي لها أهمية جديدة، إن فكرة أساسية في صناعة
الأدوية الحديثة.

إن نظر إليها بحدٍ ويضع الحلول اللازمة حتى تستمر هذه الصناعة في تقديم ممتلكاتها للمواطن المصري وإن تقل هذه الممتلكات في حالة تكافؤ النكاح، للأصابع.

وطلب بوضع لائحة جديدة لتوزيع القراء على المواطنين بحيث لا تحرم منطقة على حساب أخرى، ووضع سراجية راسية

التصنيف والرقابة الجديدة ففي خلال الفترة القادمة سوف تصبح هيئة الرقابة الإدارية

هناك من يظن ان القادة في الكويت هم الذين يحددون السياسة الخارجية للبلاد. في الحقيقة، السياسة الخارجية للكويت هي انعكاس لسياسة الكويت في المنطقة والعالم. السياسة الخارجية للكويت هي انعكاس لسياسة الكويت في المنطقة والعالم.

وقال: إنني كوزير للصحة متين لشركة
الدواء المصري فكتير منها بقدر الاستوائية
بمصر وقامت بإنتاج أصناف دوائية

باحتاج هذه الامتيازات .

وعندما حدث نقص في بعض الأصناف
استجابت تلك الشركات بإتلافه فوراً.
وأشار إلى أنه خلال الفترة الماضية تم

وأشار إلى أنه خلقت الذرة المتفجئة تم
تحويل أسعار بعض أصناف الأدوية التي يمل
مصرفها من ٤ جنيهات لتعويض بعض

الاستثمار في إنتاجها أمثلاً بواء يستورد

من الخارج بسعر ٧ جنيهات ورواتب محليا
سعر ٥٥ قرشا تم تحريكه سعرة لاحتوائه
على مادة من التلحاح ودهن الزيتون ودهن

شركة في إنتاج وأجهزة للمرضى بدلاً من
استيرادها من الخارج ، وإشاد الوزير بشركات
إهداء للمرضى التي توجهت إلى إنتاج بدائل

٩، ٥ من الخارج بسعر

عليه تم إنتاجه محلياً بسعر جليله من القطع
غيره من الأصناف.

وأكد على ضرورة توفير مناخ
الحوار للذين قاموا بهذا العمل الإنساني وأن
يسخر التواء لا يمكن إيقافه ضد أعدائهم

لا يمكن تجنب وضع الضوابط التي تجعله ولا
تحت - من أيدينا وسوف نعلن عن أي زيادة

في السطر العواء ومبرراتها وأسبغها لتصبح

واكد على ضرورة التخزين الجيد للنواه
حتى يصل الي يد المريض امانا غير تلف او

برای آشنایی بیشتر با این مجموعه، می‌توانید به وبسایت www.iranlib.ir مراجعه کنید.

إن توضع النوايا يجب أن يتفهم لأسس
علمية مع مراعاة العلاقة بين الممارسات وخدم
كيفية الأثرية في الممارسات الكبرى بأن

رئيسة الادوية في المملكة المتحدة

• • •

وقال الله خلال فترة السماح في تطهير
نظامية الجهات «علينا التركيز على البحوث

الاطلاقية مبتكرين مبدعين زلزلنا سلكين في

لانتاج البترول وحل الوقت بالثمن
جموعة من شركات البترول
مجموعة واستثمارات دولية جديدة

شك أنها تعانى من بعض المشاكل فيجب

10

353.



المصدر : **الامام**

٢ - نوفمبر ١٩٩٦

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستشارين كثر، للصحة الجوار، لعدد ١٧ ألف مبدئية مختصرة في دوح مصر .
[إشارة إلى: أن الدولة لتصبح صناعة الخدمات الدولية وتقدم كافة التسهيلات لذلك، وكذلك المستلزمات الفنية ذات معايير الجودة العالمية مثل مميزات اللاب والمجهزة الدخول الكفوى . خلاف والدولة لتصبح إنتاج أي معطى مالي ومضى القيمة على لرويش للمصري، كما لتصبح الصناعة الوطنية ذات الزيادة في المنتج المحلي، والقائية ولكن لرويش مبدئية [الاحتكاك في الصناعة فإن يفسرها وإن أصبح باحتكاك أي منتج جديد .

ولذلك أن سوق الجوار، في مصر أية فإن معالج الجودة في الأساس لولاء أي منتج وأن السوق المصري يسمح بإقامة شركات أداء جديدة يوجب الزيد من الاستثمارات ولكن في النهاية لولاء للأصلح .

واكد على ضرورة دفع مقاييس ومعايير جديدة لصناعة الجوار، لتستأثر الجوار للمصري متفلسا أي في السوق المالي بل أن لرويش للمصري أصبح يفسر على كتابته في التكتكة الفنية .

واكد على ضرورة التخصص في انتاج استراتيجيات الأوية بين الشركات، لزيد من الجودة وإظهاره بصفه مستمرة والتفكير في المنتجات الدولية والخدمات الدولية والدخول بها إلى القرن ٢١ .

حضر للأنترن قسمي الكاتبة عمدة دويس وأيس سركن كاتبة للصحة الجوار، الدولية ويحضر عمرو وأيس مبدئية للصل والفتح زعيد، كة ملحقية رئيس مبدئية للرقعة والبحوث الدولية يحمدين غراب المستشار العلمي للمؤتمر بالحرف من استاذة بحرية الطب والصحة ومساعد الجوار .

فاروق عبدالمجيد



المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ٢ - يونيو ١٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصادر رسمية يمنية:

تجمع اقتصادي للدول المطلة على المحيط الهندي مواجهة آثار الجات وإزالة عوائق التجارة بين الدول الأعضاء

صنعاء ١٠ أيار - يتم خلال شهر مارس القادم الإعلان رسمياً عن قيام أكبر تجمع اقتصادي دولي يضم ٢٢ دولة على المحيط الهندي وتصل إلى ٤٢ دولة في وقت لاحق. وقال الدكتور أحمد الجشاري ممثل اليمن في اللجان التحضيرية للتجمع والتي بدأت اجتماعاتها منذ يونيو ١٩٩٥ أن التجمع يهدف إلى العمل على التقليل من الآثار الاقتصادية للجات على تطبيق اتفاقية الجات والتي ستحكم في ١٠ في المائة من تجارة العالم لصالح هيئة الدول الصناعية الكبرى. وأضاف أن من بين أهداف التجمع لجمع لرألة العوائق التي تحد من تبادل السلع والخدمات وتوسيع حجم التجارة والصناعة والاستثمارات والتبادل التكنولوجي والتي بين الدول الأعضاء.

ونكر في تصريحات صحفية نشرت أمس في صنعاء أن الدول العربية الأعضاء في التجمع هي دول مجلس التعاون الست والعين والمراق والصومال كما يضم التجمع أيضا عددا من الدول الآسيوية والأفريقية من بينها الهند وإندونيسيا والفلبين وجنوب أفريقيا وتايلاند والبرازيل واستراليا ونيوزيلندا.



رؤية خبير

الشركات المتعثرة - المستثمر الرئيسي ومبادلة الديون بحقوق الملكية

استعرضت سلسلة من أعداد جريدة الأهرام الصناعية في أكتوبر الجارى تصريحات لوزير قطاع الأعمال العام قوله أن من بين ٨٦ شركة تابعة خاسرة وهناك ٣٥ شركة تعاني من مشكلة الخسائر المزمعة، وأن البحث جار لتصفية مديونياتها وهذه مشكلة. يضاف إليها مشكلة أخرى حيث تسعى وزارة قطاع الأعمال العام واللجنة الوزارية لشؤون الخصخصة إيجاد حل لها وهي جذب المستثمر الرئيسى لشركات قطاع الأعمال بحيث يكون مستثمرا رئيسيا راغبا وقائرا على المشاركة الفعالة فى تطوير أداء تلك الشركات. ومن هنا لابد من حل مشكلة الشركات ذات الخسائر المزمعة الناجحة عن ضخامة حجم المديونية كما أنه لا مناص من تحسين أداء مثلثات قطاع الأعمال العام التى تمت خصخصتها والتي سيتم خصخصتها مستقبلا إلا فى وجود مستثمر رئيس له مصلحة شخصية واهتمام ذاتى بالشركة وفى هذا الإطار يقدم الدكتور منير همدى استاذ الإدارة المالية والمؤسسات المالية بتجارة طنطا بعض الاقتراحات ويؤكد فى البداية على:

● ضرورة إعادة تقييم حالة وظروف تلك الشركات ذات الخسائر المزمعة لتضيق ما إذا كان من الممكن اصلاحها أم لا من الأفضل تصفيتها، وذلك على ضوء اتفاقية الجات وتحدياتها المستقبلية للقطاعات الترمية التى تنتمى إليها تلك الشركات. وإذا كان البديل الأخير أى التصفية هو الأكثر ملاءمة، فلتتركز الجهود ليس على الإصلاح للهيكال المالية، بل على حل مشكلة العمالة والتصرف فى الأصول، حتى لو لم تكن قيمة تلك الأصول كافية لسداد ما على الشركة من مديونية.

■ الأمر الثانى أن تجربة الدول التى سبقتنا فى مجال الخصخصة أكدت على أنه ليس من الضروري

بل وقد لا يكون من الأنسب بذل الجهد والوقت والمال لاصلاح بعض الشركات المتعثرة فالمعاند على الاستثمار من تلك العملية قد يكون ماليا أو ضيقا بحيث لا يبرر الجهد والوقت والمال للقلق وبمباراة لخرى قد يكون القرار الأنسب هو بيع الشركة كليا أو جزئيا لمستثمر رئيس يتولى امرها.

مبادلة الديون بحقوق الملكية

ويقترح الدكتور منير همدى اقتراحا يحقق هدفين فى وقت واحد وهو مبادلة الديون بحقوق الملكية الذى أخذ به فى تسوية مديونية الدول الدائمية للبنوك الأجنبية. ويضرب لذلك مثلا بشركة متعثرة مديونية بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لأحد البنوك المحلية، هنا قد

يكون من الأفضل للبك بيع الدين لمستثمر قد يكون شخصا واحدا أو أكثر وأنها فى امتلاك حصص فى رأسمال الشركة، وهاتين مائتين ٢٠٪، يبيع الدين بخصم يصل إلى ٢٠٪، ومع هذا سوف يفترض أن نسبة الخصم ١٠٪ فى ظل خصم ٢٠٪ وهو أقل مما يجرى عليه العمل يحصل البنك على تعقد تقضى يبلغ ٤٥ مليون جنيه، يمكن استثماره فى مجالات تدعو عائدا حقيقيا وفطريا، ثم ماذا؟ فى ظل اتفاق مسبق بين الشركة والمستثمر الرئيسى تحد قيمة استبدال الدين بخصص رأس المال أو لفترض أنه اتفق على حصص فى رأس المال بقيمة قدرها ٤٨ مليون جنيه، وبهذا الأسلوب تكون المشكلة قد تم حلها



١٩٩٦

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قيمة الدين على أساس أنه جزء من أموال مؤسسين هو قول مربود عليه. فالخصم قد لا يسلّم سوى جزء من الفوائد وغرامات التأخير، فخلا من أن التنازل عن جزء من رصيد الدينونة في سبيل تسوية نهائية، هو أمر متعارف عليه في الأعراف المصرفية والدليل على ذلك البنوك الأجنبية التي تنازلت عن جزء من ديونها المستحقة على بعض الدول بمقتضى مبادلات الدينونية بمشوق للكلية، وأن الخصم قد يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ٧٠٪ من رصيد الدين. ويضاف إلى ذلك أن البنوك التابعة لقطاع الأعمال العام - وهي بيت القصيد - لا تملك آليات إعلان الإفلاس لإعلان إفلاس مؤسسات قطاع الأعمال العام بسبب عبء الدين قد يكون إجراء غير مقبول سياسيا على الأقل بسبب مصير العمالة، خاصة إذا كان خروج الخسائر من كبريتها مزمع بتخفيف عبء الدين. يضاف إلى ذلك إعلان الإفلاس قد لا يكون هو الآلية التي تخدم مصلحة البنك - فنصيب البنك في أموال التصفية - خاصة في حالة الشركات المتعثرة قد لا يغطي رصيد الدين. أن مبادلة الدينون بحق الكلية هي إليه فصلا لحل ظاهرة عبء الدينونة يتحقق في ظلها المكاسب للجميع رغم مصالحهم للتعاوضة فضلا عن أنها أكثر اتجحية مجرية اختبرت على أرض الواقع.

بأسلوب يحقق المكاسب لكل الأطراف كالآتي:-

■ الشركة تم تسوية مبالغها من ديون قيمتها ٥٠ مليون جنيه مقابل حصة في رأس المال قيمتها ٤٨ مليون جنيه محققه وفورات قدرها ٢ مليون جنيه ومتخطية من عبء الدينونة.

■ المستثمر الرئيسي حصل على حصة في رأسمال الشركة بقيمة قدرها ٤٨ مليون جنيه في مقابل قيمة مدفوعة لشراء دين، على الشركة بمبلغ قدره ٤٥ مليون جنيه أي وفورات قدرها ٢ مليون جنيه.

■ وزارة قطاع الأعمال العام قدمت اقراء يضاف إلى ما يمكن أن تقدمه من إجراءات لتيسير مهمة جلب مستثمر رئيسي.

■ البنك اضاف إلى مسواره تدفقا نقديا لحيا قدره ٤٥ مليون جنيه يولد مائد فعلى يتوقف على الفرص الاستثمارية المتاحة وذلك بدلا من ارضعة نقدية قيمتها ٥٠ مليون جنيه يتولد عنها مائد نظري لا يتحقق على أرض الواقع. ولا ينبغي أن نستنتج من ذلك أن البنك هو الفاسد الوحيد، فهذا استنتاج غير مقبول على ضوء التسوية المقترحة فالتدفق النقدي الفعلى يابس الارضعة النقدية هو الذى يولد الارباح، وإن الجسرة للتنازل عنه من رصيد الدين قد يمكن تدويره من مائد استثمار تلك التدفقات.

كذلك فإن القول بأن البنوك التجارية لا يمكنها التنازل عن جزء



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١-٣ نوفمبر ١٩٩٦

بتكليف من «الأمم المتحدة» و«منظمة التجارة العالمية»

«عربي».. يضع نظاما عالميا جديدا لمهنة المحاسبة يعطى فرصا أكبر للدول النامية في مواجهة المقدمة

□ القاهرة - عاطف فهمي

لأمم المتحدة، ورئيسا المؤتمر للأمم المتحدة للتعليم
الحاسبي فقد تقدمت لهذين المؤتمرين الدوليين
بخطبة متكاملة لوضع نظام عالمي للاعتراف
بالشهادات المحاسبية المتبادلة بين جميع الدول
حيث أن الدول المتقدمة كما هو معروف لا تعترف
بشهادات الدول الأخرى.. وقد اعتمد المؤتمران
الدوليان الفكرة التي تقدمت بها، وفي مؤتمر
جنيف الذي انتهى مؤخرا والذي ضم خبراء
دوليين من جميع قارات العالم بالإضافة إلى ممثل
للمنظمة العالمية للتجارة وممثل الاتحاد الدولي
للمحاسبين.. فقد تقدمت لهذا المؤتمر الدولي
بصفتي رئيسا له ورئيسا للجمعية العربية
للمحاسبين بأوراق عمل تشكل خطة أولية لتسريع
عمل اللجنة الرئيسية والتي تضم خبراء العالم
وتشكل لجان أخرى منبثقة تتولى كل منها جزءا
من برنامج العمل بهدف تقديم تقرير شامل إلى
المؤتمر الدولي القادم الذي دعوت لاعتقاده في
غرايفر القاد، في نيودلهي، ويستند وطلال أبو
غزالة، مؤكدا أن أهمية الذي تقدمت به تكمن في أنه
سيضع بالفعل نظاما موحد للمؤهلات المحاسبية
يلتزمه العالم كله متقدما وناميا بأجرامه بعد أن
يتم اعتماده من الأمم المتحدة والمنظمة العالمية
للتجارة، والأهمية تتمثل في أن وضع معيار واحد
للاعتراف بالشهادات، إذا استوفته أي جمعية
مهنية أو دولة التزمت جميع دول العالم بقبوله
والمساواة بممارسته العمل في أي دولة
أخرى دون أي معوقات، ويوضح وطلال أبو

الوقت والجات ضرورة إزالة العوائق
والعقبات غير المنصفة فيما يتعلق بتجارة
الخدمات وبصفة خاصة ما يتعلق بانتقالها عبر
الدول.. ومن أهم هذه العقبات الاعتراف بالمؤهلات
المحاسبية للدول الأخرى، وتقليدا لقرار الأمم
المتحدة بهذا الشأن وعملا بما جاء في اتفاقية
«الجات» فقد دعت الأمم المتحدة بمؤتمر
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» إلى
مؤتمر موسع لشهدته جنيف الأسبوع الماضي
وضم خبراء دوليين كعريق استشاري يقدم
توصياته في هذا الصدد للأمم المتحدة والمنظمة
التجارة العالمية بهدف وضع خطة متكاملة لإقامة
نظام عالمي حول التعليم للحاسبين وامتحانات
للمحاسبين القانونيين وتأهيلهم وترخيصهم.
والعالم اليوم، حاورت في القاهرة وطلال أبو
غزالة، رئيس فريق الخبراء الدوليين في مؤتمر
الأمم المتحدة بجنيف وعضو مجلس إدارة الاتحاد
الدولي للمحاسبين القانونيين حول نتائج هذا
المؤتمر الدولي وتوصياته في ضوء المتغيرات
والتطورات السريعة والمتلاحقة على الساحة
العالمية.

قال وطلال أبو غزالة بداية لا بد من التوضيح
بأنني في عام 1993 وبصفتي رئيسا لدورة
مجموعة خبراء العمل بين الحكومات حول المعايير
الدولية للمحاسبة وأعداد التقارير والإبلاغ التابع



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ - نوفمبر ١٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غزالة إذا اعتبرنا مثلاً أن الجمع العلمي العربي للمحاسبين القانونيين استطاع أن يستقر شروط الاعتراف الدول حسب المعايير التي سيتم الاتفاق عليها.. فإن حامل لقب محاسب قانوني عربي، ACPA يجب أن يتيح له دول العالم حرية تقديم خدماته المهنية على قدم المساواة مع مواطني الدول نفسها. وذلك يطبق على أي مؤهل آخر يعترف معترف به في ظل النظام الذي سيوضع وتكره منظمة التجارة العالمية للأمم المتحدة. وهذه أول مرة في تاريخ المهنة على مستوى العالم بأسره يحال هذا الموضوع الشائك الذي ظلت تقاومه بعض الجهات والجمعيات والدول المتقدمة لكي تستمر في قيادتها باعتبار أن مؤهلاتها هي الوحيدة المقبولة دولياً.

ورداً على سؤال حول إمكانية التوصل بين مؤتمر جلف والمنتدى المحاسبي العربي الدولي الرابع الذي سيعقد في لبنان برعاية رئيس الوزراء رفيق الحريري قال د. طلال أبي غزالة، إن مؤتمر بيروت سيكون على أهمية التأهيل والتعليم المحاسبي وضرورة وضع خطة عربية والتعلم للقطعة العالمية لكي لا تتخلف عن مواكبة متطلبات التأهيل. كما تهدف المؤتمر لوضع برنامج عمل متكامل لتخصير المحاسب القانوني العربي وبالذات من خلال المؤهل الذي يمنحه الجمع العربي للمحاسبين ACPA، ليكون مؤهلاً متطابقاً ومنسجماً ما يتطلبه النظام المالي الجديد بحيث تكون في

معنائه للمؤهلات التي سيعترف بها دولياً. وعن التنسيق العربي في مجال مهنة المحاسبة.. أشار د. طلال أبوغزالة صراحة إلى أنه لا يوجد أي تنسيق في هذا الصدد على المستوى الرسمي لأن الاتحاد المحاسبي والمراجعين العرب الذي أنشئ في القاهرة برعاية من جامعة الدول العربية وانتقل لبيروت على أثر توقيع اتفاقية وكامب بديفيا نشأ نزاع حول موته إلى القاهرة في أعقاب حرب الخليج مما أدى إلى وجود مقربين للاتحاد في تونس الاسم أحدهما في القاهرة والآخر في بغداد، ولهما أمينان عامان ينادي كل منهما بشرعية مقربه.. وانقسم الأعضاء فيه من جميعات عربية وبين المدين وبين الفرعيتين المتنازعة عليهما مما شكل نكسة وحسلاً لهذا الاتحاد ككل، ونحن كمعرب نأرجح ما تكون في هذه المرحلة الحقيقية للتضامن والتكامل لمواجهة المخاطر والتحديات الخارجية والأكيدة أي مستحدثات على الساحة العالمية ولندعم الطفرة الهائلة التي يشهدها اقتصادنا العربي حالياً.



المصدر : الإلام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : تاريخ : ٦ - نوفمبر ١٩٩٦



مجموعة العمل ومؤتمر ستافورة

على الرغم من القضايا الجديدة التي يحفل بها المجتمع الدولي، إلا أن المؤتمر الوزاري الأول لخطبة التجارة العالمية الأربع عقد في ستافورة - خلال الفترة القادمة، بعد من أهم وأخطر هذه الأحداث على الأخلاق، ولا يرجع السبب في ذلك إلى الدور الجديد الذي بالنظر للقيام به على سلامة التجارة العالمية، ولكن في الأهم لأنها سوف تشجع على مائدة البحث قضايا جديدة ومهمة، سوف تثار كثيراً على عملية التنمية في العالم الثالث مثل التجارة والتنمية أو التجارة والبيئة... الخ. بالإضافة إلى أنها سوف تقدم برأسه وتقديم الآثار الناجمة عن اتفاقات دورة أوجسواي بعد عامين من دخولها حيز التنفيذ الذي يعرفه إلى أي مدى أثرت على حركة التجارة الدولية ككل وعلى الأوضاع الاقتصادية في العالم الثالث على وجه الخصوص. بغية إعادة النظر في بعض الأمور التي باتت هم ملائمتها للواقع العالمي بالمثل.

من هنا فقد لحسن قادة مجموعة الشمس عشرة، التي عقدت اجتمعاتها مؤخراً في هرايز، بوضع هذه القضية على سبيل البحث العلمي والفني، وإقناع البلدان الأخرى إلى خطورة المؤتمر الوزاري القادم، وبإثبات ضرورة إعداد البنية التحتية ومجارات مستهدفة لمواجهة هذه التطورات، أي على الأقل وضع الأثر الثلاثة الرئيسية للتنميط معها، بما يقدم الحفاظ على المصالح التنموية لهذه البلدان، وهو ما يتطلب للتأهيل والرمز الفائق لهذه التطورات ووضع جميع الجوانب المتأثرة مع ضرورة الترحيب بهذه المقام الثالث في جهة واحدة تتلخص كشكلاً موحدة، مع البلدان المستلمة الكبرى التي بدأت بالمثل خطوات التوسيع فيما بينها.

وبل اجتمعاتهم مجموعة الـ ٦٥ لتعتبر الخطوة الأولى التي يجب أن تطورها خطوات سريعة ومباشرة لتسهيل التوافق بين أطراف العالم الثالث ككل، والخروج من مؤتمر ستافورة القائم بما يطلق للمصالح التنموية لها.



للمحور، والتدريب والمعلومات

للمحور، العالم اليوم

11 نوفمبر 1997

الناشر:

محمود عبد العزيز يطالب

بالتفكير «جانت» عربية

□ بيروت - اش

دعا محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية في كلمته أمام مؤتمر المصارف العربية في بيروت إلى الاستعداد للحد من مواجهة التحولات الجذرية والمتغيرات الاقليمية للتنظية في الاتجاه نحو حل الصراع العربي الاسرائيلي وتبني سياسات جديدة للاصلاح الاقتصادي.

واضاف انه عالم تستعد الدول العربية وتقبل اقتصادياتها لتصبح لها دورها الفاعل في المنطقة ودوليا من خلال دعم التعاون العربي - العربي فليس تتحول هذه التحويلات إلى فرصة حقيقية لصالح العرب.



محمود عبد العزيز

وأكد على ضرورة البدء فوراً بمعالجة اتفاق جات عربية تسبق الجهات الدولية مضى إلى أن هذه الدعوة قد لقيت مدياً بقرار القمة العربية التي عقدت مؤخراً في القاهرة بالاتجاه لإنهاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى مؤكداً أهمية المصارف العربية في دعم التوجه نحو الاصلاح الاقتصادي إلى خطط الاصلاح والتنمية. كما دعا المصارف العربية للتعاون لتجميع قدراتها التنافسية في إطار استراتيجية واضحة ومسايرة الاتجاه العالمي نحو تكوين وحدات مصرفية عملاقة من أجل انشاء النشاط الاقتصادي في المنطقة للعربية.

وقد بدأ المؤتمر في مناقشة الاهداف والدراسات المقدمة من عدد من الوفود العربية والتي تركز حول واقع والمناقشة الاقتصادية العربي نحو استراتيجية جديدة للتعاون العربي والتحويلات في الصناعات المصرفية العربية وتحديث الانظمة المالية والمصرفية وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.



المصدر:

الأرقام:

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

١٩٩٦

عرب المتوسط

أحمد نافع وآليات التعاون الإقليمي

تسعى الدول العربية حديثاً للاندماج في الاقتصاد العالمي، فبعد ١٠ سنوات يبدأ سريان اتفاقية الجات، التي تعنى فتح أسواق دول العالم أمام المنافسة القائمة من الخارج، ومع حلول العام ٢٠١٠ يبدأ قيام مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية مطلة على البحر الأبيض المتوسط مع دول الاقتصاد الأوروبي في إطار المشاركة العربية الأوروبية.

وبفرض الحدان - ضمن تطورات أخرى - على الدول العربية سرعة تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وهو الأمر الذي دعا إليه الملوك والرؤساء العرب في قمة القاهرة التي عقدت في قمة القاهرة التي عقدت في يونيو الماضي، حينما أكدوا ضرورة قيام منطقة تجارة حرة عربية ولحقاً لبرنامج عمل وجدول زمني. ويعنى هذا القرار المهم أن الدول العربية مسعوة للدخول في اتفاقيات المشاركة العربية - الأوروبية كتلة واحدة، عملاً على الإفادة من العلاقات العربية الأوروبية الممتدة حتى ولو كانت هذه الدول غير مطلة على البحر المتوسط.

فالتكامل سيخضع للعلاقات بين مجموعة الأسرة العربية بدول أوروبا كلها في إطار اتفاقيات للمشاركة للبلدة بين الدول العربية ودول الاقتصاد الأوروبي. كما يشكل القرار اعتماداً واسعاً بأن «العملة» مسار لا زلنا فيه لا تفرجه من تحديات ورمانات كبيرة تفرز فرصاً للمجموعة العربية للانضمام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتسعى إلى ميثاق مصالحها بخدمة أهدافها للتنمية تجنباً لخطر الانزلاق والتهميش. ويحصل الدول العربية للطل على المتوسط مستجابة كبيرة في تهيئة رؤية شاملة تتجمل لكل الأطراف للمحتبة الانخراط للاضبط في حركة العملة والسامعة لتأججة والبناء فيها. فعول جنوب المتوسط تعال للطفلة للواجهة للاقتصاد الأوروبي الذي يعطي لمالاته تلك المنطقة أهمية خاصة لأصحاب استراتيجيتها وأمنية والاقتصادية واجتماعية. ويشارك بها على بضمن استقرار تلك المنطقة. ويعنى آخر فإن على دول جنوب المتوسط أن تستثمر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي - الذي يريده هذه اتفاقيات إلى التكامل العربية للتوسعية بهدف الوصول للمزيد للتكامل الاقتصادي العربي الذي لا يمكن بدوره مباينة القمديات التي تفرزها التغيرات الدولية للانفصام لتتجهها حولة الاقتصاد.

وقد كان دور دول جنوب المتوسط مشاراً اعتماداً كبير في القدرة المالية التي مدها تونس أخيراً حول حولة الاقتصاد في مناسبة الذكرى التاسعة للتحويل (تولى الرئيس زين العابدين بن علي المسؤولية)، وكانت تونس في مقدمة الدول النامية للمضي قدماً في اتجاه العملة، وتقديم المبادرات الكلية بالسامعة في انشاء إطار ملائم للاندماج المتوسطية لتحقيق تنمية متضامنة، وتزويد قوتها على استقلال الفرص ومجاهدة التحديات. ولدى انضمام تونس إلى هذا الجهد وأرباطه الوثيق بالتحولات الدولية تال الرئيس التونسي

في القطاع الذي تصورنا للصورة بحد اعتقادنا بأنها التي لا يمكنها أن يعيشه العالم من قبل تكنولوجيا اقتصادية وتغيرت. والتعامل للثقافات والتجارة العالمية، وهو ما حول العالم إلى قرية صغيرة ملتزمة على مختلف مكوناتها، فكانت تونس أول بلد من القمم الجهوية المتوسطية يوقع على اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي (في ٢٧ يوليو ١٩٩٥)، ويصدر إبرام هذا الاتفاق خياراً استراتيجياً سياسياً واقتصادياً، يبرز حرصنا على الانخراط للعالم في الاقتصاد العالمي والتفكير على الخططة الأوروبية للتوسعية. ثم قال إن الاقتصاد العالمي في الحلة

يلتفتي ترتيب البيت من الداخل كما أن نجاح القضاة الأوروبي للتوسيع يغطي التصديق السياسات الاقتصادية العربية لدعم التنمية للشركة.

والواقع أن الرئيس التونسي أسس أهم متطلبات إنتاج دول جنوب المتوسط في الاقتصاد العالمي، بما يكسبها القدرة على مواجهة ضغوط الليونة وتنش الاستثمار بمحدودية التكنولوجيا. وما تبرز أهمية العمل العربي على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي محلاً للانفتاح على مختلف التكتلات العالمية الكبرى - في الوقت الذي تحتضن أوروبا وأحياناً وجوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية - وبمختلف أوقات نفسه للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي ظل التوجه نحو حولة الاقتصاد فإن العلاقات بين دول المتوسط، وهي ليست منفصلة عن العلاقات العربية العامة - تفرز توجه استراتيجي شاملة ومكاملة ترمي تغيير التبادل

١٦ نوفمبر ١٩٩٦

التعليق

والأحزاب فقط بل وكذلك مشروع القمع والجهات والن والشركات والمؤسسات والهيئات.

وقد كانت هذه الأفكار مجال نقاش متحمس في الندوة انتهت إلى اقتراحات عديدة تستهدف جعل أبناء المتوسط قضايا له محدداته في ظل المعركة. وكانت تلك الاقتراحات يمكن بحث تنفيذها في ضوء مصالح الدول العربية جنوب المتوسط مثل: إنشاء صندوق متوسطي للمشاريع الكبرى والمتوسطة، وإنشاء بنك متوسطي للاستثمار والتنمية، وإبرام ميثاق متوسطي لحماية المهاجرين، ووضع التنمية الاجتماعية في مقدمة اهتمامات المنظمات العربية القومية منها والمالية، ودعم الحوار الحضاري والثقافي بين البلدان المتوسطية، الراسي إلى مزيد من التضامن في المنطقة.

كما كان هناك إقتران يدعو لاجتماع لثلاثاء منطقة للتعلم من الأزمات في المتوسط بينما يدعو للقاء لإيجاد إطار دائم للحوار بين جنوب المتوسط وإسبانيا وكلاهما غير مغربي فيه في المرحلة الحالية، ذلك أن معظم الدول العربية القومية ترى أن علاقة المشاركة التي جسدتها إعلان برشلونة الذي صدر في ٢٧ نوفمبر عام ١٩٩٥ عليه تأمين والتسليم فيما بين دول البحر المتوسط على خطتي التنمية والجوهرية، وإذا كان القصد لهدف، الخاضع للتسليم على هذه العملية وأهدافها التي لها فائدة من غير المصالح الحالية ويطلبها وأغراض محددة قبل أن تتطور الأمور إيجابيا وتحقق التنمية السلمية للأقاليم في المنطقة العربية بما يضمن استقرار الإقليم.

في خوض المتوسط كله. وكانت الدول العربية عريضة في مؤتمر برشلونة على إرساء المشاركة على أسس ترضي مصالح الجانبين، وليس من مصلحة السلام والاستقرار الحديث عن مشاكل التهمية لا تتسكك إلى أسس سياسية تتصل بتسوية الخلافات القائمة بين دول الأقاليم كما أن الاعتقاد العربي

الراسخ هو أن أي تصور خاص بالمتعاون الأقاليمية يجب أن يرضي طبيعة المنطقة العربية وتصورتها استقبالية حيث تتطلع الدول العربية لأداء رسالتها الانتمائية عندما تتم التسوية السلمية الشاملة.

وقد أوجع الأعرام من قبل أن المنطقة لا تعين في فراغ فهاك أمر قائمة بالمثل لا ملص من الاستناد إليها في إبعاد صيغ الترتيبات التعاونية، وبغضنا يتم حل المشكلات السياسية والمعنوية القائمة أن تكون هناك حاجة لحملات إعادة هيكلة النظام الأقاليمية على نحو يؤدي إلى مشكلات أكثر مما يؤدي إلى حلها، فهذا للمنطق الذي اتبع من قبل تاريخيا قد أوجد مشكلات لا تزال قائمة حتى الآن، فالحال الذي أن انسحب الأليات المعقدة لأدوار المشاركة الأوروبية المتوسطية في تلك التي إرساها مؤتمر برشلونة، فهناك أمارة حامة تتوقف على تعاملها وهناك اللجنة الأوروبية التي تغير الحوار فيما بين دول المتوسطية والأوروبية وهناك اللجنة التوجيهية التي تضع خطط لاجتماعات اللجان المختصة.

والثابتة في عملية برشلونة تتكون من ثلاث سلات الأولى أمنية وسياسية، والثانية الاقتصادية



البحوث والتدريب والمعلومات

ويعمل الائتلاف والكتلة على الاتساق التسلبي لمركبة التبادل الحر، وخاصة برمجتها في إطار خيارات بعيدة المدى قائمة على تفضيل هذه الصغار.

وفي هذا المجال نسترشد بفكرنا واثقنا سابقا في التوجهات مسندة بين مصطفى وزير أوروبا بين بلدان المتوسط في تصور العلاقات أكد أن الأمن والاستقرار في المتوسط يكسبان أهمية قصوى لإسبانيا وأوروبا وبإدراك شرق أسبانيا، وهو ما يدعو هذه الأطراف للعمل على تنمية ريادة المتوسط معاملة في تحقيق أهداف الأمن والاستقرار.

واستعرض الرئيس التونسي المشاكل القائمة بالمتوسط مؤكدا ضرورة تصفية النزاعات والتخفيف من حدة التوترات التي تعطل مسيرة السلام في الشرق الأوسط، كما ذكر بالخطوات المتخذة بالحوار الثلاثي والمخاطبة والمخاطبة للجامعة من تطور مخاطر الأزمات والجريمة المنظمة التي تتجاوز حدود البلد الواحد. وقد اقترح مشروع مصطفى جدول أعمال للمتوسط يتكون من ٤ محاور:

١- فيما يتعلق بالبحر المتوسط، دعا إلى إيجاد الأليات ومبادرات لعائدات جاني المتوسط شبيهة بتلك التي سخرها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع أوروبا المتوسطية والأفريقية، أي ذلك التي توجع استغريبها في الخلل الاقتصادي الماتلة في إسبانيا وإسبانيا، إضافة إلى حل مشكلة اللاجئين من خلال إلقاء تلك متوسطي للاستثمار والتنمية.

٢- فيما يتعلق بالبحر المتوسط الاجتماعي والثقافي، فقد أوضح أن العمل مستورد في توحيد سوق العمل في المتوسط، ومستخدما في السؤال الاقتصادي مع العوامل السياسية والأمنية لتحديد ضغوطات هائلة تدفع للهجرة نحو مناطق الحركة الاقتصادية، لأن المشاركة الاقتصادية من طريق الاستثمار المباشر تظل أحد الأمثل لتجديد الهجرة، ولأن الجانب الثقافي في إمداده من الكوادر الأكاديمية لبدء المجال للتوسط، باعتباره مساهمة في الرأى القديم الكوادر والمعارف الانتمائية. ٣- محور الحوار الأمني السياسي، دعا إلى تعزيز جميع الأطراف بتسوية النزاعات والمخاوف والحق في التنمية الاقتصادية واستراتيجية مشتركة لمواجهة التطرف والأزمات والجريمة المنظمة.

٤- أما فيما يتعلق بالبحر المتوسط، فقد أوضح ضرورة وضع أليات وميثاق مرنة مشتركة على كل الأطراف للمتوسطية بدون استثناء، تسمح بتبادل المعلومات والتشاور والتعاون للتقوية حتى يصبح البناء للمتوسطي لا مشروع إيدان وقبول

تجارية تتحدث عن تجارة حرة متوسطية مع حلول عام ٢٠١٠، ثم تسلة التفتيش الثقافي والاجتماعية والتنمية التي تتحدث عن حقوق الإنسان ووضع المرأة وضع التنمية، ولكل سنة اهتمامات قطاعية تتم وفقا لخطة زمنية تضعها اللجنة التوجيهية الانتمائية التي تمثل فيها كل دول المتوسط واحد هذه اللجنة واحدة من أهم الأليات التي إرساها مؤتمر برشلونة.

وبما أنه أمر إيجابي تجاهه هو أن الائتلاف تم في إطار برهولي على إنشاء مجموعة اقتصادية جنوب المتوسط، وتضم المجموعة تونس ومصر والجزائر والمغرب والأردن واليمن وسوريا ولبنان، كما تقدم مدينتا بصفحة مرافق، ويمكن عرض فكرة إنشاء منظمة للتعاون الثلاثي على هذه اللجنة التي تعد إحدى الأليات برهولي لبدء الرأى فيها

بصفة رسمية، فالقوة لا تفتي قبلها من معظم الدول العربية التي تحيد التفرع في بعض خطط التعاون الأقاليمية حتى الاستسقاء بالممارسات المتعددة التناهي على الصراعات الاقتصادية والمعنوية والثقافية وما يتعلق مع مجموعة جنوب المتوسط، وقرارات الجمعية العامة، ويعلن ذلك هو تصف حصة بلاد عربية جنوبية التفرعات الثلاثية التي قدمت في برشلونة للاسراع في مشروعات التعاون الأقاليمية (التي كانت في مجال الإدارة الاقتصادية) لخصائص المياه والبيئة الأساسية، لأن هذا يعنى لاسرائيل بصفة خاصة حاجة لاستسقاء في التدخل في مجال إدارة لبياء العربية التي تستير عليها بسلطة الأمن الرابع وهي سلطة الاحتلال.

والواقع أن دول جنوب المتوسط تسير قداما في تطوير وسائل مقارنتها لتحقيق أهداف المشاركة المتوسطية التي أصبحت مصحلا مناصبا لمركبة من مراحل نموها الاقتصادي لتزولها للعمل على صفة جهتها في وقت واحد، ومن هذه الوسائل معاملة في إطار الانتماء المتوسطي الذي لا ينفك عن الأليات الاقتصادية للمتوسط، وعلى خلاف إسبانيا وسوريا وسجلت في تونس إضمار لبيت الحق الثقافي الممتد، الذي أدى بعد بداية منطوقية يمكن البناء عليها ولذا للتقويات والتسديدات الانتمائية والمالية ولا سيما فيما يتعلق بسياسة السلام على مختلف مساراتها.

إنه، فحمة إداري رعية لدول عرب للمتوسط سواء في تعزيز التعاون العربي المتكامل أو تعزيز التعاون العربي مع دول المتوسطية، وأمل إلى التفتيش والتعاون - مجموعة الانتمائية، تمثل خطة تدعيم الحدود التي يبنى لعمية التفتيش المتكامل والديون في مراحلة تفتيش متكامل على كل الاتحاد الأوروبي، الذي يملك تصورات محددة واضحة وملائمة لاجتماع التعاون والتفتيش المتوسطي وفقا لأليات وميثاق دول القضاة في لثلاثة الأولى.



المصدر : الجمهورية

١٦ نوفمبر ١٩٩٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الصناعة بالشورى :

الاستفادة بالمرحلة الانتقالية لصناعة الدواء قبل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية الانتاج المحلي يغطي ٩٣٪ من الاستهلاك .. واستمرار التصدير ضرورة

أوضح تقرير اللجنة الصناعية والطاقة بمجلس الشورى أن نسبة الدواء الذى سيتأثر باتفاقية الملكية الفكرية لا يتجاوز ٦ بالمائة من إجمالي الأدوية المنتجة محليا .

المنتجات الدوائية وهو ما اكفته تجربة كندا والهند حيث بلغت معدلات الزيادة فى أسعار الدواء أضعاف الأضعاف وطلب التقرير بشورى وضع خطة قومية للاستفادة من المرحلة الانتقالية وتطوير صناعة الدواء لإمكان مواجهة الإحتياجات الدوائية عند دخول الملكية الفكرية حيز التنفيذ .

مكشدة فحوصة على الشركات الوطنية .
لنار إلى أن فتح السوق المصرى لهذه الشركات فى مجال صناعة الدواء سيضع الصناعة المحلية فى منافسة لا تقدر عليها ويتولى السويش الاحتكارى لهذه الشركات ويؤدى بالتالى بالارتفاع المفرط فى أسعار

أوصى التقرير بالتمسك بالمرحلة الانتقالية الممنوحة لمصر والدول النامية البالغة عشر سنوات مؤكدا أن التصديق بتطبيق اتفاقية (الحماية الفكرية) حاليا سيؤدى إلى إحداث فوضى فى رائج الدواوى الضعيفة لحماية حقوق الملكية وإسرافات الاختراع من قبل الشركات الدولية

وأكد التقرير على أهمية التصديق بين الشركات الوطنية لتنظيم عملية الاندماج بهذا الشأن كمرحلة أولى على البحث العلمى والمناصرة .
وأشار التقرير إلى أن الصناعات الدوائية الوطنية تغطي قرابة ٩٣ فى المائة من استهلاك الدواء فى مصر ولدى قارب على ثلاثة مليارات جنيه سنويا . ويبلغها حوالى ٣٠ مصنعا .
وأكد التقرير أن أسعار الدواء محكومة بالتصدير الجبرى عن طريق وزارة الصحة ولا يصرح إطلاقا بتداول أى مستحضر إلا بعد تصديره جديرا



المصدر:

الأمم المتحدة

التاريخ:

١٩ نوفمبر ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

متطلبات تحرير التجارة الاقتصادية لنول الشرق الوسط وشمال إفريقيا

راكد السيد/ محمد محمد أبو العجاين
في كلمته أمام المؤتمر الاقتصادي على أن
تحرير التجارة الاقتصادية لنول الشرق
الوسط وشمال إفريقيا يتطلب أساساً
موتها هي السلام والعدل والتنمية
القطاع الخاص بحيث يكون قادراً على
الاستخدام الأمثل للموارد البشرية
الموجودة في نول المنطقة، وتأمين إطار
التمويل كأي مستقر، وتطوير الأطر
الاقتصادية والسياسات التجارية والكيانات
للتنمية بتحرير التجارة الاقتصادية.

وأوضح في كلمته مسئولية أعضاء
البرلمان المصري ومجلسي مجتمع رجال
الأعمال وغيرهم لدى أصبح لنا أهمية
حيوية في مسير ربي منطقة الشرق
الوسط وشمال إفريقيا.

وأعرب السيد محمد محمد أبو العجاين
في نهاية كلمته من اعتقاده أنه من
الضروري أن تتكامل الرؤية المستقبلية
لنول وشمال إفريقيا مع رؤية العرب حيث
أنه بالرغم مما حققته المنطقة من إنجازات
وبالتفكير من موانع عصرية وديمقراطية
كبيرة الاستقبال ربي الأول [١] أنه لم
تطوّر مبادرات كافية لنول المنطقة على
خبرها لتطوّر اتفاق الاستثمارات والتي
أرى أنها قد تكون في الكامل للمساب
البحري الاقتصادي وتكامل التنمية البرية
وكذلك توحيد قوانين ومرواتب ورسوم
النقل البحري وهذه القضايا كلها
بالاستثمار والشرايط ووجود صيغة
عربية موحدة للتدليل مع متطلبات البحار
والاقتصاديات الدولية بالإضافة للتكامل
الإقليمي لنول المنطقة التي سوف يزد
من فعاليات المؤسسات الموجودة بالفعل



مصر: مطالبة شركات الدواء بالاستفادة من المرحلة الانتقالية

■ القاهرة - الحياة - أوصى تقرير ائمه مجلس
الشورى المصري من صناعة الدواء أن يوافق الملكية الفكرية
أن يؤخر في أكثر من سنة في المدة من لجسالى الأدوية
المنجزة في مصر.

وطالب التقرير بضرورة التمسك بالمرحلة الانتقالية
المنوطة لمصر والنول النامية، وفي عشر سنه معتبرا أن
التحجيل في تطبيق اتفاق الحماية الفكرية حاليا سيحدث
قوضى في رفع الدعاوى القضائية لحماية حقوق الملكية
وبراءات الاختراع من جانب الشركات الدولية للمعدة
للجنسية على الشركات الوطنية.

والسار التقرير إلى أن فتح لسوق المصرية أمام
الشركات الدولية للمعدة الجنسية في مجال صناعة الدواء
سيضع الصناعة المحلية في منافسة لا تقدر عليها، مما
يعزز الوضع الاحتكاري لكلك الشركات ويؤدي إلى ارتفاع
أسعار المنتجات الدولية نتيجة غياب المنافسة المتكافئة.

بمعدل يزيد على خمسة أو ستة أضعاف الأسعار الحالية.

ودعا التقرير إلى وضع خطة قومية للاستفادة من

المرحلة الانتقالية للمنوطة في اتفاق الملكية الفكرية وتطوير

صناعة الدواء في مصر لمواجهة الالتزامات الدولية عند

مخول الاتفاقية حين التنفيذ. وشدد على أهمية التنسيق بين

الشركات الوطنية لتنظيم عملية الانماج لألأمة كليات

قادرة على البحث العلمي والمخاضة.

وحذر من الأخطار الذي تترتب على التطبيق الفوري

لاتفاق الحماية الفكرية، وللك بعد التجربة التي خاضتها

كندا وكلفتها بين ٤ و٧ ملايين دولار.

والسار التقرير إلى أن الصناعات الدولية الوطنية

تطلي نحو ١٣ في المئة من استهلاك الدواء في مصر الذي

قاربت قيمته ثلاثة بلايين جنيه (٨٨٤ مليون دولار سنوياً).

يلكر أن في مصر ٢٠ مصنعا للأدوية تتوزع بين

الطاعين العام والخاص ومنها الاستثماري والمصري -

الأجنبي المشترك والأجنبي ملة في المئة.



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ - نوفمبر ١٩٩٦

انضمام الصين للنظمة التجارة في صالح العالم مسئول واللجنة الأوروبية:

□ هونغ كونج - ووتش:
أكد السفير جون بريتان نائب رئيس اللجنة الأوروبية أمس أن انضمام الصين للنظمة التجارية العالمية سيزال يحتاج للمفاوضات صعبة لكنه انقلب أن هذه الخطوة ستكون من صالح العالم.
وقال بريتان أنه سيتعين على الصينيين أن يتأقلموا بالاتصالات خلال فترة من الزمن ونحن لا نتسكك عن فترة غير معدلة الأجل أصلاً

ليستكون هناك مساومات صعبة.
وكان بريتان قد قال في بيجين يوم الجمعة الماضي أن الصين تعهدت بتأييد الاقتراحات الأوروبية بشأن انضمامها للنظمة التجارية العالمية على أن تقلل أهم الاتراعات في البداية وبقية الاتراعات خلال فترة من الزمن.
وأضاف أنه عرض ذلك على الأمريكيين وبارسل في أيريهو فلقوا على ذلك وإن يتم استئناف المفاوضات على نحو أسرع وعلى

مستوى أعلى.
وتضمن بيجين للانضمام للنظمة التجارية على أساس أنها دولة ثانية مما يرضي عليها هروها ليس لكوا تراجعاً وخساراً من جانب واشنطن التي تقول أن الاقتصاد الصيني ضخم للغاية.
ويزيد بريتان هونغ كونج لمفسود. المنتدى الاقتصادي العالمي الذي بدأ أصلاً أمس ويستغرق ثلاثة أيام.



للصدر:

السنة:

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ:

٢٠ نوفمبر ١٩٩٦

الجات .. والسوك

ولاق مجلس الشعب بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٩٥ على انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم الجات والواقعة على جداول تعهدات مصر في مجال تجارة السلع والخدمات والواقعة في مراكش بالملكة المغربية في ١٥/٤/١٩٩٦ حيث نص المادة الثانية من بروتوكول مراكش الذي وافق عليه مصر بتخفيض التعريفات الجمركية، بحيث يعمل بآخر شريحة في موعد غايته أربع سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة، أي يتم إلغاء التعريفات الجمركية في حوالي سنة ٢٠٠٠ وبذلك تصبح مصر سوقاً مفتوحة لجميع السلع الواردة من جميع دول العالم بدون جمارك وبدون حماية محلية للمنتج المحلي.

وسوف تمتد للخدمات المالية بين اللاتجات العالمية واللاتجات المحلية من حيث الجودة والسرعة وخاصة اللاتجات الواردة من دول شرق آسيا المعروفة بدول النحاسيات الاقتصادية وبعض الصناعات المصرية أن تستطيع المنافسة لا في الأسعار ولا في الجودة وخاصة التي تعتمد على المواد الخام المستوردة والنتيجة الطبيعية لهذه الصناعات أنها سوف تخلق إربابها وعلى سبيل المثال لا الحصر القمصين الحريري يأتي من دول شرق آسيا بخلاصة لولارات ونظيره المصري في الجودة بحوالي مائة وخمسين جنيهاً ومن المعروف كذلك أن بعض هذه الصناعات يتم إنتاجها بقروض من البنوك المصرية والسرطان الذي يطرح نفسه، كيف يتم سد هذه القروض للبنوك المصرية عند بدء تنفيذ اتفاقية الجات بعد انقضاء هذه الصناعات أن الذي سوف يحدث أن أصحاب هذه الصناعات سوف يقومون بتسليم مصانعهم للبنوك ليبيعها بالآذان العلى وتسيدهم القروض التي تم الحصول عليها من البنوك وبعض أصحاب الصناعات يقوم بالالتفاف بعضهم مصانعهم من أكثر من بنك مصري نظراً لعدم وجود قنوات اتصال بين البنوك وبعضها، وفي هذه الحالة سوف تدخل البنوك عند بيع هذه الصناعات كقسيمة غرام كل خصميه في ناتج بيع هذه الصناعات وهي في الغالب لا تفي بالقروض التي تم اقتراضها من البنوك مما يؤدي إلى ذلك؛ من سيشتري مصانع إقفلت لعدم قدرتها على المنافسة في ظل التجارة الحرة مع دول العالم، النتيجة للحظوظ في هذه الصناعات سوف تنجم كقسط كهيئة والأراضي سوف تنجم كإراض، ذلك يجب أن تتضافر أجهزة الائتمان في جميع البنوك لعمل مجلس بينهم كمراسة الصناعات التي لن تستطيع المنافسة في ظل اتفاقية الجات وخاصة التي تعتمد في مورادها الخام على اللادة الخام المستوردة.

د. سميل لونا يساوي
عضو مجلس الشورى



الصين مستعدة لتسهيل مفاوضات انضمامها الى منظمة التجارة الدولية



● بكين - رويتر - قال وزير الخارجية الصيني
كيان كينجشن أمس أن الصين مستعدة لتسهيل
الجهود من أجل انضمامها الى عضوية منظمة
التجارة الدولية.

والسلك في مؤتمر صحافي في بداية محادثات
مع وزير الخارجية الأمريكي وارنر كريستوفر، أعلن
الجانب الأمريكي أخيراً أنه يريد تسهيل عملية الانضمام في شأن انضمام
الصين الى منظمة التجارة الدولية. أن الجانب الصيني يريد التعبير عن تقديره
لذلك واستعداده للعمل لبلوغ هذه الغاية.

والأ. كيان: مديرو أيضاً أن يظهر الجانب الأمريكي في المفاوضات مرونة
وموثقاً واقعيًا.

وكان مسؤولون أمريكيون قالوا قبل زيارة كريستوفر أنهم يتوقعون إلى
إشارة إلى أن بكين مستعدة لهذه المفاوضات جادة في شأن عضويتها في منظمة
التجارة الدولية.

والتجارة قضية أساسية بين البلدين ويؤكد مسؤولون أمريكيون أن دخول
الصين منظمة التجارة الدولية مسألة حيوية.

وأصوت واشنطن على انضمام بكين إلى شروط خاصة بالدول المقتمة
التامة، لكن الصين أصرت على السماح بانضمامها إلى شروط أبسط خاصة
بالدول النامية.

وزير العدل، مراجعة القوانين في ضوء اتفاقية «الجات»

كتب على عفيفي:

أشهر المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل قرارات بتشكيل ٤ لجان لمراجعة وتعديل بعض القوانين بهدف تيسير إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا وتخفيف العبء عن القضاة. ومراجعة القوانين التجارية والاقتصادية ولغا لاحكام اتفاقية الجات. ولتضمن القرار أن تنتهي هذه اللجان من عملها خلال شهر واحد.



المستشار فاروق سيف النصر

وقال وزير العدل إن مهمة لجنة

مراجعة القوانين المتعلقة بالتجارة من أبعاد الدراسات الخاصة بالتزامات مصر الدولية على ضوء الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة. وتضم عددا من كبار المحققين في القانون التجاري وأسئلة الجامعات في القانون التجاري والقانون المدني إلى جانب ممثلين لوزارات الخارجية والاقتصاد والتموين والتجارة الخارجية وإطاع الأقاليم والقضية للجان الأخرى فال المستشار فاروق سيف النصر أن اللجنة الأولى تتولى مراجعة بعض أحكام قانون المرافعات بما يتعلق بتيسير إجراءات التقاضي وسرعة الفصل على ضوء ما انتهت إليه مشروع لجنة أعضاء النقض. ولتضمن في مشروعات أعضاء لجنة محكمة النقض وعددا من مستشاري الاستئناف وأسئلة لجان التجارة وأجهزة الترخيص بوزارة العدل. وتتولى اللجنة الثانية تعديل بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية بما لا يتعارض مع مبادئه به لجنة أعداد مشروع قانون الإجراءات.

واللجنة الأخيرة سوف تتولى تعديل بعض مواد قانون المظن والنقض لسرعة الفصل في المظن المحلية والجنائية. وتخفيف العبء على محكمة النقض. وأكد وزير العدل أن الوزارة سوف تقدم مشروعات القوانين فور إعدادها إلى مجلس الوزراء شهيدا لالتزامها إلى مجلس الشعب في دوره الحالية.



للصدر

ط

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ

٢ ٢ نوفمبر ١٩٩٦

سوق الدواء في مصر

في حاجة إلى علاج

○ مطلوب تطوير صناعة الدواء

بعد توقيع اتفاقية الجات

● الاحتياط نضجة الطب رغم تقدم الأدوية المضادة له

○ ○ اين مجموعة رصد الاعراض الجانبية للدواء ؟

● ● الميلانويين اصابة غذائية في

بلد المنشأ .. ودواء في مصر !!

تحقيق

جورجيت صادق

الأدوية دون استشارة طبية . وأحيانا يطلب المواطن دواء معيناً وصفه له الطبيب ليعطيه الصيدل دواءً بديلاً وقد يكون هذا الدواء البديل غير صالح رغم تشابه خواصه مع الدواء الذي وصفه الطبيب .

والسؤال .. كيف نواجه تحديث المنافسة الدوائية خاصة بعد توقيع اتفاقية الحات ؟ ومن يحمي المواطن من الدعاية المضللة والتي قد يدفع حياته ثمناً لها ؟ ومن يرحم المواطن من نفسه حتى لا يصبح مدمناً للدواء ؟

أصبحت السوق الدوائية في مصر تعاني حالة عدم توازن .. ولا تبلغ إذا قلنا الفوضى . وأصبح العديد من الأصناف الدوائية المستوردة سلخاً تجارية والكثير منها يتاع بالصيدليات . وآخر ما يطلب به الصيدلي أي مواطن في الروشنة .. شيئاً لا يصرف أي دواء في معظم دول العالم إلا بروشنة طبيب وأصبح العديد من الصيدليات مغارة عن سوبر ماركت تختلط فيها الأدوية بالانشطات بالمواد الغذائية . والمواطن العادي ليس لديه الوعي والنظافة الدوائية الكافية ليعرف خطورة استخدام



٢٢ نوفمبر ١٩٩٦

التدريج

ليحوث والتدريب والمعلومات

عانت في الآونة الأخيرة عدة مبادرات وشوات لتكثيف عمل ما يتعلق بخدمات الدواء في مصر ومن بين هذه المبادرات المؤتمر السنوي الأرموني للجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي حيث اجتمع نخبة من الاساتذة وخبراء علم الأدوية في مصر على مدى ثلاثة ايام لمتابعة الجديد في مجال الادوية والمخبر التي لحقت باستحداثها

وكانت هذه جلسة خاصة عن موضوع السلامة وهو الملاكاتين وفي حديث مع ا. د. عصام الدين جلال رئيس الجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي ورئيس المؤتمر

انشأت الجمعية عام ١٩٥٧ والغرض من وجودها تحت هذا المسمى تحمل المعلومات والخبرات حول كل ما هو جديد في مجال الدواء

أن كل دواء له خواص معينة ويشمل الجواب عديدة وبصفة أولي كل المعلومات التي من صرح يتعمق استخدامها في الأبحاث وهناك طوط يدل وسريع في صلاته الدواء لذلك فالمهمة تقوم بها شوات تجمع بين كبار الاساتذة والأطباء والمختصين في علم الأدوية وبين الجليل العديد من المصنعة والأطباء لاجل الخبرات

ولما يتعلق الشرف والمقواعد الدولية لابد أن يعرف كل شخص الدواء الذي يأخذه وأثره الجانبية وكانت مستشارا بمنظمة الصحة العالمية وهي التي هفت بوضع القواعد في حالة إجراء التجارب الدولية على الإنسان بعد اجتياز التجربة على الحيوان ومن هذه القواعد أخذ موقفاً حكيماً من الفحص الذي يتركب في أخذ الدواء وهو في مرحلة التجريب وهناك على خاصة المصنعة بأعراض منتهى مثل السعال أو الأزيز يرمضون بذلك ولكن للأسف هناك بعض شركات الأدوية المتقدمة الجنسية تجري تجاربها بغياضه المتخلفا لتجربة في المستشفيات في هذه الدول إجراءات ملغية كبيرة، وبالطبع يتم ذلك دون علم المريض

ولكن تخاريف هذا على المستويين المحلي والدولي وعندما كانت مسئولة عن تسجيل الأدوية الأجنبية الجديدة كان لابد أن تقيم الدولة الأجنبية اللجنة استناد علمية على جودة الدواء وألفه علميا وأنه لم استعمله في بلد المنشأ، وذلك حسب

أن يكون الفحص على الرقعة الدولية جاسمين وعلى مستوى علمي غير بالإسالة أو ضرورة أن يضع الطبيب الذي يصف الدواء والمصدق الذي يصرفه بنفسه حي، وهذا هو الرقيب الحقيقي

مضادات الاكتئاب

ومن الجلسات الحيوية في المؤتمر والد لجزء العديد من المنظمات والكلمة لجلسة حول الأدوية الجديدة للاكتئاب. وأكد خلالها د. أحمد عكشة استاذ الطب النفسي بكلية طب عين شمس أن مرض الاكتئاب كان نمرسا لدى المصريين القدماء وأن هذه تطورا طبيا وراثيا في الأدوية الجديدة للاكتئاب.

بينما ذكر د. هادي صفدي استاذ الطب النفسي بكلية الطب جامعة عين شمس أن حتى الآن لا يعرف مضاد مضاد للاكتئاب دواء داخل جسم الإنسان أو كيفية عمله بالتحديد، ويعتبر مرض الاكتئاب لظاهرة نفسية لأنه يتم التعامل الملائم في الأدوية فإن نصف مرضي الاكتئاب في المقام لا يفلحون منه تماما وذلك لصعوبة معرفة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى الاكتئاب في معظم الأحيان، ونصحت حتى الآن تحديد الجرعة الدقيقة التي يمكن أن يتجاوب معها المريض. ويتفق معظم مرضي الاكتئاب

بمعونة طوي حيلهم، وهم عتيا غير اجتماعيين ولا يبدون متطلبات حياتهم بصورة طبيعية. وهناك التفكير من مرضي الاكتئاب بعضهم بينما وقد يكونون في مناسبات قليلة ولا أحد يشعر بهم ويعملاتهم الداخلية.

يمكن علاج الاكتئاب بصورة كثير في بدايته إذا توجه المريض للعلاج مبكرا وهناك من ١٣ إلى ٢٠ يعانون من الاكتئاب في فترة من فترات حياتهم نتيجة لمرض عضوي أو مشكلة ترواها، فلو ذهبنا إلى أي مستشفى في مصر سجد أن من ١٥ إلى ٢٠ من المرضى بأمراض عضوية يعانون من الاكتئاب نتيجة لمرض المرض أو لاسبهم من الدواء. وقد يعاني مرضي الاكتئاب أعراضا عضوية مع كونه سيميا والسبب أصابت بالأكتئاب

ومضادات الاكتئاب تقسم من حيث قوة الأعراض الجسدية التي تسببها مثل جفاف الفم والأظفان والتهلكة العلاج تكون خادما حيث أن الدواء يضر المريض بالاستمراره واللاسيلا والشلل والوهة. وتعود له أعراض الاكتئاب بعد توافقه من العلاج

ولابد أن يراقب الطبيب المعالج بين مرضي الاكتئاب الذي لا يذهب والأطباء الذي يتم لفترات طويلة. وبين المرضي القاد للشعور والتعب على العلم بصورة غير عادية حيث أن العلاج يختلف من حالة لأخرى

مجموعة للرصد

وفي حديث مع ا. د. فؤاد سمير رئيس خدمة مضادات الاكتئاب في المؤتمر قال:

من خلال المنظمات التي دارت في الجلسة قال البعض مسألة تدوير

مضادات الاكتئاب على دائرة وتزويد المريض وأجاب ا. د. أحمد عكشة بأن مضادات الاكتئاب حتى الحديث منها تكثر في دائرة الفحص والتركه على التركيز حيث أنها تكل منه القارة.

وطالب بناء على ما ألتصع من خطورة بعض الأدوية بضرورة تكوين مجموعة من الأطباء الفلوتكولوجي (علم الأدوية) لرصد الأعراض الجانبية للأدوية سواء في الموصف أو لتتاج في المستشفيات. وأشار الدكتور الجديع على أن يتم مراقبة ما يمكن استمراره منها في يجب التوقف عن استمراره ومجموعة الرصد هذه موجودة في جميع أنحاء القلم ما عدا مصر. ويمن قرار وزارة يكون هذه المجموعة ولكنه لم ينفذ حتى الآن

كانه لابد من إنشاء عدد كبير من المعامل التي تقيس نسبة العقار في الدم وأثره على صحة الإنسان لأن بعض الأدوية المضادة للاكتئاب إذا زادت نسبة وجودها في الدم تؤدي إلى الشعم، ولا يوجد من سوى متمكن لفحص هذه النسبة.

ملاحظات دوائية

يعتبر من الأدوية والاعلان من الذين اشتهروا عالميا وهي عقولة في العديد من الحالات. ويمكن أن تكون المعلقة مطوية للتطبيق للبيانات من السلم والخدمات

ولكن في المقابل على الاطلاق المعلقة في مجال الادوية أن كلمة دواء تعني صفة وجودة انسان. ولكن موضوع الملاكاتين والفرق بين صفة جودا دوائية كل موضوع إحدى جلسات هذا المؤتمر أطلع أرواح النطق على العيوب الخاصة هذه القصة وتحدث عدد من الأطباء عن فكرة الملاكاتين الجديين في الجسم ومن إمكانية تخويفه بظهور فصل



للبحوث والتدريب والمعلومات

الصدر

٢٠٢٧

التاريخ

والحدث مع ١٠٠٠ محمود أمين
خالد رئيس جامعة الدولتين عن
مخاطبته التي ألقاها عن الميثاقين
قال:

أريد أن أشرح بكل ما هو جديد ولا
تلقى بكل ما هو قديم فقد صاحب نزول
الميثاقين في الأسواق الدولية في
مصر شحنة اعلامية والتي بنيت داخل
المجتمع الطبي وفي الشرق المصري.
والميثاقين يوجد في الأسواق على
مدى ٨ سنوات وهناك مئة مئة من
شركات الأدوية المنتجة له حول
أهمية فاعليته والحقيقة التي يجب
أن نلحظها أن الميثاقين في بلادنا
في أمريكا سجل كفاءة عالية
وبما داخل السوق مائة مئة
مصر كم تسجيله كفاءة رغم أن ذلك
أبصاراً لا تزال تجري حول فوائد
حتى الآن، حتى أن العالم الأمريكي
د. راسل رابنر والملي بياني
الميثاقين وهو استاذ الفيد الصماء
بجامعة تكساس الأمريكية وأيضاً
أكثر من ٣٢ عاماً في دراسة تأثير
الميثاقين على الإنسان.. لم يصب
أن يضع أبحاثاً حاسمة حول الجرعة
التي يجب أن يأخذها الشخص من
الميثاقين والآثار الجانبية التي
يمكن أن تحدثها كونه.. وهل يمكن
أن يؤخذ دون استشارة طبيب حيث
إن كل هذه التباينات لا تزال تحت
البحث والدراسة..

وكل ما في الأمر أن الميثاقين
يساعد على النوم بشكل جيد في ١٠
من الحالات، وهذا بالطبع يساعد على
الاسترخاء مما يزيد من قوة الجسم
على كفاءة وفاعلية نظافة ونشاط
أكثر، وأيضاً بعض أعراض الأدوية
التي تضره كتهيج المعدة المعجز
سريع والكول إمساك، وكله يجعل
المستخدمة كلها مفعلة فورية حيث
يستغرق الأمر مفعلة الأثر على مدى
٣٠ أو ٤٠ عاماً في ذلك هذا القول
وهو علم يصب
علماً بأنه يوجد في بعض أنواع

الزرة والأرز والطماطم والخوخ
والميثاقين موجود بشكل طبيعي
في جميع الأغذية الحية بالجسم،
ولكنه مركز أكثر في الفاكهة الصيفية
وول شحنة العين في الإصغاء. وهو
قال مع تقدم عمر الإنسان، وبما كان
أستغفر الدواء فهو لا يعوض
الجسم من الميثاقين الطبيعي
النقص في الجسم.
صناعة الدواء والمستقبل
وننتقل بالحديث عن الأدوية
وأهميتها إلى الحديث عن صناعة
الدواء وتحديث المستقبل في كل
التقنية الجات في هذا الموضوع من

الكلام تحدثنا مع ١٠٠٠ محمد رافع
محمد استاذ الكلية والبحوث
الدوائية وعلم طب الأسنان
الجمعية المصرية للأدوية والعلاج
التدريسي.. قال:

مفاد كلمة تكنولوجيا في العلم في
مجال صناعة الدواء، وتوجه
سبلات توجه هذه الصناعة في مصر
إلى المثلثة العلمية.. منها أن
صناعة الدواء لها خصوصية مهمة
وهي اعتمادها على التخصص على
النسبة للبحوث والتطوير، وهذه
البحوث في مصر سواء في الصناعة
الدوائية أو في الجامعات والمرافق
البحوث لا تشوف قيمة حقيقية
لصناعة الدواء.. والصناعة العلمية
حالياً تقديرياً تتطور أكثر من ٨٠٪
من الخلفات و ٧٠٪ من مواد
التجربة.. وبذلك تشغل قيمة
صناعة الدواء المصرية وتتحوّل
هذه الصناعة بالتفكير إلى أعمال
الوقت والسمعة، ووصل الأمر إلى
أن أصبحت صناعة الدواء في بعض
الأنواع العربية منافساً قوياً للصناعة
المصرية ومن هذه البلاد
للمصريين والإسرائيليين والألماني
والعربي.

ومن هنا ونحن في حلوة ملحة لأن
تكون لنا سياسة نواتية وطنية تعتمد
على تطوير قوى وعمل أنظمة
البحوث والتطوير في الصناعة
الدوائية حتى نستطيع مواجهة
التحديات التي ستلحق بكل التنمية
العالمية خصوصاً بعد توقيع مصر
على اتفاقية الجات.

عنده لابد أن تكون لنا ملحوظات
وتكثرت مع صناعة الدواء العالمية
يبحث يتم استثمار حقيقي في إنتاج
ويعتق وتطور الدواء على أرض
الدواء حتى نستطيع مواجهة
مصر ليصبح مكملاً وطنياً على الذي
البحوث.

ولابد من تشجيع الفاعلية
لشركات الدواء بين بعضها البعض
وبينها وبين الفرق والعاملين
المتخصصة في الجامعات ومراكز
البحوث..



استمرار الخلاف بين واشنطن وبكين في شأن عضوية الصين في منظمة التجارة الدولية

● مانيلا - رويتر - قال مسؤولون اميركيون كبار ان الولايات المتحدة والصين ما زالتا مختلفتين في شأن انضمام الصين الى عضوية منظمة التجارة الدولية.

وفي اجتماع على هامش منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا والمحيط الهادئ قال الرئيس بيل كلينتون للرئيس الصيني جيانغ زيمين ان الولايات المتحدة تتطلع الى انضمام بكين الى منظمة التجارة لكن ما زالت هناك امور يتعين القيام بها قبل تحقيق ذلك.

وقال مسؤول اميركي للصحافيين عقب اجتماع استمر ٨٥ دقيقة بين كلينتون وجيانغ: «يجب ان يقدم الصينيون عرضاً أفضل في شأن الوصول الى اسواقهم وفي شأن انظمة منظمة التجارة الدولية».

وقال المسؤولون ان الولايات المتحدة ما زالت مصرة على ان تنضم الصين الى المنظمة الدولية على اساس شروط تجارية.



٢٦ نوفمبر ١٩٩٦

التاريخ

في البيان الختامي لقمة «أميك» في القلبيين

رفض الاقتراح الأمريكي بفتح اسواق تكنولوجيا المعلومات تأجيل انضمام الصين وتايوان الى الجات

□ سويك - القلبيين - وكالات الانباء:
اختتم زعماء دول منتدى التعاون الاقتصادي ولسيا والحيث
الهادي «أميك» لقيتهم التي عقدت في مدينة سويك الساحلية
بالقريب وأكد الزعماء في البيان الختامي للقاء على اتخاذ خطوات
ملموسة لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة، وتفق
على اتخاذ خطوات على بدء تحرير التجارة والاستثمار اعتباراً من الأول
من يناير المقبل.



٢٦ نوفمبر ١٩٩٦

التعليق

لبحوث والتدريب والمعلومات

وتناول البيان اختتام القمة التي حضرها زعماء 18 دولة الطرود الخامس بغضض التصديفة الهسركية بالنسبة للفتحات تكنولوجية المعلومات وكذلك عضوية الصين وتايوان في منظمة التجارة العالمية. ورفض قادة الدول الاعضاء في الابهك الاقتراح الخامس بانشاء التصديفة الهسركية على مشروء تكنولوجية المعلومات بحلول عام 2000 وهو مايعد ضربة قوية إلى الولايات المتحدة التي تعد للناجح الرئيسى من هذا الاقتراح. كما رفض اعضاء القمة في بيانهم الذى قراه الرئيس الكلبينى بيل كلينتون منح مساعدة صريحة إلى مساهمى الصين وتايوان في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتعهد البيان بأن دول الابهك ستحلل نتائج كبيرة وعلومية يمكن قياسها وستلدى إلى تحسن ملموس في حياة جميع مواطنى الدول الاعضاء بنهاية القرن الحادى. واستفسرى الاجتماع الختامى ست ساعات في المبني السابق لنادى الضباط الأمريكىين بقاعدة سوبيك البحرية الأمريكية سابقا واتفق الزعماء على وضع خطة عمل تهدف إلى انشاء اقتصاد واحد يدعم الدول المطلة على المحيط الهادى بحلول عام 2020 في منطقة تمثل 40٪ من التجارة العالمية وأكثر من نصف الناتج الاقتصادى للعالم. وكان الرئيس

الامريكى بيل كلينتون قد حث بعض الزعماء في القمة ومنهم رئيس الوزراء اليابانى ريو تارو هاشيموتو والرئيس الصينى جيانج زيمين على دعم اتفاقية تكنولوجية المعلومات في المؤتمر السوزارى الاول الذى تعقدته منظمة التجارة العالمية في سفافورة الشهر المقبل.

ويعد زعماء الابهك سيل تدعم دور القطاع الخاص في تحرير التجارة باعتبار أن دور القطاع الخاص يعد حيويًا في مجالات الاستثمار وتمتد هذه القمة في الرابعة لمتحدى الابهك حيث عقدت القمة الأولى لزعماء الدول الاعضاء في بيلاند بولاية سياتل الأمريكية عام 1993 والثانية في جارة الغربية في اندونيسيا عام 1994 واستضافت أوكا اليابانية الاجتماع الثالث العام للرئيس من جانب أكثر عمل الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على تعزيز علاقات الشخصية مع زعماء الدول الأخرى الأمضاة في المنتدى وخموسا الرئيس الصينى جيانج زيمين ورئيس الوزراء اليابانى ريو تارو هاشيموتو وحاول كلينتون الظهور في القمة كزعمام العالم خسرنا بعد أن نجح في الحصول على فترة رئاسية ثانية للولايات المتحدة تسمر حتى عام 2000 فقد اختلف ظهوره هذه المرة من ظهوره لأول مرة في قمة سياتل

عام 1993 ويول كلينتون اعلمنا خامسا بمنطقة آسيا نظرا لقوتها الاقتصادية ومستقبلها المشرق. فقد حرص على هذا اجتماع مع الرئيس الصينى جيانج زيمين على هامش المنتدى لتهدئة التوترات في علاقات البلدين حيث تفكر الصين طبة أمام برامج أمريكية كطبة يسمى كلينتون لتحيقها على المستوى السياسى والاقتصادى. كما عقد لقاء ثنائيا مع رئيس الوزراء اليابانى ريو تارو هاشيموتو ليبحث المشاكل التجارية بين طوكيو وواشنطن.

ويصل كلينتون امس إلى بانكوك للتأكيد على دعم العلاقات بين الولايات المتحدة وتايواند. ويحضر كلينتون الاجتماعات الخاصة بالعيد الفصحى ملك تايواند. وبعد زيارة كلينتون لتايواند في الأولى منذ 27 عاما ويصلى كلينتون للمزيد الطريق أمام الفرركات الأمريكية للاستثمار في تايواند وتعبر بانكوك كفر محطة في جولة كلينتون في آسيا التي بدأها منذ عشرة أيام.

وانطلقت مظاهرات عارمة في شوارع العاصمة الفلبينية مانيلا احتجاجا على قمة الابهك. واحتج المتظاهرون على قيادة الولايات المتحدة على منتدى الابهك.

د أحمد جويلي:

الدول الكبرى لم تنضم باتفاقية الجات

كتب - علي فاروق :

أكد د . أحمد جويلي وزير التجارة والتأمين أن الدول الكبرى لم تنضم ببروتوكول اتفاقية الجات التي بدأ تنفيذها منذ يناير ١٩٩٥ .
قال أن هناك بلدا بالاتفاقية يحرص على ضرورة صواب تصويبات للممول للتأمين إذا حدثت زيادة في أسعار المواد الغذائية .. ولكن هذا لم يحدث برغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على الأسعار العالمية للملح الغذائية وعلى أسعارها الملح .. وتكثرت بها الدول الغذائية ومن بينهما مصر .
أوضح د . جويلي أنه سيواصل والد مصر في اجتماع منظمة التجارة العالمية التي ستعقد في مطلع الشهر يوم ٩ ديسمبر القادم بحث تقديم الجات .

في أحدث تقرير عن صناعة الدواء:

کتب انصاف، خلیل

[illegible][illegible]

الاحتجاجات العنيفة تكثرت في الآونة الأخيرة، خصوصاً في المدن الصغيرة، حيث انتقلت الاحتجاجات من الشوارع إلى المدارس والجامعات، وحدثت في مدن مثل القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، وأسيوط، وأبقت المدارس والجامعات مغلقة في بعض الأحيان. وفي أواخر عام 2006، شهدت مصر احتجاجات عنيفة في مدن مثل بورسعيد، وأسيوط، وأبقت المدارس والجامعات مغلقة في بعض الأحيان. وفي أواخر عام 2006، شهدت مصر احتجاجات عنيفة في مدن مثل بورسعيد، وأسيوط، وأبقت المدارس والجامعات مغلقة في بعض الأحيان.

[illegible]



البحوث والتدريب والمعلومات

العدد:

٢٩ نوفمبر ١٩٩٦

العدد:

الإجمالي العام ٢٢٨ مليون قطعة دواء بنسبة ٢٨٪ وبنسبة القطاع
للمشارك حوالي ١٥١ مليون قطعة بنسبة ٢٤٪ أما القطاع الخاص فبنسبة
حوالي ٢٠٩ مليون قطعة بنسبة ٢٤٪ وأوضح التقرير أن حجم سوق
الدواء في مصر يبلغ ٢٧٢٥ مليون جنيه بمعدل نمو ١٢٪ طبقاً
لإحصائيات اللجنة الدوائية للعام الحالي.
وأوضح التقرير أن متوسط استهلاك الفرد من الدواء في عام ٩٤
بلغ ٤١,٥ جنيه بعدما كان لا يتجاوز ٢٧,٠٠ جنيه عام ٥٢، ويشرح
التقرير إلى أن متوسط الاستهلاك أقل بكثير من متوسط
الاستهلاك العالمي والذي يبلغ ٢٧ دولاراً وقل (مضافة عام ٩٠).



للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر:

أخبار اليوم

التاريخ:

٢٣ نوفمبر ١٩٩٦

مؤتمر سلفانور: سكرم الدول المشاركة بتطبيق بنود اتفاقية الجات

مصر وكذلك متلكسة تنشط الاجراءات مع الاتحاد الأوروبي والارام الخاصة بالتجارة الحرة، وأيام اتفاقية دولية للاستثمار والتجارة لجنة التعاون مع الاتحاد، وأيضاً مع دولي أن المؤتمر سبيلها أيضاً ما تم تنجده من اتفاقية الجات وموافق مصر الذي أعلنه الرئيس مبارك في فبراير وموافق التزام الدول للمشاركة من تطبيق بنود الاتفاقية الخاصة بأن هناك دولة لم تلتزم بها حتى الآن.

كثرت اماني ضائق:

يأتيني في لعمري جولي وزير التجارة والتعاون في (البحر) وزير تجارة سلفانور لمتلكسة لليسوميات والى مستخرج خلال المؤتمر الوزاري الأول لمتلكسة التجارية العالمية والتي سيجد في سلفانور في ٩ ديسمبر القادم.

مصر وزير التجارة في سكرم متلكسة المتلكسة الأوروبية والتي تخصي مع الجاد.



النشر وخدمات الصحفية والمعلومات

العدد

العدد

التاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٩٦

الاتحاد الأوروبي يضغط لإصدار إعلان منضبط حول تحرير تكنولوجيا المعلومات

المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية يدخل يومه الثالث

ستافورد، وكان هذا الاجتماع، يمثل المؤتمر الوزاري الأول لمنتدى التجارة الإلكترونية العالمي، وهو انعقاد مهم في سياق الاجتماعات العالمية التي تجريها منظمة التجارة العالمية، حيث تم الاتفاق على خطة عمل جديدة للتجارة الإلكترونية، والتي تشمل تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية للمعلومات، وتحسين الأمن السيبراني، وتعزيز التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا.

يهدف المؤتمر إلى معالجة التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية، مثل قضايا الخصوصية والأمن، والتفاوت في الوصول إلى الخدمات، والتحديات القانونية، وذلك من خلال وضع إطار تنظيمي متوازن يحمي المستهلكين ويعزز الابتكار.

في إطار هذا المؤتمر، تم الإعلان عن خطة عمل جديدة للتجارة الإلكترونية، والتي تشمل:

- تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص.
- تطوير البنية التحتية للمعلومات.
- تحسين الأمن السيبراني.
- تعزيز التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا.

كما تم الاتفاق على إنشاء فريق عمل مشترك لدراسة القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وذلك من أجل تطوير حلول عملية لهذه القضايا.

يأتي هذا المؤتمر في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التجارة الإلكترونية، والتي تعتبر من أهم المحركات للنمو الاقتصادي في العصر الرقمي.

وفيما يتعلق بمسألة انضمام منظمة التجارة العالمية للتجارة الإلكترونية، فقد تم الاتفاق على خطة عمل جديدة، والتي تشمل:

- تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص.
- تطوير البنية التحتية للمعلومات.
- تحسين الأمن السيبراني.
- تعزيز التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا.

كما تم الاتفاق على إنشاء فريق عمل مشترك لدراسة القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وذلك من أجل تطوير حلول عملية لهذه القضايا.

يأتي هذا المؤتمر في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التجارة الإلكترونية، والتي تعتبر من أهم المحركات للنمو الاقتصادي في العصر الرقمي.



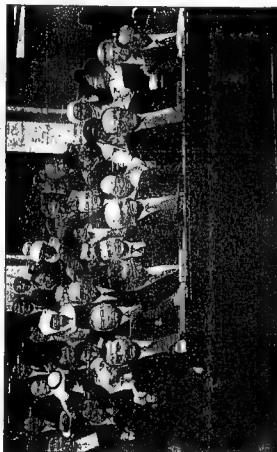
للبحوث والتدريب والمعلومات

النص: الامزام الجمار

التاريخ: ١١ / ١٢ / ١٩٨٣

الأعضاء يحذرون من خطورة تطبيق «البات» على صناعة الدواء في مصر

لدى مجلس الشورى:



وزراء الداخلية والصحة وشؤون مجلس الشعب والشورى يتابعون مناقشات أعضاء الشورى لتقرير الدواء

استجاب المجلس في هذا القرار - - -
وأكد القبطي - خلال حديثه الصحفي -
خلال ان لقائه لبات فيها خطورة على
صناعة الدواء مشيراً الى وجود تناقض
في تطبيق هذه اللائحة حيث ان ذلك

يعني الدول قد خرافة هذه اللائحة
وأكد القبطي القاريش مصطفى كمال
مركز رئيس حزب الأحرار ان هذا
التقرير يعتبر ان لا تقرير يتناول صناعة
الدواء بشكل مستقل وطبي وبي

مجموعة من التوبيخات اليه
وأكد مصطفى كمال مراد بجهود
الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة
والسكان مخبراً الى ان لايه لائحة
والقوة في علاج مشكلة الدواء

[تصوير: محمد لطفي]

جزء أعضاء مجلس الشورى
في الجلسة التي عقدتها
الجلسة أمس برئاسة الدكتور
مصطفى ختم رئيس المجلس
من خطوط تطبيق اللائحة
مناقشة اللجنة العامة
المرفوعة باسم الجهات فيما
يتعلق بصناعة الدواء مؤكدين
أن مصير لديها عن الإمكانات
للأية والشريحة التي دخلها
من أن تكون من أهم الدول في
مجال صناعة الدواء
بالأخص الأعضاء خلال مناقشتهم
للتقرير الرئيسي لأن مساهمة لوج
الصحة والسكان رئيساً في
مستقبل صناعة الدواء في مصر
محدودة الاستجابة من فترة السماح
لصناعة تطبيق لائحة للكون في
الترابية البات والى في منها A
سداد من خلال وضع خطة شاملة
لصناعة الدواء في مصر
ولدى الأعضاء والاعتماد والبحث
فالم والاعتماد والبنات قابلية
ولم تتأخر في صناعة الدواء
وأكد القبطي ختم رئيسة لوج
أولاً البحث الطبي في صناعة الدواء
شيراً الى وجود ٢٠ مليون إنسان جدد
في العالم بدأ ٢٠٠٠ عتاً في سنوات
المناعة البشرية في مصر لديها
القدرة والكلفة على تعديل هذا البات
التي خاصة لتأثيرها من العلماء



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر

التاريخ

٢ - ديسمبر ١٩٩٦

د. إسماعيل سلام :

كيانات اقتصادية عالمية لشركات الدواء المصرية أدوية مبتكرة باسم مصر تعطي حق الملكية الفكرية

رما الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة والسكان، شركات صناعة الدواء المصرية، إلى الاندماج فيما بينها، وذلك كيانات اقتصادية قوية قادرة بالبحث العلمي على إنتاج أدوية جديدة مبتكرة تنفع أرباب حق الملكية الفكرية، ليساهم بها حشد من جيل وبني الشركات الطبية، جاء هذا في كلمة وزير الصحة أثناء افتتاحه للتر

القانوني للدواء الأول للمواد ونسب

نظام للدواء الطبية والحداثة

وقال إن حقوق كيانات الاقتصادية

تتطلب صلاحيات الإنتاج والتخصص بين

الشركات، وهذا يعني المنتج الدواء

بال كفاءة تكون مصدر من المنافسة

بشركات الخارجية.

كما أمرت الدكتور إسماعيل سلام

وزير الصحة والسكان من أنه، بأن

يتمتع تشخيص الكيانات بين شركات

الدواء المصرية، أن تغيرتها بأعلى

للجارية والصحية.

مشاركة عالمية

كما طالب الوزير شركات الدواء المصرية، بأن تدفق في

مجال المشاركة برأس ثلث مع الشركات العالمية في إطار

للتحقيق العالمي التي تتقدمها الدول المتقدمة أسس لتطوير

صناعة الدواء.

وأكد وزير الصحة أن الحكومة ستدعم الأدوية



د. إسماعيل سلام

موتيرة بالبيئة القوية الرقابة والحدود البراءة، بما من ثمرات

للمنتج الأول، وهي وصول الدواء المستهدف، فضلاً عن جودة

والأعلى وأركان الدواء، وما في يد معالجات التشخيص والتجربة في

إتمام خدم أي مواد، بدون أي مستخدم علمي، إذ أن الاهتمام بخلق

في إطار القويمة التي يخلق عليها القانون.

أدوية إسرائيلية

والسلام بأن رئيس هذا مصدر مهم يستثمر في طرح

الأدوية الإسرائيلية من الإنتاج العلمي.

يسمى إسماعيل بالقوة بظهور المستوي

في كل سبيل، إضافة لانتشار في

تسوية الأدوية التي تتركب الإنتاج

بشوا، مع ارتفاع كفاءة التصنيع التي

تسببت في خسائر جسيمة للشركات

التي.

وأوضح بأن ذلك سبباً رئيساً من

استمراره بخلق غلبة الأمن، وقد تكون

التي تكثرت وتلحق في علاج الرئيس.

جودة وإيمان الدواء

والسلام وزير الصحة والسكان، بأنه

لا تتركز على الإعلان في التشخيص بأنه

جودة الدواء مستهدفاً إلى أنه تم إجراء

تسليمات محلية بلغت ٢٥ ألف عينة



تقدير في مجلس الشوري: الدواء المصري ينفذ الحماية بموجب اتفاقية ، التريبيس ، الدولية على لطفي يتهم شركات الأدوية بأخذها أرباحها وادعاء الفساد!

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط

كشفت مقدمات مجلس الشوري
 برئاسة الدكتور محمد علي حلي
 أمس حول قضية منظمة الدواء بوجه
 شيا أمريكي لتتهم بخرقها للضوابط



للصدر: **الأمم المتحدة**

٣ - ديسمبر ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث و التدريب و المعلومات

مؤتمر دولي بالأقصر يناقش:

مستقبل صناعة وإنتاج السكر في ظل اتفاقية الحبات



د. أسامة الجاز د. راجت محمود

كتب - عبدالناصر عاروف

يختص المؤتمر أسامة الجاز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية المؤتمر الدولي لمستقبل صناعة السكر والصناعات السكرية والذي يعقد بمدينة الأقصر في الفترة من ١٧ إلى ١٩ ديسمبر الحالي، ويشارك فيه أكثر من ٣٠٠ باحث من مختلف دول العالم وينظم المؤتمر جامعة أسيوط وشركة السكر والصناعات السكرية بالمشاركة مع وزارتي الزراعة والاقتصاد والتعاون الدولي وشركة القطنية للسكر

والذي من السكر في مصر ويهدف المؤتمر وزراء التجارة والتموين وإنتاج الاسعاب والاقتصاد والتموين الدولي والفكر محمد راجت محمود رئيس جامعة أسيوط الذي يعد المؤتمر تحت رئاسته والدكتور عرفات كامل رئيس جامعة جنوب الأمان والباحثين عبدالمعالي خليل رئيس شركة السكر والصناعات السكرية ومعاظم قنا وأسيوط ومهاجر راسيوط وكثير الشيوخ والشعوبية بالاشتراك في باحة الخبراء من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والمغرب والهند وجزيرة موريتانيا وجزيرة ليبيا واليمن والمغرب وأبناج والسعودية

والذي الدكتور حسام جمة محمد معهد تكنولوجيا السكر بجامعة أسيوط ومقرر المؤتمر: إن المؤتمر يناقش ٤٠ ورقة عمل حول إنتاج السكر واستهلاكه في العالم والصناعات السكرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في زيادة الإنتاج وإعداد صناعات جديدة على مخططات صناع السكر كما تناول الإبحات الأساليب العلمية الحديثة في استنباط أصناف جديدة من قصب السكر واستخدام الهندسة الوراثية في إزهار قصب السكر وأثر اتفاقية الحبات على إنتاج وصناعة السكر في مصر وأساسا إن المؤتمر يستعرض أيضا دور الثورة للسكرية في إنشاء صناعات السكر في الدول العربية والأسيوية وأقال الأقطار



٣ - ديسمبر ١٩٩٦

الناشر

للبحوث والتدريب والمعلومات

تقديم المتطلبات التكنولوجية لصناعة الدواء حتى عام ٢٠٠٥ لمواجهة الوباءات

كتبت - بثينة عبد الحميد :

أوصت لجنة «البحث العلمي والتكمية التكنولوجية في صناعة الدواء» بتكليف قطاع الصناعة الوطنية للدوائية بأعداد تقرير باحتياجاته من الإمكانيات التكنولوجية حتى عام ٢٠٠٥ لتكون قادرة على التطوير والمناقشة المتزايدة

السابقة، تضم الدكتور حاطب عبد وزير قطاع الأعمال، والدكتورة فينيس كامل وزيرة الدولة للبحث العلمي والدكتور جلال غريب رئيس الشركة القابضة للدواء.. على أن تجتمع لوريا لاستعراض ما توصلت إليه مجموعات العمل.

شارت الدكتورة فينيس في وثيقة التكمية التكنولوجية في مجال الدواء التي أعدتها وزارة البحث، معبرة عن المؤشرات القومية للعمل في مجال الدواء.

لمواجهة اتفاقية «الجات».

أعلنت الدكتورة فينيس كامل وزيرة البحث العلمي أن اللجنة طرحت بتشكيل مجموعات عمل لتقديم تصور وطني شامل لتطوير صناعة الدواء وصياغة المخطط الاستراتيجي للقطاع تحديد الاموات المناسبة لمطوّر لكل التكنولوجيا الحديثة وتنمية القوى البشرية وتدريبها في ضوء الاحتياجات.

وقالت اللازم الاتفاق على تشكيل لجنة للتراف على مجموعات العمل



د. فينيس كامل



جويلي يحذر من مخاطر 'الجات' على صناعة الدواء المصرية

كتب محمد منير يحذر الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والصناعة من السياسات التي سوف تترتب على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية (التريس) في مجال صناعة الدواء وأشار إلى أنها لن تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل سوف تتعدى إلى الجوانب الاجتماعية على المدى القريب والبعيد وتحذر في أهم الآثار السلبية وهي عدم القدرة على توفير الأدوية الأساسية لاحتياجات المواطن خاصة في مجالات الأدوية طويلة المفعول والتي أن تكلف الدول الخلقمة عن أسرارها إلا بعد زمن طويل وإشاره جويلي أنه من اليسير على هذه الدول تحقيق عوائدها التجارية بعلامات جديدة وتغيير الاسم للتجاري قبل انقضاء مدة حمايتها مما يحوّل دون قدرة الدول النامية ومنها مصر من الوقوف على أسرار تلك الأدوية جاء ذلك في كلمة ألقاها الدكتور جويلي في المؤتمر والمعرض الدولي للأدوية والصناعات الطبية.

وحذر وزير الصحة من المنافسة الحادة بين الدواء الوطني ومثيله المستورد في ظل أحكام اتفاقية التجارة الحرة (الجات) كما حذر من تراجع الإنتاج المحلي من الدواء المستحضرات من تلك النوعيات التي لم يمر على تسجيلها المدة التي حدتها الاتفاقية وهي عشرون عاماً.

وأنتقد استمرار اعتماد صناعة الدواء على الترخيص المستورد والتي تمثل حوالي 80% من إجمالي الخامات المستخدمة في إنتاج الدواء.

(استشارات مجلس شورى ص ٣)



في مجلس الشورى الحات ومستقبل الدواء

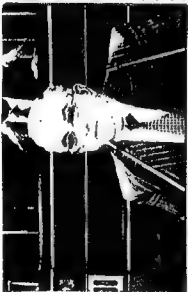
● زكريا أبو حرام

ناقش مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال عطلي التقرير السنوي الذي أعده لجنة الإسكان والبيئة برئاسة الدكتور ماهر مهران من مستجل الدواء في مصر مع مطلع المكون الحادي والعشرين وهو موضوع ينسج حياة الإنسان وكيفية وصوله إلى الدواء وموضوع الإيجار الذي لا يزال يعانيه الأثرياء على كل وجه. وأكد لسان التقرير أن جزيئة عامة وهي نقاقف الأليات والحرما على الدواء المصري والمصريين وكثر حولها جعلت المبالغات..

أشار التقرير إلى أن اتفاقية اليات مستخدم دخول الدولة المستفيدة للتيارات الدكات المصرية وصناعة الدواء المحلية تعاني ٧٨٪ من الإحتياجات تلك ستكون أكثر المستطاعات ناقرا الأمر الذي يهدد الإحتياجات الثلاثة فضلا عن نقص العمل في الصناعة والدوية التي تتنوع بحسب القدرة في حل الصعوبات التي لا يكون في ملهى الشركات الحياتية معاكستها وبالتالي سترجع أسواقها لعدم وجود منافسة.

والتي ستؤدي إلى تسهل الدول التنافسية خسائر كبيرة نتيجة إحتداد التزامها بملء حقوق الملكية الفكرية فقد أصحقت دولة ساحر عشر سنوات حتى أتا منها ٨ سنوات يجب أن تستفيد منها لأن التطبيق القوي الآن سيؤدي إلى إحتلال منها ٣ ألاف راجعة ونجوى بسم لا يستطيع المبرهن المصري أن يدفعه مناصفا خاصة أن عزيمة القراء كسامة تجتهد

مطربضا على المرضى وأشار التقرير إلى أن كسادا تنوع لتتج الأدوية وخمسة مثقالا وكثيرا وأحت لثباتها المالية الفكرية وتنازلات عن قوة السباح على أن ناك عمل



للم أعضاء مجلس الشورى برئاسة مصطفى كمال عطلي

حضرين. وكان ذلك التوجه التهام المبالغة بين الدكات والعقود والخص في الشركات الأمريكية والأجنبية والبرية ويعد أن كانت الشركات الأمريكية أصبحت تصير على ٧٨٪ من مداها الإقتصادية متدعة بزيادة ونسب نظام التأمين الصحي الذي كانت تعيد به مكانه.

وقال الدكتور أن العجة التي يتعرض لها المستهلك الإله قوة السباح (١٠ مشروبات) هي أن ناك يشجع على تسهيل الإحتياجات جديدة في مجال صناعة الدواء إلا أن خبراء الدواء العالميا يكتا لستة في حاجة إلى استثمارات لجنت جديدة في صناعة الدواء وبالتالي فهو صناعة قائمة وناجعة وحرية والدورات المالية للمستطاعات ونسب ومضاعفة الإحتياج. ومن الجاهلة أن تلتصق مستأثرا الرقابة القوية التي تشدها لها إحتياجات الجاهل ولا تتنازل

عن حرية تعيد هذه القيدية وتطعمه قورسة الدول الأساسية لاحتياطها الأضلاع قبل أن تشيق الشركات الداية الكبيرة العتاق خيلنا.

وقال الدكتور مصطفى كمال عطلي أن أتنا إلى خيلنا إحتياجات مستطاعات خيسارة تسهل إلى ملهى السباح طيارا وقال كمال ومصر والشباب سترات ينعس انذاك ٧٨٪ بينما يصل إلى ٢٠٪ في شركات الأدوية التي تكون ملهى ملهى من النظام ولا يملك أيضا

أريد أن تكون هناك إجراءات وأجهزة ومطوية في تسهيل الدواء ونسجه. وقال الدكتور على الطاهر: إننا نترائنا عن قوة السباح سيكون هذا كله إرتفاع وجيب أن السباح

الاقوية أن يتسلك الموانين..



يبحث انضمام السعودية والصين وروسيا لمنظمة التجارة اجتماع سنغافورة يرسم خريطة التجارة العالمية للقرن القادم

وتعرف المنظمة رسمياً بأنها للإساسة
الدرجة للنظام التجاري متعدد الأطراف.
وأهم وثائق المنظمة الاتفاق العام
المكون من 38 مادة تنص على تجارة حرة
مفتوحة في السلع والخدمات والمنتجات
الزراعية والمنسوجات.. هذا بالإضافة إلى
500 صفحة من الاتفاقات تم التوصل
إليها في جولة أوروغواي.

ويلازم الاتفاق العام كل الدول الأعضاء
بالتعامل على قدم المساواة مع منتجات
وخدمات كل الدول الأعضاء الآخرين.
ويرأس منظمة التجارة العالمية أمين
عام وهو حالياً ريتشارد روسو، وزير
التجارة الأيسلندي السابق، يعاونه أربعة
نواب من دول أعضاء مختلفة.
وتضم المنظمة حالياً 125 دولة
ويُنظر أن تنضم إليها أربع دول أخرى
أثناء اجتماع سنغافورة للوزراء.

وتتأرجح الدول الأعضاء بين مجموعة
الأرباب التي تتكون من القسوة التجارية
الكبرى والولايات المتقدمة والاتحاد
الأوروبي واليابان وكندا والقسميات
وأعدت في آسيا وبلاد من أكثر دول العالم
فقراً مثل بنغلاديش ونيبال وجنر
سولومون.

العالمية الذي عقد في جنيف أوائل شهر
نوفمبر الماضي لاعداد البيان الوزاري
للمنظمة.

وبدكرت المصادر الحكومية أنه من
المرجح أن تبدأ منظمة التجارة العالمية في
تنفيذ إجراءات توحيد التجارة أوائل العام
القادم من خلال اللجان العالمية أو
مجموعة يتم تشكيلها خصيصاً لهذا
الغرض.

وأضافت المصادر أن الدول الثمانية قد
تعارض قيام المنظمة بوضع قواعد
تجارية جديدة ولذلك ستبدأ المنظمة أولاً
في التوصل إلى الإجراءات التي يمكن
توحيدها بهدف تسهيل التجارة.
والمعروف أنه قد تم الاتفاق على إنشاء
منظمة التجارة العالمية في نهاية جولة
أوروغواي للتجارة الحولية 1986 /
1993 وتم القرار الاتفاق في الأصل
لنهاية للحولة الذي وقعه وزراء التجارة
في مراكش بالمغرب في أبريل 1994.

وانطلقت المنظمة في أول يناير عام
1995 لتحل محل الاتفاقية العامة
للمتجارة والتجارة والجات التي كانت
مبتنية هيئة مراقبة مؤقتة للتجارة الدولية
منذ 1948.

□ هوامص - رويترز وواش إنغ:
أول لخطوة ما سيحدثه أول اجتماع
وزاري لمنظمة التجارة العالمية في التاسع
من ديسمبر الحالي في سنغافورة هو رسم
خريطة التجارة العالمية للقرن القادم.
ويبحث الاجتماع أيضاً طلبات 28
دولة للانضمام لعضوية المنظمة من
إندونيسيا والسعودية والصين وروسيا
وتايوان وأوكرانيا.

ومن المشكوك فيه قبول عضوية إيران
والمراق واليابا وسوريا وكوريا الشمالية
بسبب ضغوط الولايات المتحدة التي
تعتقد أن الدول الخمس دول فريضة..
وكانت الدول الأعضاء بمنظمة التجارة
العالمية قد توصلت إلى اتفاقية بشأن بدء
الدورسات الشاملة بتوحيد إجراءات
المنظمة.

وبدكرت مصادر حكومية يابانية أن
بهاذا سيساعد يقضن لتأصيل ويؤكد
هذه الاتفاقية في المؤتمر الوزاري للمنظمة
بسنغافورة.

وكان الاتحاد الأوروبي قد تقسم
بالقترح لتوحيد الإجراءات التجارية مثل
الخطوات الخاصة بتراخيص الهامرك
ولذلك أثناء اجتماع ممثل منظمة التجارة



المصدر:

المجلس الاقتصادي

التاريخ:

١٩٩٦ ديسمبر

لبحوث والتدريب والمعلومات

دول أخرى خاصة في العالم النامي للتحسين
أسواقها لهذه المنتجات غير كافية.
واستؤنفت محادثات حول الاتصالات
السلاسلية ويأمل أن يفضي وزراء
التجارة قريبا في سبغافورة للتحسين إلى
اتفاق في هذا الشأن في موعد غايته 15
فبراير 1997.

وتواجه منظمة التجارة العالمية تحديات
تتمثل في انتشار اتفاقيات تجارية إقليمية
مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا
والبحر الهادي وأيهه واتفاقية التجارة
الحرة لأمريكا الشمالية هافتشا التي
يمكن أن تكون مخرجا من نص الدول
الأول والبرهانية في الاتفاق العام لمنظمة
التجارة العالمية.

ويخشى محللون أن تتحول المنظمات
التجارية الإقليمية إلى ككل الاقتصادية
وسياسية معادية تقاوم من أجل الأسواق
والموارد كما تواجه منظمة التجارة
العالمية ضغوطا مماثلة من مخرجين
وعمال في الدول الصناعية الكبرى خاصة
الولايات المتحدة التي تقول إن عضوية
الاقتصاد العالمي تعني أن دول نامية
مضيق أكبر قدر من الوظائف عن طريق
رخص العمالة. ١١

والهندستان الرئيسيتان لمنظمة التجارة
العالمية مما يهت تسوية النزاعات وهيئة
استعراض السياسات التجارية.
ويجوز لكل الدول الأعضاء حضور
اجتماعات هيئة تسوية النزاعات التي
تتخذ مبررين شهريا للنظر في هكاري
خرق لوائح المنظمة.

وتسارات هذه الهيئة نهائية ويجب
تتبعها على خلاف لجنة مماثلة كانت
تابعة للجات.

وتخصص هيئة استعراض السياسات
التجارية بمراجعة السياسات التجارية
لكل الدول الأعضاء كل سنتين للدول
الكبرى وأربع سنوات لبقية الدول
الأعضاء.

ونظرت هيئة تسوية النزاعات في 60
خلافًا حتى الآن وهو عدد يفوق ما كان
يرفع إلى الجات في عشر سنوات.
وقد انتهت مفاوضات دولية دون
التوصل إلى اتفاق في دولة أوروبية
حول تحديد أسواق العالم للخدمات
المالية والملاحية والاتصالات الأساسية
وتقرر تأجيل استئناف المحادثات
بهايتها إلى وقت لاحق.
وترى الولايات المتحدة أن مريضا من



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

المصدر:

٥ - رجب ١٩٩٦

التاريخ:

في مسألة الدواء...!!!

يبدو أنني أصبحت على موعد مع إرضاع الثدي الكرام.. ولكن كل إرضاع قائم من كثف وقلم واجتهاد في كلمة حق ومن القفل عن أسنان وعموم وشكوى الناس من الخسائر أموال واجل مستشفيات نائب وزير الأمان وهو شرف أروجو أن تناظره قائم، أما الفحش في عاصمة التباين الجديد كان ذلك التعريف المهم للجنة الثقافية والإعلام والسياسة من الثقافة وتنمية القدرة المسيرة وقد اختلفت مع وزير الثقافة حول مباحاته بما تقوم به وزارته مما يلاق عليه مضمونها ثقافية وكان حول أولويات الإنفاق الثقافي والتي يجب أن يتصورها زائحات الثقافة الجارية.





البحوث والتدريب والمعلومات

للصحة

التاريخ

١٩٩٦ - ٥ - ١٩٩٦

للتصديق. ثم كل من حيث من تطورات بعد ذلك وصولاً إلى قبولها على سفاري القرن الجديد. ولا كان على كل من له صلة بقراءة أن يقرأه يصبح علينا أن نتبع ارامته لكل مصري لفر على المشاركة في الواجبات. فقد أوضح المتحدثات والمسؤوليات الوطنية والمهنية والادارية ومسؤوليات جميع الاعراف المشاركة في الالتحاق والتصديق والاستخدام والاستهلاك وكذلك الدواء. ولم يسمع الخلفه سكره الحقائق مما كنا.

وفي مناقشات كل تقرير ميداني بعرض للمعاهد. وبعد اعداده داخل المجلس التوجيهي للمجلس يتطلع القلوب لاضافات تشرى والتخفيف وان كان تكرر الاثبات لثقافة يمينها يحفل للزبد من الاضمار حول الخطوط الاخرى اهمية. وبذلك افكار ان بعد هذه الحصر للبدء لصناعة الدواء في مصر. وبما ان من اسباب الاختلال وليس عندنا برامات الخطر ام في الدواء. وقد عرفنا ان داخل المستشفيات الامور كذا يوجد عن به الاختلال في الجودة ١٢ اشكالاً جديداً تحسيرا الامنة وسد السيل من كل اشكال في نفس الطريق. ولقد استغرق التفكير انهاء فترة السماح او يتحلى للضمان عليها. فحسب الاختلافات في حماية لثقة العامة والقدرة المتاحات من الدواء والمنتجات والمعدات اذ طرحت عاماً ايجوز للامور والمعدات استخدامنا دون بيع اثاره مستحيلة امحكاها الاماني ومستحسب للثقة حرية التجارة بفعل اذوية منافسة المنتجات شركائنا مما سيهدد الاستثمارات للضمان فضلاً عن فرض العمل في الصناعة اما بالنسبة للاذوية التي تتمتع بحماية فترة في كل الاثباتية لان يكون في مائتين اشركات المحلية مستحسبها. وبالقائى سترتلك اسعار هذه

الاذوية لعدم وجود منافس. ويرى ان هذه المتحدثات لا يتلاقى على البحث الطبي على اوسع جاد. وماذا نأكل حول سول وجيب. ولم نسمع على اوسع البحث الطبي هنا وجيب. فكل بعد ان باتت للثباتية فجات واتويعها كل اجراس الخبيث يتسا السعة للمتحدثين او لايديهمون يمزون بين صفوف وطولوا الالتاق يظنون انه لن يبق من الزمن الا شتى سنوات. والقول تهرول للاصلاح وبعض قولهم الهش. في جانب. ما نأخذ به من اشارة معجزة للبحث العلمي وبما نحقق به من انجازات علمية وعشرية وزيراعية فهي ايضا طلاق محبوب العالم اكلات بنوفاق موعد لاعادة التفكير في الظروف للجملة قتي وضعتنا القول الكبرى لاستهلاك للزبد من مساهلة القوي والصغيرة على كل صفا الاثبات.

وقد كلف الكثير وبذلك بدأ وزير الصحة بما تلاق به مصر من ضوابط المواجاة في مقدمتها تحسين الجودة وتقدم لاجد الاجتماعي وزكاة دعم الدواء الوطني بما يصل بهذا المقام الى ٢٠٠٠ مليون جنيه. وتوفر الامنية اربعة بنذل امسافات قامة بدعم من ايات الاتصال. وقد دعم الدواء وتعلمت كطالبت والتهورات والتدريب المتنامين في الصناعات الدوائية والادوية كل مايساهل للظروف من المتحدثات القادمة. لفرافية تدارى بامسالك علمية على الدواء والاذوية وصناعة الدواء وحماية نظام الامن العام بتدوير عوامل القوي لفرقة التأسيسية. وامسك الدولة بأكتر من ٧٠٪ من اسهم الشركات الخاصة حتى تستطيع في النهاية ان تبيع جنون الاسعار. وامسك كل فرس المستعمرات. ومناسبة للنتائج الدوائية للتكامل العالي الجديد وبذلك الاصل والمجمع بمصالح الترويج والتخفيف. ومازال

اما التقارير الخاشي فكان للجنة الصحة والصحة والمعدة عن مستشفيات الدواء في مصر وعلى الدوا ما عشت داخل المجلس من مناقشات صليخة ومسلخة واستمعت وشكرت في بوسات وجوارات جادة فقد كتلت البرامج الثلاثة لثقافة هذا التقرير تالتي علويتها وفيتمتها في جانب لعمية التقرير وارتباطه بحق على اذوية حقوق الانسان وامن وسلامة المجتمع في ذلك الاجسام التي كاد يكون كسار ومكتسلا في اذوية وبما اخذ المناقشات في عمق راسي يثرى ويضيف لا انشائي اقلى يشلت للعقد الذي يمكن ان نجنيه فسيحة لها هذه الامعية من احداث فكر مثل هذه المجموعة من الطعام والخبرات التي يفسها المجلس والتي اجتمعت مع التقرير على الاخطار التي تتكفل صناعة الدواء في كل تالقات الاخطار جاداً يقول والتي تضع حول نفسها اطاراً او غمراً جاداً يقول انها تتيح لتكامل اللوازم العامة لتغير الطريقة. فحين نحن من هذا الجذب ٢٠٠٠ وهل هو خير مفعلة ام فخر من ٢٠٠٠. وبلا نصد احكاما مستحسبة. وذلك امثلة تتكلم هذا الصبر في دول بدأت في تخفيف هذه الاختلافات. وفروا في خبراته الفارث ان تالتي لفرقة لصناع الماشاة. طر سنوات. لتتفق الدول لوساهل قبل ان تطبق للصناعات كاملة. وقد تعلق لكل القدي في التفرقة التي لاحت صناعاتها الدولية في عبرة ان ما يعتبر حتى تالقت عبرة من غيراه صناعة الدواء هناك صيحة صارت خلا. لا تتقوى الوهم من الدول الكبرى ومعروف ان عندنا تالقت الاذوية ملتان رخيصة. ونفها لا وقعت التالقة لثقة فكرية وتكازت من فترة السماح لتدوير ترتيب اوضاعها فوجدت بالمشروبات الامريكية والاذوية لفرقة صنية الامكانيات والتي وضعت لنفسها مظلة حماية تمتد لمعشرين عاماً تالقت فيها الفسحوب التي مشهورتها مستحسبة اشترى لهم ولعاما عولهم دم قسها وهي في الاثبات تشدري الامور كذا بعض بيجالها قول محمد صناعاتها الوطنية. وبعد ان كان الانتاج لتعلمي من الدواء اني كندا يصل الى ٢٥٠٠ تتخلص في ٢٥٠٠ وضارعات اسعارها الدواء وتضم نظام التامين الصمى الذي كانت تلتزم به كندا.

فان نحن من كل هذا. وماذا اخذنا به من اسباب للمواجاة والصناعة من الصبر الفندي. وليس ليداً الرافعات والقروا الاقتصادية للضمان لوساهل هناك. والتي اكدت مظلة تالمت لصناعة ضميمها التطبيق القوي للجان. فعلاً سيضع ويتشهد عندنا وماذا يجب ان نأخذ به للتأيت في الارض اوتاداً راسية لهذه الصناعة الاستراتيجية والامنية والاستراتيجية والاشارة في كل موكف التقرير والاشارة ومواقف معه. لقد وقنا الاثباتية وانضمنا لالامر الجديد لالامرية والاقتصادية. وكذا يجب ان تكون صالحي الطريق والاشارة في كل امسافات التالقة بالان من السباب للتكامل امكانيات وفرس الاستفادة به وتوفر الحماية لفرقة الصناعات الدوائية المصرية ومعها حق الواسان في حمود لفرقة في الحصول على جميع فرض المالك والتخفيف الامن والسلامة والصحة البيئية والعلمية والنفسية.

وقد التقارير تاريخ وبقوم وتحدثات صناعة الدواء منذ بدأت على به طالت حرب بالاشارة شركة مصر للمستحضرات الطبية ١٩٩٦ وحتى استمكت لطلعا بوليا قويا ومكتسلاً بين عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٥. بطي حوالي ٢٥٪ من الاحتياجات العلمية وبذلك افهمنا



للخبرة من دون القصب والاستنزاف كجمل الجليل
للخبرة في بطن الحبيب مما يخلصه وبيا صحبا
وبوايا وترويجا وكلة في غاية وتنظيم لقيمة وجودة
ولاعنية الدوام للصبر. ورويا وحنيا ومهنا للطبيب
للصبر فهو في النهاية التي تكب الذكر العبرة. وأما
كانت للقيمة للصبر للبرهان الأجنبية قد كانت إحدى
أهم لورق القاسوة أثناء ثورة ١٩. فحين انتظت
معاينة وانتكر علنا لخبر بأكمل. ولما نظرت
بأفكارها الدولية محبة لها ومرارة لرفض ربة يبلغ
آخر الرض معه الحصول على علاج لتخل به حياها
ويجب أن نسمي السكاف وهم ورجاء الجودة بالتج
الأجنبي على الصبر. إنما بحاجة إلى دعم إلام الطبي
والأجنبي المحسن الذي يؤم برجات الرقابة ويسقط
الأوامر للربط بالقيمة الحقيقية للدواء.

والأما كان لكل نرسمة. دونها فلك كانت فيما اعته
الذين يشرون بانتهاء أنظمة الرقابة وحقوق الحماية
لمستأجر المسحوب دخل اطر وإنفاسة للحريات
الاقتصادية ولغير أن داخل الاتفاقية ما يمكن الاستفادة
به إلا سبات الفقرة الوعشية وتراجعت ضغوط
الكسب والعمولات والقرينات الكبرى. وكان التقرير
نصم لوشوح في إنهاء دعوى الحريات للحررة من
كل أقزام بامر للقبض والرقابة لصالح القسوط فلي
تطبق عليها الاتفاقية وبما يحل السياسات والخط
فلي تشار فيها وزير الصحة مقدمات ضرورية تتنظر
الاستكمال وبما أثار ملاحظتين عرفت لهما في
مناقضتي. أما الأولى فمن الحظوة للأفوية بين هذه
الاجراءات التي تحسب بالفصل وبين مايشكو منه
لواضع من ارتفاع في أسعار مجموعة كبيرة من
الأدوية الأساسية والمهمة. لماذا ستحل فيما بعد إذا
كان هذا يحدث فيما قبل التطبيق الكامل وتعرف تضيق
التمويل بالأسواق وتوقف المستقلين والآراء الإزماتة

● أما للاتفاقية الثانية فتعتمد بالرعاية للتغطية
التي أعان القويز إنها ستكون في مقدمة اسلحة
لواجهة وهي الأخرى تفرض سؤالا. إذا كانت الرقابة
قد عجزت طوال ربع قرن أن تفرض على الشركات ذلك
رأس المال الخاص والمفسدة أن تطبق ماورد في
الاتفاقيات من أن يكون تصليح الخدمات كواحدة ضمن
خطة للصبر لها بالعمل في مصر ولكنها فقد تتبع
أسلوب شراء الخاضعات الدولية من الشركات الأم.

وفي ذلك وكما يقول التقرير كقرص لاستمرار حالة
الاعتماد والقيمة التكنولوجية. فهل نستطيع في ظل
الاعتمادات الضخمة أن نضمن مايعمل فيشخص
اصلاح كل الأطراف بالاضافة إلى. ماقرره الإضرام
المستجدة من ضرورة تطبيق أنظمة جديدة للصبر
الاقتصادي الذي يضمن الدوام المستحقة والاراض
ألا تفسد مع مرضها رافة قد تمدد بأمداء العمر
كالسكنى والقلب والاسراض المستعصية كذب الله
الطعام للجميع من كل مرض ومن الاخطار القاتل إذا لم
تلتزم بجميع أسباب القوة والعافية وأقبل أن يطبق
على أنفسنا زمان يمش الله وحده بالخبير فيها

● وإني ألكم تسماعون. ومن أين جاء لزجاج أو
لزعاج الوتر. انه لك الحديث عن وجود لرقاع في
أسعار الدواء وهو ما أكده أيضا القنابل البركاني
العريق الاستاذ محمد صبري صبري مبدى. فهل
كانت هناك أسباب أخرى لم تتركها الهامان. م عموما
بعونا فلكت لا يهتم لنفس وتوقف عن طوا العلاجة



للبحوث والتدريب والمعلومات

الصدر

العالم اليوم

١٩٩٦ - ديسمبر

التوزيع

منتجو الدواء يصفون متاعبهم ويحررون «روشة» مواجهة «الحات»

تحقيق - يوسف سعد

تلقب الأطباء بالكرة في ملعب القطاع الخاص مشيراً إلى لونه البارز في من صناعة الدواء ويعرب من أمه أن يكون هدف الخصخصة من تنمية المنتج. وهذا ما يحدد نفسيته ويضعنا للتصرف على المشاكل والمخاطر التي تواجه القطاع الخاص الذي أحصى ينتج أكثر من 55٪ من الانتاج المولّد في مصر وهو في طريقه إلى زيادة ذلك المعدل وأن برنامج الخصخصة الجاري.

القطاع الخاص.. ومخاطر متجددة

والمخاطر هنا متعددة ومختلفة من جهة نظر رجال صناعة الدواء وبينما الدكتور ثروت ياسين رئيس مجلس إدارة شركة أمون للصناعات الدوائية منذ نشأته وبالتحديد في عام 1985 حين بدأ القطاع الخاص يخرج إلى تلك الصناعة ويوجد عدم تقبل للكثرة وجوهه من قبل جهات عديدة وبعد مضي عام ونصف العام - كما يقول - جاءت الخسارة المفروطة بأن تقوم الشركات الخاصة

بتحضير المخاضات الأساسية لاستثماراتها الدولية وذلك كانت بداية للمشكلة حيث وجد القطاع الخاص مواجهة جديدة مختلفة في ارتفاع أسعار الفحوصات الأساسية والوسيلة والتصارها على شركات محلية وخارجية من المراكز ببلد عملية الاستعانة بسلطنة المركز القومي والبحوث وبحث عمليات التخلص الطبي ويعمها ممارسات حديثة من الشركات والأدوية للتفتيش للمادة الأصلية وإصدار في النزاع لصالح الشركات الخاصة المصرية وذلك من قبل جامعات ومراكز بحثية دولية أكدت مطابقة المادة الخام المصرية للمواصفات العالمية. ومن هنا خرجت شركات القطاع الخاص لتجد مشاكل أخرى يظن أنها الدكتور عبد اللطيف هادي رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للبيانات الطبية وهي ملتفة في صناعة ردة الشركات الأجنبية في مصر مؤكداً أن الشركات صاحبة رأس المال الأجنبي 100٪ زادت إلى 6 شركات وهذا يؤدي إلى زيادة التنافس في الاستناف القيدية التي ارتفعت لأكثر من 50٪ والأمور لنسه يمكن - من وجه

اختلت الآثار حول صناعة صناعة الدواء، فالمنتج يعتبرها من الصناعات الثقيلة الأساسية والمنتج الآخر يلعب في تدويرها إلى أنها صناعة ضرورية تتعامل صناعة السلاح، وإقليم ذات بأها قوية من ذلك ويصنعها بأنها هي الحرب الشفوية للصناعة التي سوف تتركز فيها قوى البحث العلمي وقوى المال والاقتصاد، والمفهوم الآخر وسفحة اتفاقية الجات وحقوق الملكية في الألمان.

في مصر حلت الصناعة الدوائية لتقاسم كبرى، وارتفعت قيمة الانتاج المحلي من الدواء إلى 2107,5 مليون جنيه خلال عامي 96/95 بزيادة قدرها 919,9 مليون جنيه في بداية التسعينات.

كما انتشرت نادرة الاسواق الخارجية لتدمل دول والصين، الهند، اليابان، السويدان، الأردن، جيبوتي، روسيا، ألبانيا، ورومانيا، وذلك حسب لعدد تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

لصناعة إلى زيادة حجم سوق الدواء إلى 3000 مليون جنيه حسب ذكر الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان.

يأتي كل هذا ليعلمهم بتحديات مستقبلية وشيكة ولت تسعى لهم الحكومة المصرية إلى استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال عمليات الخصخصة التي شملت أيضاً تلك الصناعة الحيوية التي ستركز عليها الجهات القائمة.

وهنا حارات العالم اليوم التوافق على ما يليق تلك الصناعة، وما بين أمدان لمواجهة تحديات كثيرة تملأها

والجاءت وحقوق الملكية الفكرية.

ول هذا يعمل الحكومة المصرية في صلب الدول للتخفيف البحت برؤسها تلك الحاجة فيل جانب اعفاء لشديد البحت والتطوير لوضع الدواء المصري في مصاف الدول المتقدمة يأتي هدف تحالف الشركات وتجميع الاستثمارات الأجنبية والمحلية على جانب كبير من الأهمية كما يقول الخبراء وهي يتغيره صفها ذا كبرية أساسية لمواجهة التكتلات.

ويوضح الدكتور سلام هذا الشكل التكتلات وهذا النوع أو المشاركة في المماراة.

والأمر نفسه يعتبره الدكتور حمدي السيد لتيب الأطباء من الأمور الأساسية لمواجهة ما يمتهد من

تطورات عالمية.

وكما أن وزير الصحة يرى ضرورة في تجميع الاستثمارات الأجنبية والمحلية يرى الدكتور حمدي السيد ضرورة أن تغطي الشركات المصرية بخصائصها الصام والمصر، نحن نلج شركات ثلاث وخصائصها تكتلات من الحصول على الأيزو وهي يرى أيضاً أن يكون مصر مستطير مرافق باسمها قبل تطبيق «التريبيس» ويكفي



نظرة... مناقشة داخلية تمسح بمصناعة الدواء حيث إن المستحضرات المتشابهة والتقليدية تزيد يوماً بعد الآخر ل ن ظل صاحب مصنع مطحون ويرى الدكتور عبد الفتاح ضرورة تدخل الدولة لحد من انتهاء مصانع لتنتج أدوية متشابهة كما يطالب بتوسيع دائرة الامتيازات لتلك الشركات العاملة في مجال تصنيع الخافضات وإن يكون التركيز كبيراً في تشائها واعفاها من الضرائب ادة 20 سنة ومن المشاركة على المواد البسيطة.

دواء... ومزارع دواجن

ويضيف الدكتور حسين شربت حور رئيس شركة العامرية للصناعات الخرايفية مشكلة أخرى وهي خاصة بالتصنيع لدى الغير ويظهرها من وسائل المكافحة غير المضمومة.

ويوضح قائلا أنه بدأ الناس يلومون بعملية التصنيع لدى الغير وهم في ذلك لا يتحملون أية اعباء تصنيع مما يجعلهم يبيعون منتجاتهم بأسعار أقل من تلك الشركات التي تتحمل اعباء تصنيعها.

هذه المشكلة يؤكد الدكتور حسين أنها من الممكن أن تهدم صناعة الدواء في مصر ويضرب مثلاً بصفقات الدواجن الجديدة التي زحمت على مصر في إحدى السنوات وأدت إلى خراب مزارع الدواجن والملاهي.

ويتفق في نفس الرأي الدكتور مكرم مني رئيس شركة جلوبل للصناعات الدوائية حيث يؤكد أن عملية التصنيع لدى الغير تمثل تهديداً لصناعة الدوائية في مصر خاصة إذا انتشرت للكمال.

ويرى الدكتور شربت بأسوأ أن التصنيع لدى الغير يعد شكلاً من أشكال الاحتكار لما يحصل من توزيع غير عادل بين المنتج وصاحب المصنف ويؤكد أن تلك العملية موجودة في مصر ولكن في نطاق ضيق وإن هناك محاولات من قبل الشركات الأجنبية لترسيمها.

هذا ويعارض الدكتور محمود عبد الوهاب مدير شركة باير فارما المصرية مؤكداً أن التصنيع لدى الغير لا يمثل مشكلة لصناعة الدواء وهي عملية بسيطة تقتضي أن هناك أساساً كسبهم مما يمكنهم من تصنيع الدواء بتكاليفها عالية بأنهم لا يملكون لغيرهم قدرات تصنيعية وذلك بعد من وجهة نظره تكاملاً وليس عمداً.

ويرى الدكتور محمود أن للشركة الحقيقية التي تواجه صناعة الدواء خاصة القطاع الخاص هي أن الصناعة مازالت في مصر تجميعية ودور الشركات المصرية هو دور مركب الدواء أما للشركة الثانية التي لا تقل أهمية من الأولى كما يقول فهي خاصة بعملية التصنيع وهو يؤكد أن تلك المشكلة تحد من انتشار الدواء المصري في الأسواق الخارجية.



عبد : شركة ولجنة لمواجهة «الجأت»

شركات الدواء ترفض الغاء فترة السماح

سلام: 150 مليون جنيه سنويا أدوية مجانية

بالمستشفيات.
وأشار وزير الصحة إلى أن نظام التأمين الصحي
خطوة على طريق وصول الدعم لمستحقيه وأن ميزانية
الوزارة ارتفعت إلى 150 مليون جنيه وميزانية شراء
الأدوية إلى 103 ملايين جنيه هذا العام.
وقال الدكتور اسماعيل سلام أمام مجلس
الضوءى إن الانتاج المحلي من الدواء يغطي 93٪ من
احتياجاتنا مؤكدا أن صناعة الدواء تمتد من القلاع
الصناعية المهمة.
كما أكد وزير الصحة أن الوزارة لتعرض لواقعة
مبارمة على الدواء وحل العلاج بالاضطراب والأبر
الصينية حرصا على صحة المواطنين مشيرا إلى
تفسيح الحكومة للتخالف بين شركات الدواء لاحداث
ثورة في مجال بصوت الصيدلة وطالب بترشيده
استهلاك الدواء.
والمعالم اليوم، فتحت الباب لمناقشة صناعة الدواء
في مصر بسلطان من الصناعات الحيوية التي تمتص
صحة المواطنين إلى جانب أنها مجال استثماري أثبت
القطاع الخاص نجاحه فيه، رغم التحديات التي
يواجهها والتي تحملها له اتفاقية «الجأت» وحقوق
الملكى الفكرى.

□ كتب - خالد سيف الدين ومحمد كريم:
أكد رؤساء شركات الدواء العامة والخاصة والخصم
للكرة الغاء فترة السماح السابقة على تطبيق اتفاقية
«الجأت» لما يسببه ذلك من خطورة على صناعة الدواء
في مصر.
جاء ذلك في رسالة سلمها الدكتور عاطف مبيد
وزير قطاع الأعمال الدكتور كمال الجنزورى رئيس
الوزراء أمس.
وأعلن الدكتور عاطف مبيد أن قرار أرفضه جاء
بالإجماع من جميع شركات الأدوية حرصا على حق
المواطن في الحصول على دواء بسعر معقول، وأضاف
أنه تم الاتفاق على انشاء شركة برأسمال 30 مليون
جنيه للإشراف على تطوير شركات الدواء في مصر
وأجراء الأبحاث العلمية لإعداد الشركات لمواجهة
«الجأت».
كما قرر الدكتور مبيد تشكيل لجنة برئاسة
الدكتور جلال غرباى رئيس الشركة القومية للأدوية
للإشراف على خطة النهوض بالصناعة بالتصديق مع
مراكز البحث العلمي.
من جانبه أعلن الدكتور اسماعيل سلام وزير
الصحة أن الحكومة تقدم دعما سنويا للدواء يبلغ
117 مليون جنيه إضافة لتوفير الدواء مجانا لغير
القادرين بما قيمته 150 مليون جنيه تزيد إلى 250
مليوناً بعد التزام الحكومة بتوفير الأدوية الأساسية



المصدر: **الإسلام**

التاريخ: **٢٠ ديسمبر ١٩٩٦م**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مخاطرة وخلافات بين الدول النامية والمتقدمة

الاجتماع الوزاري الذي سيعقد منظمة التجارة العالمية في ستغافورة في الأسبوع القادم بدأ الخلاف حول جدول أعماله منذ الآن. فالدول المتقدمة تركز بشدة على تلك الموضوعات التي تحقق مصالحها في الدرجة الأولى، متجاهلة على نحو تام مصالح الدول النامية. ومن بين هذه الموضوعات موضوع مثل معايير العمل في الدول النامية، وذلك كجزء من قضية المنافسة في التجارة التجارية المتزايدة. وماتعلية الدول المتقدمة هنا هو ماسبق أن طالب به وزير العمل الأمريكي من عدم الاعتماد على عنصر العمل الرخيص كمسبل للمنافسة الدولية وضرورة الرأر حاووق نديا للعمل في جميع أرجاء الأرض. ومن المعروف أن المعنى بهذا الطرح بالتحديد بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. علاوة على عدد آخر من البلدان النامية بلدان ناميب، نيبا، سؤلأرا في صناعة الصناعات الناعانية. ويأتى ذلك للاتعاضات الأمريكية والأوروبية بأن تزايد القدرات التنافسية لبلدان آسيا وغيرها وتوافر عنصر العمل الرخيص فيها يؤدي إلى فقدان فرص العمل في نفس الصناعات التنافسية في البلدان المتقدمة. ويؤثر في انتخاب الأوروبي الأمريكي الذي سبق أن يطر بشبهة كبرى في بلدان العالم الثالث إذا هي التفتحت على الخارج واستقلت لمراتها ومواردها الكامنة خاصة عنصر العمل الرخيص في رابع درجة تنافسيتها في الأسواق الدولية. لذا فإن هذه القضية تثير الكثير من الاعتراضات الأسبوعية وغير الأسبوعية. بينما نجد أن الدول النامية تقترح أن يكون مكان مناقشة مثل هذه الموضوعات هو منظمة العمل الدولية.



المصدر: الإعلام

التاريخ: ٧ - ديسمبر ١٩٩٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منظمة التجارة العالمية تعقد

مؤتمرها الأول بعد ضم

سنغافورة - من تبدأ بعد ضم الثلاثين في سنغافورة اجتماعات أول مؤتمر وزاري للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي تأسست منذ عامين لكي تعمل محل اتفاقية الجات وتستند أصلاً حوالي أسبوع بشاركة وزراء من ١٥٠ دولة. وتوقع أهمية اجتماعات سنغافورة من كونها ستعقد مصير المنظمة وهل تنقل العالم إلى أن تصبح منطقة واحدة للتجارة الحرة أم سينتقل في عصر جديد من الحماية الجمركية وصعق الكتل الاقتصادية.

يستندور المناقشات في المؤتمر حول القضايا التي سببت نقاشاً طويلاً لدى بين الدول الثمانية والدول للكتلة وسطها سفراء الدول الأعضاء في المنظمة في مقرها بجنيف على مدى أسابيع طويلة وعلى رأسها معايير التجارة والعمل والتصورات ونهج المفاوضة المتكسبة والفساد الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والسياسات التنافسية للصناعة للتفصيل المؤسسات الرئيسية ونصائح أخرى.



بعد انتهاء العمل باتفاقيات الحجات : منظمة التجارة العالمية تحدد مستقبل تجارة العالم في القرن القادم

تقرير اعدده
عبد الناصر غارف

والرافعة الرئيسية للمنظمة هي الخلف التجاري
اللانز لتعزير التجارة العالمية وبض الفزاعات التي
تلتها من ذلك بين الدول الأعضاء وبارك المنظمة في
ذلك على التوصل والاتفاقات التي تم التوصل إليها في
جولة أوروڤو-جاء وأهم التبعات التي تتركز عليها
المنظمة في تعزيز التجارة العالمية هو مبدأ
الائس بالرفعية. وفي المادة الأولى من الاتفاق العالم
وفي ملزمة لجميع الدول الأعضاء التماس مع
منظمات وخدمات كل الدول الأعضاء في اللظمة على

قدم للساعة. ولكن توجد بعض الفخار والاستثناءات
الدول الثانية على هذا الصعد يرى بعض الفخار. إن
التكامل الاقتصادي الإقليمي مثل الازمة و"الفاقة"
تشكل خطرا على هذا لنبدأ وأبعد الاتفاقية التجارية
لأن هذه الاتفاقات تمنح مميزات نسبية للتجارة الدول
الأعضاء فيما بينها. ما يتعارض مع مبدأ الدول
الأولى بالرفعية.

أما أيضا الثاني وهو للمصلحة
الرفعية أو نقل والذي يفرس على
الدول الأعضاء مساهمة السلع
والخدمات من الدول الأعضاء في
المنظمة مساهمة للتوصل للصلح
ومعنى لا يكون هناك أي تمييز
الصلح (الرفعية) عن الدول الأعضاء في اللظمة بل
إفاه من التفضل أن تنسب خلافا كيرة في لخدمات
سفنافية حول الفزير الاستعمار التي تطلب الدول
الكبرى مساهمة الاستعمار للزينة والتجارة مساهمة
الاستعمار الرفعية وإلها. أي مميزات للاستعمار
الصلح سواء فيما يتعلق بالسلطة على ممتلكات
من التكرار للصلح ونقل السلطة أو تقييد استيراد
المنتجات الأجنبية.

والرابعة للمنظمة ومفاتها
رأى منظمة التجارة العالمية أمن عام لمدة ٤
سنوات. يماره أربعة نواب من دول أعضاء مختلفة
الذين قام الحالي هو روبرت وريجر وكان يشغل
مهمب وزير تجارة في إيطاليا. ويعتبر المؤتمر
الوزري للمنظمة والذي يجمع كل عامين. هو

السلطة العليا للمنظمة. بينما يمثل المجلس العام الذي
يضم ممثلين لكل الدول الأعضاء الهيكل التنظيمي
وتشمل هيئات للخدمة ومجلس رئيسي. الأولى
هيئة تسوية النزاعات والثانية هي هيئة استعراض
السلطات. ويجوز لكل الأعضاء حضور اجتماعات
هيئة تسوية النزاعات التي تتقدم مرتين شهريا للفر
في شكلها الشرح عن لوائح للمنظمة. ويعتبر
قرارها نهائية وأجبة التنفيذ. خلافا لجهة للسلطة في
الاجات.

تبدأ اليوم بسفنافية لخدمات المجلس الوزري
الأول لمنظمة التجارة العالمية. لكن صارت تامل محل
اتفاقية لجات منذ يناير ١٩٩٥. ولقيت كانت مجرد
اتفاقية مؤقتة لتنظيم التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٨.
ولكي أتمية هذا الاجتماع من كونه مجمعا عالميا
سيعقد تمسور التجارة العالمية في خلال القرن
القادم. ولكن هناك كثيرا من الصعوبات حول الوضع
القانوني لمنظمة التجارة العالمية ومخالفات بميثاق
الأمم المتحدة. ومعنى قوة ونطاق قراراتها على الدول
الأعضاء في اللظمة وميثاقها وألياتها.

والعقبة أن منظمة التجارة العالمية وأدت من رحم
الجات في الحز وأطلق جولة لها. وهي جولة
أوروڤو-جاء التي انتهت في مراكش في ١٥ أبريل عام
١٩٩٤. وصممت بالتبعية الاتفاقية الحالية ٢٨ ولاية
قرارا لإنشاء منظمة التجارة العالمية للحل محل
اتفاقية لجات في وضع مبادئ السلوة التجارية
العالمى سواء في مجال السلع أو الخدمات.

وإذا كانت اجتماعات سفنافية التي تبدأ اليوم
ستعقد أطر العلاقات التجارية الدولية للخدمة
الاطراف. فإن كثيرا من الصعاب تواجه للاجتماع في
سفنافية. بل إن صراعا ومواجهات حادة من التفرع
حدوثها بين الدول الكبرى برعاية الولايات المتحدة
الأمريكية والدول الثانية. خاصة فيما يتعلق بخر
نفسية كفاءة وطرق التشغيل وضوابط الأجور.

بالإضافة إلى قضية البيئة.
وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول خلال
أول اجتماع وزري لمنظمة التجارة العالمية فرض

مبادئ وأسس معينة على العلاقات التجارية الدولية
تضمن لتفصيل اللظمة فيميتها على مجريات التجارة
الدولية. فإنه من الجدير بالذكر أن أمريكا نفسها هي
التي صالت وأخبرت إنشاء هذه اللظمة منذ ما يور
على ٥٠ عام. مما جعلها طرح قرار إنشاء للظمة في أول
اجتماع دولي لتنظيم التجارة العالمية في جويل
١٩٩٧.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية
مؤسسة قانونية دولية للظلم
التجاري متعدد الأطراف وهي
تعتبر مؤسسة دولية دائمة وثابتة
بألياتها اشتات بموجب معاهدة
دولية اقترنها حكومات وريانات
الدول الأعضاء. وتعتبر للظمة أيضا الهيئة العالمية
المستقلة من تسوية الخلافات التجارية بين الدول
وسلطة المظالمات التجارية للخدمة الأطراف. ولها
هي تتعنت بلل عالمي مثل صندوق النقد الدولي أو
البنك الدولي. ولكنها ليست كاتبة الأمم للخدمة.

لما هيئة استعراض السلطات لتفحص ومراجعة
السياسات التجارية لكل الدول الأعضاء لكل ستين
الدول الأعضاء. وكان ٢ سنوات لدولة الأعضاء
والتي للظمة ٢ وكالات أخرى هي مجلس تجارة
السلع ومجلس تجارة الخدمات ومجلس القضايا
التجارية الخاصة بتفصيل التكاليف.
وقد نظرت هيئة تسوية النزاعات ٦٠ خلافا حتى
الآن وهي ما يطلق ما نظره الهيئة للعائلة في لجات
في ١٠ سنوات.

● العضوية
ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حاليا ١٢٥ دولة. ومن
التنظر أن يوافق المؤتمر الوزري في سفنافية على
ضم ٤ دول هي الصين وروسيا والسمودية وكوريا.
كما يتم بت حليات ٢٨ دولة أخرى منها: إيران
والعراق وليبيا وسوريا وكوبا والعمانية. وتخطط
الولايات المتحدة لضم الأعضاء هذه الدول إلى للظمة.
يزعم أنها دول شائكة الإزمية.
وتضم للظمة أكثر من ١٠٠ مليون نسمة.

بدء المجتمعات المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سغافورة
بحث تحرير التجارة في القرن ٢١ وسط خلافات حادة بين دول الشمال والجنوب

[illegible][illegible][illegible]

في أواخر القرن التاسع عشر، انقسمت الإندونيسيا إلى ثلاث مناطق: إندونيسيا الغربية التي كانت تحت سيطرة هولندا، إندونيسيا الوسطى التي كانت تحت سيطرة ألمانيا، وإندونيسيا الشرقية التي كانت تحت سيطرة اليابان. وقد كانت هذه المناطق الثلاثة تتنافس على النفوذ في المنطقة، مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى.



المصدر : المسار

التاريخ : ٩ - ديسمبر ١٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زيارة إلى المستقبل

بم : محمد علي إبراهيم

الجات ، والضمير الوطني

اتفاقية التجارة الحرة والتعرفة الجمركية المعروفة اقتصاديا باسم «الجات» بدأت تطرق ببلدة أبواب دول العالم الثالث ومنها مصر محتلة دوماً هائلا لاجل منه البعض أرحا ووضع الآخرون وقطنا في الآلهم على طريقة دفن الرأس في الرمال متكئين بذلك أنهم يهرون من المواجهة وهم وأهمون خالمون ..

.. اتفاقية الجات ولحقها مصر وهي متدركة تمام الاتراكه اله لوس هناك غير ٢٠٠٠ او شر ٢٠٠٠ في الاتفاقيات العالمية ولكن المهم كيف تحصل الدولة على مزايا تلكم اوضاعها وواضاح تجارتها وصناعتها دون ان يخل ذلك بالصناعة الوطنية او اجارات الصمائية الجمركية التي تطبقها الحكومات دفاعا عن اقتصادها ..

.. التصحية الاولى التي ينبغي على المسؤولين في كافة القطاعات الصناعية والتجارية والادارية هي الاستعداد للتصوي بفترة السماح التي تمنحها الاتفاقية للمضامين اليها وهي عشر سنوات مفرض ان تستغل في توفير الاوضاع قبل تطبيق تصمصم الاتفاقية تطبيقا كاملا ..

.. التصحية الثانية هي عدم الوقوف في شركه الشعارات لبرائة التي يطلبها المسؤولون عن اتفاقية الجات وهي انها تتيح تنظيم الموارد العالمية لغير الامتلاك والبشرية جمعا، وهو شعار مدمر اذا نظرنا اليه مجردا، لذلك يجب ان نقره بشعار اخر من ابتكارنا نحن وهو «لافتقروا لولهم قلته فاحشة وسام سبيلا لاتصاندا الوطني» ..

.. التصحية الثالثة هي عدم فتح الباب على مصراعيه للشركات الامريكية والاوربية الصلافة التي طلبا للتصمصم الجات ضد صاحبة الاختراعات والمبتكرات وصاحبة الملكية الفكرية وبالتالي فإن أي دولة من دول العالم الثالث تأخذ حقا من حقوق إنتاج أي من منتجاتها عليها ان تدفع للشركة الأجنبية مقابل الإنتاج .. هذا المبدأل سيكون بمثابة القضاء على الصناعة الوطنية وتقليصها في بعض القطاعات ولعل أهمها صناعة الدواء هذا ينبغي التنبه في حقبة هامة وهي تلكا بدلا من الكفاء على اللبن المسكوب ولطم الخلود والقول بأن «الجات» دمركنا وانها سيميلها لتفريد عمال صناعة الدواء والمكبس والأغذية المتحولة وغيرها ينبغي ان نعرف بالحقائق التالية :

(١) لابد من تصمصم للصناعات الوطنية الى صناعات استراتجية لابد من حمايتها بطرق متشددة وصناعات تنافسية وهذه تضعف لقوانين السوق الحرة والعرض والطلب ..

(٢) الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة الدواء لابد ان تتوفر لها عوامل تصامها على ابقاء لائها مرهقة بصحة الانسان المعصر البسيط ومرهقة ايضا بالمسؤولية الوطنية للحكومة هنا ينبغي التأكيد على زيادة الدعم الحكومي للدواء (١٨٠ مليون جنيه المستهدف) وتطوير البحث العلمي بما يخلق تحسين الجودة والتكيز على البعد الاجتماعي وفي هذا الاطار لابد من توفير الأدوية الرئيسية وتطوير تقنيات القطاع العام والاستمرار في تصمصم الدواء

وعدم تفرقة العرض والطلب ولعل أهم نقطة ينبغي الاستعداد بها هي الاخذ بالانساب الطبية للدواء والأغذية والاخذ بالانساب للتكنولوجيا تطويرها حتى تستطيع المنافسة امام الأدوية الأجنبية التي تسمح اتفاقية حرية التجارة بدخولها الى أسواقنا وبذلك نستطيع توفير لادام أي ابتكار لمنتج لوائى معين وملع وصول سره الى أرقام فكرية ..

.. ان ضميرنا الوطني والاشد ان تصمصم بالطم والوهى الصمى ولتتمسك بالرقابة الصحية والمبلعة التي يتأذى بعض رجال الاعمال باستطاعتها باعتبارها لانتساب مصر وهي رقابة وليست مقاطعة لافقرن القادم ان يسمح بكلمة «مقاطعة» لكلمة سحافظ على الرقابة لأن زعيمة تكون الولايات المتحدة تمارسها وكذلك الاتحاد الامموى واليابانى ..

.. وفي النهاية لؤكد ان الجات ليست كلها شرا كما كنت من قبل لكنها ضرورة، والتكاد ان نستغلها لتطبيق الصمى استفادة من مقابل اكل خسارة ..



المصدر : الإجماع الاقتصادي

التاريخ : ٩ رجب ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

توصيات المؤتمر

وقد أوصى المؤتمر بـ

- إعداد خطة قومية خلال فترة السماح، تشمل جميع الخطوات اللازمة للارتقاء بمستوى صناعة الدواء إلى المستوى العالمي، وتحسين الجودة.
- لا يمكن تحسين الجودة بدون تحسين وسائل البحث، وأن يتم التمتع ببحر المصادر البحثية والأجهزة ووزارة الصحة والسكان تشغيل شركات الأدوية لتحقيق التعاون المشترك للبدء في فترة علمية في مجال بحوث الصيدلة.. ولابد وأن تركز هذه البحوث على عنصرين للتجديد والإبداع خاصة في المجالات التي تتلاقى بها كلتا المجالين.
- تشجيع التحالف الاستثماري بين الشركات المصنعة للأدوية وهذا لكي تستطيع الاستثمار في العالم الجديد والذي يميز بالكيانات الكبيرة.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك لتأسيس صناعات نووية تقوم على إنتاج المواد الخام، ورشيد استهلاك الدواء ومراقبة عملية توزيعه.
- رشيد استهلاك الدواء بوضع أنظمة مراقبة على عملية توزيع الدواء..
- الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى والتي طبقت سياسة حماية حقوق الملكية والإفراج TRIPS مثل كندا، والهند، والأرجنتين للعمل على خفض حجم الفساد.
- تشجيع الدول المانحة على الاستثمار من خلال تطوير البيئة الأساسية لصناعة الدواء في مصر، وتوسيع سوق مبيعات الأدوية المصرية.
- الاهتمام بتدريس مادة طب المستنق بكليات الطب والصيدلة من الفحوصات الطبية والاجتماعية وذلك على مستوى الطلاب وكذلك الدراسات العليا.
- مشاركة شركات إنتاج الأدوية بالأقسام ببرامج الأدوية الخاصة بالبحوث وكذلك إنتاج عيولات خاصة بهم.
- الاهتمام بتدريس مادة تقاعلات الأدوية قواعدها وعدم تفرقتها مع بعضها البعض وذلك لتكثيف الطب والصيدلة على مستوى طلاب درجة البكالوريوس.
- فيما يخص باقتصاديات وسياسة الدواء والصناعات الطبية: يوصى المؤتمر بضرورة:
- وضع ضوابط جيدة وبمعرفة لعملية تصنيع الدواء للغير وكذلك استخدام الاسم العلمي في إنتاج الدواء كمنهج نهائي.
- الاهتمام بالدراسات الخاصة بالألمية والتمسويق الجيد للدواء والصناعات الطبية وذلك على المستوى المحلي والإقليمي.
- عمل خريطة تصديرية للدواء والصناعات الطبية المصرية للخارج على المستوى العربي والأفريقي وكذلك الأوروبي.
- تمثيل للتعليمات والمواصفات الخاصة للبحث والتسجيل ليرتكب مع متطلبات الدواء المصدر إليها، والأقسام والفعالية والإعلام الدوائي.
- وضع خريطة طموحة خطة لتشجيع تصدير الدواء والصناعات الطبية المصرية للخارج مع الأخذ في الاعتبار المنافسة الشديدة التي سوف يتعرض لها الدواء المصري.



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

٩ • رجب ١٩٩٦

التاريخ

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

في مجال الاستثمار:

لتجميع الاستثمار في مجال الصناعات الدوائية والطبية دعماً لهذه الصناعة الناجمة وذلك رئيس الأموال المصرية والعربية والأجنبية.

تشجيع وزيادة الاستثمار في مجال تصنيع المنتجات الطبية والعلاصمات وذلك كإجراء لقيام صناعة متميزة وإيضاً لتكون بداية الاستقطاب الدوية جديده.

إنشاء صندوق لدعم الأبحاث والتطوير تكون مهمته دفع عملية لدراسات والأبحاث الخاصة بصناعة الدواء لتشارك فيه كل الجهات المعنية وخاصة شركات الأدوية سواء كانت قطاع أعمال أو قطاع خاص.

بالنسبة للصناعات الدوائية والطبية يوصى المؤتمر بـ

مواجهة التحديات الخارجية الجديدة من خلال سياسات دوائية في التعامل مع الدوائن الخارجية خاصة الدائرة العربية والأفريقية وأوروبا الشرقية.

التحام الأسواق الخارجية بالدواء والصناعات الطبية المصرية لتعزيز الصناعة الوطنية وحماية المؤتمر محالي وزير الصحة والسكان الذي قال أن جزء من مهمته

في تنمية الصناعات الدوائية والصناعات الطبية.

أن يحقق عملية التصدير المتوازن بين وفرة الدواء وإمكانية شرائه.

تعدد قائمة الأدوية الضرورية.. وبضرورة أن يلجأ للدواء للدعم المستحق.

والتوسع قاعدة الصيدلة بوصف واستخدام الأدوية المركبة.

تحديد الأهداف العامة للسياسة القومية للدواء والتي تشمل البحث العلمي، التصنيع، التوزيع، التخزين، الاستيراد، التصدير.

يرتبط مستقبل صناعة الدواء والصناعات الطبية في مصر بربطه بالانفتاح في الصناعة والدخول الجادة على الجورة ومشاركة حقيقية جهات حكومية وفكرية دواء وصناعات طبية من أجل توضيح استهلاك الدواء والاستخدام الأمثل للمستلزمات والأجهزة الطبية.

المصالحات على التعاقد بين للصناعة والدواء بحيث تقتصر حيازتها على الأشخاص فقط حفاظاً على صحة المواطن وضماناً لكفاءة الدواء المستخدم ولتحقيق الاستقرار في سوق الدواء.

خلق ريادة طبية قوية ومباشرة في إطار مؤسس بين مراكز البحث العلمي وبين مواقع صناعات الدواء لتوفير البحث العلمي اللازم سواء للصناعات الدوائية أو المستلزمات والخدمات.



المصدر: الإجماع الاقتصادي

التاريخ: ٩ ربيع الأول ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعد صناعة الدواء من أهم وأعرق الصناعات في مصر فقد عرف
القراصة الأدوية منذ أكثر من عشرة آلاف سنة حيث البتت التلاوش
والبرديات أن المصريين كان لهم فضل السبق في التطبيب وصناعة الدواء
بإستخلاصه من النباتات والأعشاب، ويمثل الأحيطة أحد مظاهر هذا التقدم.
وقد عرفت صناعة الدواء منذ حوالي قرن من الزمان يشكها العام حيث عانت الأدوية قبل ذلك يقوم
بعملها دالكيم، الذي كان يقوم بالكشف على المريض ثم الحظير ما يناسبه من الدواء وصرقه له مع شرح
طريق إستخدامه وما قد ينتج عنه ثم انقسمت مهنة الطب أو الحكمة إلى شعبين فأصبح
الكشف له من يختص به ممن يدرسوا علوم التشريح ووظائف الأعضاء.. أما
صرف الدواء فقد إختصت به مدرسة الصيدلة.

التحديثات الحكية الفكرية والدواء المصري



المصدر: الإحصاء الاقتصادي

١٩٩٦
١٩٩٦

التاريخ

للفنر والخدماء الصغففة والمعلوماء

وقد كانت مصر من أوائل
دول المنطقة فى إنشاء
مصر لوائى فى عام
١٩٣٩ أسست أول شركة
لصنفع الدواء، ومنذ بداية
للسففاء بدأ تطور قطاع
الدواء فى تزايد حجم
شركات الصناعات
الدوائية وتعدد طرق
وأساليب الإنتاج والإفءاء
بوسائل الصغففة

والفصص فى إنتاج أدوية الأمراض المزمنة، وقد تطورت صناعة الدواء
فى عهد الإلفءاء الفصصاءى أيضا فى بدء التركيز على إنتاج
مستحضراء مفءمة والإفءاء بالفطور الكفى كبديل للفءاء الكم الذى
كان سائدا فى شركات القطاع العام.

زفب إبراهم

عن الدواء المصرى والأثار المفربة على تطبيق أحكام
إفءافىة لللكة الفكرة والمشاركة الأدبفة قدم الففءور
أحمد جوفى وزير الفءارة والفمرفن ورقة عمل إلى
للفءور والممرض الدوائى الأول للفءاء فىستعرضها
«الفصصاءى» فى هذا الفءور.

فقر الففءور أحمد جوفى: ففءور صناعة للفءاء فى مصر أهم
لصناعات فى فافى فى الأفمفة بعد صناعة تكرفر للبقرفل والمفءاء
الفءاففة ومفءاء الفزف والفصف والمفءاء الففمفة والكهرباففة، وقد
بلغف ففمفة إنتاج مصر من الدواء خلال عام ١٩٩٦/٩٥ ما ففمفه
٢١٠٧٠٥ ملفون ففمفه مقابل ما ففمفه ١١٨٧٠٦ ملفون ففمفه عام ٩١/٩٠
فزفافة ففمها ٩١٩٠٩ ملفون ففمفه بنسبة ٧٧٠٤٪
والفءور رقم (١) فرفصم فطور الإنتاج لللفى من الدواء

وففءور الففءاء المسفبلفة
للإفءاء أن إجمالى ففمفة
للفءاء من الأدوية للبقرففة
عام ١٩٩٠ فافى عام ٢٠٠٠
سرف ففمف إلى ما ففمفه
٢٧٧٤٠٢ ملفون ففمفه ومن
المفءور أن ففمفه ففمفه
٧٤٠٩٪ من الاستهلاك
الذى من لففءوق أن ففمف
ففمفه لفمفه ٢٧٨٠٤
ملفون ففمفه.

وقد ففمف صناعة الدواء فى مصر فى ففمفه ما ففمفه عن ٩٢٠٨٪ من
إجمالى الاستهلاك لللفى خلال عام ٩٦/٩٥ فىفمف بلغ إجمالى ففمفه ما



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٥٩ رجب ١٩٩٦

إستهلك من الدواء حوالي ٢٠٦٧,٤ مليون جنيه كان نصيب الانتاج المحلي منه حوالي ٢٨٤٧,٨ مليون جنيه مقابل نسبة تغطية عام ٩١/٩٠ بلغت حوالي ٨٩,٩٪ حيث بلغ إجمالي قيمة ما إستهلك من الدواء ١٧٦٦ مليون جنيه كان نصيب الانتاج المحلي ١٥٨٧ مليون جنيه.

وبالنسبة للتجارة الخارجية للدواء المصري يقول الدكتور أحمد جويلى: الدواء المصري متواجد في الأسواق الخارجية خاصة أسواق الدول العربية ويشهد أيضا نمواً يعكس مدى تطوره ومساهمته في تحقيق الأمن العلاجي والوقائي للمواطن المصري ومشاركته في زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال ما تم تصديره من الأدوية حيث حققت صادرات الدواء عام ٩٤/٩٣ ما قيمته ١٠٧,١ مليون جنيه مقابل ما قيمته ٥٢,٦ مليون جنيه عام ٩١/٩٠.

جدول رقم (٢) يوضح تطور صادرات مصر من الدواء وأهم الأسواق خلال السنوات الأخيرة

وبالرغم من الزيادة المضطربة في قيمة الصادرات من الدواء للمصري خلال السنوات الأخيرة إلا أن اللجوء بين الصادرات والواردات مازالت واسعة.

جدول رقم (٣) يبين قيمة الواردات المصرية من الدواء خلال السنوات الأخيرة

مستورد

نسبة الواردات إلى إجمالي الإستهلاك	إجمالي قيمة الإستهلاك	مستورد مصر	نسبة الواردات	قيمة
١٠٠	١٧٦٦	٠	١٧٩,٠	٩١ / ٩٠
٨٠	٢٢٨٤	١,٦	١٨٤,٤	٩٢ / ٩١
٩,٣	٢٣٥٥	٢,٠	٢١٨,٢	٩٣ / ٩٢
٩,٢	٢٥٨١	٢,١	٢٠٢,٠	٩٤ / ٩٣
٩,١	٢٦٣٢	١,٠	٢١٨,١	٩٥ / ٩٤
٩,٠	٢٠٢٢	٤,٠	٢١٨,٦	٩٦ / ٩٥

يتضح من هذا الجدول أن نسبة المستهلك من الدواء المستورد إلى إجمالي حجم الاستهلاك المحلي من الدواء لم تتعد ١٠,١٪ على الأكثر في عام ٩١/٩٠ في حين شهدت السنوات التالية ثباتاً في قيمة استهلاك الدواء المستورد باستثناء عام ١٩٩٦/٩٥ الذي



الإمام الاقتصادي
١٩٩٦ رجب ٩

المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

بلغت في هذه النسبة ١٠٠٪
تحتويات تواجه صناعة الدواء
وحصد وزيد للتجارة والتمويل عدة
تحتويات تواجه صناعة الدواء تشمل:
● استمرار اعتماد صناعة الدواء على
استيراد الخامات الدوائية وتمثل ٨٠٪
من إجمالي الخامات المستخدمة في
إنتاج الدواء. ومعظم بحوث الدواء
وتشكيل الأدوية ونقل مخرق التصنيع
لتركيب الأدوية مماثلة للأدوية العالمية
والمتوفرة فمصر ما زالت بعيدة عن
إنتاج أهم للمصنوعات الدوائية وخاصة
المضادات الحيوية.

● ليس من المنسول في ظل الظروف
التي تعمل فيها صناعة الدواء أن يزيد
نصيب هذه الصناعة في تغطية
الاستهلاك المحلي وذلك في حدود
المستوى الفني الحالي في مصر والذي
يقدم على تكنولوجيا التشكيل التقليدي
للدواء.

● تراخى مجالات البحث الدوائى
والتصاريها على نوهيات محددة حيث
لا توجد الآن في مصر هيئة متكاملة
للابحاث الدوائية
● المنافسة للشديدة التي سيشهدها
السوق المحلي بين الدواء المصرى
ومثيله المستورد في ظل أحكام اتفاقية
التجارة العالمية التي تقضى بفتح

الدكتور أحمد جويلى:

● المنافسة الشديدة،
وإرتفاع تكلفه
الإنتاج، وتراجع
الإنتاج المحلي،
ومسحج حق
المصرية... أهم
طبيبات إتفاقيات
الملكية الفكرية.

● توفير المناخ الملائم
للاستثمار الدوائى،
وتحديث وتجويد
الأدوية وخطط
للمصنوعات الدوائية،
ومركز معلومات...
ضرورة لواجب
تحتويات الدواء.

الأسواق أمام الواردات.

وبالنسبة لتأثير إتفاقيات حقوق الملكية الفكرية على صناعة الدواء يؤكد
الدكتور أحمد جويلى أن صناعة الدواء ستكون من أكثر الصناعات تأثيرا
بنتائج جولة أورو جوى لخصخصة وإممية هذه الصناعة وتشمل الأعباء
اللقاة عليها:

● المنافسة العاتية داخل البلاد مع وجود الدواء المستورد الذى أن يكون
على سفوله أى عقبات في إطار بروتوكول التناز إلى الأسواق.
● إرتفاع متوقع في تكلفة الإنتاج بسبب إرتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا أو
حق للمرلة ما يؤول إلى إرتفاع تكلفة للمبيعات وتأثير ذلك على الفرص
التسويقية للدواء المصرى في الأسواق الخارجية
● حدوث تراجع في الإنتاج المحلي من الدواء والمستحضرات التي لم يمر



المصدر : الإشراف الاقتصادي

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٩

للتشر والخدسات الصحفية والمعلومات

على تسجيلها للدة التي حدثتها الاتفاقية وهي عشرين عاما.
● قد يرضى حجب حق للمعرفة إلى الاتجاه نحو الاستيراد من المنتج مباشرة وبالأسماء التي يفرضها، بجانب تراجع في مجالات البحوث والتطوير الدوائي فيما يتعلق بالدواء الذي ينتج وفقا لبراءة اختراع سارية المفعول مع استمرار هذا الوضع طالما مالم تنته مدة الاحتكار. بالإضافة إلى التسهيلات التي لها إبعاد اجتماعية مثل عدم القدرة على توفير الدواء بالأسماء المناسبة لمستويات الدخل خاصة في مجالات الدوية الأمراض المستعصية والتي من المنتظر أن تبقى الدول المتقدمة على أسرارها زمتا طويلا حيث من السهل عليها تغيير علامتها التجارية بعلامات جديدة وتغيير الاسم للتجارة قبل انتهاء مدة الحماية مما قد يحول وقدرة مصر كثيرا من الدول النامية على التعرف على أسرار الدواء.

امكانية حدوث ثقل جزئي لخطوط الإنتاج الدوائي وتراجع مساهمة الانتاج المحلي لاجمالي الاستهلاك المحلي، وبخسب إلى تراجع الصادرات مع زيادة للواردات وتجهد باتفاقية الملكية الفكرية استفادات لايد من الاستفادة منها وتضمن: منع الدول النامية لفترة انتقالية منها عشر سنوات قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاصة ببراءات الاختراع على المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأدوية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية، وهذا يعني أن مصر لن تلتزم حتى عام ٢٠٠٤ بآلية تيسر تفرص على صناعة الدواء حق الدول النامية في تطبيق نظام الترخيص الإلزامي إذا ما تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق أو مارس إجراءات غير



د. ثروت باسيلي:

● الخطا الفص بنطس ٥٥٪ من إحتياجاتنا من الأدوية

تناسبية مثل فرض اسماء فعال فيها.
تقدم الدول للتقدم مساعدات فنية وبالية للدول النامية بشروط متفق عليها، في اعداد تشريعات من حماية حقوق الملكية الفكرية ومنع سوء استخدامها وإنشاء أجهزة مختصة بتطبيق الحماية وتزويد الأتراك اللازمين.

كيفية مواجهة التحديات

ومن كيفية مواجهة هذه الأتباء والتحديات يؤكد الدكتور أحمد جويلى على ضرورة قيام مصر بإحداث تغييرات جذرية في الصناعات الدوائية تعتمد على تكنولوجيا متقدمة كبديل للوضع الحالي.
لايزيد عن كونه نمجا صناعيا للكيمائيات الدوائية الخام في إطار مواصفة مقبولة دوليا، وهذا يعني تطوير الصناعة وتحديثها والاستفادة



من تجارب الدول الأخرى في مجال تطوير البحوث الدوائية والوصول إلى دواء مصدري ١٠٠٪ بدون حاجة إلى ما يسمى بحق المعرفة، وضرورة تشجيع الأبحاث العلمية المزهلة لتأدية هذا.

● توفير للناس اللام للام للاستثمار الدوائي وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة مع الدول المتقدمة للارتقاء بالصناعة المصرية وتمكينها من تنمية صلابتها إلى البلاد الصناعية من طريق الاستفادة من التيسيرات التي تمنحها هذه البلاد للواردات من السلع المصنعة.

● الإسراع في وضع خطط متكاملة للبحوث الدوائية للوقوف على إمكانات استنباط خامات دوائية محلية يمكن تطويرها بما يوفر للدواء المصري ميزة تنافسية في الداخل والخارج.

● العمل على توحيد المنتج الدوائي من خلال منظومة متكاملة تضمن ثابت فعالية الدواء بدء من الخامات الدوائية حتى نوعية الخامات المستخدمة في التعبئة والتغليف.

● تشجيع العمل العربي المشترك في مجالات الدواء من خلال الاتفاق على نظام موحد لتسهيل الدواء العربي ولتمهاده في كل البلاد العربية.

● البدء بسمرة في إقامة مركز معلومات الدواء يشمل كل المعلومات والحقائق من نوعيات الأمراض وتطبيقاتها ومعاملات استخدامات الدواء. لكي يمكن تخطيط الإنتاج الدوائي وفقا لظروف طبيعة الحاجة خاصة وأن كثيرا من الأدوية والمستحضرات تفقد فعاليتها مع طول فترة التخزين.

ومن تأثير اتفاقية الملكية الفكرية على الدواء المصري في إطار للمشاركة الأوروبية يقول الدكتور أحمد جويلى لا يوجد تخوف كبير على مؤلف الأدوية المصرية نتيجة للدخول في المشاركة مع أوروبا لأسباب عديدة منها:

● اعتماد مصفحات صناعة الدواء في مصر على نسبة كبيرة من الخامات الدوائية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي ، ولهذا لقواعد للنظام

فسوف يتمتع الدواء المصري باعطاءات جبركية في إطار هذه المشاركة

● العديد من المصنوعات الدوائية تعمل تحت نظام حق المعرفة ذات المصدر الأوروبي بنظام إستيخان التصنيع لمدة معينة مقابل جعله وفقا لاتفاقيات ثنائية.

● دخول أوروبا في مشروعات مشتركة مع مصر يمكن أن يتم خلالها تأهيل صناعة الدواء في مصر حيث تازم اتفاقية أوروبية الدول المتقدمة بإتاحة حوافز لمؤسسات الأعمال بها لتشجيع نقل التكنولوجيا للدول النامية

● ضرورة مطالبة مصر لدول الاتحاد الأوروبي للمشاركة في تأهيل صناعة الدواء المصرية في إطار الدعم الذي ستقدمه لاعادة تأهيل إقتصاديات دول المنطقة.

دور القطاع الخاص

وبالنسبة لدور القطاع الخاص في تصنيع الدواء يقول الدكتور ثروت باسيلي رئيس مجلس الإدارة والمفوض للشركة أمون للصناعات الدوائية: بدأت الصناعة الدوائية في مصر بشكل فوري في الثلاثينات إلى أن بدأت شركة تنمية الصناعات الكيماوية وشركة ميفيس وشركة



المصدر : الاعلام الاقتصادي

التاريخ : ٩ • ديسمبر ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر للمستحضرات الطبية في أواخر الأربعينات وكانت في تلك الوقت
قاهرة على منافسة الشركات العالمية وإن كانت نسبة مساهمتها في
الاستهلاك الأدنى لم تزد عن ١٥٪ من إجمالي استهلاك مصر، وعندما
بدأت مرحلة التأميمات في مصر قامت الدولة بالاستيلاء على هذه
المصانع، وكانت مؤسسة الأدوية تقوم بتوزيع الأدوية على الشركات
والخلقت تماما جميع أبواب التصدير، وعندما بدأت سياسة الانفتاح
الاقتصادي كان حلم المصنعة كسر الحلقاء الثلاث التي تخفق الدواء
وهي استيراد الأدوية حيث تم السماح للاستيراد الخاص، وتصنيع
الأدوية حيث لم يكن يسمح ببناء مصانع أدوية قطاع خاص، وبخازن
الأدوية - أي تجارة الأدوية - وقد انطلقت صناعة الدواء منذ أبريل ١٩٨٥
ومنذ بداية دخول القطاع الخاص مجال تصنيع الأدوية بدأت المنافسة
اصلاح للرخص وتوافرت أصناف الأدوية المعروضة من الجانبين لخدمة
العلاج الطبي.
ويقيم القطاع الخاص بتغطية ما يزيد عن ٥٥٪ من إحتياجات مصر من
الأدوية بينما يقوم القطاع العام بتغطية ٢٨٪ من نفس الإحتياجات
والباقي يقدره ٧٪ يتم من طريق الاستيراد.
وغالبية ما ينتجه القطاع الخاص يعتبر من أحدث ما وصلت إليه الأبحاث
العالمية في مجال الدواء بحكم حداثة ثقافته.



للتناقشات التي جرت أمس، حيث طالب الاتحاد الأوروبي بإسقاطها ضمن الاتفاق، بينما رفضت أمريكا ذلك وتبادل الطرفان الاتهامات، إذ ذكرت باريسيفسكي أن دول الاتحاد الأوروبي تتلقى انضمام الخصخصة وتتخذ مواقف متناقضة بينما اتهم ممثلو الاتحاد الأوروبي أمريكا بالفساد لفسطوط شركات مثل زيروكس وألغا أن تكون أوروبا قد ربحت هذه القضية بتفسيين البيان الختامي موافقيا الأساسية.

وأوقع رئيس وزراء، مسافورة أن يتم التوصل إلى اتفاق حول تحرير تكنولوجيا المعلومات مع توليف أكبر قدر من الحرية في إزالة التعريفات الجمركية ترويجيا دون تحديد موعد زمني لها. وأكدت مصادر المؤتمر أن الخلافات ما زالت كبيرة بين أعضاء المؤتمر حول معظم القضايا الرئيسية المطروحة وأكثرها جدلاً تطبيق معايير عمل موحدة إلى جانب تحرير الاستثمارات وسياسة المنافسة وملازمة العقود الحكومية، وإكساب الدول المنافسة والقائمة بالأسراع وتحرير تجارة التليس والصنوع وإفتح الأسواق للتجارة أمام الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن ينتهي المؤتمر أعماله يوم الجمعة بأصداء البيان الختامي.

وبالإضافة إلى ذلك يجتمع ممثلو الولايات المتحدة واليابان وكندا والاتحاد الأوروبي اليوم على هامش أعمال المؤتمر لمناقشة طلب الصين للانضمام إلى المنظمة وتكررت وكالة الأنباء السعودية أن وزير التجارة السعودي أسامة جعفر قطع سيناقش مع أعضاء المؤتمر عضوية السعودية في المنظمة

وقد أعلن ممثلو ٢٠ من اللجان غير الحكومية العاملة في الدول النامية بياناً رفضت فيه المزاعم بأن التجارة تحل محل الزايف للجميع، وقال البيان أن مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل قد تفاقم في الدول النامية رغم تطبيق اتفاقات أرويجواي وانتقلت الدعوة لزيد من تحرير التجارة مطبوعة إلى ضرورة معالجة خطيرة تطبيق قواعد موحدة على دول بيازين أداؤها الاقتصادي، وبالحال بضرورة العمل التامية في تحديد اليافرات الأساسية أنظرقة التي منازلت حكراً على الأجسامات التي يحقها ممثلو الدول للتفعية في اجسامات ملقة.

التجارة العالمية والتمثل على العماسية السياسية بالاتفاق على تحرير التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقال إن للمعلومات مورد لا فني منه مثل الماء في القرن الحادي والعشرين، وبلغ قيمة المبيعات التجارية العالمية في الجالين ما يقرب من تريليون دولار.

وأضاف أن المنظمة عليها أن تبحث برسالة حازمة ضد تهميش مناطق وضوء محمية في عملية التحرير المالي والتكيد دور التجارة في دفع النمو العالمي وتحسين الحكومات من معالجة قضية التفاضل بين مستويات المعول.

والتهجوت شاربين باريسيفسكي السلطة التجارية الأمريكية خطأ متشعباً مسطرة من أن الولايات المتحدة أن تقلل أن تعرض ليوها على التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات في دول تمثل نصف العالم، وأكدت أهمية تحرير التجارة لخفض تكلفة الاتصالات وتكثيف حركة التجارة وتسهيل مهام رجال الأعمال بين مختلف دول العالم.

وركز ليسون بوشان ممثل الاتحاد الأوروبي على أهمية النظر في تفسيين لبيان الختامي دعوة ليد دوراً جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة العالمية نهاية القرن الحالي وهي مارفضته الولايات المتحدة لأنه قد يعرقل الاتفاق على اليافرات المطروحة حالياً. وتواجه الولايات المتحدة وفرنسا اللتان تتزمان حملة المطالبة بفرض استمرار معايير العمل ورفع الرق وسفررة الأطفال وإطلاق حرية العمل لتشكيل النقابات العمالية والتفاوض على الأجور معارضة كجيرة من الدول التي تراخى لثارة هذه القضية الخلافية باعتبارها خارج لخصاصات المنظمة وتضمن لاحتيا إلى منظمة العمل الدولية، وأكدت بريطانيا وإستراليا وألمانيا والمواقف الراضة لهذا الاقتراح في كالتها، بينما أوضحت دول مثل اندماره وانصبا فليدها لها، لكن ليسون بوشان أشار إلى كلفة إلى أن لتجارة توجع ضغوطاً محلية على الحكومات خاصة من الزايف البطالة ولا يمكن تجاهل هذا اليبد في المناقشات الحالية.

وبورث خلافاً أمس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول التوصل إلى اتفاق لتحرير التجارة في مجال تكنولوجيا المعلومات خلال



للمحوث والتدريب والمعلومات

للصنعة

الهندسة

التاريخ

١٩٩٦

بالتصويت والتصورية..

خلافاً واسعة داخل المؤتمر الأول لخطمة التجارة العالمية
أولاً : يطالب بمصادرة دولته لحماية التجارة العالمية
أولاً : تسمى لضمان تكافؤ الفرص في المنافسة الدولية
أولاً : تسمى العالم أجمع الأبواب أمام البسوفيات



لبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

الكتاب: ١٩٩٦

بدأ المؤتمر الأول لمنظمة التجارة العالمية التي تشكلت بعد التوقيع على اتفاقية الجات عام ١٩٩٥ ، وبعد المؤتمر في سنغافورة وهي من أهم المراكز للتجارة الدولية في العالم

تهدف على المؤتمر قضية التجارة المطبوعات والاتصالات والكمبيوتر وحقوق الملكية الفكرية التي تعتبرها واشنطن أهم تجارة في القرن القادم ، وهي تخطط لتحويل جزء كبير من الناتج القومي الأمريكي إلى عائدات تكتفي عليها من تجارة الابتكارات وحقوق إنتاج السلع والخدمات التجارية ، وهي تجارة واحدة بتدويل التصاعد المستمر في أرقامها كما يقول الرسم البياني .

أما القضايا الأخرى التي تهمس على اجتماعات المنظمة فهي :

● المساواة المطلقة بين الدول فيما يتعلق بمناقصات المشروعات الحكومية ، وهذا ما يسعى إليه أمريكا أيضاً التي ترى أن القواعد التي تفرضها الدول في مناقصاتها الدولية غير عادلة ، وتتعارض مع اتفاقية الجات .

● تعمل أوروبا إلى المؤتمر معارضتها الشديدة للقوانين الأمريكية التي ترفض حقوقات اقتصادية أمريكية على عدد من الدول وتحاول إلزام الدول الأخرى بتطبيق هذه القوانين ، وتقول أوروبا إن هذا الإجراء يتعارض مع مبدأ السموارة في الحقوق والواجبات وعليه المصالح العامة بين الدول الأعضاء في المنظمة ، وهي تعهد بذلك قانون « دالماتو » الذي يجرم التعامل مع إيران والعراق وكوبا وحده آخر من الدول .

● تسعى اليابان إلى تحرير الاستثمارات الدولية من كل القيود التي تفرضها الدول .. هناك دول مثلاً تحرص على الجانب ملكية مازيد على نسبة محددة من أسهم الشركات ، واليابان ضد هذا

الإجراء .. وهناك دول تحرص ملكية الأجانب لأرضها ، واليابان أيضاً ضد هذا الإجراء ، وتطالب بفتح الأبواب دون أية قيود أمام الاستثمارات الدولية .

● تطالب للدول الأوروبية المنتجة للمنتجات على نطاق واسع بالتخلص من فترة توقيف الأراض التي وضعتها اتفاقية الجات وعطفا عشر سنوات ، وتفتح كل الأسواق أمام المنتجات الجاهزة والمنتجات دون أية قيود .



بدء اجتماعات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية جهود لإنهاء الخلافات الأمريكية - الأوروبية حول اتفاقية تكنولوجيا المعلومات

يربط التجارة بمعايير العمل المثيرة للاهتمام. وتسمى أيضا جدول المشاركة في المؤتمر لتخفيف حدة الخلاف بين دول الشمال الغربي والجنوب الشرقي والتي تهدف إنشاء نظام عالمي للتجارة الحرة وبحث الاجتماع وضع ورقة عمل للتجارة العالمية خلال القرن القادم، وأكد للراقبون الاقتصاديون أن اتفاقية تكنولوجيا المعلومات تساهم في توفير تكنولوجيا أقل تكلفة للواتر الأعمال في شتى أنحاء العالم مما يحوّل قدرتها على المنافسة تفهمن العلاقات بين الاقتصاد الأوروبي والهند للالتزامات التي يجب أن تشملها الاتفاقية وأكدت مصادر أوروبية أن مشروع الاتفاق يهدف لخدمة الأهداف الأمريكية.

ستالافورة - وكالات الأنباء: بدأت أمس في ستالافورة اجتماعات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية يستمر للمؤتمر ه أيام ليبحث إجراءات تحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات بين دول العالم تشارك في الاجتماعات ١٢٨ دولة و٢٤ دولة مصفحة مراقب وتتركز للمادثات بشكل أساسي على مشروع اتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات من أجهزة كمبيوتر ومحتويات لاصالات تسعي الولايات المتحدة لإلغاء الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠ وتواجه معارضة من بعض الدول الغربية ومن ستالافورة نفسها بشأن قضية



للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر: العالم العربي

العدد: ١٩٩٧

الهامى الدولى.. مهنة بلا حدود

■ النزاعات بين رجال الأعمال تنوّد دولاً يسيب الجات والملكية الفكرية والبيئة والتدفقات المالية

من أجل ذلك، لا يمكن تصور حياة جديدة من النوع
والتي فيها، الحكام يجمعون بين
التي تملك طابعها سمة الصراخ، وتحتاج
الداخل والخارج، وتحتاج لتسليم والأسرار والخدمات وحقوق الملكية، ومن جهة أخرى
جوانب، وتحتاج لتسليم والأسرار والخدمات وحقوق الملكية، ومن جهة أخرى
كل هذه النظم التي تعيد تشكيل مهنة المحاماة، وتفتح الباب على محدودية الأعمال القانونية
عن الحدود والفرق...
هناك عوامل كثيرة... الدول محاصرين، دولاً على الساحة العربية...
ويختلف أن: التغييرات التي تنبأ على أنها مجرد عتبات الأزمات الاقتصادية في ليبيا
التي هي للتأخر.



حسن عامر

حقنا أن نقاضي أي دولة أو شركة تضر بحق الارتفاق في البحر. ولأخريين نفس الحق. وتقدم الحقوق أيضا إلى طلب التوضيح العادل عن الأضرار. والمطالبة بأجرامات رابعة ضد الآخرين لحماية البيئة البحرية. وحماية البيئة في حد ذاته يمثل قطاعا اقتصاديا متناميا يعرف مهابهزس الأخرى. ويقدم تقديم منتجات لظهور البيئة والمحافظة عليها وإنتاج سلع غير ملوثة على مختلف المستويات البحرية والجوية.

الجات وأخواتها.

وتحدث الدكتور طاهر حلمي عن اتفاقية الجات باعتبارها مصدرا جديدا للفصومات والمنازعات. وبالتالي تفتح آفاقا بلا حدود للمعنة.

يقول: الاتفاقية مثالا لتزيل العواجز الجمركية والقانونية أمام تدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد. وتفتح أبواب المنافسة أمام الجميع.

هل يمكن تحقيق ذلك دون تنظيم أو رقابة؟ في غياب الرقابة والتنظيم يتحول السوق إلى فوضى. وتضيع حقوق الأفراد والقطاعات. ولا يبقى على الساحة إلا الماسك.

ولكن لا أحد يقبل مفهوم الفوضى في العلاقات الاقتصادية الدولية ولهذا تسمح الاتفاقية بأن تقوم كل دولة بأصنامها التشريعات التي تحافظ على أسواقها من غوائل الاحتكار والافراق. والافراق يعني قيام دولة أو

للتكلفة والمنافسة والجودة. وتعمل على تخفيض التكلفة إلى أقل الحدود الممكنة. كما تعمل على تحسين مستوى الجودة دون تسويفه بغير تحسين القدرة التنافسية للمنتج الوطني.

كل هذا تابع بضبط وتأثير شروط الاتصال والمطومات. والتشاور حتى المنافسة بلا حدود. وفي هذه المرحلة أريد اكتشاف معايير الجدوى الاقتصادية. وتبين مثلا أن إمكان شركة أمريكية أن تنتج سلعها بتكلفة رخيصة للغاية في بلدان أخرى، تتأخر لديها.

الخامات والطاقة والأيدي العاملة الرخيصة. وتبين أيضا أن المنتج الرئيسي في بلد آخر يتمتع بميزات نسبية. على أن يتم التجميع في بلد المنتج الأصلي أو في بلد ثالث.

وبهذا التطور انتشر اصطلاح «الصناعات المهاجرة» وسقط اصطلاح التوطن الصناعي. وأكثر الصناعات المهاجرة انتشارا هي الصناعات والآليات واليابات والملابس الهامة. وهي تهاجر من دولة إلى أخرى بقدر ما يتوالى لها من ميزات نسبية.

العين من الأخصر

هذا للتنظيم الدولي للإنتاج يفرس أجنحة قانونية جديدة شكلا ومضمونا. ويفتح الطريق أمام تجديد مهنة للمصانة وإعادة تنظيمها.

لأنه أيضا البيئة وهي قضية فرضت نفسها على مهنة المصانة منذ سنوات قليلة الأجلة. متعلقة وتشكل حقوق الارتفاق للمهنة والمعايير والتوفيق.

مصر مثلا تشارك نحو 20 دولة في حوض النهر للنوس. ومن

خذ مثلا: حقوق الملكية الفكرية كما جاءت في اتفاقية الجات. إن هذه الاتفاقية تسمح للسلطات بتقييد بيع أي مواطن عادي بمتا من الأعمال الفكرية المنسوخة دون وجه حق مثل برامج الكمبيوتر أو شرائط الفيديو أو الكاسيت. وربما الكتب المستطيل.

حدث هذا بالفعل في مصر... لقد شنت سلطات المستندات الفنية منذ شهرين حملة للتفتيش من البرامج المنسوخة للكمبيوتر. وأسفرت الحملة عن ضبط ومصادرة عدد كبير من الأجهزة.

سقوط التوطن

خذ مثلا التغييرات الجارية على النشاط الإنتاجي المعاصر

في الماضي كانت كل دولة حريصة على توطئ الإنتاج المحلي داخل حدودها مهما كانت التكلفة.

وكانت الجدوى الاقتصادية للمطومات تقاس بمدى توليها للسلع البديلة للأيراد. وبالتالي المحافظة على حالة من الاستقرار المالي والسلمي بغض النظر عن التكلفة. وبهذا التوطن اشتهرت بعض المدن بصناعات محددة:

ديترويت مثلا بصناعة السيارات وبيركينغشاير بالنسوجات وبرمنجهام بالقمم. وكساس بالترول ومكنا.

لكن التوطن الصناعي والاتساعي لم يعد يحقق التوازن المطلوب واكتشف الاقتصاديون أن التصدير يحقق أرباحا أعلى وأرقى من مجرد التوازن والاستقرار. وتغيرت نتيجة لذلك معايير الجدوى الاقتصادية.

وبهذا السقوط تهتم بعضاصر



شركة بتصدير سلع باسماء وطنية. هذا التصرف مرفوض طبقاً للقواعد التجارة الدولية. ولم تكلف الدول الكبرى مثل إنجلترا وأمريكا بهذه القواعد بل أصدرت تشريعات وطنية خاصة تهيب لها اتخاذ إجراءات محددة لمنع الاغراق والمطالبة بتعويض عادل في حالة الاغراق العمدى، بل وفرض عقوبات اقتصادية في حالة عدم الاستجابة.

في هذا المجال يبرز دور المحامي الدولي بدرجة عالية من الوضوح والأهمية. وعلى نفس المستوى من الأهمية يأتي قانون الاحتكار لأنه يمنع قيام شركة وطنية أو أجنبية من السيطرة على السوق أو السيطرة على سلعة معينة وكثيراً ما تمتد ولاية القانون إلى الخارج. وبالتالي من حق المحقق أن يرفع دعوى قضائية ضد أي شركة أجنبية تحاول أو تسعى للفرش سيطرته احتكاري.

القديم والجديد

ويميز الدكتور طاهر حمى بين المحامي الدولي بمفهومه القديم والجديد. يقول إن المهنة لها تاريخ طويل يمتد إلى نشأة محكمة العدل الدولية في لاهاي. لكن ولاية المحكمة ظلت مقتصرة على المنازعات السياسية والثقافية والصندوقية بين الدول. وتعددت لتشمل التعويض في حالات الحرب أو الأضرار العنيفة. وعندما صنعت التجارة الدولية، اتسعت في القابل ولاية القضاء الدولي. وظهرت مراكز التحكيم باعتبارها وسيلة فعالة للفصل المنازعات والمصلحة والمصالح. لكن أغلب القضايا المطروحة كانت العقود والتعويضات. وفي هذا المجال ظهر

التخصص المعروف باسم المحكمين الدوليين. الأجنحة الجديدة مختلفة في كل المستويات: التجارية والانتاجية والمفروقات المفتركة. التصنيع وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والاحتكار والأغراق وغيرها.

ومستوى المحامي الدولي في هذه الحالة يتبع مع ولادة العقد للتصور مثلاً إن شركة أمريكية انقلت مع شركة مصرية على استخدام وخصة لإنتاج مفرجات مصاعية تحمل علامة تجارية أمريكية. أو علامة مشتركة مصرية أمريكية. على المحامي الدولي في هذه الحالة أن يكون واعياً عند تصحيح العقد بالاتفاقيات الثنائية بين البلدين. والفروق الجوهرية في مفهوم وتطبيقات الملكية الفكرية. وولاية الحاكم المصرية في حالة الخصومة.

كما يعمل المحامي الدولي على ترتيب الأفضية القانونية قبل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في البرورة. فالأموال تتدفق للشترى ورقة مجرد ورقة وليس سلعة محددة المعالم. وقابلة للفس. والمطالبة بالتعويض الآزم في حالة عدم الصلاحي.

الورقة المالية بهذه المحامي تعكس مخاطر عالية. لكنها قابلة للخصم بمدى فهم المحامي الدولي للتعويضات المعمول بها في هذا البلد أو ذاك. كل هذه المهام تفرض شروطاً ومواقف للمحامي الدولي. مثلاً يقول طاهر حمى وأهمها أن يكون نواصباً لأكثر من نظام قانوني. فأغلب القوانين الدولي العام والخاص قادراً على التعامل مع القوانين الوطنية في البلاد التي يعمل بها.

ومن الأفضل ببل ومن

الضروري أن يكون المحامي الدولي مفسراً في شبيكة دولية واسعة للأعمال القانونية. لذا مثلاً يقول الدكتور طاهر حمى: شريك لأكثر شركة محاماة في أمريكا وتحمل اسم «ماكزير» ولها 47 فرعاً في أنحاء العالم المختلفة.

وتجسها شبكة الكترونية تغطي كل مكان في العالم وهي توفر لروسة كتابة العقود وتقديم الاستشارات في التت والحقبة عبر شاشة الكمبيوتر والتعاون مع المكاتب الأخرى ضمن الشبكة. هذه الشبكة تتلاحق التطورات الاقتصادية والعقائد والتشريعات والقوانين الإدارية وتتابع التقنيات العلمية والتجارية وتستطيع ترتيب الاتفاقيات الثنائية لرجال الأعمال.

سألت: هل لدينا في مصر العدد الكافي من المحامين الدوليين لمواجهة التحديات التي تفرضها طليخا الجات وغيرها من قوى التغيير في العالم؟ أجاب: للأسف لا العدد محدود جداً وهناك نقص خطير يهدد ويحجم مصداقنا الاقتصادي في العالم الخارجي.

ما العمل إذن؟ أجاب: العمل ينبغي أن يبدأ فوراً على ثلاثة مستويات:

— تعديل النظم الدراسية بالمجامع
— تنظيم أكبر قدر ممكن من برامج التدريب لن يربط من المحامين والقضاة في مختلف التخصصات.
— إعادة ترتيب المؤسسات الإدارية والقضائية في غضون الأجنحة الجديدة وأصدار سلسلة من التشريعات الملزمة لنا يمدد في العالم مثل قانوني الاحتكار والأغراق.



دارت حول الربط بين التجارة وأعمال السخرة :

أول مواجهة بين واشنطن والدول النامية في مؤتمر سنغافورة

□ سنغافورة - رويتر :

بدأ المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة أعماله أمس ببيانية مسالمة تفكك أول مواجهة بين الولايات المتحدة ومجموعة الدول النامية التي تساندها مجموعة كبيرة من الدول العربية حيث رفضوا الربط بين التجارة وحمل الأطفال وأعمال السخرة.

وقال وزراء التجارة البريطانيون وإسبانيا والمانيا في اجتماع الوزراء الذي بدأت منظمة التجارة العالمية في سنغافورة أمس ويستمر خمسة أيام يجب ألا يتناقض قضايا مثل حمل الأطفال وأعمال السخرة.

وقال وزير التجارة والصناعة البريطاني إيان لانج في الجلسة الافتتاحية للمنظمة إن منظمة العمل الدولية هي الجهة التي ينبغي أن تتخذ مبادئ العمل.

وأضاف رغم أن بريطانيا تعارض بقوة حل تشغيل الأطفال والسخرة لأنها لا ترى ما يحد من اتخاذ إجراءات تجارية دما لمبادئ اجتماعية.

وأشار إلى أن معظم رجال الصناعة في الدول الأوروبية يشاركون بريطانيا هذا الرأي. ومضى قائلا نعلم أن هذا أيضا هو رأي معظم الدول الأخرى في مختلف أنحاء العالم فلا نأسي لأحداث التسميم داخل منظمة التجارة العالمية بسبب هذه المسألة.

وقال تيم لويش نائبي رئيس الوزراء ووزير التجارة الأسبق في وقت لاحق إن أعمال معايير العمل لمحاذاة منظمة التجارة قد يخرج جدول الأعمال من مساره.

وأضاف كون منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تمثل قوة دفع حقيقية على كوكب الأرض لا ينبغي أن يضيف الجميع موشومات إلى جدول الأعمال على أمل أن يتحرك بها قطاع منظمة التجارة.

وأصر بيان الوزراء الإستراليين صاغوا في الأونة الأخيرة تقريرا يشير إلى أن معالمة الدول التي تفرض أعمال سفرة سيكون خطوة سلبية.

وتريد الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وضع مسألة مصانع العمل على جدول أعمال محادثات منظمة التجارة العالمية في محاولة لكسب أمزاج للقطعة بطريق العمل الأساسية.

ولأن عددا كبيرا من الدول النامية تعارض حل هذا الربط خطفي أن يؤدي إلى إلقاء على ليرة الرئيسية التي تتمتع بها وهي العملة الرخيصة.

وأوضح وزير الاقتصاد الألماني جونكر وكسروت إن بون تخلف بقوة مع جارتها فرنسا التي تؤيد الولايات المتحدة في هذه المسألة.

وقال في كلمة ينبغي ألا تحدث منظمة التجارة العالمية مواجهة بشأن القيم الثقافية والاجتماعية.

وسيس هذا مساندة النظام. إلا أن وزير التجارة الفرنسي إيرف جالان أصر على أن تبدأ منظمة التجارة بحث ما وصفه بقضايا فردية منها معايير العمل.

ووافق في الرأي السبع لليون برينتون المفوض التجاري للاحاء الأوروبية قائلا إن التجارة أصبحت

الآن مسألة سياسية داخلية في جميع الدول. ولكن وزراء التجارة في 128 بلدا قد بدأوا اجتماعهم التاريخي وسط تعامد قوية للتح التجارة العالمية بشكل أكبر.

وقال رئيس وزراء سنغافورة جوه تشوك تونغ في افتتاح المؤتمر الوزاري خطة التجارة العالمية الذي يستمر خمسة أيام إن التحرير يعني مزيدا من التجارة ومزيدا من الاستثمارات ومزيدا من السلام.

ومضى قائلا هذا يعني مستوي معيشة أعلى لنا جميعا. وسيفيد الرخاء الاقتصادي للثاني بدوره إلى أمن واستقرار عالميين أكبر.

وحدثت في المؤتمر الوزاري للوزراء العام لخطة التجارة العالمية الجديدة على الاتفاق على النقاط الثلاثة الرئيسية رغم حسانتها السياسية.

وقال روجير أن مسودة اتفاقية للترويج للمعلومات بالغة الأهمية. وتضمن الاتفاقية لائحة الرسوم الجمركية على ما يقدر بنحو تريليون دولار من التجارة العالمية السنوية في أجهزة الكه-بيوتر ومنتجات الاتصالات.

وتسعى الولايات المتحدة بقوة لإبرام الاتفاقية هذا الأسرع لخفض الرسوم الجمركية بحلول عام 2000. وستبحث قطاعات ياروفسكي نائبة الممثل التجاري الأمريكي جدول أعمال واشنطن بشكل شديد الخوف.

وقالت أمام المؤتمر أن واشنطن التي تمثل 30٪ من صفقات تجارة الاتصالات العالمية لن تقبل رفضا لا يتكفها في العمل في أسواق الفصل الآخر من العالم.



للبحوث والتدريب والعلوم

المصدر :

الهيئة العامة للتعليم

التاريخ :

١٩٩٦ ربيع الأول

السعودية تجرى محادثات في شأن الانضمام اليها

العايير الاجتماعية محور الاجتماع الأول لنظمة التجارة الدولية في سنغافورة

■ ستانفورد - ١ أيلول - أطلع رئيس الوزراء السنغافوري غوه شوك تونغ رسمياً صباح أمس في سنغافورة الزوار الألمان لنظام التجارة الدولية الذي منظمه منظمة التجارة العالمية من أجل مناقشة جوانب عملية الانضمام إلى المنظمة.

وتشارك ١٢٧ دولة في المنظمة التي انضمت منذ سنتين بموجب اتفاق مع الاتحاد الأوروبي. ويحل هذه الدول وزراء خارجيتها على رأس وفود كبيرة. كما تشارك ٢٤ دولة أخرى بصيغة مراقب من بينها الصين إضافة إلى العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية وسوق المال العامة المحلية.

الجمعية التي تأسست عام ١٩٩٠، تشرف على التأمين المجتمعية للمستهلكين والحفاظ على النظام كما منحت الامتيازات.

والآن توضع لوائح المنظمة في الموضوع لتتوافق داخل المنظمة حول المعايير الاجتماعية التي تدرجها الدول المشاركة في منظمة التجارة الدولية. وأقر بار مطلقاً كغيره تدور حول هذه

المسألة داخل منظمة التجارة الدولية بين الدول القائمة والدول الصناعية وقاد من الواضح أن الزوار الأجانب في عائل اجتماعي للتخمس للتسويق بالنسبة إلى الدول القائمة لكن لا يحق استبعاد هذا الأمر سراً محلياً متقدماً وأجانب ليس من المسلم به أن تكون منظمة التجارة الدولية المتكاملة المنسوبة.

وتجدر التأكيدات المتعددة والاتجاهات المؤقتة أول من أمس من نهجها لا يرتبط أن تكون صديقاً مع الدول التي ترفض أن على إعلان حازم يعلن بوضوح أن على الدول التي تشارك المنظمة تحترم قواعد العمل الأساسية (تظهر عمل الأطفال والسجالات ومعاملة حقوق الملكية).

وحدد رئيس وزراء سنغافورة في كلمته أيضاً الموضوع الرئيسي الثاني الذي يدعو خلاف

جولة بين الدول القائمة والدول الصناعية وهو وضع نظام ضمن منظمة التجارة الدولية للاستشارات الاجتماعية في كل الدول الأعضاء في المنظمة وهو ما ترفض الولايات المتحدة والولايات المتحدة في القيام به وتعارضه عدد كبير من الدول الأوروبية.

وتعبر تونغ أن اعتماداً لا يتركز على العلاقة بين التجارة والاستثمار لكن لا يوجد أي اتفاق على جدول الأعمال وعلى الطريقة التي يجب اختيارها التي تحت منظمة التجارة الدولية هذه المسألة.

ووجّهية رئيس الوزراء السنغافوري بدءاً من أجل إطلاق حرية سوق خضعت الامتيازات الاجتماعية والاستثمارية وأعمال تجارية الإعلام (كومبيوترات وغيرها) من الرسوم التجارية وتذكر لجنة التجارة التجارية في مجال هذه التكاليف التجارية ١٠٠ مليون دولار سنوياً.



وبالإضافة إلى صدور إعلان
عن المعايير الإجماعية مستعمل
الولايات المتحدة أولوية لتفاني
على تكنولوجيا الإعلام خلال
انقضاء المؤتمر.
واعتباراً من صباح أمس
بدأت في سنغافورة اجتماعات

موظفين كبار من الولايات المتحدة
واليابان والاتحاد الأوروبي وكندا
في محاولة لتسوية الخلافات
التي لا تزال قائمة خصوصاً بين
واشنطن وبروكسيل في شأن
لحمة المنتجات المعنية بهذا الأمر.
وكرر توليغ أنه خلال الاجتماع
الخمسين الماضية شاركت في
إطلاق مسيرة التجارة
والاستثمارات الأمر الذي أدى إلى
التجارة الاقتصادية وإيجاد موارد
جديدة للآراء والتوظيف.
وأضاف أن التجارة العالمية
أزادت بنسبة ١٠ في المئة سنوياً
إيرفاع حجمها من خمسين بليون
دولار سنوياً عام ١٩٤٧ إلى ٥٦٠٠
بليون عام ١٩٩٥ وأوضح أنه
مخالف الأصوام الـ ٣٠ الماضية
أزاد نمو الدول النامية بمعدل
أربعة في المئة سنوياً. ويتوقع أن
يصل إلى معدل ٥,٢ في المئة
خلال الستين الطير المقبلة.
وأشار إلى أنه عندما تشكلت
الاتفاقية العامة للتجارات
الجمركية والتجارة (غات) عام
١٩٤٧ بلغ معدل الرسوم الجمركية
٤٠ في المئة وبعد تطبيق اتفاقات
جولة أوروغواي تدني معدل
الرسوم الجمركية على السلع
الصناعية إلى ٣,٩ في المئة.

من جهة أخرى وجه الأمين
العالم منظمة التجارة الدولية
ريتاكو روجيبيرو أمس في
سنغافورة تذكيراً إلى الدول
الأعضاء من أن التوافق الذي
يقوم عليه عمل المنظمة يمكن أن
يصبح كلمة السر للتدخل في
الطريق للسوق إذا واصلنا
اتخاذ مواقف متشاكسة.
وحض على الاتفاق على
النقاط المعلقة الرئيسية على رغم
حساسيتها السياسية. ومعلوم أن
الدول الأعضاء في المنظمة تختلف
في شأن الاتفاق لتكنولوجيا
المعلومات وإذا كان يجب أخضاع
معايير العمل لقواعد منظمة
التجارة الدولية.

المملكة العربية السعودية ستجري
محادثات على هامش أول اجتماع
وزاري للمنظمة في سنغافورة
لبحث في مساهمة الانضمام إلى
المنظمة الدولية.
والمات الوكالة أول من أمس
أن وزير التجارة السعودي أسامة
جعفر فقيه سيلقي كلمة أمام
المجتمعين. وأضافت أنه سيعقد
اجتماعات مع عدد من الوزراء
الشاركين في المؤتمر بالإضافة
إلى مسؤولي منظمة التجارة
الدولية للبحث في العلاقات
التجارية ومسألة انضمام المملكة
إلى المنظمة ومدى التقدم في هذا
المجال.
وتسمى المملكة التي تعتبر
المصدر منتج وحيد للنفط في
العالم للانضمام بسرعة إلى
منظمة التجارة الدولية. وتعدت
بذل كل الجهود الممكنة لكي
يطعن شركائها التجاريون إلى
الزامها احترام قواعد المنظمة.
وتريد السعودية للانضمام
كدولة نامية وهو ما يتيح لها
خفزة انتقالية خاصة لتوليف
تشريعاتها وقواعد التجارية مع
قواعد منظمة التجارة الدولية.

وكان روجييرو أن مسودة
اتفاق تكنولوجيا المعلومات بالغة
الإهمية. والهدف من الاتفاق إلغاء
الرسوم الجمركية على ما يقدر
بنحو تريليون دولار من التجارة
العالمية السنوية في أجهزة
الكمبيوتر ومنتجات الاتصالات.
وتسمى الولايات المتحدة
لإبرام الاتفاق الأسبوع الجاري
بهدف خفض الرسوم الجمركية
بحلول السنة ٢٠٠٠.
وتوليه الولايات المتحدة
معارضة من دول غربية كبرى
أخرى ومن سنغافورة نفسها التي
تستضيف المؤتمر في شأن قضية
ربط التجارة بمعايير العمل.
المكثرة للانضمام.
للغربية ألفت بقلها أمس وراء
الدول النامية لرفض محاولات
الربط بين التجارة ومعايير العمل.
من جهة أخرى ذكرت وكالة
الأنباء السعودية الرسمية أن



٧/ في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة:

أغنياء العالم رفضوا التخفيف عن الفقراء الدول المتقدمة عارضت إلغاء الضرائب ورسوم السلع

دخل اجتماعات منظمة التجارة وأعربت هذه الدول عن رفضها لأقترح أمريكي يوضع قواعد جديدة لاسس العمل تتضمن رفع معايير الجماد ووقف عمالة الأطفال .

ومن ناحية أخرى صرح مصدر أوروبي بأن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا أحرزت تقدما ملموسا نحو إنهاء خلافاتهم بشأن وضع اتفاقية نواة التحرير تكنولوجيا للمعلومات .. وأعرب المسئول عن املة في ان يتم احرار المزيد من التقدم في هذه المجالات التي تعد الهدف الأول للاجتماعات الحالية .

بالامكان الضمانها لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام ١٩٩٦ .

صرح اولوج دالغونوف نائب رئيس الوزراء الروسي الذي يمثل بلاده بأنه من المستحيل تحقيق الإصلاح داخل روسيا دون الاندماج في الاقتصاد العالمي بينما اعطت الصين لها مهلة تماما كصين عضوية للمنظمة الا ان السياسات والمطالب التي تفرضها تلحق عصابة الانضمام .. ومن جانبها اعطت تاوان عن رغبتها في الانضمام للمنظمة وانكثت تاوان من ربط قبول عضويتها بقبول انضمام الصين . واعربت مجموعة دول الخمسة عشر عن معارضتها لمناقشة معايير العمل

سنتالورة - رويترز :

دعا وزير الخارجية الياباني بوكيمسكو اكيدا الى اظهار مرونة اكبر في العلاقات التجارية الدولية في اليوم الثاني للمؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة العالمية .

احرب عن تأهده لاقاء الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من الدول الاكثر فقرا الا ان هذه التوصية التي تقدم بها رباتورا جهور مدير عام منظمة التجارة العالمية قولت برفض شديد من جانب الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ايضا . اعربت روسيا عن كونها



مخاطر اتفاقية الجات واقصاديات الدول النامية

د. أيوب بكر البنا

وعوامل الإنتاج والطلب على منتجات صناعة وبيع الصناعات المرتبطة وللغاية وإزالة الحواجز وإستراتيجيتها، وراء هذه الاتفاقية فرض الدول الفنية هيمنتها على الاقتصادات الدول النامية وفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الدولية العملاقة للتدخل لأسواق الدول النامية واقتصاد صناعاتها الأولية. وحتى يمكن للدول النامية مواجهة مخاطر الاتفاقية فإنه يتعين عليها ضرورة مراعاة الاعتبارات التالية:

- ضرورة التصديق عليها
- بحثها في مختلف المجالات الاقتصادية حتى يمكن تجنب مخاطر الاتفاقية على صناعاتها الوطنية وإسواقها المحلية.

١- خفض الدول النامية لخطوات واسمة لتسهيل التصدير وتبسيط إجراءات الامتصاص بالمعاملات التصديرية ورفع مستوى جودة السلع المصدرة في حدود معايير الجودة العالمية وتعيين استراتيجيات حفظ الثروات وتصديرها وتغليظها ووسائل النقل.

- وضع استراتيجيات اقتصادية صناعية طويلة الأجل ترتكز على رفع جودة الإنتاج وتحسين تكلفة الإنتاج ومراقبة الجودة وتحسين المواصفات القياسية للتجارف عليها دوليا ودراسته أسواق دراسة واقعية وتقنية حتى لا تدخل هذه الدول في منافسات خاسرة والإسراع في قيام تحالفات اقتصادية بين هذه الدول حتى يمكن لها المنافسة في سوق أصبح مفتوحا أمام الجميع.

- حتى يمكن تحقيق الفائدة الاقتصادية العالمية والمطلبة فإن ذلك يتطلب ضرورة تطوير مبادئ إدارة قطاعات للتحليل

يستحب إطلاقها حتى الآن، ولهذا اشغرت الدول النامية في تطبيق سياسات حداثتها متشددة للمطال على إنتاجها المحلي وتصميم جميع الاستيراد، ولكنها لم تستطع مع تلك معالجة القفل في مولاين مدفوعاتها أو تصدير الدوليين للتركة عليها.

إنه لا يمكن حصر مخاطر اتفاقية الجات، أبعاد الأخيرة ومخاطرها الحسية في شيء ما تتضمنه من مواد ونصوص وتوقيعات زمنية لهاغرها الرحمة وإطلاقها المثل لجميع التحليلات تعتمد فقط على النص ولا تتجاوز تحليل الإطار العام للمعاهد الدولي وحفاظاته الجديدة والتجديدات فمن الصعب فهم اتفاقية الجات في سياق يتخلص من المفهوم العمري للتخصص وتقسيم العمل بين الدول، كما أن مفهوم المصالح الاقتصادية لا يمكن أن يتخلص من التحيز لاسلام العودة بين الجغرافيا من البروز، فقد بدأ ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية مركزة على الحوار الصغرافي كجامعة الأوروبية وأمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تحرير التجارة الدولية ليس في صالح الدول النامية في الوقت الراهن، فعلى سبيل المثال، فإن الكثير من الدول الصناعية المتقدمة تتجه لسياسة الإغراق وبيع السلع بأقل من تكلفتها في أثنى موسم الإنتاج وتطحن لاسيطرة الإنتاج حتى تكون لها اليد العليا في اللعبة، كما أنه لا توجد دولة تتخضع للغلبة الاقتصادية الكاملة بل إنه كما يرى بروفيسور بورتز أن الغلبة الاقتصادية تتضح من خلال تحقيق المص إنتاجية من خلال عدة عناصر أساسية مثل نظام معاملة عمل في ظروف

بشهادة المجتمع الدولي في الوقت الحالي العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة إثر توقيع اتفاقية الجات التي تهدف في الكلام الأول إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز التي تحد من تداول البضائى وتكون السلع والخدمات.

وتم توقيع الاتفاقية في عام ١٩٩٤ بواسطة ١١٧ دولة من بينها ٨٧ دولة نامية في مجالات التجارة الدولية سواء في السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية والاستثمار مع إنشاء منظمة التجارة العالمية ووضع نظام متكامل لتسوية المنازعات ومن المعروف أن هناك سبع دول مرهبة تتمتع بالعنفوية الكاملة لجأت هي: مصر - الكويت - ليبيا - تونس - الإمارات العربية - البحرين - قطر، وإن ثلاث دول تأخذ صفة العضو للشارة وهي: الجزائر - السودان - اليمن، وهناك ست دول عضو مراقب وهي: السعودية - الأردن - جمار - دراسة طلبهما للعضوية الكاملة - سوريا - لبنان - ليبيا - العراق.

وأما الذين الاقتصاديون على إطلاقه، يستطيع ذات الاندماج على اتفاقية الجات، وتأخذ هذه التسمية من طبيعة العلاقة بين العالم الصناعي المتقدم والعالم الثالث، فبعد إنشاء الاتفاقية عام ١٩٩٤ والخلافات مستمرة بين الجانبين ليس على شيء سوى تحديد شكل العلاقة والاتزامات

المروضة على كل منهم، فرفض مطلقية الدول النامية تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية، وصحح للاتحالات التي يجب أن تقتضيها الدول النامية لها كوسيلة لتضييقها على تحقيق معدل نمو أفضل إلا أنه لم



المصدر: الوثائق

التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتطوير نظم المعلومات
والاستخدام بحوث ونظم
المعلومات التسويقية وتطوير
مفاهيم إدارة الجودة الشاملة.
- إعطاء الأفضلية للرأسماليين
أولوية خاصة من خلال
التوسع الرأسمالي والتوسع
الأفقي حتى يمتد لهذه الدول
تطبيق الاتفاقية التي في مجال
السلامة حماية أنشطتها
السياسية، وتوجيهها
التي سيجتمع من تولف
استمرار السلم الإقليمية نحو
الاستثمار الصناعي غير
التقليدي.

- تصويت الصناديق مع دعم
مشروعات الصناديق الصغيرة
والمتوسطة وللغاية للصناديق
الكبيرة، وذلك في ضوء ما
تقوم به هذه الصناديق من
نوع هام في إيجاد فرص عمل
جديدة واستغلال للوحدات الخام
الحديثة للتطوير، ومن ثم
تطبيق إنتاج متميز بأسعار
منخفضة مع جودة عالية.

- نقول هذه الدول في مجال
الصناديق الأكثر أهمية
والاستفادة من الأساليب
التكنولوجية الحديثة في
التقنية في المجالات الاقتصادية

والثقافة.
- تشجيع رؤوس الأموال
الوطنية والمشاركة على
الاستثمار وإقامة الشركات
الشراكة والصناديق
التمويلية لتطبيق الجودة
بين الدول والصناديق وفقاً
لخطة إنتاجية متطورة.

- الاهتمام بتدريب العمالة
المهنية اللازمة في جميع
المجالات والاستفادة من
التدريب الفنية والتدريبية
التي يجري تبادلها بين جميع
دول الأعضاء بالجهات من
مختلف للشركات التجارية
والاقتصادية وتطبيقات
السياسات التجارية لبلدان
بين الدول الأعضاء.

ومما لا شك فيه أن هذه
الجامعة الدولية متعددة
الأطراف، ستخلق سوقاً عالمياً
واسعاً لتطبيق سيكون بقاء فيه
للأصناف الأكثر كثرة على
استخدام سياسات وأدوات
تسويقية جيدة ومن ثم فإن هذا
الواقع إنما يفرض على الدول
الخاصة للواقع على هذه
الانفتاحية أن تعيد حساباتها
وتوافق أوضاعها معالجتها
للتحديات التي يفرضها الانفتاحية
الجات على العلاقات الاقتصادية

الدولية وبما يتكفل لها التعامل
مع الاتفاقية العالمية بالشكل
الذي يحقق لاعتبارها ومصالحها
للشؤون، والواقع أن أمامنا
نحن العرب نحن أمة أخرجت
للإنسان وجود تفكير كامل
للمواكب أو الرؤية للشركة
لتبني المصالح التجارية
العربية كدائم في بعد انتهاء
جولة أوروغواي لذا يتعين
التحضير بضرورة وجود اتحاد
اقتصادي عربي ككتلة إقليمية
وتعقد الاتفاقيات الثنائية
والتعددية الأطراف بين الدول
العربية لتكامل خصوصيتها
وتلعب في بحر الاستثمارات
للمنوعة لكل الدول الأعضاء.



المصدر: الأنباء الاقتصادية

التاريخ: ١١ / ١٢ / ١٩٦٦ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية: مناقشات ساخنة حول حقوق العمال في تشكيل نقابات مستقلة

سنتافورة - وكالات الأنباء شهدت اجتماعات اليوم الثاني للوزراء لمنظمة التجارة العالمية في سنتافورة أسس مناقشات ساخنة حول حقوق العمال. أشكره مصادر مستقلة في سنتافورة إلى جملات بين الدول الغربية وبعض الدول الشيوعية بشأن حقوق العمال فيما يتعلق بتأسيس نقابات عمالية مستقلة للتصدي للإحتلال والصين.

وقالت المصادر أن الدول الشيوعية ترفض من تحول هذه النقابات إلى وسائل ضغط سياسية فحسباً عن تنظيمها المستمر للضغط ورفع أجور العمال وتحسين فرص وأجور العمل. وكانت هذه قد تزعجت حملة المعارضة ومنها عدد من الدول الشيوعية للسلطات الغربية الدامية إلى تأكيد حق العمال في تشكيل الاتحادات المستقلة وأن يضمن البيان التفاسي هذه الفقرة.

ومن المتوقع أن تزداد مسيطرة المناقشات في هذا الصدد قبل إعلان البيان التفاسي بعد ذلك الجماع.



يستمر ثلاثة أسابيع

مؤتمر جنيف حول حقوق الملكية الفكرية يدرس تنظيم حدود القانون في تبادل المعلومات

□ جنيف -
من تيمم الحماضي

يبرس المؤتمر العالمي للملكية الفكرية في جنيف بحضور ٨٠ مندوب يمثلون ١٦٠ دولة و ١٥ منظمة ويمشاركة عربية ملحوظة تبني ثلاثة اتفاقات دولية حول تنظيم تداول المعلومات وحماية المؤلفات من السرقة والاستنساخ.

على المؤتمر في جنيف مشروع اتفاق يخص المسائل المتعلقة بحماية المؤلفات الأدبية والفنية التي تشمل في الاتفاقات برز لعام ١٨٨٦. إذ ينص الاتفاق على أن وضع المؤلفات في إطار البرقيات الإلكترونية يعتبر شريفاً من النشر غير المخصص به وإن امتياز استنساخها يقع حصراً في عملية النشر الموقته في ذاكرة الحاسوب، واستناداً إلى نموذج مشروع الاتفاق فإن برامج الحاسوب الإلكترونية محمية مثلها مثل المؤلفات الأدبية، صيماً وبه في الاتفاق برن.

أما المشروع الثاني فيتعلق ببرامج الاتفاق يتعلق بحقوق الفنانين والمطربين والمخرجين أو مبدعي البرامج وهذا يهدف إلى استكمال الاتفاق وبنه لعام ١٩٦١ أخذ في الاعتبار النقل عن طريق المعلومات الرقمية. ويتصل المشروع الثالث بالمقاييس الفكرية لاسطوانات المعلومات نفسها والتي تدخل في عمل الحاسوب من معطيات عديدة ويمكن بالتالي سرقتها أو نسخها.

والتنفيذ مقرر لها جنيف وهي من المنظمات التي حلتها في ميزانيتها، نتيجة حصولها على المداخيل من رسوم تسجيل براءات الاختراعات الدولية.

ويشارك في هذه المنظمة على الصعيد التجاري والصناعي ١٦٠ دولة ويصوب تاريخ انضمامها إلى عامي ١٨٨٦ و ١٨٩٢ عندما جرى خلالها تبني اتفاقات باريس لحماية الملكية الفكرية والاتفاق برن للمؤلفات الأدبية.

ويعلن عند البرامات المسجلة في عام ١٩٩٦ يصل إلى ٦٧٠ ألف براءة وقد زاد هذا العدد منذ نهاية

عام ١٩٩٤ إلى أربعة ملايين براءة بالإضافة إلى تسجيل ٨ ملايين علامة تجارية في الفترة نفسها. ولبارزة وفود عربية في أعمال هذا المؤتمر من مصر والمغرب والجزائر وقطر على مستوى مديري مكاتب القومية في وزارات الثقافة والأعلام وفي مجال حقوق النشر والتأليف.

وعلى هامش أعمال المؤتمر الثالث للبراءات السيد عبد الرؤوف قنديل مدير مكتب حقوق المؤلفين الفكرية وسالته عن سير أعمال المؤتمر فقال: هذا المؤتمر مهم جداً وتعرض عليه مسائل أساسية في مجال حماية المؤلفات الأدبية في جميع أعضائها. ونحن في المملكة المغربية اعظم من منظمة الملكية الفكرية من بين ١٦٠ دولة لقد قام مكتب الملكية الفكرية بعمله خير قيام وعمل ما في وسعه لأن يكون مؤتمراً ناجحاً لمعمرست

المواضيع على مستوى الخبراء لكنوا يتقنون في القطاع العام أو الخاص ويستشاره للمنظمات غير الحكومية التي تشارك في أعمال هذا المؤتمر.

ومن المشاريع المبرورة والاتفاقات المبرورة أمام المؤتمر قال: أريد أن أذكر أن هذا المؤتمر الدولي يسمى إلى وضع معاهدات ذات طابع دولي يهدف توسيع الحماية التي تغطي الأعمال الجديدة في التكنولوجيا معاهدات في الإعلام والتوزيع طيفاً للنظام الرقمي.

وسيدرس المؤتمر مشاريع ثلاثة اتفاقات المشروع الأول يتناول في مجمله ثلاث معاهدات: الأولى تخلص بالإقترح الأساسي حول الأحكام الموضوعية من المعاهدات في مسائل تتعلق بحماية المصنفات والأعمال الأدبية، أما المعاهدة الثانية فهي تتناول الأحكام الموضوعية والأحكام لصحية فنانين الأداء ومنسجي التسجيلات الصوتية، والمعاهدة الثالثة تخلص الأحكام الأساسية في حماية قواعد البيانات الرقمية. وهذه المشاريع للمعاهدات الثلاث تمت دراستها من قبل رئيس لجنة الخبراء وهو من وفدنا، ويقصد له بالاختصاص وبالضرورة. كما يتضمن جدول الأعمال الأحكام النهائية للأعمال التي ينظم عمل المؤتمر ونحن يبعد مناقشته إما في ما يخص المعاهدتين



المصدر : الأحياء الفلسطينية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : 11 ديسمبر 1991

عملها السنوات السابقة وتناولت دراسة برامج الحاسوب والواعد البيانات وحقوق التأليف والنظام الرقمي. وكانت الاتصالات السابقة تقوم الى حد ما على تكوين حقوق المؤلف على اساس الطباعة التي جاءت مع نظام دوتنيرغ، لكننا اصبحنا الآن في ميدان نظام الرقمي والمعلومات لا يمكن ان تحفى على احد. ويقول البعض ان العالم اصبح جمهورية الالكترونيات ولا يخفى وجود صعوبات بالنسبة للدول النامية ويمكن التغلب على هذه الصعوبات بمساعدة الآخرين وبالتالي ان نخرج بالتفصيل المرجوة، وهذا تقتصر جهودنا بان نلقى الى جيلنا الدول الأخرى.

الأولى والثانية فليست لدينا صمودية في الموافقة عليهما مع النظر الى الخصائص الثقافية لبلادنا والتي تكتسب بها ضمن بيلتنا الثقافية والاجتماعية. وردا على سؤال عما اذا كان لوفدي الحرب بعض الاقتراحات لضمان حقوق المؤلفين المغاربة قال: حقوق المؤلفين المغاربة تدخل في إطار حقوق المؤلفين بشكل عام لأن المؤلف لا يكتفى الى دولة انما الفكر للجميع والبيكر كالماء وهذا حق للانسان وانه في ميدان الأمم المتحدة كما نطالب ان يستفيد المؤلفون المغاربة من نصوص هذه المعاهدات بالتساوي مع المؤلفين في الدول الأخرى: أما في ما يخص بالتقنيات الحديثة وهذا هو موضوعنا، لقد قامت المنظمة بدراسة هذه الأمور حسب برامج

منظمة التجارة العالمية
على هامش مؤتمر

المعارضة الديمقراطية ونصيب التجارة الخارجية منها

د. جمال الدين صايق

[illegible][illegible]

١٠ جمال الدين صالحي

Figure 1. The effect of the concentration of the polymer on the gelation time.



المصدر: الأمانة العامة

للتنسيق والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩٦

للمشاركة في استراتيجيات التنمية
والخدمات من بعدة مثل معالجة البيانات
وأعداد البرامج التعليمية والخدمات
للتدريب، وخدمة العملاء.
وإذا لم تعد القسما من الآن للمشاركة
الدوامية، فمن الأفضل إجراء
مستويات الخدمة مستمرة في الأقسام
بمصر أو مع خلال السنوات الخمس
القادمة، خاصة وأنه من المتوقع انخفاض
الطلب العالمي على السلع الأولية، وبالتالي
انخفاض أسعارها مما يحد من انخفاض في
مبيعات الأقسام والمصروف من
الاستثمارات الأولية.



المصدر : الخلية النحوية

١٩٩٦ رجب ١٧

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منظمة التجارة الدولية تسعى جاهدة للاتفاق في شأن تكنولوجيا المعلومات

الهوة لا تزال شاسعة بين الدول الغنية والدول النامية بخصوص المسألة الاجتماعية

■ سنغافورة - ١٧ رجب
- مجزت الدول النامية والدول
الصناعية أول من آمن عن إيجاد
أرضية وفاق في سنغافورة على
الصندوق الأساسي للعمل في
إعصاب للجلسة الأولى من
المفاوضات.

وتجديد منتصف الليل وفي
إعصاب ثلاث مساعدات من
المنظمات أنهي الوزراء
المشاركين في المؤتمر الوزاري
الأول لمنظمة التجارة الدولية
اجتماعهم بلا نتيجة لأن عددًا من
الدول النامية ولا سيما الهند
واثونيسيا رفضت أي نصوية
لهذا الملف في البيان الختامي
لأعمال المؤتمر.

وستستأنف المفاوضات
بهدف التوصل إلى تصوية قبل
اختتام المؤتمر غداً.

وقال مندوب باكستان إن
الاجتماع مساء الثلاثاء لم ينجح
أحرار كثير من التقييم. وأكد
مندوب بنغلاديش محسني لو
أضيقنا طوال الليل في الاجتماع
فلم يكن ممكناً التوصل إلى
التفاهة.

ويريد عدد من الدول الصناعية
ولا سيما فرنسا والولايات
المتحدة أن تعالج منظمة التجارة
الدولية مسألة إحضرار الحقوق
الأساسية للعمل (خطر عمل
الاطفال والأعمال الشاقة للسجناء
وحرية ممارسة الحقوق النقابية)
في الدول التي تشارك في منظمة
التجارة الدولية.

أما الدول النامية فتمارض
هذا التوجه ولا ترى فيه سوى
مناورة صناعية من الدول الغنية
لحرق مسألة الأجور المتدنية في
هذه الدول.
وقال المتحدث باسم المنظمة

وأنها واحدة من أصعب المسائل
في هذا المؤتمر.

لكن التفتين من الدول النامية
هما ماليزيا وباكستان يصران إلى
طرح التشريعات الخروج من
المازق. ورفضت الدول الصناعية
المبادرة معتبرة أنها غير كافية.
سنغافورة - وكانت ماليزيا
ترفض حتى الآن التطرق إلى
الموضوع لكنها اقترحت صيغة

جديدة للجنة الخامسة لمشروع
البيان الختامي. وتلجبر المادة
إلى تحريك الدول الأعضاء في
المنظمة باحترام الحقوق
الأساسية للعمل وإضيق إن
المنظمة مفعلة وحدها بمعالجة
هذه المسائل خلافاً لمطالب عدد
من الدول الصناعية التي تريد أن
تتعاون منظمة التجارة الدولية
مع المنظمة الدولية للعمل في هذه
المسائل.

ورفض مجلس وزراء الاتحاد
الأوروبي الذي اجتمع على هامش
المؤتمر الاقتراح. وتعتكس الدول
الأكثر تقدماً من الدول النامية
كاليان برنيسها الاقتارة إلى
المسألة الاجتماعية في البيان
الختامي.

ثم طرحت باكستان نصاً آخر
على طاولة المفاوضات مستوحى
من الصيغة الماليزية إنما يفشل
المسألة بسيطة إلى المسألة
الاجتماعية في التلحاح التي
ستعدها رئاسة المؤتمر.

وقال المتحدث باسم المنظمة
إن دولتين عضوين فيها ايندا
المحيطين الاجتماعية ورفضنا

الاقتراح. والملف الصعب الآخر
لمؤتمر منظمة التجارة الدولية،
التفاوض على إلغاء الرسوم
الجمركية على منتجات
التكنولوجيا الإعلامية الذي تملز
أيضاً مساء الثلاثاء على رغم
المنافسات المكثفة.

ورفض عدد من الدول
الأوروبية مشروع اتفاق مشروط
قمة باسمها للتفاوض سير ليون
بريتان بعد مناقشات عدة مع
المنظمة الأميركية الموقلة
ضارلين باريسيفتي. واستؤنثت
المفاوضات على مستوى الخبراء
وكان يفرض أن يشارك فيها ليلا
عدد من دول إسبانيا والمسيح
الهند. وكان مقرراً أن يلتقي سير
ليون بغيره ظهر أمس الوزراء
الأوروبيين لتستعرض ما تم
التوصل إليه في هذا المجال.

من جهة ثانية وجهت وزيرة
التجارة والصناعة الماليزية رافدة
عزيز المعروفة بصراحتها
انتقادات واسعة إلى الدول
المطروحة والتمتها بأنها ترغب



المصدر : المصباح الاقتصادي

التاريخ : ١٢ رجب ١٤١٦

النشر والخدمات المصرفية والمعلومات

يجعل منظمة التجارة الدولية هيئة لديها.

ففي الخطاب الذي تلقاه أمس في المؤتمر الوزاري كعشت في الوزارة المالية عن سلسلة من الإجراءات المتتالية للتجارة ومن صفوف أخرى تمارس عند الدول النامية.

ورأيت أيضاً استخدام الإجراءات التجارية لتفسيح المعايير الاجتماعية وحتى إجراء مناقشة للمعايير الاجتماعية في إطار منظمة التجارة الدولية.

وتعارضها في تلك الولايات المتحدة وأرمينيا وبلجيكا التي تريد أن تعالج المنظمة القضية الاجتماعية أيضاً، وترى الدول الغربية أن منظمة التجارة الدولية لا يمكن أن تعبر منظمة مستعدة الأهداف حتى تكمل استشارتها في مناقشة قضايا اجتماعية وفي جميع المشاكل التي تعاني منها الكرة الأرضية.

وخصت الوزارة المسازية الولايات المتحدة من دون أن تسميها بانتقاداتها الحادة وكشفت عن نوايا واشنطن فرض عقوبات على الدول التي تقسم علاقات تجارية مع بعض الدول ككوبا مثلاً.

وأكدت أن المصرف الأخير الذي قام به من جانب واحد عضو في المنظمة لتفسيح قوانينه بحيث تخلق خارج الرأبعية سيهدم بالتكديس ٤٠ عاماً من الجهود الرامية إلى تعزيز النظام التجاري متعدد الجوانب.

كانت أمريكا وزيرة المالية عن أسفها لإقدام بعض الدول في البصرة الأخرى إلى الولايات المتحدة - على فرض قواعد احتياطية على استيراد النسيج من الدول النامية. وقالت إن هذه الخطوة جرد الاتفاقيات الدولية المتعلقة من مضامينها.

وسعى وزراء التجارة في المنظمة الدولية جاهدين للتوصل إلى اتفاق يهدف إلى خفض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات.

ومن المقرر أن يعقد مسؤولون من الولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي سلسلة اجتماعات أخرى على هامش مؤتمر منظمة التجارة الدولية لتسوية نقاط الخلاف المتبقية حول مسودة اتفاق تكنولوجيا المعلومات.

وقال المصير ليون بريتان المسؤول التجاري للاتحاد الأوروبي أمس بعد اجتماعه مع تشارلين بارفيسكي القائمة بأعمال الممثل التجاري الأمريكي ثم ولم إبرام اتفاقية بعد.

وأضاف هناك اتفاق على نقاط كثيرة. وهناك بعض الأمور المعقدة ونحن نحاول تسويتها. وتتلاقى الولايات المتحدة إلى الاتفاق على تحرير التجارة في سوق أجهزة الكمبيوتر وإزالة عوائقها من المنتجات التي

لتكنولوجيا المطلوبة والتي

سيبلغ حجم سوائها ٦٠٠ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٠ لتستل استخدام أول اجتماع وزاري لمنظمة التجارة الدولية. وجد واشنطن بعضاً قوياً من جانب اليابان في هذا الصدد.

وكانت القوى التجارية الكبرى الأربع وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا تأمل في تسوية خلافاتها قبل اجتماعها مرة أخرى في وقت لاحق من يوم أمس مع بقية الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتفاق لتكنولوجيا المعلومات.

وقال بيلوساسيون إن واشنطن هددت برفض أجزاء من البيان الختامي لاجتماع منظمة التجارة الدولية والمقرر إعلانها هذا ما لم يتضمن ذكر قضية العمل.

محااولات تسوية نقاط الخلاف في سنفافورة:

[illegible]

الجانيان أيضا قويان من جانب
 وقال طاهر بن عبد الله
 لعل في أن هذا ما تشاء إليه
 القول لسماعه هذا أم من
 أرام اتفاق بشأن متهم
 بكونه جليلا للعلماء
 التجارية الكبرى
 الأندلس الكبرى
 الأندلس الكبرى
 الأندلس الكبرى



وتند لفر، الدولي التاممة من
الجمعة مالم يتضمن ذكر لقضية
التجارة والقرء اعلانه غدا -
العمل.

فيما إذا كان ينبغي لمنظمة التجارة التي تضم 128 دولة أن تتدخل في تحديد وتطبيق معايير العمل.

والفرديج نفس
وتردد فرنسا
العالم الثالث
ظروف العمل في
الأطفال وتأمين
الحمد من تشاغيل

الدول التامية من
تتضمن ذكر لجمعية
سرد اعلان غدا -
من لاجتماع منظمة
لجزة اخرى من
من جديد برفض
واشنطن هددت
بمؤامرات ان
وقال

جانبها أي دور أنظمة التجارة في مسائل العمل وهي تقول إن معاولات فرض قواعد العمل ليست سوى سياسة حمائية متخفية في مواجهة ما تتميز به من عمالة رخيصة.

معاولات وضع تقنية العمل على جدول الأعمال الرسمي لمنظمة التجارة العالمية.

مختلفة الميزة والتي تتركز
حقوق العمال والتجارة.
وأعرب الوزير الهندي عن
خشيته من أن تستخدم مساهمات
وضع معايير المعاملة لغيره
للميزة الإيجابية للصناعة
الهندية وهي انتقاص الأرباح
وهي مبنية تجعل انتقاص
الهندية قادرة على المنافسة
الأسواق العالمية.



في مشروع الإعلان النهائي لوفتر التجارة العالمية بسفالمورة: الاستمرار في تحرير التجارة وزيادة الشفافية

كتب - ياسين صبيحي:

جند وزراء تجارة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من خلال مؤتمر سفالمورة التزامهم بتحقيق التنمية الاقتصادية داخلية عالمية وأكثر تنافساً والاندماج الكامل للدول كائناً والدول التي تمر بمرحلة التحول في النظام المالي للدول. كذلك التحرير التدريجي وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تجارة السلع والاستثمار في تحرير تجارة الخدمات والإيمان من جميع أنواع الحماية وإزالة القيود في التجارة العالمية. بالإضافة إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الشفافية. وصرحت مصادر وادعة الصلة بكون المؤتمر المشار في مؤتمر سفالمورة أن مشروع نصوص الإعلان النهائي للمؤتمر الذي حصل عليه الأمانة الجديدة الالتزام باستمرار العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار رفع مستوى معيشة الأفراد في جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وبملاحظة العلاقة الإيجابية بين تحرير التجارة والمعلومات الأساسية السال بها فيها حرية الخدمات التجارية والتخطيط والتسويق وعدم الشفافية في تشغيل المصالح. وقد تم الاتفاق على وجوب منع تشغيل المصالح بالأجور وإزالة جميع أنواع الاستغلال لمصلحة الأطفال. مع التشديد على عدم لسان بالهوية الاقتصادية للدول ذات الدخل المنخفض ولكن التشديد على أن المعلومات التجارية في الترتيبات لتشجيع الوصول إلى المعايير الجغرافية للمعالم.

وتضمن المشروع أيضاً أن الدول القائمة الأعضاء في المنظمة قامت بجهود كبيرة للتحرك مع الالتزامات الجديدة وذلك تسمى الدول الأعضاء. إلى لسانمة بتوفير المساعدات الفنية اللازمة تلك الدول مع التشديد على التوصيات التي اتخذت بها. على العلاقات مؤتمر مراكز السابق حول الآثار السلبية للمنظمة من انتقالية الزراعة في الدول كائناً مستوية الغذاء والدول الأقل نمواً.

وفيما يتعلق بالمعلومات الأقل نمواً تم الاتفاق على خطة عمل تتضمن مخصصات لأخذ خطوات إيجابية لتحسين قدرات هذه الدول على الاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري. كذلك تغيراً في منظمة الائتلاف ومركز التجارة العالمي في أسرع وقت في عام ١٩٩٧ مع مشاركة الهيئات والمنظمات المالية الدولية والدول الأقل نمواً الوصول إلى موقف مشترك لتساعده تلك الدول.

وحول الاتفاقيات الإقليمية الأعضاء للمنظمة قد إزادت ثلثاً بالاتفاقيات التجارية الإقليمية أن العلاقات التجارية بين أعضاء المنظمة كالاتحاد الأفريقي والاتفاقية التي توسعت بشكل كبير سواء من حيث أهدافها أو النطاق التي أصبحت تغطيها.

وأن هذه المبادرات يجب أن تقود إلى تحرير أكبر بالإضافة إلى إشراك الدول التي في مرحلة التحول والدول القائمة والأقل نمواً في نظام التجارة العالمي. ومن الأمثلة:

التحرير بصورة واسعة للعلاقة بين النظام التجاري العالمي المتعدد وبين الاتفاقيات الإقليمية مع التشديد أن الأمانة في النظام تعتمد وأن الاتفاقيات الإقليمية بما هي إلا

الاتفاقية مع التشديد أن الأمانة في النظام تعتمد وأن الاتفاقيات الإقليمية بما هي إلا كمثل لها وتتمتع قواها. كذلك تساهم منظمة التجارة العالمية عمل اللجنة الجديدة للاتفاقيات التجارية الإقليمية والاستثمار في العمل من أجل تصديق فواتر الاتفاقيات

الإقليمية على باقي الدول. وأما الإعلان النهائي إلى أن بعض الدول لديها من أسلوب تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية للمنسوجات والملابس وهو قطاع ذو أهمية رئيسية في التجارة. مع التشديد على ضرورة التفتيش الكامل والأمين لجميع هذه الاتفاقيات وتشجيع

جهاز رقابة المنسوجات في الوصول إلى شفافية أكبر للوصول إلى العلاقات التجارية. وكذلك المنظمة على أهمية متابعة تنفيذ الاتفاقيات.

وأضاف أن اللجنة المختصة بالتجارة والبيئة قد قامت ببرنامج جيد في برنامج العمل. وأن التقرير أيدى أوسع الشفافية القائمة بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وأضيفت اللجنة أهمية التنسيق السياسي على مستوى الدول في مجالات التجارة والبيئة. وأظهر العمل الذي قامت به اللجنة أن أهمية ومضى تمتد

للمشروع بمتعدد الأثر من العمل في جميع بقود البرنامج. على أن تكون الدراسة القائمة من اللجنة في القائمة التي يتم إعدادها عليها.

وفي مجال متطلبات تكنولوجيا المعلومات ترشح المنظمة والمبادرات التي أطلقتها بعض الدول الأعضاء التي اتخذت على إزالة الحواجز على تلك للتجارت بالإضافة إلى اتفاق بعض الدول على تحرير تجارة ٤٠٠ منتج في مجال الأدوية.



البيان الختامي لمؤتمر التجارة العالمية يصدر اليوم اتفاق لتحرير التجارة في تكنولوجيا المعلومات وانهاء الخلافات حول حقوق العمال

سنغافورة - وكالات الأنباء - تمخضت الاجتماعات للتحديد والاتحاد الأوروبي، واستراليا، واليابان إلى اتفاق نهائي بشأن تحرير التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات خلال ثلاث سنوات تنتهي في عام ٢٠٠٠، ويحتوي مفاوضات مسبقة في اليوم الأخير للمؤتمر الوزاري لعقد عليه أكثر من ٢٥ من الدول النامية في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، للانضمام إلى الاتفاق تمهيدا للتوقيع. البيان الختامي الذي يصدر اليوم.

ولكن المستوطنات أن اللغز نجحت في التوصل إلى حلول لحفظ القضايا التي كانت موضوع خلافه ومن بينها قضية حقوق العمال التي لمحت اقتصادا عموما خلال فترة بين الدول الفقيرة والغنية، حيث قرر أن ينقسم اليونان الختامي لإقرار بحقوق العمال. لقد عقد وزراء دول المجموعة البالغ عددها ١٢٨ دولة اجتماعا مساء أمس لمراسلة الاتفاق حول هذه القضايا، ومن المقرر أن تتم ترجمة الوثيقة الخاصة بهذا الاتفاق خلال الساعات القادمة إلى ثلاث مختلفة لكي تعالج بموافقة جميع الدول المشاركة في بيان إجماعي يصدر اليوم في ختام أعمال القمة.

كما تم التوصل خلال الاجتماعات إلى حل مشكلة سياسات للتجارة العالمية المتنافسة والاستثمار عبر الحدود. وأصبح الاتفاق الزراعي، ويصرح بذلك ردهم الدول العام لتجارة العالمية بأن اللغز أصبحت أقرب من النهاية.

وكانت كل من مصر والهند، والبرازيل، والبنينسيدي قد تزعمت حملة لرفض لربط الحقوق العمالية ببرامج منظمة التجارة الدولية في المرحلة القادمة، في حين قامت الولايات المتحدة والفرنجة حملة الدول الصناعية للتحالف بأن يكون المنظمة دور تحديد في حماية الحقوق العمالية، والفرع في تشكيل مجموعة عمل الرضا هذه القضية العرجة، وقد عارضت الدول النامية ذلك باعتباره قد يشكل في المستقبل بداية لرفض حقوق على الدول التي يجب لتبنيها الحقوق العمالية.

وقد أمان إيجون بريشان الفرنسي للتجارة الأوروبية أن الاتفاق الذي تمخضت إليه الاجتماعات للتحديد والاتحاد الأوروبي، وكندا واليابان واستراليا بشأن تحرير التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات بعد انضمام إيران على الحقل منذ اتفاق، دعوة أوروبا إلى لتحرير التجارة العالمية في عام ١٩٩٢ وأنه يلزم الحقل أمام تحرير التجارة في قطاع خدم تلزم حجم مماثل ٦٠٠ مليار دولار سنويا، وكان للجيش الأوروبي قد وافق لدمر أسس على الاتفاق بعد مفاوضات شاقة وصلت على الفور للاتحاد لتقدم ٢٥ من الدول النامية إليه ولكن مصافير المؤتمر أن هذه الدول قدمت عرضا وفي في انتظار موافقة الولايات المتحدة عليه.



في اجتماعات الجات :

نشل التوصل إلى اتفاق حول المعايير الاجتماعية

تقديم ثلاث بلديات بخصوص فتح الأسواق
الصينية أمام المنتجات الأمريكية
وتخفيض الجمارك .. فيما رحبت
اليابان بالضمام الصين كعضو في
المنظمة .

طية للتوقيع على اتفاق نهائي حول
تلك المشكلة .. وصرح أحد المسؤولين
التجارين المشاركين في اجتماعات
منظمة التجارة العالمية بشأن الدورة
بأن هناك جهوداً كبيرة تبذل حالياً
لتوقيع اتفاق نهائي بشأن تكنولوجيا
المعلومات .. وأضاف أن رأي
الولايات المتحدة مهم جداً حول
الاتفاق .

ولكن أن اتفاق تكنولوجيا المعلومات
سيحتاج حوالي ٦٠٠ مليار دولار
جسار على أجهزة الكمبيوتر
والاتصالات سلكياً وبكوابل كالأرض
بصورة كبيرة على أمريكا وكندا
واليابان ودول الاتحاد الأوروبي .

على صعيد آخر كانت مشكلة الضمان
الصين لمنظمة التجارة العالمية
ببطلتها على الاجتماعات واتهم لوائح
بولجتي نائب وزير التجارة الخارجية
والثامن الاقتصادي للصين لوائح
المنظمة بمحاولة إبعاد بكون على

مناقشة - وريتر - وكالات

الأخبار :
قائد رؤساء الوفود المشاركة في
اجتماعات منظمة التجارة العالمية في
التوصل إلى اتفاق على نص نهائي
حول مسألة المعايير الاجتماعية ..
صرحت رافعة وزير وزارة التجارة
والصناعة اليابانية بأن اتفاقية
المشاركين وضوا لضمان السلع

الترجمة لوائح المنظمة .. في
تعارض فتقول كاتانية لفترة المدة
علاقة بين التجارة والحقوق الأساسية
للصين وتري في تلك محاولة من الدول
الصناعية لمنعها من اتباع سياسة
تعتمد على الأجور المنخفضة وهي
الورقة الأساسية الرابعة بين لديها
للمناقشة .

أعلن بيتر جيل فور المتحدث باسم
المفاوضين التجاري للاتحاد الأوروبي
بأن مناقشة سبل التوصل إلى اتفاق
حول تكنولوجيا المعلومات ودق دائرة



أوروبا وأميركا تؤيدان اتفاق تكنولوجيا المعلومات

■ ستغافورة - رويترز- مهد اتفاق صعب المثل بين الولايات المتحدة وأوروبا في شأن قضية مريحة لتحرير التجارة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الطريق (أمن لشحاح الأجتماع الأول لمنظمة التجارة الدولية. غير أن الخلافات بين وزراء التجارة بشأن الربط بين التجارة ومعايير المعاملة وحول مزيد من التحرير للأسواق الزراعية تهدد الإعلان الخفامي لاجتماع الذي يتعين الانتهاء منه باقترام أعمال اجتماع منظمة التجارة الدولية اليوم.

وأعلنت أوروبا اتفاقاً مع الولايات المتحدة على إلغاء التعريفات الجمركية على تجارة نقل قيمتها بلايين الدولارات في تكنولوجيا المعلومات بحلول سنة ٢٠٠٠ والمبادئ بالاتفاق باعتبارها واحداً من أهم الخطوات باتجاه تحرير التجارة الدولية. وقال السفير ليوون بريشان للفوض الجساري في الاتحاد الأوروبي إن هذا الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة يوفر أساساً لاتفاق تكنولوجيا المعلومات (الاتحاد).

ووسعت القوى التجارية الأربع الكبرى وهي الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وكندا الاتفاق هذا لإعلان أن أول اجتماع وزراء للمنظمة ناجح بالفعل. وتمثل القوى الأربع نحو

٥٥ في المئة من التجارة الدولية في تكنولوجيا المعلومات. وتحقق هذا الإنجاز بحصول بريشان على تأييد مجلس الاتحاد الأوروبي لاتفاق تمهيدى لم التوصل إليه مع الولايات المتحدة خلال ثلاثة أيام من المحادثات المكثفة استمرت حتى وقت متأخر من الليل على هامش اجتماع المنظمة في الفترة من الثلاثاء بين التاسع والـ ١٣ كانون الأول (ديسمبر) في ستغافورة. واجتمع مجلس الاتحاد بعد مؤتمر صحافي عقد في وقت مبكر من صباح أمس بين بريشان والمفاعة بأعمال الممثل التجاري الأميركي فرانك بارنيسكي. وكانت بارنيسكي قد أعربت في وقت سابق عن شكها في مدى التزام الاتحاد الأوروبي بالاتفاق تكنولوجيا المعلومات.

وفوض المجلس بريشان السعي للبلدان مستفهمين من والمصوره الاسبوعية المساعدة للاتفاق الرامي إلى إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة في قطاع تكنولوجيا المعلومات البالغ حجمها ٦٠٠ بليون دولار بنهاية القرن الحالي. وقال بريشان إن الاتفاق النهائي لا زال يتوقف على تأييد عدد من البلدان بحلول ١٥ آذار (مارس) ١٩٩٧ وهذا يمثل نحو ٩٠ في المئة من الدول المشاركة في التجارة الدولية في القطاع. وقال مسؤول تجاري ياباني

كبير للصحفيين إنه من المرجح أن تعرب نحو ٢٠ دولة من بينها الانضمام إلى الاتفاق قبل انتهاء أعمال الاجتماع. وأعربت بعض البلدان الاسبوعية بالفعل عن تأييدها للاتفاق غير أنها تريد مزيد من المرونة في شأن الجدل الزمني لتخفيض التعريفات.

وقالت الولايات المتحدة التي ستكون شركائها من اكبر المستفيدين في مجال التكنولوجيا المتقدمة الحملة لبرام الاتفاق. وأيدت اليابان وهي لاعب رئيسي أيضاً في القطاع الذي ينمو بسرعة التوجه الأميركي. وقال ممثلو الصناعة إن الاتفاق قد يساهم في التسارع بتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يتم حالياً بمعدل ١٥ في المئة سنوياً.

وقال مسؤولون إن الخلافات بشأن قضايا مثيرة للجدل في المنظمة تتعلق بسياسات المنافسة والاستثمار والطريقة التي تمنح بها السلطات الوطنية العقود أو منححريات الحكومات قد تم حسمها.

غير أن معسركة في شأن الأسواق الزراعية وريط التجارة بمعايير المعاملة والتي يعتقد كثير من البلدان للشاحية أنها حيلة حماكية تنصها الولايات المتحدة لا تزال مصدراً لخلافات حامية وتتمركز الاتفاق على إعلان ختامي.



للمحيط و التخطيط و المعلومات

للمصدر:

العدد ١٩٩٦

التاريخ:

١٤ ربيع الثاني ١٩٩٦

الخطط وتجارة الجاه والتكنولوجيا

تحديات تواجه الاقتصاد

المصري في السنوات القادمة

المطالبة بدعم المشاركة بين القطاعين «الحكومي» و«الخاص»

في اتخاذ القرار

للمصالحات عن طريق تكوين الجمعيات التجارية والاقتصادية. ولدت التحديات الطفرة الهائلة التي حققها العالم في البحث العلمي والتكنولوجيا التي ظهرت تجلياتها بوضوح في مجالات الاتصالات والهندسة والوراثة وما يترتب على ذلك من تغيرات في تطور قوى الإنتاج. ثم رابع التحديات الانتقال من مفهوم العزلة التسمية إلى مفهوم الاندماج الاقتصادي. وقد حظي اتفاق الجاه بجانب كبير من مناقشات المؤتمر شارك فيها الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق الذي قال إن اتفاق الجاه هو أساس تحرير التجارة والموعة وهو أيضا أساس وجود التكتلات الاقتصادية. وهناك عدد من المصادر التي يؤيد فيها اتفاق الجاه أولاها تحرير تجارة الخدمات حيث تشير في الجولة الأخيرة من المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات وهي تعتمد على عنصرين الأول التكنولوجيا والثاني رأس المال الكبير وهذا

الذي ينعكس للمجلس الأعلى للقطاعات وترياسة عن مستقبل النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين وهل يشهد العالم مزيدا من التمزقات والصراعات العرقية؟ وإذا نجح إدارة الصغير لدى كثير من الدول ولا ننسى في دول أخرى وما هو دور الحرية السياسية في التنمية؟ وقال الدكتور حمدي صالح الوزير المفوض أن مصر تحتاج إلى تنظيم للأنشطة المؤدية إلى العالمية وأن مصر تحتاج إلى مفهوم عربي للتنمية وليس مفهوم غربي. ودعا إلى صيغة جديدة بين الحكومة والؤسسات غير الحكومية بحيث يشارك القطاع الأهلي مع القطاع الخاص والحكومة في اتخاذ القرار.

وقد حدد الدكتور إبراهيم العيسوي المستشار بمعهد التخطيط القومي عددا من التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في المرحلة القادمة أولاها: اتجاه النظام الدولي إلى «الموعة» أو التكتلية بما يعنيه ذلك من انحصار سلطة الدولة وتزايد هيمنة الشركات متعددة الجنسيات. التحدي الثاني: تحرير العاصمات التجارية للتولية والتي يقابلها اتجاه مستخدم

على مدى ثلاثة أيام ناقش مؤتمر مصر وتحديات المستقبل الذي نظم معه التخطيط القومي بالتعاون مع كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومؤسسة المعلمين للتكوين للمشروعات والتنمية والتغيرات الاقتصادية العالمية والتي بدأت تأخذ مكانها في العالم في نهايات القرن العشرين. وفي مقدمتها اتفاق الجاه وتأثره على الدول ثنائية ومنها مصر.. خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات، وتأثر التكنولوجيا والاتصال التي حققت للعالم التقدم مزيدا من النزاي بالإضافة إلى مناقشة الاعياء الاقتصادية والمحلية التي تولج الاقتصاد المصري. والمتاحة الكثير فتي الحسبي خليل رئيس مركز التخطيط الصناعي بمعهد التخطيط. وعلى حد التعبير الذي استخدمه الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق فإن للتغيرات العالمية والاقتصادية فالت كل التصورات وصارت تشكل تحديا كبيرا لكل المواطنين في الوطن العربي. ويؤوه تحسنت الدكتور عبيد المنعم عمارة الرئيس



لبحوث والتربيد والمعلومات

تحقيق عزة على

معناه ان المنافسة لن تكون عادلة وان يقضي هذا الاتفاق على الخدمات في الدول النامية خاصة بالنسبة للبنوات وشركات التأمين وإغارة التأمين أى كل الخدمات ذات الطبيعة التجارية.

وهناك جولة أخرى اتفق عليها عام ٢٠٠٠ وهذا الموضوع له آثار شديدة على مصر لم تستعد لها. وايضا بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ومنها الملكية الصناعية والتي تقلل براءة الاختراع وقد اتفق على أن تكون فترة الحماية ٢٠ سنة. وإذات هذه الصانير قضية الاستحسان حيث نص الاتفاق على إلغاء جميع الشروط التي تفرضها أى دولة على المستثمر مثل شرط التكوين المحلي أو شرط تصدير حصة من الإنتاج.

هذه المحاور الثلاثة، كما اعتقد، أكثر تأثيرا على الدول النامية من بنوات الاتفاق الأخرى فإذا استبعدنا المتسويات والملابس والسلع الزراعية فإن مصر لن تلتزم بأى تخفيض

جمركى لى تلتزم بربط جمركى أكبر مما كانت عليه الجمارك لى هذه الجولة.

وقال معظم راند مستشار مركز التحريان الأوروبي أن صارات مصر من السلع الزراعية والصناعة وغيرها سوف تستفيد من فتح الأسواق العالمية أمامها من جهة ومن خفض الرسوم الجمركية عليها من جهة أخرى وخاصة في مجال المتسويات والملابس.

كما أنه بالنسبة للخدمات المقدمة إلى الخارج مثل فروع البنوك وخدمات الاتصالات في الدول العربية والأفريقية.

كذلك فمن حق مصر اتخاذ إجراءات للوقاية وحماية صناعات معينة من ٤ إلى ٨ سنوات من

المصدر

التلخيص

الواردات المنافسة حماية ميزان المدفوعات من أى اختلالات

بسبب تزايد الواردات، ولأن توجد أية مشكلة في تقرير عدم للمصارات المصرية حيث أن مصر قلغ ضمن الدول التي يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار أمريكي في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، بون أى حق للدول المستوردة على فرض أية رسوم تعويضية على هذه الصادرات.

وحول التحديات التي تواجه الزراعة المصرية والأمن الغذائي في مصر في بداية القرن الحادي والعشرين دارت المناقشات حول عدد من قضايا الزراعة والمواس للمائية حيث اثار كل من الدكتور عبد الحفيظ دياب والدكتور هدى صالح بمرکز التخطيط الزراعي بمعهد التخطيط القومي عددا من التحديات التي تواجه الزراعة المصرية ومنها ارتفاع معدلات النمو السكاني في السكان بنحو ٢٠,٢ ٪ بما يعنيه من زيادة سنوية ١,٢٥ مليون نسمة

زيادة سنوية. ولسالا في زيادة استهما المنظمة التي تقما بها إلى المؤثر أن هذا التحدي هي الصيغة على الموارد الطبيعية المستقلة حاليا وتحسين زيادات متواصلة في إنتاجية الموارد الطبيعية المستقلة وتحقيق إغنايات متسوية ومتواصلة إلى الوان الطبيعية المستقلة.

والتحدي الثاني هو حتمية الخروج إلى المصحاتى المصرية. وتفسير التقدير إلى أن عملية استصلاح تلك الأراضي تحتاج إلى استثمارات سنوية تبلغ نحو ١,٦ مليار جنيه في المتوسط. وتشمل التحديات، ندرة المياه حيث يتوقع أن يتخفف نصيب الفرد من المياه إلى أقل من ٥٠٠ متر مكعب مقابل نحو ٦٥٢ مترا مربعا عام ٩٢ وذلك ولتخفيض البحث في إماليه

للى الخطورة والتي تساعد على تخفيض المقتات المائية للمحاصيل المزراعة. وضرورة تنفيذ المشروعات لمعالجة مياه

الزراعة

٢٩٩٦

الصرف الصحي والصناعى واستخدمها كبديل للمياه النظيفة في الأغراض المناسية، والسعى نحو تنفيذ المشروعات السابق لتخطيطها في أعالي النيل بغرض زيادة حصة مصر من مياه قناة جونجلي.

كما يتعين على الأجهزة في مصر - تخلى الزراعة المصرية من المجدات الزراعية وذلك ثلوث الأراضي الزراعية بالمجديات، ومواجهة التقلبات الدولية وتشير مؤشرات الأنتاج من السلع الزراعية حاليا إلى انحصار الفرص المستقبلية أمام الاستثمار المصري لزيادة صادراته الزراعية من القمح والخضروات بشكل رئيسي.

ولأنال الدكتور احمد عبد الوهاب يراند الأستاذ بمعهد التخطيط في براتسنة من مستقبل الأمن الغذائي إلى ظل الثغرات الاقتصادية لزيادة فقال إن استغلال حوالي ٧٥ ٪ من حصة الصادرات في استيراد السلع الغذائية يهدد عاصمة التنمية من حيث التكيف مع المناخ من هذه الحصة لاستيراد السلع الوسيطة والراسمالية اللازمة للإنتاج.

كذلك فسقد بدأت الدول الأوروبية والولايات المتحدة في لخصا سياسات ثورية إلى ارتفاع أسعار منتجاتها من السلع الغذائية. كذلك تنتج هذه الدول سياسات ثورية إلى تفضيل المصحاتى والمصحاتى، وفرض ضريبة على صادراتها من السلع بما يعادل ٣٧ دولار/طن.

وقد الدكتور حسان مندو استشار بمركز تطوير حوال الصاعى بالمعهد تصور حوال وضع سياسة صناعية مصر لمواجهة تحديات المستقبل، ويهدف البحث عن سبل تحسين الانتاجية، وتطوير القدرة التنافسية للصناعة المصرية. حيث يترتب على التحدي التنافسية لتعاظم الدور الذى تلعبه الشركات عبر القوية في تخفيض تحويل الانتاج والاستفادة من نتائج التكنولوجيا بتعليم أربابها ذلك أنها سيطر على جزء هام من تجارة السلع الصناعية في



للبحوث والتدريب والعلوم

للمصدر:

المستشار العام

التاريخ:

2 أيلول 1997

العالم.
وطالب عزمي مصطفى
مستشار الصندوق الاجتماعي
بان تهتم الدولة بتوجيه
المشروعات الصغيرة لتنتقل من
دورها الزاكن في توليد الدخل
للأسر الصغيرة ومساهمتها في
التد من الفقر إلى دور أساسي
في التنمية خاصة أن
الصناعات الصغيرة تتميز
بالمرونة في إعادة تحويلها أو
تطويرها، ولديتها على
المساهمة في الانتاج عن طريق
انتاج سلع وخدمات لها
ارتباطات بالمشروعات الكبيرة
من خلال إنتاجها السلع الغذائية
ومواد من الباطن.



مؤتمر التجارة العالمي يتمهده بمصادرة الدول الصغيرة على تسويق منتجاتها مصر واليابان تمارضان إثارة قضية معايير العمل وتشغيل الأطفال... فتقرر إحالتها لنظمة العمل الدولية

وتص الإعلان - أيضا - على العمل ببرنامج لحسم قضية العمالة الخاصة بـ ٧٨ دولة على رأسها الصين والتي تقدمت بطلبها في هذا الشأن منذ ١٠ سنوات.

ويصف بلون بيركمان - المندوب التجاري للاتحاد الأوروبي للمؤتمر الوزاري لنقطة التجارة العالمية بأنه يمثل نجاحا دوليا عظيما وحقق نجاحا كبيرا على الصعيد الدولي. وقال الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توصل إليها الاتحاد والدوليات للجنة الأمريكية مثل لجانا كبيرا وأعلن «ميشون بونج» وزير التجارة والصناعة السنغافوري خلال فتراته الإعلان الخامس أن المؤتمر الوزاري الثاني لنقطة التجارة العالمية سيقيم في جنيف عام ١٩٩٨ وستقدم أسئلة للنقطة ومقرها جنيف تحديد موعد للفترة المقبلة له.

عارضت دول كثيرة بينها اليابان ومصر وهذا الاتجاه باعتبار أن منظمة العمل الدولية هي المكان المناسب لمناقشة هذه القضايا.

ورحب الإعلان بالتصديق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء على العهد المزدوج للمركبة للمروحة على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. كما وحب بالاتفاق على نسخة أكثر من ٤٠٠ منتج على قائمة الأدوية المطلة من الجمارك.

وتضمن الإعلان اتفاق المشاركين في المؤتمر على ضرورة أن تكون الاتفاقيات التجارية الإقليمية ذات طابع تكافلي يتماشى مع قواعد النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف بتشكيل مجموعة عمل متخصصة تبحث سبل ضمان توافر مبادئ الملائمة والشفافية في المشتريات والمعاملات الحكومية على أن يتم أخذ السياسات الوطنية في الاعتبار.

سنغافورة - ومالات الإندونيسيا - التي المؤتمر الوزاري الأول لنقطة التجارة العالمية أعماله أمس في سنغافورة بإصدار إعلان دولي يعد فيه بمصادرة الدول الصغيرة من خلال تسهيل وصول منتجاتها إلى الدول الصناعية.

ويخلص المؤتمر السجراج وريثا للوزير العام للمنظمة بالقاء جميع الرسوم الجمركية على الواردات من الدول الأكثر فقرا مما دفع المتحدث باسم بلدان العالم الثالث في وصف النقطة بأنها تواجه خطر التحول إلى نكاح للأنبياء.

وجدد المشاركون في المؤتمر الذي استمر ٥ أيام التزامهم بمصالحهم العمل الأساسية المتعارف بها دوليا بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية لغدائي الخلافات التي تثار حول هذه المسألة حيث كانت أمريكا وبعض البلدان المتقدمة تسمي إثارة قضية معايير العمل وتشغيل الأطفال في حين



الصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ : ٤ ١٤٩٦ ١٩٩٦

في اللحظات الأخيرة لمؤتمر سنغافورة اتفاق تاريخي لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات ومساعدة الدول الفقيرة

وقال وزراء وخبراء الاقتصاد ان اتفاقية تكنولوجيا المعلومات ستعطي دفعا قويا لمساعدة تكنولوجيا المعلومات ولا سيما في آسيا وفي نهاية

الامر ستؤدي إلى خفض الاسعار في قطاع خضم من السلع الاستهلاكية التي تستخدم اجزاء الالكترونية. وجدد المشاركون في المؤتمر التزامهم بمساعدة معايير العمل الاساسية المعترف بها دوليا بتسيق مع منظمة العمل الدولية.

كما اتفقوا على ضرورة ان تكون الاتفاقيات التجارية الاقليمية ذات طابع تكامل يشاخص مع قواعد النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

وتعهد المشاركون كذلك بسرعة العمل على حسم قضية العضوية الخاصة بشأن وضرب دول تسعى للحصول على عضوية المنظمة التي تحكم حركة التبادل التجاري عبر العالم والتي حلت محل اتفاقية لجأت منذ بداية العام الماضي. اتفق المشاركون على تشكيل مجموعة عمل متخصصة تبحث سبل ضمان توافر مبدأ العلانية والشفافية في الشفريات والاتفاقيات الحكومية على ان يتم اخذ السياسات الوطنية في الاعتبار.

كما اتفقوا على تنظيم اجتماع موسع مع الوكالات الدولية المتخصصة لبحث تعزيز فرص التجارة في مجموعة الدول الاقل نموا واكدوا التزام الدول الاعضاء التام بتطبيق بنود الاتفاقية الدولية الخاصة بتجارة الملائم والمنسجحات.

واكدوا تكثيفهم في نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية وسعيهم لزيادة كفاءته ومصادقاته في الفترة المقبلة. يذكر ان منظمة التجارة العالمية كانت قد وافقت امس رسميا على ضم التيجور لتصبح العضو رقم 138 بها.

وكانت 38 دولة في الاقل قد اعطت موافقتها على اتفاق لتحرير تجارة تكنولوجيا

سنغافورة - رويترز - واشنطن :

توصل وزراء من 128 دولة إلى اتفاق تاريخي وشامل في المصنّات الأخيرة أمس لتحرير التجارة في تكنولوجيا المعلومات بحلول عام 2000 ومساعدة الدول الفقيرة واعداد جدول اعمال لمبادرات التجارة العالمية بفترة القرن الحالي.

وساعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في اخر لحظة لدمع اقل 48 دولة في العالم في تصديق اعلان وازري تروج اعمال اليوم الاخير من المؤتمر الذي انعقد في الفترة بين التاسع والثالث عشر من ديسمبر الحالي منظمة التجارة العالمية.

وقال وزير تجارة سنغافورة بي تشيو تونغ وسط تصديق وزراء الدول المشاركة وهو يهتفم اسبوعا من المفاوضات المكثفة كان المؤتمر الوزاري حدثا بارزا من جميع النواحي.

ويشكل الاعلان الذي وقع في ثمانين صفحة وتحت المرافقة عليه في الجلسة الختامية مسودة لجدول اعمال منظمة التجارة العالمية في

المستقبل بما في ذلك مجموعات العمل لدراسة العلاقات بين التجارة والملائمة والاستثمار عبر الحدود.

وقال المفوض التجاري الأوروبي السير ليجون بريتان في مؤتمر صحفي: انني اعتبر هذا الاتفاق مستخدما ان تمكينا من الجمع بين مجموعة دول متقدمة والاتفاق على نص لا يسوي الخلافات حسب وانما اتفاق مهما بحق.

واشار إلى ان المؤتمر دعم قوة وصورة هذه المنظمة التجارية باتفاقية تكنولوجيا المعلومات التي ستفي التمريرات الجوهرية في التسوية العالمية المتنامية بسرعة ويبلغ حجم التعامل فيها 600 مليار دولار.

وقال بريتان نحن نرى ان المؤتمر حقق نجاحا دوليا كبيرا قدم دفعا حيويا لقوة وصورة منظمة التجارة العالمية.



المصدر: المعالم اليوم

التاريخ: ٢١ ديسمبر ١٩٩٦ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعلومات والاتصالات فيما بينها بحلول
عام 2000 وهو ما يعد خطوة رئيسية في هذا
المسعى نظراً لأن هذه الدول تمثل أكثر من
80٪ من تجارة العالم في هذه التكنولوجيا التي
يتوقع أن يصل حجم التجارة السنوي فيها إلى حوالي
600 مليار دولار.



ومن هنا تأتي أهمية أن يؤسس هذا التعاون الاقتصادي الجديد بين البلدان المنتمية إلى مجموعة الـ 15 على أساس جغرافي في بادئ الأمر، ثم تتطرق من تلك التوابع الجغرافية إلى التشكيلات الأكبر. وهذا لا يعني أن تتجاهل هذه البلدان الجغرافية الأطراف الأخرى، لكن المقصود ألا تتحرك تلك البلدان من المساحات الكبرى ومحوها إلى الوحدات الصغرى وهي الدول صغيرة ولكن المرجح أن تنشأ العلاقات الخاصة بين كل مجموعة حسب توجهها الجغرافي أولاً على أن تعتمد العلاقات بين الوحدات الجغرافية شيئاً فشيئاً أو في الأمور التي تستدعي ذلك. وربما كان ذلك الفصل في هذه الحالة من التقارب المتبادل والقاربي، فاختلاف للاقتصادات شحوب هذه البلدان يحتاج لوقت طويل من أجل أحداث التكافؤ المطلوب كخطوة نحو التعاون الاقتصادي المرجو. ولذا إن ترافق الحالة الأوروبية منذ عام 1959. وهو العام الذي وقعت فيه أول اتفاقية نحو السوق الأوروبية. فحتى في إطار هذه القارة التي تبدو متجانسة ثقافياً فقد اتخذت مسوقها الواحد طريقاً زمنياً طويلاً. أنشئت فيها الكثير من الخلافات والانتفاضات التي كان من الممكن أن تحطم أي توحيد اقتصادي لولا عامل التدرج الزمني الذي سارت فيه. فالتعاون الاقتصادي وإن كان يتصالح مع المال والسلع في الأساس إلا أنه حركة لا تتصلص من البشر ذاتهم. ول حال وجود اختلافات في ثقافات البشر وتطورهم الاجتماعي فإن ذلك يحتاج في البدايات الأولى إلى خطوات حثيثة للتقريب بين هؤلاء البشر ليس وصولاً إلى ثقافات وانماط اجتماعية موحدة ولكن لإيجاد أسس مشتركة لتفاعل البشر المنتمين إلى بلدان مختلفة. ولذلك فكما تحقق الجوار الجغرافي في البدايات الأولى بات التطور في التعاون بين الشعوب أكثر ملائمة وسهولة حتى لو اتخذ مساراً تاريخياً أطول.

بمجموعة الـ 15 خدمت قلنا ذاتياً على القصور الذي لازم أعمالها طوال الفترة السابقة. فمعد أنشأتها لم تتقدم العلاقات الاقتصادية فيما بين دولها الأعضاء إلا في حدود متواضعة جداً لا يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على سبب تنوعها العرقي وقد يعود كذلك إلى الظروف العام الذي يتحكم في هذه البلدان الـ 15. فهذه البلدان مقسمة جغرافياً كالقارة من إفريقيا جنوب الصحراء، ثم الشمال الأفريقي وإندونيسيا والسندال ونيجيريا من إفريقيا جنوب الصحراء، ثم شيلي وبيرو والأرجنتين والمكسيك والبرازيل وجاميكا وفنزويلا من أمريكا اللاتينية ثم الهند وماليزيا واثونيسيا من آسيا. هذا التوزيع الجغرافي قد ينجح في حركة تقوم على أساس التعاون السياسي العام، وكما حدث في حركة عدم الانحياز مثلاً لكن إذا ما تشكلت هذه المجموعة على أساس التعاون والتضامن الاقتصادي فإن الأمر يحتاج إلى تنظيم جديد يلائم الاقتصاد وما يحتاجه من سيولة في حركة المال والسلع والأفراد. لذلك كان التوزيع الجغرافي المتبادل لبلدان هذه المجموعة من العوامل الأساسية التي اعتمدت طريقها للوصول إلى أهدافها. وبمقارنة هذا التوزيع الجغرافي المتبادل لهذه المجموعة من الدول النامية بالتوزيع الجغرافي الآخر للتقارب لمجموعة الدول الأوروبية مثلاً في مجموعة بلدان منظمة الاسيان، نستطيع التفرع عن أهم عوامل نجاح المجموعتين الأخريين فالمقصود المشتركة التي هي أساس السوق المشتركة تؤسس للبلدان ذات الأهداف الاقتصادية المشتركة السيوالة لحركة انتقال السلع والأفراد. وهي الحركة التي تحقق مع نموها وإزدهارها نمو وإزدهار التجارة والاستثمار وتبادل المعلومات وهي أدوات التضامن المستهدفة والتي جاءت في جزء مهم من البيان الخماسي مؤتمراً من أريال الأخير.



١٤ يونيو ١٩٩٤

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع منظمة التجارة الدولية
يحدد قواعد التجارة للقرن المقبل

منظمة التجارة الدولية

وقال وزراء الاقتصاد
الذين اجتمعوا في جنيف
للتوقيع على اتفاقية
تسعى لخفض الحواجز
التجارية بين دول
العضو في منظمة
التجارة الدولية
في قطاع خدمات
الاستهلاك التي تستخدم
أجزاء
إلكترونية.

لكن من غير الواضح
إذا كان الاتفاق الذي
وقعته نحو ٣٠ دولة
في جنيف على الاتفاق
الذي يحدد القواعد
للتجارة في القرن
المقبل.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

والمشكلة هي مسألة
مناقشة من صياغة
القانون الأول من
الجنوب إلى الشمال
والجنوب إلى الشمال.

■ ستافورد - رويتر - اتخذ
وزراء دول ١٢٨ دولة قرارات في
الجلسات الأخيرة أمس لتوقيع
الاتفاق شامل لتحرير التجارة في
تكنولوجيا المعلومات ومساعدة
الدول الفقيرة واعداد جدول
اعمال لمباحثات التجارة الدولية
حتى سنة ٢٠٠٠.

وساعد الاتفاق الذي تم
التوصل اليه في اخر لحظة لدعم
القرار ١٨ دولة في العالم في
اعلان وزاري توج اعمال اليوم.

الاخير من المؤتمر الذي انعقد في
الفترة الواقعة بين التاسع
والـ ١٣ من كانون الأول
(ديسمبر) الجاري لمنتدى التجارة
الدولية.

وقال وزير تجارة ستافورد
يو تشينج تونغ وسط تصديق
وزراء الدول المشاركة وهو يحدد
اسسها من المفاوضات المتعددة
كان المؤتمر الوزاري حدثا بارزا

من جميع النواحي.
ويشكل الاعلان الذي يقع في
لغتي صفحات وثقت المواقف
عليه في الجلسة الختامية مسودة
لجدول اعمال متالممة التجارة
الدولية في المسألة بل بما في ذلك

مجموعة العمل لاراسة العلاقات
بين التجارة والملاحة والاستثمار
بين الدول.

وقال المفوض التجاري
الاوروبي السير جون بريشان في
مؤتمر صحفي: «لنني اعجب
الاتفاق مهما لانا كمكنا من
الجمع بين مجموعة دول متنوعة
والاقتصاد على نفس المستوى

المختلفة».
واضاف ان المؤتمر دعم قوة
وصورة المنظمة الدولية بالاتفاق
تكنولوجيا المعلومات التي
سيفي التحريات التجارية في
السوق الدولية المتنامية بسرعة
والتي يبلغ حجم التعامل فيها
١٠٠ بليون دولار.

وقال بريشان: «نحن نرى ان
المؤتمر حقق نجاحا دوليا كبيرا
وقد بدأنا حيايا قوية وصورة

ويمكن لو امكن ان تقرر في
القرار في الاعلان بمراجعة شروط
العمل المحترف بها دوليا وبعد
مواصلة التفاوض بين منظمة
التجارة ومنظمة العمل الدولية.

وقال مسؤول ياباني: «لم
يصل الاميركيون على اتفاق في
قضايا العمل لما عسانا الى
والمنظمة في اللحظة الأخيرة هو
للخدمة في خطة عمل لدعم

الاتفاق على خطة عمل لدعم
التجارة مع الدول الاقل تقدما
وسيساعد هذا الاجراء
١٨ دولة في العالم على تحسين
مركزها على التعامل مع الفرص

التي يوفرها النظام التجاري.
وقال بريشان: «من الالام التي
يمكن للاتحاد الاوروبي ان يحد
بها تماما هو قدرته على اتخاذ

فوز من انتاب الهزيمة في اللحظة
الأخيرة».
واضاف ان هدف الاجتماع
الذي سيعقد السنة المقبلة يجب
ان يمنع افسار دول العالم فرجة

للتحول مجانباً إلى اسواق جميع
الدول للخدمة والدول الاكثر تقدما
على نحو مناسب لها.

وفي ما يلي اهم ما فصلته
الدول الأعضاء في منظمة التجارة
الدولية أمس من قرارات في
الاعلان النهائي لمؤتمر ستافورد.

١ - حقوق العمال: تجدد
الدول الأعضاء دعمها باحترام
القواعد الاجتماعية الاساسية
المعترف بها دوليا، وترى ان
«الاسراع في تحرير التجارة يسهم

في تحسين الالتزام بهذه القواعد.
وترفض الدول الأعضاء استخدام
المعايير الاجتماعية لرفعها
حظا، كما لا ينبغي تعريض
الازايا الممارسة للدول النامية

للتفتيش الرواتب المنخفض.
٢ - تكنولوجيا الاعلام: ترحب
الدول الأعضاء باتفاق العديد من
الدول على السلام الرسمي
الجمركية، المقروضة على هذه

المنتجات، ويمكن الاعلان ان العديد
من الدول الأعضاء في منظمة
التجارة الدولية، والتي يبلغ
حجم التعامل فيها ١٠٠ بليون
دولار، والتي يبلغ حجم التعامل فيها
١٠٠ بليون دولار.



المصدر: الأمانة العامة

النشر والخدمات الخيرية والاعتمادات التاريخ: ١٩٩٦

من الدول اضمات اكثر من ٤٠٠
سنة الى قائمة الاممية للعقاة من
الرسوم التجارية.

٣ - المفاوضات التجارية
الجارية تؤكد الدول الاعضاء
تمهيداً للشؤون في شبكات
(أبريل) ١٩٩٧ الى اتفاق على
تحرير الخصومات المتكسبة
واللاسلوكية. وتؤكد انهما
ستستأنف المفاوضات الخاصة
بتحرير المبادلات في مجال
الخدمات المالية (مصارف
وتأمينات) في نيسان (أبريل)
المقبل.

٤ - البرنامج الزمني للمنظمة
يجب ان تشكل منظمة التجارة
الدولية عدة مجموعات عمل.
وستدرس المنظمة والعلاقات بين
التجارة والاستثمار المباشر
للمؤسسات في الخارج. وتامل
الدول الصناديق في اجراء
مفاوضات داخل المنظمة الدولية
في شأن قواعد مقبولة من
الجميع. ولم ترد أي إشارة الى
هذه القواعد في الإعلان بسبب
معارضة الدول الكاثمية. وستدرس
المنظمة والعلاقات بين التجارة
والمؤسسات والعقوبات التي
تعرض تحرير المنافسة بسبب
الاحتكارات او للتكاريكات. ويتعين
على منظمة التجارة الدولية العمل
به على تحقيقه في شأن تقاسم
الأسواق العامة.

٥ - جولة الأوروغواي ضد
الإعلان على ضرورة تنفيذ
اتفاقات تحرير التجارة الدولية
الموقعة في مراكش في نيسان
(أبريل) ١٩٩٤. يكمل بنوها
وهي تدعى على إنهاء العمل في
عضوية عشر سنوات بنظام
حصص الاستيراد التي تفرضها
الدول الكاثية على منتجات الدول
الكاثية.

٦ - الدول الأكثر لاءاً اعتمدت
الدول الاعضاء خطة عمل تهدف
الى تقديم مساعدة فنية، مزايدة
لهذه الدول لتحقيق اتفاق جولة
الأوروغواي المؤلف من ٢٧ ألف
صفحة.



المصر: الهيئة التشريعية

٢٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

قوانين جديدة مقترحة لحماية حقوق

المؤلف في عصر التقنية الرقمية

□ نيويورك -
من بيتر لويس

■ يُعزب حصار حول القوانين المتعلقة بحقوق الملكية وهي القوانين التي تهدف إلى ضمان حصول المبتكرين كافة من الاستثمار حتى أولئك الذين يصممون برامج الكمبيوتر على صناد مالي من ابتكارهم، كما تهدف إلى ضمان استعادة الناس إلى حد معقول من الابتكارات. لكن القوانين الراهنة ليست على الأرجح قادرة على خدمة الأغراض منها.

الحقيقة هي أن توسع الرأب في ذلك أن يقل نسبة من آخر ما غلبه المبرية مانون، أو صفحة كمبيوتر أو دليل هاتف، وإن يولد هذه كلها على إنترنت بمجرد تحريك أصبعه على فارة الكمبيوتر، وغالباً ما يفعل شخص من هذا القبيل هذا كله أو أكثر من دون الاعتقاد بحقوق ملكية المبتكر المفروض في القوانين أن تكفلها.

ولكن الآن، والمرة الأولى منذ بدا عصر الكمبيوتر الشخصي والإنترنت، يلقى خبراء حقوق الملكية العاملون في 16٠ دولة في سويسرا التي يبدوا صوغ مفاوضات دولية جديدة تحمي حقوق الملكية الفكرية في هذا العصر الرقمي.

مقترحات

ومن المقترحات في هذا المجال ما يرمي إلى حماية الأعمال الفنية والأدبية ومنها ما يرمي إلى حماية التسجيلات الموسيقية أو الصوتية، فيما ترمي المقترحات أخرى إلى سن قوانين ملزمة دولياً تحاول للمرة الأولى حماية حقوق ملكية قواعد المعلومات.

ويأمل الذين يصنفون هذا المؤتمر الجبيلوسامي برعاية المنظمة الدولية للملكية الفكرية في جنيف والذي سينتهي أعماله في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) الجاري في أن يخلقوا على ميثاق دولي أو أكثر من ميثاق واحد يحددون فيه ويضخون القوانين الخاصة بحقوق الملكية في عصر بات فيه بالإمكان تحويل كل ما يمكن

حمايته من حقوق فكرية إلى أرقام، وبات فيه كل ما يمكن تحويله إلى أرقام يمكن أن يُعَد تقريباً قوياً في العالم كله.

دور متغير

وتؤدي الولايات المتحدة لن لعب دوراً متغيراً لا محققاً أو مستكناً في رسم جدول الأعمال الرقمي على رغم أنه من غير البين ما إذا كان العالم سيقبل بما تطرحه من أفكار وحجج واقتراحات.

وسيطر وحدهما، الذي يراهم يرون ليمان مغرور شؤون حقوق الملكية الفكرية والمراكات المسجلة في الولايات المتحدة، ثلاثة اقتراحات ترمي إلى حماية الأعمال الفنية والأدبية والتسجيلات الموسيقية وقواعد المعلومات من تلحين يستخدمون هذه كلها من دون أن أو استغلال.

ويكتسب إن إدارة الرئيس بيل كلينتون وكبار المسؤولين في صناعتي التسجيلات والسينما يؤيدون بشدة الاقتراحات الأمريكية، بينما تعارضها بشدة أرباض مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات الأكاديمية والعلمية والاستهلاكية والفنية.

ولعل ما يدل على الصعوبات والمشاكل التي تحول دون إصدار قوانين صارمة فعالة، ما حدث أخيراً عندما نافذت الرسوم الكاريكاتورية شاري لارسون في شكل كوري (أون كير)، المحجوبين به الموجوبين في بلاد العالم كافة من استراليا إلى سويسرا مروراً بعدد كبير آخر من هذه الدول أن يتوقفوا عن نسخ أعماله.

فقد كتب لارسون أخيراً، في رسالة إلكترونية أرسلها إلى عدد من المحجوبين به، عدم إلى جمع أعماله وحولها إلى أرقام وتشرها إلكترونياً على اللا في العالم كله، دلويس البكم أن تحجبوا عن نظر ذي شأن سديد على الإنترنت.

شهدت الرسوم الكاريكاتورية هي أولاي التي حد ما، وتاب القن من الاسكن التي تذهب إليها هؤلاء الأولاد في الليسالي من دون أن يعلموني بها... وللشبهه الوثني لهذه الرسوم وهي في موقع غيري على الشبكة تسلط مقالة هاتفة في الساحة للكتابة بعد منتصف الليل من ظلي في يقول لي، أبي، إذا أعرف أنك لن تطرب لما تقول لك، فإن في مكان لا تحب أن أذهب إليه أو أن أكون فيه.

وما حصل أن عبداً من المحجوبين بالرسوم الأمريكي أحترم

رئيسه وأزال رسومه لكن مستخفي الإنترنت بكل روا على متاشدة الرسوم في شكل لآ على ترسم عقبة الاستفانة من اللغلق الحصر الجباني المعلومات والأقترحات.

وكتب أحد مستخدمي الكمبيوتر الجبالي على الموقع نفسه الذي ظهرت فيه متاعلة اللذان لارسون «لشكر وكان أجدأ يويخي ليما يحصل أصرار على تطبيق القوانين الخاصة بالحقوق الفكرية، فما هي الفائدة التي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

يمكن أن تجلبها من الشبكة الدولية إذا كان ليس بوسعنا مساعدته رسوم فاس سايدي (الكاريكاتوري)، أو الأصغاف إلى صوت من السيمسوت، أو حتى مساعدة صورة من مجلة مسوحة.

الترجمات

ويحاول مؤيدو الانترنت الأمريكية أن المؤلفات والأراء التي هي من هذا التسجيل هي من الدواعي الأمريكية إلى الحاجة إلى تفسير القوانين الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية بغية إيقاف الاتجاه الدولي المنطوق الملتزم نحو سرقة حقوق ملكية فكرية لصالح ليعملها إلى بلادين

الدولارات، ويضيف هؤلاء المؤلفون أن الحفاظ لابتكار مواد جديدة لأرضاء شهية بني المعلومات التحشيد الدولية الناشئة والشبابها سينزل من دون وجود حماية أقوى من الحماية الزائدة وأكثر فعالية للمبتكرين. ومن المؤكد أن كلفة هذه المبركات (القرصنة)، المتعلقة في خسارة (إيمسها) بيع المبركات، ستزداد في الأعوام المقبلة فيما تكتسب استخدام أجهزة الكمبيوتر الشخصية (الصانين) شبكات ذات سرعات كبيرة وتقنيات جديدة تسمح لمؤدبي المستخدمين بنقل الفلام سيميائية أو تلفزيونية كاملة وتسجيلات موسيقية طويلة ويتوزعها بسهولة تامة.

لكن متطوعي الانترنت الأمريكية يقولون إن تشي العالم لها هو بمثابة إزالة كلفة الميزان الذي الحساس الخاص بالقوانين الملكية الفكرية لصالح غير مسئلة المعلومات، وإعطاء صناعة الترفيه حقولا جديدة واسعة النطاق علما بأنها، هذه الصناعة، حاولت في يوم من الأيام التحول دون بيع مسجلات الفيديو (ولم تفلح).

ويقول آدم آيسفرو، المتطامن

التشريعي لجمعية المكتبات الأمريكية التي تعارض مثل أكثر من عشر منظمات أميركية للفرحات الأمريكية الخاصة بمساعدة دولية جديدة، ولذا نلاحظ في الحفاظ على قوانين هذه الميزان الدقيق الحساس لأن يعبر الجسر للوصول إلى القرن الحادي والعشرين إلا مالكو المعلومات ويبتكروها، ويضيف آيسفرو قوله إن اللغة التي صيغت بها مقررات الإدارة الأمريكية تلحق ضررا خطيرا بفكرة الاستيخدام العادل للمفصل الذي تسمح بنسخ محدود للمواد التعليمية بحقوق الملكية الفكرية، وتذهب المقررات، في رأي آيسفرو، إلى أبعد من ذلك في الإضرار إذ أنها قد تلحق نمو الانترنت وقد تشجع مفادي الانترنت على التجسس على زبائنهم وعلى رصد مخالقاتهم للقوانين الخاصة بالملكية الفكرية، وقد تحدث من الحصول على معلومات من أنواع السلي مختلفة مثل الوثائق الحكومية ونتائج المبريات الرياضية. ويذكر أن آخر اتفاقات دولية، تم التوصل إليها عام ١٩٩٦، وترى إلى حماية حقوق صريحة للموسيقى لتسجل أو لمبرامج الكمبيوتر على حد ما يقول ليمان.

ولا يوجد مما يتطلب من المفاوضات الأميركيين أن يستمروا معاً من إجماع الرأي العام الأمريكي، كما بل على ذلك التوصل إلى اتفاقات تجارية أفضل مثل اتفاق التجارة الحرة الخاص بضمير أميركا واتفاق وقائد.

لكن للتغيرات، المستندة إلى عدد كبير من المقررات التي يؤيدها ليمان وتأتي بها الخلفات في الحسمول على دعم من الكونغرس الأمريكي في وقت سابق من العام الجاري. أما للخطوة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التي تغطي قواعده المعلومات الخلق إلى أبعد بكثير مما تذهب إليه قوانين رابعة سارية المفعول خاصة بحقوق الملكية الفكرية.

(خدمة نيويورك تايمز)



المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

٧/ تقرير مجلس الشورى يدعو للاستفادة من شروط الجات في صناعة الدواء

أوضح تقرير لمجلس الشورى عن صناعة الدواء في مصر أن نسبة هذه الصناعة التي سوف تنأثر بحقوق براءة الملكية الفكرية طبقاً للاتفاقيات لا يمكن أن تتجاوز ٦٪ من إجمالي الأدوية المنتج محلياً..
وأشار التقرير إلى أن الصناعة الوطنية للدواء تعطي حوالي ٨٢٪ من الاستهلاك المحلي والبالغ ثلاث مليارات جنيه سنوياً.

وأوضح تقرير مجلس الشورى عن صناعة الدواء في مصر أن نسبة هذه الصناعة التي سوف تنأثر بحقوق براءة الملكية الفكرية طبقاً للاتفاقيات لا يمكن أن تتجاوز ٦٪ من إجمالي الأدوية المنتج محلياً..
وأوضح التقرير الذي أعدته لجنة الصناعة والطاقة بضرورة التمسك بالمرحلة



المصدر: الحياة اللبنانية

٧ ذى القعدة ١٩٩٦

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشرق الأوسط ضد العالم؟

شهدت الأيام القليلة الماضية حدثين كبيرين لم يجرهما الشرق الأوسط أبداً اعتماداً على منفادورة، وفي مؤتمر منظمة التجارة العالمية، قرر ٢٥ بلداً اتفاقاً لتزج الحريات التجارية من سلع الكمبيوتر والمنتجات الزراعية والاتصال والمعلوماتية. وهذا الاتفاق الذي يبدأ العمل به في العام ٢٠٠٠، يحاول تداركاً تجارياً قيمته قرابة ٥٠٠ بليون دولار سنوياً. أما الدول التي أقرته، فمحصتها من التجارة العالمية في تقنية المعلومات أكثر من ٨٠ في المئة من مجموعها. في عدادها الولايات المتحدة واليابان ونسور آسيا.

والنتيجة المضمخمة هذه هي ما يتعلق بالتداول التجاري، مستبعداً حتى على النحو الاقتصادي العالمي نظراً إلى انخفاض أسعار السلع التقنية، واتساع استخدامها بالتالي، حتى البلدان الأوروبية التي أقرت الاتفاق، وأمدت على الشار الصناعية التي تهيئها منه، مصحورة بتراجع أسعار المواد التقنية عموماً. وهذا مع العلم أن البلدان المذكورة مستزادة قيمة مستودعاتها إلى صارتها، لأنها أكثر استهلاكاً للسلع هذه منها لتتجأ.

أما الحدث الثاني فكان قمة بين التي جندت موعد العمل بالعملة الموحدة، وحتى لو تفرس الإيجاز سنة أو سنتين، أو أكثر قليلاً، من لتاريخ المحدث (١٩٩٩)، يبقى أن الأسود مسطرة في هذا الاتفاق.

وجاءت التصاميم للقرعة كلفة والهيوة لتتأ إلى المستقبل، أو ما يُراد له أن يكون. إذ حلت الرسوم الجمركية والتفويض التي على شيء من ترميز أصولها، محل المعلومات التقنية والطبية للقرارة للكم والقصور والممارك.

لكن ثمة من يريد لهذا العالم الذي يتدخل ويتوعد أن يفي عوالم كل منها يستقل بذاته. فـ هؤلاء العالم يعض في حل مشكلاته، متجاوزاً مكراته الخاصة لصلصة كراتيات جامعة جديدة. وعندها، في الشرق الأوسط، يستمر تباين تباينهم في تسهيلات في أحط لتأسيسات التقنية المتدلية، القائمة على تميز نوعي بين شعب وشعب ومعاملة ومعاملة. ويتباطأ في شأن الخليل، ويضج على الاستيطان والاتفاق عليه، ويحاصر رام الله ومالدها جميعاً. وأخيراً التسوية كلها في محب الترويج والتفرد الكراهية حيث أمكن تشورها.

وإنه نفس تباينهم في لثقافة، فإنه وجد شاكته في الأساس العربي ممن تلتها صلياً رام الله الأرمنية، وربما هددا نظام نيسان (أبريل) الماضي على الجهة اللبنانية - الإسرائيلية.

فهذا، عتقاً، يراد لتأخر أن يحكم سمجهاً، فيزدهو بالتصاريك في الشرق والتفويض، ويهبط بالمعيرة والعربية لغوية واحدة طامعا أن لا.

لكن تسعيم الكون هكذا، والفراس خط يلقم إلى ما لا نهاية، وأخر يتخلف إلى ما لا نهاية، أمر تسيطي لا يئني عليه دائماً. وما هذا الهند وينفلاش لتجمان في التوصل إلى تسعة مياه نهر الفاتح بعد عشرين سنة من الخلاف. وأنا بعض ما يبعث على الاستئذان في الاتفاقات الدولية، بما فيها الأمريكية، لسلوك إسرائيل في الدلائل العرسية لتلبي الأردن منة من السلاخ التليل للشرق الأوسط يصعب أن يترك هكذا، وإلى الأبد، كاه ضد العالم، محكوم بيسار أكثر غير مساره. إلا أن القصة الفصل بطبيعة الحال كلمة أهل الشرق الأوسط عرباً ويهوداً.

حازم صاغية



المصدر: (الإم) - رام

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مؤتمر «سنگافورة» وحرية التجارة

على الرغم من السمعة السيئة التي أصبحت تكتسب بها مؤتمرات القمة العالمية خاصة بعد انعقاد عدد كبير منها مؤخراً، ولم تحدث أية آثار على صعيد القضايا المطروحة عليها كلمة للقاء والتنمية الاقتصادية وغيرها، إلا أن مؤتمر سنغافورة يعد استثناء من هذه القاعدة خاصة بعد أن نجح في صياغة اتفاق خاص بإلغاء الرسوم الجمركية على منتجات تقنيات المعلومات سريعة النمو والتي تقدر سوقها العالمية بنحو ٦٠٠ مليار دولار سنوياً.

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي تم في هذه القمة من جانب العالم الثالث خاصة بعد نجاحهم في تاجيل الموضوعات الأكثر حساسية بالنسبة لهم مثل قضية العمالة والبيئة والحقوق الاجتماعية وغيرها، إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة دراسة هذه المسائل دراسة متأنية وبالقوة لوضع إطار التحرك المستقبلي من جانب العالم الثالث في هذه القضايا، وذلك لأن ما حدث في سنغافورة لا يخرج عن كونه مجرد تاجيل لهذه المسائل وليس إلغاؤها، خاصة وإنها ستحدث آثاراً عميقة على تركيبة هيكله صادراتها من السلع والخدمات.

وبالتالي ذلك غير تعزيز دور الاحتكارات باعتباره يمثل الاستقرار التجاري للعالم الثالث، ويعمق الآخر ينبغي أن تناضل بلدان العالم الثالث من أجل زيادة فعالية هذه المنظمة ومشاركتها أكثر فاعلياً فيما يتعلق بالسياسات التجارية المستقبلية، خاصة وأن العالم الثالث لا يملك الإمكانيات العلمية التي تؤهله لتأقلم أمام التغييرات المطروحة على الساحة التجارية العالمية.



أصاح البيرونيان:
قضية

[illegible]

تاریخ

[illegible]

عبد الجواد علي

[illegible]

الطلاب في مدينة بنغازي، وهو ما يجعله مصدر قلق كبير للسلطات الليبية. ويذكر أن هذا الهجوم هو الثاني من نوعه في غضون أسابيع قليلة، حيث تم إلقاء قنبلة أخرى في نفس المنطقة في شهر مارس الماضي. وتأتي هذه الهجمات في سياق التوتر المتزايد بين الحكومة الليبية والجماعات المسلحة في المنطقة، خاصة في ظل استمرار الصراع في ليبيا.



المصدر: الإحصاء العام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ رجب ١٩٩٧

ولكن نفيول الانتاج الاسرائيلي للمسال
ويصغر نال لسان الانتاج الوطني الارمني
لدي في تراجع مستعدة ليدولون في ان
تلافت، واستعدت لفسوق التزنية حكرا
على الانتاج الاسرائيلي، وبالتالي يتمك
للتاج في التمسك وانتهى في ذلك لا تحليق
التي الازيا، وهو امر يلقى في مستلزل
المثل قلوبى الارمنى لصالح الاقتصاد
الاسرائيلي

إن- فالامر جد خطير، طيلة رؤية نواب
الشمس في البراز، وهو لا يبدل قلوبى أو
الاعمال، لأن السنوات تمر سريعا، وقد
نجد لنفسنا ليوكة أمام لفسوق إذا ماقلت
القضية عن الامعان نتيجة الانكسار والمويد
لخبري، والمثل يجب احداث كمعد من ان
ومعد الطقات والجهود، للدرسيه لركن
الاستعدادات لوفدية وتغويها وتخصين
جودتها وان تكون كل سمرا التي تحلق
ومديا القوي من اللغة في الانسواق المحلية
والدراية ان ملة اللغة في القبول في بلاد
أو لسمبال الانتاج القوي في أي بلد من
بلاد العالم وقد اوشك أن يكون هذا العالم
قوية واحدة لوب يتبها حديد قرعان
ولتكن بفسوق ثورة الاتصال والمعلومات



الصدر :
الجمهورية السورية

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٧ النشر والندوات الصحفية والمعلومات

الصين ترفض الانضمام لـ (الجات)

يكن د :
اعتلت الصين لمن وجامد بعد موقعة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية وكثرت مصعولة لتتأيدا على قلا عن دودجولونج رايوس قسم

التحولات الجارية في علاقات الصين مع الصين الى منظمة استراتيجيات
بمصلحة سياسية اختلف دوان طلبات مبلغ اونها من قبل دول متحالفة
اعالت قبول الصين بالمنظمة في الوقت الذي يملك فيه الصين جهودا
قوية لتفتش رسومها الجمركية .

نجاه مسئول نيجيري من انفجار قنبلة

لاجوس - وكالات الانباء
نجاه محمد مارو القائم العسكري
لر لاية لاجوس النيجيرية بعد انفجار
قنبلة اسفرت عن كسوف سيرة ضمن
مركبة ... كركت مسافر لاية نيجيرية
ان ٢ انفجاس اسفروا في الحفلات
بالاضافة الى بعض الاضرار وبعض
الجنود القاتلة من مكان الحفلات بعد
الحفلات القاتلة من نوعه في لاجوس
عائل الاسابيع الثلاثة الماضية .



المصدر :

التاريخ : ١٤٩٢ هـ

النشر : المجلات الصحفية والاعلاميات

١ لجنة من وزارة الإعلام لتابعة تطبيق أحكام اتفاقية الملكية الفكرية خطة لبحث الحقوق المهددة بالخارج واستغلال المصنفات الفنية ما ليا



صلوات الشريف

الخطرات والية تطبيق حماية
أحكام قانون حماية حق المؤلف
على ضوء تطبيق الأحكام الواردة
بالاتفاقية وتعميمها لاسناديا
واداريا وتربويا. وأشار على خلال
الي ان اتفاقية التجارة الحرة
بحقوق الملكية الفكرية تأتي في

الحد علي عبد القادر خلال وكيل اول وزارة الاعلام علي دور الوزارة في
الحفاظ علي حقوق الملكية في ضوء اتفاقية. الرئيس، حيث يركز الاهتمام
العالمي في الوقت الراهن في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية
حول تنفيذ نتائج جولة "ورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف
وما ترتب عليها من مسارات تحدد أسس التجارة الدولية الحميدة. وقال
وكيل اول وزارة الاعلام انه نظرا لان الجاد الانعازة والتقليديون في مقدمة
قطاعات الدولة المعنية بحقوق الملكية الفكرية وبالأذات في مجال حقوق
التأليف لكيلاية التعامل مع مستجدات الاتفاقية وينظر الي ما يتوافر لاسر
من ثرائ فكري وحضاري ضخم في هذه المضمار. . فقد إضمر مجلس أمناء

الحقوق المهددة في الخارج والتي
تمثل ضياعا لحقوق الاستغلال
المالي للمصنفات الفنية المصرية
ولذلك علي ضوء تعاقبات الاتحاد
الخارجية معززة بالأرقام.
وقال وكيل اول وزارة الاعلام ان
خطة اللجنة اشتملت كذلك علي
بحث موضوعات انماط التعاقد
الفني التي يمكن ان تجنيها مسر
من خلال تطبيق أحكام الاتفاقية مع
الدول الأكثر تطوروا وكذلك

الحد الانعازة والتقليديون بناء
علي توجيهات صلوات الشريف
وزير الاعلام الرادرا بتشكيل لجنة
تضم نخبة من المختصين لتابعة
تطبيق أحكام الاتفاقية في مجال
حقوق التأليف والآثار المرتبة
عليها. وأكد علي خلال رئيس
اللجنة الخاصة بالاتفاقية الملكية
الفكرية بوزارة الاعلام ان اللجنة
اعتمدت خطة عمل اشتملت علي
بحث عدد من الموضوعات منها



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتهاكات تتعرض لها هذه الحقوق في الخارج بإرتكاب جرائم تكليد المصطلحات ونسخها دون إذن واضار الى انه لا كانت اتفاقية التجارة قد ولدت مستويات لحماية حقوق المثالي كحقوق المؤيدين ومتلقي التسجيلات الصوتية وفيصلات الاذاعة وتنظيم كامل لوسائل حمايتها على الوجه الوارد باحكام الاتفاقية الا انه قد يترتب على تضرير التجارة في الملكية تحديات كبيرة تواجه المجتمع المصري وقال وكيل اول وزارة الاعلام ان من اهم التحديات التي تواجه المجتمع المصري زيادة حدة المنافسة مع المنتج المحلي نتيجة التوسع العلمي والتكنولوجي والقدرة الفنية الغربية وخاصة الأمريكية بل وتحويل المنتج المصري الى منافسة غير متكافئة مع هذا المنتج الجديد.

امار تنظيم دولي من خلال اتفاقات ملزمة في إطار منظمة التجارة العالمية باعتبارها احدي ركائز النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتختلف من باقي الاتفاقيات الدولية في انها تأتي باحكام تدمج بالمصالحية لتسوية المنازعات الدولية وأوضح وكيل اول وزارة الاعلام انه لما كانت احكام الاتفاقية تشمل جميع انواع الملكية الفكرية فإن ما يعنى اتحاد الاذاعة والتليفزيون بقطاعه وشركائه هو حقوق المثالي حيث يمتلك الاتحاد ثروة خائلة من حقوق الاستغلال المالي لجميع المنتجات الفنية والادبية التي ينتجها او التي الت اليه حقوق الاستغلال انواع تسلي من المصنفات سواء التسجيلات الصوتية او الافلام أو المواد الاعلامية والتليفزيونية نتيجة



المصدر: التأجيل الطبي

للتشخيص والعلاجات الحديثة والآليات

حرب الدواء مشتعلة بين الشركات الأجنبية والمصرية بسبب الجات

الأجانب يفضلون «التريبس»

والمصريون يتمسكون بفترة سماح



وخطر الأهمية القضية التي تمس صحة المواطنين التقت «العالم الجديد» بالـدكتور شروت ياسين رئيس جمعية مفتحي الأدوية ورئيس شركة «كامون» للأدوية الذي أكد أن التنازل عن المهلة يعني حرمان المريض المصري من إمكانية تصنيع أحدث الأدوية التي تظهر خلال فترة المهلة ممالياً وببعضها بأسعار مناسبة. وحارب الدكتور إبراهيم الطلبة و7 أطباء مصريين بـ140 جنيتها وتدرس شركات مصرية إنتاج مثل له بواقع 30 جنيتها. ويضيف أن تنازلاً عن مهلة «التريبس» يعني منع الشركات المصرية من إنتاج هذا الدواء قبل مرور 20 عاماً.

□ كتبت - أميمة عبدالوهاب: اتسعت حدة الخلاف بين شركات الأدوية المحلية والأجنبية العاملة في مصر حول مهلة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية «التريبس» الملحق باتفاقية أوروفاي لتحرير التجارة الدولية والتي تلزم على تحرير تجارة الخدمات. وكان المسارح المصري قد نجح في الحصول على فترة سماح مدتها 7 سنوات من تطبيق أحكام «التريبس» على قطاع الدواء مما جعل الشركات الأجنبية ترفض حملة لاقناع المستثمرين بالتنازل عن هذه المهلة التي تمتد حتى عام 2005 بحجة أن التنازل لن يرفع أسعار الأدوية في مصر لأنه سيحمي الأدوية التي يتم إنتاجها في مصر بعد وضع الاتفاقية موضع التنفيذ ولا تؤثر في الإنتاج الحالي.



المصدر: العالم الجديد

18 ديسمبر 1991

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تسفر هذه التجربة عن تنفيذ أية تمهيدات رغم
مضى 32 عاماً على انشائها مضى إلى إحدى
هذه الشركات التي التزمت عام 64 بإسعال
200 ألف جنيه شاركت فيها الشركة المالية
الأم بـ 60٪ ونجحت خلال هذه السنوات في
تحويل 320 مليون جنيه إلى الخارج من فروق
أسعار الفخاسات ما بين السوق ومصر الشركة
الأم التي تديرهم على الفراء منها بالسعر الذي
تقرضه أي أن هذه الشركات تعمل لصالحها
للط ولا تطور صناعة الدواء بمصر
وطالب رئيس جمعية منتجي الأدوية بأن
تراعى اتفاقية والترييسه للفروق بين دخل الفرد
في الدول الغنية ومثيله في الدول النامية والفقيرة
وأن يتم تحديد سعر بيع الدواء لكل دولة طبقاً
لدخل الفرد فيها لأن الدواء سلعة ضرورية
لا يستغنى عنها المريض.. وهل تركة يموت إذا
لم يستطع دفع ثمنه؟!

واضرباً أن هناك دواء
مستورداً لمعالجة اللقمة عدد
مرفس الصرطان عبارة عن 10
القرص تباع بـ 428 جنيه، وآخر
لمنع طيرد للكل للزوجة يكلف
المريض 1760 جنيه شهرياً
طوال حياته وكلها أدوية يمكن
تصنيعها محلياً بساقل من ربع
الثمن في حالة استثمار محلية.

كما نفى الدكتور ياسر جنية
الشركات الأجنبية في الاستثمار
بمصر إذا خدمت حماية منتجاتها
بالغاء المحلية، وقال إن تجربة هذه الشركات التي
بدأت العمل في مصر خلال فترة الستينات والتي
تمهدت في عقود تأسيسها بنقل التكنولوجيا
المتطورة وتصنيع الفخاسات الدوائية محلياً لم



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٩ للدراسات والصحفية والعلوم

عنايت الطفل والعائلة
نقطة استفادة ... وأبطال المدارس !!
الطفولة .. بعد حقوق الإنسان ؟

بسم محفوظ الأنصاري

شاع وصف .. « العالم قرية الكترونية صغيرة .. »
 والصحيح .. أن العالم أصبح « مسرح خذل صغيرا .. »
 يمكن « منته .. » وتجميعه في إطار شاشة تيلزيون « بوصة .. » أو أقل ..
 يمكن استعراض وقاعته وإحداثياته ، في شريط الفيديو ، لا يستغرق دقائق ..
 يمكن أن تعيش ، الفرحه ، أو مأساهه ، في نفس اللحظة ، ومن خلال صور حية على الهواء ، بألوانها الطبيعية ، وبأبطالها الحقيقيين

□ « حكاية .. مع الكبار .. »

وحكاية اليوم .. من « جبل العولمة .. » أو من عصرها ..
 □ أرادت نقل الحكاية بوقائعها الأصيلة من « استفادة .. » هذا العصر الأسوي الشرس ..
 .. فلماذا بي منهج « غريب .. » ، نسو الأبطال الحقيقيين .. وبحثا عن الأصول والجنود ..
 □ أرادت الحديث ، عن قصة من قصص « الفيل الطمس .. » ، وقد أصبحت حقيقة واقعا ..
 وقد تجاوزت تطبيقاتها ، وأدواتها وتكنولوجياها المعاشة والمستخدمة ، خيال الحاليين والمبدعين ..
 - فلماذا يشارق في « المولدrama .. » في رواية



الصدر: الجهورية

التاريخ: ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

في إطار « منظمة التجارة العالمية .. » منذ إعلان قيامها عام ١٩٩٤ ، بدلا « للجات .. » ، ويعد بطوات من المفاوضات الصعبة والمتعقبة .. بين ..
● فريق « الشمال الغنى .. » الذي يريد أن يستكمل « ثالث .. » السيطرة ، على « التجارة العالمية .. » ، بعد سيطرته على الاقتصاد ، والنقد والعمال ، من خلال البنك الدولي ، وصندوق النقد ..
● وبين « جماهير .. » ، لقراء « الجنوب .. » من دول العالم الثالث ..
وكانت « أوزجواي .. » ، وكانت « مراكز .. »
ولمات منظمة التجارة ، لتفتح الحدود .. وتسطح الحواجز ، وتزيل التعريفات ، والجمارك ، وجميع « نظم الحماية .. »
- المشروعة ..

- وغير المشروعة ..
□ إلا أن الفكرة التي حلقها فلسفة « العولمة .. »
والانتماء ، داخل نظام الاقتصاد وتجارى ولقد واحد ..
والاجاز الذى توصلت إليه الشركات والمؤسسات العابرة للحدود .. المتعددة الجنسيات ..
والهيمنة والسيطرة ، والتحكم ، التي تجمعت حولها ، وأوراقها ، في أيدي هذه القوى الرهيبة ..
التي تمتلك التكنولوجيا .. والعلم .. والعمال ..
وتدير امبراطوريات الصناعة ، والزراعة والخدمات ..
هذا الاجاز والسطوة .. ويمتلئ سريع ساحل ..
جعل اتفاق « مراكز .. » الخاص بقيام منظمة التجارة العالمية ، بقواعده ، وأحكامه ، ويلوذه المطقة ، والمتفق عليها .. « موضحة قديمة .. »
جعله غير مناسب .. وغير كاف لإدارة « امبراطوريات » تكون .. تحت مسمى العولمة ..
وهذا كانت أهمية « مؤتمر ستانفورد وحكاه .. »

.....

في مدينة « هراي .. » عاصمة زيمبابوي .. ومنذ الآن من شهرين ..
اكتشف الرئيس مبارك .. وصحية من زيمبابوي العالم الثالث زعماء الجنوب ..
مايجرى الاعداد له .. وما المعلنات التي عليه : عند أهل الشمال ، ليتم فرضه على العالم في مؤتمر للتجارة « بمينغافورة .. »
والنقد المؤتمر بالفعل الأسبوع الماضي ..
خطر مبارك ، وصحية من الرؤساء المشاركين في قمة هراي ، ممثلين لمجموعة ال ٦٥ ، من أهل الجنوب ..
وهدروا من هذا التوجه الخطر الذي يحاول الشمال برفع العالم



تحتوي ..

● حذر مبارك ، من : ..
« معايير الحماية .. » الجديدة ، التي يريدون في العمل
القنى ، فرضها على الجنوب الفقير ، باسم « الإنسانية » ،
وحماية الطفل .. بحيث لا يسمح بالعمل للأطفال في سن الـ ١٤
سنة فأقل ..

« معايير المناصفة .. » الشريفة .. والتكلفة الاقتصادية
العائلة .. ١١ ، التي تفرض على دول العالم الثالث ، رفع أجور
العمل ، وتكلفة الإنتاج ، الخاصة ، بالمرهات ، والأجور ،
الى نفس مستوى مثيلاتها في الدول الغنية المتقدمة ..

● حذر مبارك ، في قمة مجموعة الـ ١٥ في العاصمة
الزيمبابوية ، هارارى - وأقبل مؤتمر سلفافورة بحوالي
شهرين - من التدخل في الشؤون الداخلية للدول .. التدخل في
أمر ، تتعلق بالسيادة والاستقلال ..

وذلك عن طريق ما أسموه « بالشفافية .. »
« والشفافية .. » بالمناسبة ، أحد « معايير .. »
ومصطلحات « عصر العولمة .. » البراقة ، والجاهلية ..

المهم أن الشفافية التي يطولها ، ويولون ، ضبطها
والتحكم فيها ، تضى التدخل ، في العقود ، والتعديلات ،
والتفويضات ، الحكومية ، فيما يتعلق بعقود « المشروعات
الكبرى .. » في أي بلد من البلدان ..

وهي عقود يعبر عنها ، وحالة الدول النامية ، عقود
عالمية ، مفتوحة للشمال القادر والمالك لأنوات البناء
وتكنولوجيات التمييز .. الشمال الماسك « بوحافظ .. »
الكون المالية والتفدية ، واستثماراتها ..

وحجتهم لهذا التدخل .. وبعوتهم لهذه الشفافية
« بريئة .. » ، أخلاقية .. ، نبيلة المقصد والهدف ..

ومنطقهم .. أن الشفافية تقطع دابر الفساد .. تسد الطريق أمام
الرشاوى والعمولات .. !!

● حذر مبارك أيضا ، في هارارى .. من الضغوط ، التي تمارس
على اقتصاديات الدول الفقيرة ، دول العالم الثالث .. من أجل فتح
الحدود التجارية .. وتقليص التعريفات الجمركية ، واستقاط
سلطات السماح الموروثة في اتفاقية مراكش حول حقوق الملكية ..

حذر الرئيس لأن هذا « الانفتاح .. » غير المنظم كاسح
« كالمسبول .. » .. يكفل الصلاحيات الوئيدة .. يخلق فرص العمل ..
يؤدى على النشاطات الوطنية .. يرفع أسعار السلع والخدمات ..
يؤدى الى الهبشات الاقتصادية والاجتماعية ..

محسوبة وغير محسوبة ..

● ● ● ● ●

في مؤتمر التجارة في سلفافورة ..

« كانت سيناريوهات العمل محدودة .. »

« وأولويات الحركة مفرقة .. »

« والأهداف « والصفقات المتكافئة .. » ، محددة ومطلق عليها ..

« كل ما يسمى بتجارة «تكنولوجيا المعلومات .. » هو « الجائزة
الكبرى .. » ، المطلوب من المؤتمر « خلقها .. » على « جماعة



المصدر :

التاريخ :

التحكم والسيطرة ..
لأمريكا .. كندا .. اليابان .. ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي
الخمسة عشرة ..
« الكفة » .. المطلوب التسامح ، قبلها ..
٦٠٠ مليار دولار في السنة ..
● قبل نهاية القرن .. كمثل قيمة الكفة « ثريون ٢٠٠ مليار
دولار .. والقرن العشرين بالمقارنة ألف مليار ..
« الكفة » .. التي تحدث عنها في حجم تجارة أدوات
وخصائص ومكونات « تكنولوجيا المعلومات » .. في العام
الواحد ..
من كمبيوتر إلى الرقائق الإلكترونية ، إلى المحطات الفضائية
وخدمات الإنترنت ، والفاكس .. إلى غير ذلك كثير ، يصل إلى
حوالي ٣٠٠ سلعة ومنتج ..
أمريكا صاحبة القيادة والسيطرة في هذا المجال .. هي أكبر
منتج وأكبر بائع لهذه البضاعة .. أكبر شركة ، ولها أضخم نصيب
في صفقات الـ ٦٠٠ مليار دولار سنوياً الآن ..
الـ ثريون ٢٠٠ مليار بعد ٥ سنوات ..
يأتي بعدها .. اليابان ، وكندا ، وهد من الدول الصناعية
والهند والصين وغيرها ..
١) كان المطلوب من الدول في ستينيات القرن ١٩٧٠ أن تسقط كل
التعريفات الجمركية على هذه التجارة وفق جدول زمني يمتد على
أربع سنوات ، من الآن وحتى العام ٢٠٠٠ ..
.. نجحت أمريكا في تمرير الاتفاق ..
.. سادتها أوروبا الموحدة ، الـ ١٥ دولة ، نظير صفقة واضحة
.. صريحة محددة المعالم والأهداف ..
صفقة تقوم على :
● موازنة دول الاتحاد الأوروبي .. وهي أكبر سوق مستهلك في
العالم لهذه التكنولوجيات .. على أسقط التعريفات الجمركية ..
● مقابل ، استبعاد المنتجات الإلكترونية من هذه القائمة ..
واستبعاد ، سلع الترفيه والتسلية بما فيها الاستوديوهات ..
المقابل أيضاً .. إن تخفض أمريكا .. التعريفات الجمركية على
المشروبات الروحية والخمور « البيرة » ، والبضائع ..
الويسكي ، والبنيد والفلوفا ..
« صفقة » متوازنة وصريحة ..
ومن الاتفاق ، رغم أنه لم يخط الأمل في موازنة ٢٨ دولة ، هي في
الحقيقة تمثل ٨٤٪ من حجم تجارة « تكنولوجيا المعلومات » ..
أعترضت دولة صغيرة .. « لمر صغير لفرن » .. هو
ماليزيا .. حدد سكانها أكثر من الـ ٢٠ مليوناً بقليل ..
والسبب هو أن نصيب ماليزيا وحدها من هذه التجارة ٦٠٪
سنوياً ، أي ما يوازي ٣٠ مليار دولار صادرات إلكترونية فقط ، كل
عام ..
أعترضت الصين ، والهند ، وتايوان ، والفلبين ، وغيرها من
شركاء « الكفة » ..
لأنهم خطورة الأمر ..
بعد هذا الانجاز العظيم الذي حققته أمريكا واليابان وكندا
وهم مجموعة الاتحاد الأوروبي ..
انتقلوا إلى باقي « المحظورات » ..



المصدر: الجمعية الوطنية

التاريخ: ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

دخلوا في المنطقة التي حذر منها الرئيس مبرور في قراره .. واستطاعت مصر ودول العالم الثالث ، أن توقف تقدم « كاسحات الشمال » ..

سواء ما يتعلق بمعايير وقياسات الأجور ، والمقاصبات الإنتاج ، والمعاملة العادلة ...!!
وما يتعلق بالمعالة ، ومشاركة -الصبيبة- .. في سوق العمل ..
حماية للاستراتيجية المعطية ..
أو ما يخص « الشفافية » ، وقواعد الوكالة والتفويض الحكومي في التعاقدات والأعمال .. « محاربة الفساد والرشوة » ..!!
وهذا « الملف الأخير » .. يذكر في ملف « حقوق الإنسان » .. فلا أحد ضد حقوق الإنسان .. ولا استخدام والاستغلال .. السيرة ولكن .. نحن ضد « الاستخدام والاستغلال » .. السيرة وغير البريء ، لمثل هذه القضايا « اللينة » ..
ضد إثارها وتوظيفها في توقيعات مريبة ، ولاهداف سياسية ، وتجارية .. لا أهداف الهيمنة والسيطرة وقتل الآخرين ..
ففي سنوات الحرب الباردة .. في عصر المواجهة الحادة بين الشرق والغرب .. اخرجوا من « الدرع » .. ملف حقوق الإنسان ..

حق القول والتعبير ..
والنقد ..

حق التنقل والخروج ..
والدخول دون عوائق ..
وتحتلوا عن اسقاط ..
المواجز وإزالة الحدود ..
وتحتلوا عن السماوات ..
المفتوحة .. والانفصال ..
الحر ..

واستطاع ملف « حقوق الإنسان » .. أن يفعل ما لم تكن عليه أدوات الحرب .. وصور الطاباق الاقتصادي ، والمؤثر الجبري ..

استطاع « ملف حقوق الإنسان » .. أن يمسك الامبراطورية السوفيتية .. من المركز وحتى للتوايح ..
[الملف الجديد المرفوع هو « ملف الطفولة » ..
حقوق الطفل .. في التعليم والدرس .. في الصحة .. في بيت نظيف آمن .. ورعاية متكاملة .. حقه في بيئة تحمية ، تكفل له أن يعيش طفولته .. ثم « الحسر



المصدر: الجريدة

التاريخ: ١٩٩٦ / ١٢ / ١٩ النشر والخدسات الصحفية والمعلومات

من روايات القرنين الثامن والتاسع عشر ..

إذاً مع « بؤساء فوكور هوجو » .. ومع رابعة

« ديكنز » .. « أوليفر تويست » ..

□ أردت أن أطلع بالقراءة ، في عالم الكمبيوتر

والإنترنت ، ومساكنات « تكنولوجيا المعلومات » ..

المسيحة .. نلينا « السوبر هاي واي Super

High-way » ..

- إذاً ملتصق بالأرض .. مشدود إليها .. ملتصق

في مقالها ..

إذاً .. بكاء « بعض الحزن القبيح » ..

« وتظهر النوع من معنى » .. على أطلال أمريكا ،

وفرنسا ، وإنجلترا ..

- فالقرن منذ عام ١٩٧٥ ، بالخطهم ..

ولاحق الأطلال دون سواهم ..

... - الطلاق ، بدمار حياتهم الأسرية ..

بفقدان ، الحضان ، والرعاية ، والبيئة الصالحة ..

أطلال أمريكا وأوروبا بالذات ..

□ أردت الحديث اليوم ... عن الاقتصاد والتجارة ،

والسياسة .. عن « العولمة » .. والاتصاف

الاقتصادي .. والتعنية بالظلمتها ، التي لا تعرف ،

حدوداً ، وطنية .. ولا سيادة واحدة لرفية ..

□ أردت الحديث عن « المنطقية الواحدة ،

الشبهة » ..



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موتنة ... حطه في
التصويت ..
الغريب .. أن « حلق
الامان » .. لتصرك في
المناسبات .. مناسبات
للخلاف والأزمة .. حول
صفقة أو لسوء .. مع
الصين مرة .. أو ضد العرب
مرة أخرى ..
تكتلها « تلام » ..
وتليب .. ضد الصفاء
والافتقار ..
الغريب .. أن حق التلق
والسر .. والحدود المتقوطة
قد تاه وضاع بمجرد أن
سقطت اميراطورية
الصوفيوت ..

بل على العكس .. تحدثت اتفاقية منظمة التجارة العالمية
وتمثلتها .. عن « الانفتاح » .. في كل يوم .. عن الحدود
المطلوبة واسقاط الحواجز من كل فرد .. إلى آلة المعلومات
والهاء نظم العملية .. جميعها .. وكلفتها بأحجام وضمانات
ملازمة ..
لم جاءت عند حق التكال للناس والممتلكات .. من الجلوب إلى
الشمال .. ووضعت الحواجز والسدود .. والقامت المشابيم
المسلحة .. وولفت « الثوريات النقلة » .. لتقل كل من يحاول
الاقترب ..

● الغريب .. أن « ملف الطفولة المطفية » .. المرفوع قديم ضد
النيل الأسيرة .. ودون العالم .. لأنها تسمح بعمل الأطفال .. في
الأجور المخفضة .. التي تفر في النهاية على انخفاض تكلفة
الانتاج ..
هذا الملف .. لم نسمع عنه .. والخصار ضد العراق ويصعد كل يوم
عشرات الآلاف من الأطفال .. بسبب الجوع .. وبسبب عدم توفر
الدواء ..
لم نسمع عن هذا الملف .. والأمراض والأوبئة والجرب تزداد
أجاسيا بالملايين في القارة الأفريقية ..
وأظن هذه قضية تحتاج إلى « إبعاد » ..

■ أعمار .. بالاجسام ...

العالم يتصارع على « كعكة الكون » .. في التجارة .. في
الصناعة .. في الزراعة .. في العلم وفي الخدمات ..
وأظن « كعكة تكنولوجيا المعلومات » .. التي أفرنا لها معظم
حديث اليوم .. كعكة الـ ٦٠٠ مليار دولار .. والتي تستغل في قريلون
و ٢٠٠ مليار خلال سنوات قليلة .. نحن شاهد على هذا التكاثر
والتنصارع الرهيب ..



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ ديسمبر ١٩٩٦

أماذا .. ولقد أتته الرئيس مبارك: وعمل: وأتعا إلى ضرورة:
 للحاق بالعصر .. والانتماج في الاقتصاد والتجارة العالمية ..
 أماذا وقد حضر مبارك أطراف مؤتمر نيلفلسورة قبل أن
 يبدلوا ..
 أماذا لا لتقل دعوة الرئيس وتبنياته وتغيراته إلى مجتمع
 الأعمال .. مجتمع الطوار التكنولوجيا .. مجتمع الإدارة ومجتمع
 التجارة .. فتحاول لدول هذا العالم ..
 تحاول أن تأخذ « نصيبا » .. من هذا السوق المفتوح ..
 أماذا يصير مجتمع الأعمال والتجارة .. أن يقل « نيل » .. ملحقا
 بالآخرين .. عن طريق .. وكالة أو عمالة .. أو حتى لجمع « منتج
 غريب هنا » ..
 المطلوب .. همة
 - توسيع قاعدة الإنتاج
 - قاعدة تنظيمه كما وجوده
 - قاعدة قادرة على لدول مصر .. مسلحة بأدواته .. مدركة
 وأعية لمفهوم « التنافسية » .. بمفوماتها الحديثة ..

■ الملاحظة: ب ٢ مليون ... ■

وصلني بيان من الاتحاد المصري لمكاولي البناء .. يقول: « إن
 المهندس محمد محمود علي حسن رئيس الاتحاد الذي يضم « ألف
 مهندس .. «دعوى» .. يطلب فيها وقف القرار الخاص باتعاب
 الحارس القضائي علي « نفقة المهندسين » .. الأستاذ كمال حسن
 المعاني .. والمقدرة ب ٢٧ من إيرادات النقابة ..
 ويشيف البيان أن « الأستاذ الحارس » .. قد صيرف لتسليم ٢
 مليون جنيه خلال سنة واحدة تحت الحجاب ..
 فهل هذا معقول ..
 والمعروف أن أموال النقابات .. هي البترافات أعضاء لوقت
 الحاجة .. للأرامل .. والأيتام .. للشيخوخة .. والمرضى ..
 للمعاقات ولشؤون أسر الأعضاء ..
 والعقيلة .. بلأفت لا أصلي ..
 رغم أن حكما قضائيا قد صدر ببطلان قرار « الاتعاب » ..
 واعتباره كأن لم يكن ..

بنقوة الأنصاري



□ قمة سنغافورة

اللب مع الكبار ممكن ولكن!

إن منطقة التجارة العالمية لشبه الجزيرة أساساً لاستكمال وبالمية مشروع جبل لتجارة كلفوا، تحول إلى جميع أنحاء للدعوة دون دليل أو حدود فقد كان طبعاً أن يشر اجتماعها للقرارات الأولى إنجازاً جديداً على طريق تحقيق هذا الهدف. فإمر هذا مالياً وتجارياً واقتصادياً الدول الأعضاء في التكتل وسنغافورة في الفترة من التأسيس حتى الثلاث عشر من شهر الثاني اختلاصاً لهذا التوجيه أسواقاً منتجات تكتروياً الطورت حتى قبل حلول عام ٢٠٠٠. وأما ذلك الذي الاقتصادي والتجاري الكبير على أن مشروع شعور التجارة وسهر بخططه الفاعلة على الطريق الموعود بين حائلين. فإمر هذا على عدم إفساد هذا التوجه التوسعي فإن الدول للتكتل تكتروياً وأصبحت دولة لتسويق الدول الثانية لوفلت على خلف تسمية مظهر العمل من جدول العمل الذي بدأ في ذلك تمسكاً وأصدر البرلمان الهندي الهندي. والآن الجميع على أن منطقة العمل الجديدة هي الساحة اللامعة لحدث هذه القضية. غير أنه من الأكد أن يشر إصرار الدول للتكتل على ربط نفسها بتوجيه التجارة بما يسمى بتغيير العمل لتجارة الدول الأولى لتندم إلى التمرير إلى البنية تجاه للتكتل التجارية الزمنية في التوسيع. فمن التمرير إلى ذلك الدول - وخاصةً الآسيوية - تتبع سياسة تسمية مهمة هي رفض الأيدي العاملة المحلية بما يتيح لها طرح منتجاتها وسفر أيضاً في الأسواق الخارجية - الآسيوية والأمريكية - ليزيد الاندماج عليها. أما على تطلعات التكتل الاقتصادية والتكامل والتقليد لا تتصور أوروبا وأوروبا تجود القرن الثامن من ذلك البنية فكانت فكرة الحواجز غير المتحركة التي تراها الدول الثانية حيلة مديرة. حيثة لرفض إجراءات تجارية ليزن مكانة التكتل المحلي أمام للتكتل الأجنبي الرخيص. وإلى حالة قرار مديرة العملة لتسويق من حق الدول "التكتل" أن تفسد فكرة حرية يتسرب الساحة بحدوث الواردات الثانية من الدول "محرر التكتل" التي تكتل تحقيق

عاصر سلطان

الإنسان. ومن شأن هذه القضية أن تحرم دخول سلم الدول للتكتل واستغلال الاختلاف وأصبحت في إنتاج السلع التكنولوجية ومنع أعمال من مظهر العمل التكتل ومن حكمه للتكتل يتسعين طريق العمل زيادة الأجور. وإلى التكتل أن يكون من حق هذه الدول فرض أي إجراءات من شأنها حولة خلاف منتجات الدول للتكتل للتكتل بعمال العمل للتكتل لإسرها المحلية بما يشر والاقتصاد التوسعي.

هذه القضية الأخيرة التسمية غير التكتلية التي هي التي فرضت على الدول ذات الفدرات التكتلية للتكتل للتكتل بإمر التكتل مسجوع وإلزام بدفع استغلال قضية مديرة العمل حرية لرفض مديرة محلية عند منتجاتها في الأسواق الدولية فجاءت وفاء هذا التكتل والتكتل للتكتل.

والإجراءات المحلية لوجب والتي بل لتلك أن الدول الثانية - تكتروياً واقتصادياً - والآن نرى أنها تواجه موقفاً صعباً مديرة طوال السنوات الأولى لبناء النظام التجاري الجديد المستهدف. على تحسين المواقف والصين الرابع. إن هذه هي الوسيلة الوحيدة كي تتوجه الدول الثانية نفسها في موقف التكتل غير التكتل لا على قبول قواعد ومديرة التسمية التكتل. فالتكتل فصل مديرة العمل من تحرير التجارة العالمية ليس إلا حلاً وسطاً. موقفاً التكتل لتسويق التكتل بين التكتل. وأما ذلك وزير الاقتصاد التكتل عندما قال أنه كان يجرى أن تكون له الاتفاق لتد وكذا كبار والمدين حتى لاستغلال الدول الثانية.

وإلى هذه الدول من شأنها ذلك التكتل. وإلا ذلك من المرجح أن تتخذ موقفاً أكثر تحفظاً في اجتماعات الأمان الكلية لشهر القادم في جيل لوضع تفاصيل مراحل تحرير أسواق تكتروياً وأما ذلك ٢٠٠٠ للديمقراطية في التكتل التكتل.

وحتى في موت اجتماعات جيل واتن للتكتل التوسعي. وسلام فإن الاجتماع الثاني الأول، منظمة التجارة العالمية - التكتل أن يعقد عام ١٩٩٩ - سيكون أصعب من سابقة لأن مسؤولين تحرير أسواق للتكتل الزراعية. ويمكن التكتل في هذه التكتلات هي القوة الاقتصادية لتد حال من إفساد للتكتل العالمية التكتل مديرة ١٦٨ حتى الآن ما سيحدث جهة للتكتل لا مقلحات غير متوازنة التكتل التكتل مديرة وأما ذلك الدول القوية التوسعي من حجم جهة ولعل الاتفاق لتحرير أسواق تكتروياً للتكتل في قمة سنغافورة. ورغم أنه ليس هناك ما يبرر ذلك أن ولاية التكتل الدول الثانية والقاهرة إلى مديرة تحرير أسواق للتكتل الزراعية فإن التكتل قد يندفع في التكتل بعض التكتل على الأقل عند الاتفاق على جدول تكتل تكتل تكتل. إلى أن التكتل التكتل. الذين سيكون عدم كبير للتكتل - فرصة اقتصاد التكتل التكتل الاقتصادي التكتل.



الصدر: السيد رافع

التاريخ: ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ختام المؤتمر الدولي للسكر بالأخصر المطالبة بإنشاء صندوق لموازنة أسعار السكر لمواجهة الجفاف والإفراق

مطلات منظمة السكر لزيادة المائد الذي لشركات السكر
واقوية الملائك الطبية يوم مديد لراسات ويحود لتكويرها
منظمة السكر بهجمة أسهيدويون لشركات للمصرة للتدج
السكر
مركز المؤتمر قد ناقش : ١ - بمنا حول تغير منظمة السكر
وزراعة للماصيل السكرية، بالاشارة إلى عدد من الإيجاد
التيهية للخطا بمنظمة السكر واليهية وموتب التكلفة
الاقتصادية لزراعة الفحص والجنير ومنظمة السكر
والاحتياطيات اللازمة لمواجهة الآثار القوية على التغيرات
الجاء وأخير الاجتماع، وأكد الدكتور صليلين حجة ممد
معد لتكويرها السكر بجماعة أسهيدويون والمؤتمر أنه سيتم
خط مؤتمر عربي كل عامين لتناقش لعند الأبحاث الطبية في
مجال منظمة السكر مديرا إلى أن المؤتمر قد ناقش أيضا
الإيجاد الحديثة والاصوية والاقتصادية والبيئية في مجال
منظمات والتصاديات السكر

الأخصر، من عبد الناصر عارف ومحمد الخليل
السكر محمد رافع سمير رئيس جامعة أسهيدويون
المؤتمر، أن المؤتمر أصدر عدة توصيات طلب فيها ضرورة
النساء صندوق لموازنة أسعار السكر في عصر الجوع
بالافراق، كما طلب بوضع استراتيجيات لمواجهة الجوع
بالمصاصيل السكرية بشاره فيها الفاصول للتخصصين
بالمراكز الجعية والجامعات وشركات السكر
رئيس المؤتمر بتقرير منظمة السكر وأعمال للبيانات
الصحية للمرض، بالاتجاه للسكر إلى اللاهوس العالمية
أكد المؤتمر ضرورة التدعيم في زراعة المصاصيل السكرية
في الأراضي المستصلحة حديثا مع استخدام طرق الري
التطورة واستخدام الأساليب الطبية لفحص تكاثر البزاج
والاشارة إلى التدعيم في المنظمات الكفالية التي تقدم على



المصدر: الوفاق

التاريخ: ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قبل تطبيق «الجات»:

صناعة الدواء... في خطر!

التسارع في تطبيق
الاتفاقية يدمر صناعة الدواء
.. ويؤثر على الاقتصاد القومي

مصر تنتج ٩٣%
من الأدوية ببراءات
أحراق اجنبية..
٣٠ و ٣٠ مليار جنيه
للاقتصاد المحلي



المصدر: الدراسة

التاريخ: ١٩٩٧ م

[illegible]



المصدر : **المسوق**

١٩٩٦ م ٥ ربيع

التاريخ

النشر والتمهات الصحفية والمعلومات

كوك استحدثت مصورا ليهي هذا
لفطر الذي يوجد متاحة الدماء في
مصره سائل جيب عه الفهراء في
هذا الخلق.

مهلة

الكثيرة سمجة القلبي
الناظرين القهارى ومعلوم القامرة
تغير الى ان القالبه الجاه مخفي على
بده العمل بها عامان.. وهذه الاتفاقيه
تقدم مصفاة لاساسية على نظام
الاتحادية الحر وازالة القرواني القى
شع، مورو القيسات والتمهات بين
البل والذين القهور كجمر كيه

والفصريه
والمستورات
القمع من لولة
للتصوير الى
الجميع بالى من
الكله وروما
سوى سيماسية
الاشراق.. هذه
اللياقا طبعها
للكثافة
طبعات منذ
بغية عمام
والقن
القول القاسية
وجهت نفسها



د. عز الدين القندوزي د. سمجة القلبي د. سمجة القلبي

هذا ان يرضى لعه بعد الجاهات ان
يقوم بتسجيل الاغتراف ممتدا وان
تستفيد من الاثوية القى لها حماية
لانها ان تقبل القبول ايها بعد ذلك،
وسوف ندم طرق القلماني سرات
القاسم من تلقى الاثوية، واستغنى
الاثوية للقاسم حينها طبقا للنظام
الحالى.. ومع مرور السنوات القصر
سوف تكون ملازمين بالتميز الهراوات
القى تسجيل فى بالنا انة محضرين
عاما، عتدك صنع من تصحيح الاثوية
بدون ان مالكيها من القهرات
العسلاة للتمهات القيسات لانا
الوصية القى تصحيح الاغتراف
بالقارات على هذه المتاعه.

للك اسلطلب خلال القلماني
سرات القلمة تصحيح البحث القلماني
فى هذه الحالات بالذات حتى يكون
لانا برايات وطنية ومضى تصحيح
تصحيح القوية لتجبة لحيات خاصة
وتصحيحها للخارج والقلى المحمول
على علة صعية.

سؤال

وتغير الفكرية سمجة ان هناك
سؤال طرح نفسه الآن وهو، هل
استحدثت لولة روجل الاعمال
لرئيسية هذه الاجبات لاختيرة فى
سؤال الاثوية وترجيه استثمارات القيا
لتصحيح الابتكار فى سؤال الاثوية
للتحقيق القوان القلماني مع القول
الاخرى.. هذا الاستصمعة يجب ان
يكون هذا منذ عصر سرات على
الاول لان مصر صرف بعدة القلقية
وتصحيح استصمعة منذ عام ١٩٦٦،
وكان يجب الاستصمعة لها من قبل
وتصحيح الابتكارات والايحات فى هذا
للحال لكن هذا ان يصحده والقيل

لرسة كى تولقى لرئيسية القيا، وعلى
كل دولة لاسية ان تمان لادة القى
تعتبرها فترة صهيونية فى لفترة سماح
لعدم تطبيق الاتفاقيه خلايا.. واد
اعلنت مصر شمسها بالقدرة السحاب
كاملة وفى مدة عشر سنوات مخفي
مها عامان وفى لمانية لمرام.

لثاق

وتتصالح الفكرية سمجة
القلماني، ماضى الى فترة القلماني
وتقرى خلال هذه لادة لالتقزم مصر
وتجرح فى ملكية برايات الاغتراف
ان لم يسجل القرواني فى مصر..
وتستطيع ان تأسس مصانع لانتاج
الاثوية والقلماني دون بلع دلقه
ظان ان هذه الهراوات لم تستعمل فى
مصر ان سجلت عليها لفترة الامتكار
واسيحت ملكا للجميع بعد ١٥ عاما
وهى فترة سفيق لللكية فى القلماني
العام.. ومنظمة الاثوية خاصة على
برايات انقضت فترة امتكارها وظان

لثاق القلمانيات وقيل القلماني على
الاتفاقيه لانا ان تستطيع متاعه
للتصحيح الاجنبية خاصة اذا كانت
متعلقها مازالت فى المراحل الاولى
وهذا بلا شك سوف يورثى الى تكس
البيانات الوطنية وانتشار البطالة كما
ان يساعد هذه القول ان تكون على
مستوى الجودة والقسمه للساح
الولادة.

والخير الفكرية سمجة على ان
القول للتصحيح والقى على منتج مهلة
للتطبيق الاتفاقيه على ازم محالين
لها الا ان على تقدم ان تصفية القول
القوية حوت والقى على امكانات مهلة
خمس سنوات لتطبيق الاتفاقيه فى
مجل برايات الاغتراف بصفة خاصة
وهى سرات - تبدأ من ١٩٩٥ - ان
محلات برايات الاغتراف فى سؤال
الاثوية والقلماني القلماني والاثوية
والقرواني القلماني لان هذه الاثوية
يحتسب ان تعمل القول القاسية على



المصدر : **الصحف**

١٩٩٦

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. اسماعيل سلام



على ذلك إن الابتكارات تقريبا مستمدة وأن وجدت لتكون على المستوى المطلوب لأنها تحتاج إلى درجة عالية كفاءة، ودرجة من التكلفة الكبيرة. ودان إلى جانب الاستطوع أن يقدم أصولا للابتكارات التي لا يقل في نتائجها فاعية من مصدر تقدمت في الصناعة وليس في الابتكار لشحن شتت ٩٢٪ من الأدوية المطروحة في السوق المحلي، ولكنها لا يتكرر لها منها..

الذين سجن وجهه نظري -
لنقل الدكتور
سميحة - لأن
للطبيب أن

تحقيق : طارق نهاسي

في الترويج للابتكارات - طرأ
لتحسين الفاعلية - في حالة
تحتت صاحب الخبرة في ربح القليل
الذي يطلبه.. حيث لا يزال للأدوية
التي لا تستند ربما على ترخيصها
بشكل

الاستخراج
الصناعة الوطنية
مع التصرف
تتميزها بخاصة
ومعلا.. وإذا
على يقين أنه لم

يحدث منذ عام ١٩٩٩ أن استخدم هذا
الحل من جانب الدولة تطبيقا للقانون
١٢٢ والذي يضمن الترويج للابتكارات
الأجنبية في ظلها مشهورة للابتكارات

أما الدكتور من الذين يشتركون
الاستخدام ككثيرا في صناعة الأدوية في مصر
للترويج بصناعة الأدوية في مصر
شريعة تصنيع مقررات الصناعة
والطب بما يتوافق مع التطور العلمي
والصحة، حيث أنه في كثير من الحالات
الصناعة يطلب الدكتور من الشركات
التي يدرسها الطبية مختلفة عما
يدرس في شركات الصناعات المختلفة
للطباعة لا يتقدم بعين الصناعة
الأساسية بل يدرسها ككثيرا وهي
تتجه جهة وفكر لغيره.. لذلك يجب
الاعتماد بالقرارات وهي الهيئة

الأساسية للصناعات كذلك يجب
إشراك الكمبيوتر ضمن مقررات
الصناعة والطب مع الاهتمام بالبحث
الدواء بصلة عامة حيث توجد جهات
كثيرة لها دور في البحث الدوا ومنها
كليات الصيدلة.. لذلك يجب إنشاء
مراكز بحث في كليات الصيدلة
تخصص لأبحاث الدوا.. خاصة فيما
يتعلق بتصنيع الدواء العام.. ويجب
فتح خطة بحثية تشترك فيها جميع
القصاص كليات الصيدلة للتعامل في
مجال أبحاث الدوا.

كذلك يجب تعزيز الجهات التي
للأبحاث وذلك بإسعاد شركات الأدوية
في تمويل مثل هذه الأبحاث.. أيضا
الاعتماد بالدواء بحالت عامة إلى دول
العلم للتقدم للاستفادة من خبرات
وإن كانت هذه الدول في أبحاث الدوا
وجه عام وأيضا في البحث الدوا العام
الآن.. للصناعة.

وهو الدكتور الذين يرون في
الاعتماد من استغلال العلماء ذوي
الخبرة والكفاءة من دول العلم للتقدم
للاستفادة من خبراتهم ومن جهة أخرى
يجب الاهتمام بأبحاث الأدوية
الطبية حيث يوجد في مصر مخات
الأدوية من الأمثلة والمنتجات الطبية
التي يمكن استغلالها في علاج
العديد من الأمراض والوقاية منها.
ويؤكد الدكتور من الذين أنه
بالاعتماد بمرور أبحاث الدوا العام
يستطيع الابتكار لأن المصري صما
يوجد الإكالات والمئات للشطب ينكر
ويخلق، ومراكز البحوث بوزارة
البحث العلمي يجب الاهتمام بها من
التمهيد العلمية ولا تكون الأبحاث

لأنها ملهات الجبهات لتوجيه
الأبحاث للخارج وليس تصوري يجب
أن تضع أبحاثها مع الباحثين الأجانب
وتشاركهم في هذه الأبحاث ونشرها
أيضا مع الشركات المتخصصة في
الأدوية في الإنتاج ولديها خبراء يمكن
أن يقدموا النتائج كلها لأنهم سيجدون
النتائج العلمية المناسبة، وأن تعتمد على
هذه الشركات الأجنبية وأن يكون
ذلك مكسب بين مصابي الأبحاث
والمستوردين دولة أن شركاتها
ويستوف تتركز استثمار الأدوية في هذه
الحالة على كافة الأطراف المصري في
التأخرين ولذلك يجب إعداد كادر من
الممارسين المصريين من الكيميائيين
والصيدلة للوصول إلى أفضل مراكز
تطبيق.
وتطلب الدكتور صحة بالبحر

[illegible]

مرتبطة بالترقيات لأنه عندما تكون بهذا الشكل سوف يكون لهم الشاغل للبحث هو الترقية وليس البحث العلمي في حد ذاته، وفي مراكز البحث في العالم البحث يُلغى وقته وليس بالضرورة مطالعها بالوصول للنتيجة في وقت محدد بل يكون متناهيًا دون ارتباط بترقية!!

[illegible]

الذكور. وهو أحد أهم شركاء رئيس مجلس إدارة لصير شركات النفط، وهو عضو المجلس الأعلى للصحة العامة، وهو في الآن ذاته العضو المؤسس في المجلس الأعلى للصحة العامة. وهو في الآن ذاته العضو المؤسس في المجلس الأعلى للصحة العامة. وهو في الآن ذاته العضو المؤسس في المجلس الأعلى للصحة العامة.



المصدر : **البيان الاقتصادي**

٢٤ ١٩٩٦

للتشـر والخدمـات الصحفيـة والمعلوماـت التاريخ

دول منتدى التعاون الاقتصادي توافق على حرية تجارة تكنولوجيا المعلومات

□ لندن - من معن مخول

■ انطلق مؤتمر منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا - المحيط الهادئ الذي انعقد في الفلبين عن الانتماء، للرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي استطاع التاج أعضاء المنتدى للحمدة ببرام اتفاق بحلول سنة ٢٠٠٠ يسمح بحرية تجارة تكنولوجيا المعلومات بعد أن حوّل وزراء التجارة للدول الأعضاء عن الوصول إلى نظام حول الموضوع بسبب معارضة بعض الدول النامية وعلى رأسها ماليزيا والصين.

ووافق الأمر أن انتصار كلينتون ليس مره إلى عهد الدول المتقدمة في خليج سويك ببرام اتفاق تجاري يقر ما هو تأكيد للدول السائدة الذي تضطلع به الولايات المتحدة في شؤون العالم الاقتصادية بعد أن جرى شبه اعتقاد خلال الثمانينات أن هذا الدور قد بدأ يخبو عندما كان المساسة اليابانيون يفتخون بمرداء الشركات الأمريكية بالكمالي.

لكن عودة النشاط إلى الصناعة الأمريكية وللقرارات التي شهدتها الأسواق المالية في الولايات المتحدة المحصورة بتجديبات والشحن بفرض عقوبات اقتصادية على الدول الرافضة للقرارات والأعراف الدولية وهيبتها على منظمة التجارة الدولية كلها عوامل أعادت الاعتبار للدور الأمريكي للولايات المتحدة، وفي الأعوام الأربعة الأخيرة وصلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالضرورة لأنها بدأت تتدخل بالمشؤون الداخلية للأمم

العالمية بتبنيها بكن عضو فيها. كل هذه عوامل بلغت بالتسليم على الشركات الدولية إلى السعي لإيصال أصواتهم إلى هضبة الكابيتول (الكونغرس الأمريكي) والبيت الأبيض. وبدأ على الاتفاقيات التي وجهها بعض المتشاكمين إلى دايته قام رئيس الفلبين فيديل راموس الذي ترأس مؤتمر قمة المنتدى الأخير بدعوة ٤٠٠ رجل أعمال إلى حضوره بهدف إيصال أصواتهم مباشرة إلى السياسيين. وأقبل في المؤتمر الذي عُقد منذ تأسيسه عام ١٩٨٩ عن تقديم أي برنامج عملي يحقق ولو جزءاً من هدفه المعلن بخلق مجال اقتصادي مفتوح خال من الحواجز والتعريفات بين دوله ١٨ بحلول سنة ٢٠١٠ لسدول المتقدمة وستة ٢٠٢٠ للمالين. أنه مؤلف من دول تتناقص مصالحها وبالتالي يصعب إيجاد قواسم مشتركة يمكن في ما بعد تحويلها إلى قوانين تضبط أصول اللعبة التجارية بين دوله المختلفة.

لكن المتحمسين للمنتدى يقولون

بعدم جواز تطبيقه بالاتحاد الأوروبي لأن نمو معدلات التبادل التجاري بين دول «إيه و» والتدخل الاقتصادات غير محددة بالرغبتا التجارية كما في حال الدول الأوروبية ١٥ التي يتكاثف منها الاتحاد. وقد ازدادت نسبة التبادل التجاري بين دول «إيه و» من ٥٧ في المئة من معدل تجارتها العامة في الثمانينات إلى ٦٩ في المئة في عام ١٩٩٢. فاندماج الاقتصادات آسيا - المحيط الهادئ لتقبل على النشاط الاقتصادي وليس بواسطة الأطر التشريعية. من هنا نهم دعوة رجال الأعمال للمشاركة في مؤتمر ١٩٩٦ إذ أنه لم يكن لهم أي حضور في المؤتمرات السابقة. وتأتي مواءمة الأعضاء على قبول طلب الرئيس كلينتون بفتح الحدود والغاء التعريفات الجمركية أمام تجارة المعلومات لتصب في هذا الاتجاه. ويذكر أن حجم هذه التجارة العالمي

بلغ ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٥ وأن دول «إيه و» تستهلك منها أربعة أضعافها. وكانت الدول المعارضة لإخراج كلينتون كحجج من احتمال سيطرة الدول التي تمثل تكنولوجيا متطورة في هذا المجال أي الولايات المتحدة واليابان على أسواق «إيه و» لكن يبدو أن الفكرة القائلة بأن فتح الحدود سيخلق الجميع بما فيها آسيا الآن نموًا لأنه سيقال من كلمة استيراد التكنولوجيا المتطورة الضرورية لنمو اقتصادها.

وتبقى التفسيرات الاقتصادية وحدها غير كافية لتفسير الإجماع الذي حظي به الاقتراح كلينتون فواعي آسيا الإقتصادية والتطبيقات الاقتصادية والمالية إلى الصين وأعلن كلينتون عازية أن بلاده لا تسعى إلى محاولة احتواء بكن غير بناء حزام من التحالفات العسكرية بعدد من الأيان إلى الفلبين وإسرائيل وخلف من



المصدر : المراسلات الدبلوماسية

التاريخ : ١٩٩٦ م ١٩٩٦ م ١٩٩٦ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

احتمالات التوتر السياسي
ومن جهته أكد هاشيموتو عزمه
على حصر الخلاف الصيني - الياباني
حول بعض الجزر المتنازع عليها وبعد
أنه سيعمل على عودة المفاوضات
اليابانية المالية إلى الصين بعد أن
جمعتها الحكومة اليابانية احتجاجاً
على التجارب النووية التي قامت بها
للمجارة الكبرى في ليول (ميتسبين)
الماضي.

وبعدها ساهمت اميركا واليابان في
استرشاء الصين لئلا وبعد أن
ارتفعت بالفتوحات على كثير من الخصاص
بمجارة المعلومات بدأ رجال الأعمال
الاسيويون استعداداتهم لتحويل
بلايين الدولارات إلى لوس انجليس
وسان فرانسيسكو وغيرها من المدن
الامريكية وبدأ لمساعيهم بزيادة في قوة
العالم الاقتصادية وإن قرارات الولايات
المتحدة أصبحت مهمة لمحبوحتهم أكثر
من أي وقت مضى.



المصدر:

٢٣ ديسمبر ١٩٩٩

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحات .. ودعم الصناعة المحلية

في خطاب السيد الرئيس امام مجلس الشعب والشورى والمجلس الاقتصادي تحدث عن عولة الاقتصاد وارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي في ضوء الاقتصاد السوق الذي يحتاج العالم كله حيث تتحطم الاسوار وتسقط الحواجز ويتحول العالم كله الى قرية صغيرة.

وقد ادى نشأة التكتلات والمجموعات الاقتصادية العالمية الى ظهور واقع جغرافي اقتصادي جديد يتطلب مواجهته فعلا اوروبا الموحدة وتمثل مايقرب من ٤٠ ٪ من واردات العالم وصادراته كذلك اطلاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، والاسيان في آسيا ثم البحت

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة فهناك حركة متدفقة بين قارات العالم وهي تأخذ جغرافيا في الدوبلن، فراسل يتحرك بلا حدود، وبلا قيود، ومعلومات تتدفق بلا هوية أو جنسية، ومن لم اصبح البقاء خارج هذا المجال المغناطيسى لا محال

وفي ظل هذا كله ومع الدخول عصر الخصخصة وانحسار الفكر الاشتراكي وانحسار دور الدولة التقليدية في كل شيء بعد ان اجتاحت رياح التغيير العالم كله تغيرا لم يكن يحدث الا في قرون.

• ومع البحت انقلبت كل المعايير، وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان ثورة اورجواي تعتبر من اهم الاحداث التي عرفها العالم خلال القرن الحادي وسوف تتعرض هنا الى التأثيرات الايجابية او السلبية من جراء تأثير ثورة اورجواي على الصناعة المحلية حيث ان كل البلاد النامية تشع بالقلق ازاء ما تفرزه الاتفاقية من

الزام بفتح اسواقها امام منافسة البلاد المتقدمة ورغم ذلك فان اتفاقية اورجواي تغطي البلاد النامية الحق في حماية صناعاتها الوطنية كما تغطيها الحق في فرض قيود على وارداتها اذا تعرضت لعجز شديد في موازين مدفوعاتنا او

اذا تعرضت صناعاتها لمنافسة اجنبية غير عادلة وذلك في حالات الاغراق او الدعم غير المشروع كذلك فان اتفاقية اورجواي تنص على حق البلاد النامية المستوردة لواء غذائية في التعويض اذا ما ارتفعت اسعار تلك اللواء بسبب تخصيص الدعم في البلاد الصناعية.

وتمثل اتفاقيات الوثيقة الختامية لاتفاقية البحت اتفاقا وفاقية واتفاق الدعم واتفاق مكافأة الاغراق. وتمثل هذه الاتفاقيات في جانب منها حق الدول ومن بينها مصر في استخدام الاساليب الحديثة لحماية انتاجها المحلي من الواردات سواء اكانت هذه الواردات تدخل من خلال

التجارة العادية بشكل متزايد قد يؤدي الى الاضرار بهذا الانتاج او من خلال الواردات التي تدخل مصر بوسائل غير الاعراق او الواردات المدعومة من حكومات الدول الاخرى.

كما ان النظام التجاري العالمي الجديد يوفر للدول الصغيرة ومن بينها مصر امكانية الاستفادة من تقوية النظام التجاري في الاتفاقات الجديدة والتي تشهد في اجراءات مكافأة البعوم والاغراق وغيرها من الممارسات غير المشروعة التي قد تقوم بها عدد من الدول وذلك بجانب توفير الحماية لتلك الدول الصغيرة من الخضوع للضغوط الثنائية والاجراءات الانتقامية في ظل نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء، كما ان الدول الصغيرة الحجم ومنها مصر تستطيع فرض القيود

على الواردات لحماية الانتاج المحلي وذلك بعدم التزامها بالضوابط الموضوعية المفروضة على الدول الاخرى كما تخول هذه الاتفاقات عددا محدودا من الدول النامية ومنها مصر الحق في منح دعم للانتاج والتصدير دون التعرض لمعرض رسوم تعويضية على صادراتها في اسواق الدول الكبرى.

• ومن ثم ينبغي النظر الى نتائج جولة اورجواي في اطار الفلسفة الاقتصادية التي تطبقها مصر والتي تقوم على اساس قوى السوق والانفتاح وذلك من الهمم التأكيد على ان مجموعة الاتفاقات الجديدة تشكل تحديا يفرض على الصناعة والخدمات المصرية حصية التطور والارتفاع بمستوى المنافسة في كافة الاسواق الوطنية والاقليمية والدولية وذلك في اطار قواعد المنافسة غير المشروعة التي تتبناها الاتفاقية بما في ذلك وسائل حماية الانتاج من الاساليب غير المشروعة التي تتبناها بعض الدول.

وقد عالجت جولة اورجواي مسألة الدعم التي تعد من أدوات السياسة الصناعية المستخدمة على نطاق واسع للتهوؤ بالصناعات الوطنية

وقد التزمت مصر بوضع حدود عليا للرسوم الجمركية تبدأ من ٦٠ ٪ بالنسبة للأقمشة ٦٥ ٪ للصناعات مثل الملايات والوط، ٧٠ ٪ للملاص الجاهزة في ان يتم تخفيض هذه الرسوم تدريجيا لتصل الى ٤٠ ٪ ٤٥ ٪ ٥٠ ٪ على التوالي في عام ٢٠٠٥ مع الاحتفاظ بالحق في حظر استيراد الاقمشة حتى يناير ١٩٩٨ والملاص الجاهزة حتى يناير ٢٠٠٢ وان هذه الفترة الانتقالية تتيح لمصر التطوير والارتفاع بالقدرة التنافسية في هذه الصناعة في مواجهة الدول الاخرى مثل الصين وهونج كونج وكوريا وغيرها من المنافسين من الدول النامية المصدرة.

وفي مجال الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية فقد كان موضوع حقوق الملكية من اهم



المصدر:  المصدر

٢٧ ديسمبر ١٩٩٦

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموضوعات الجديدة التي أدرجت ضمن ملفوات جولة أوريغواي وقد تم التوصل إلى اتفاق يوفر مزيداً من الحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية في مجالات براءات الاختراع وحقوق التأليف والمصنفات الفنية والعلاقات التجارية والتصميمات وحماية الأسرار التجارية وكذلك معالجة مشكلة السلع المقلدة والمزيفة وجميعها مجالات تحكمها اتفاقات دولية انضمت إليها مصر قبلًا ويعمل الاتفاق على حماية هذه الالتزامات من الأجهزة الفضائية والأمنية في كل دولة ولا يسرى هذا الاتفاق الجديد إلا على المنتجات الجديدة والمستحلبة للأدوية التي انتهت فترة حمايتها عن تطبيق الاتفاقية الجديدة يمكن الاستمرار في إنتاجها دون قيود - كما أن تطبيق هذا الاتفاق يوفر ضمانات لحماية الحقوق المصرية في مجال الملكية الفكرية.

إن اتفاقية الجات تفرض على مصر في ظل هذه المرحلة حتمية مواكبة ومسيرة التغيرات العالمية وذلك بالإنتاج الجيد التي يمكن أن تحقق تواجدًا بشكل قوى في الأسواق في ظل منافسة قوية في السوق العالمي المفتوح ونظام الاقتصاد الحر بعد أن انتهى عصر الدعم والحصانة والحمية الجمركية.

إبراهيم عياد المراسي

وكيل أول وزارة التعاون الدولي

السعي لتوسيع دور الدول النامية

تمثل الدول النامية ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ويمد أعضائها ١٢٥ عضواً، ومن المقرر أن تولد تلك النسبة مع إقتراب تحول عضويتها إلى عضوية شاملة في المستقبل.

ورغم الاختلاف مصالحهم فإن كل الدول النامية تقريباً تعارض تدخل منظمة التجارة العالمية في الأمور الخاصة بالعمال، على أنهم يتفقون على أن اجتماع سنغافورة يجب أن يركز على تنفيذ إتفاقيات جولة أوروغواي للتجارة العالمية بدلاً من إدخال المنظمة في سلسلة جديدة من المفاوضات.

إن أعضاء منظمة التجارة العالمية الأكثر فقراً يبدلون قصارى جهدهم لتنفيذ مجموعة إتفاقيات جولة أوروغواي، والتي تتضمن طلبات لـ ١٧٥ بياناً مختلفاً خاصاً بالإجراءات التجارية.

وكانت هناك مشكلات حادة في التنفيذ خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، وهو الطلب الذي تقدم به الغرب في جولة أوروغواي، وكانت القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية مثار خلاف في العديد من الدول، خاصة في الهند، في حين اضطرت الدول الأكثر فقراً، ربما لأول مرة، لإصدار تشريعات بالغة التعقيد فيما يتعلق ببراءات الاختراع، وحقوق الطبع والعلامات التجارية.

وقد قارنت الدول النامية جهودها المضنية لوضع إتفاقيات الملكية الفكرية موضع التنفيذ بما اعتبره حوافز الغرب التمييزية تجاه تحرير تجارة المنسوجات، وتجارة المنسوجات تقريدها الهند وباكستان وماليزيا وكونغو ومصر، وسوف تنتظر تلك الدول إشارة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في سنغافورة إلى أنهم مستعدون لتخمين سبل الدخول إلى الأسواق بدلاً من ترك أغلب القيود على الواردات سارية حتى تنتهي فترة السنوات العشر.

وفي الموضوعات الأخرى، فإن وجهات نظر الدول النامية أكثر إختلافاً. لذلك فإن الأرجنتين ومن ورائها،

مصلحة فينلشال تايمز البريطانية ١٩٩٧/١٢/٩
بقلم : فرانسيس ويليامز
ترجمة : غني طراد

البرازيل ونيبالند، وباقي أعضاء المجموعة التي تقودها استراليا تريد تركيزاً أكبر على الإعداد لمبادرات أخرى لتحرير التجارة في السلع الزراعية.

وهذا ما تعارضه كوريا الجنوبية، واليابان والاتحاد الأوروبي وسويسرا.

وفي نفس الوقت فإن وزراء منظمة التجارة العالمية من المتوقع أن يوافقوا على خطة عمل تهدف إلى مساعدة الدول شديدة الفقر على التكامل مع النظام التجاري العالمي. ورغم ذلك فإن تكون هناك أية تمهيدات ملزمة بتخفيض التعريفات الجمركية لصادرات الدول الأقل نمواً كما كان يأمل "ريتا دوريجيرو" المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في الأصل.



المصدر : **الصحف**

العدد : **١٩٩٦**

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد اتفاقية اجات ه آثار سلبية لوجود شركات سياحية اجنبية في مصر

في حلة نقابية حول اكثر العولمة
النقابية الجات في لاجابة لاداري في
الخدمات على القطاع السياحي . اكد
المكتوبه سولي محمد مرسى القوي
الاول بمسيرة التخطيط ان الاتراسات
للتنافس والقطاع السياحي شدة ايد
الاتفاقية تضمن القطاع للقاء للقاء
والقطاع الاجنبية المالية . والقطاع
والقطاع الاجنبية السياحية الاجنبية
والقطاع الاجنبية السياحية الاجنبية
الاجنبية في مجال الخدمات السياحية مثل
خدمات النقل السياحي البري والبحري
والقطاع الاجنبية شركات الاجارة الاجنبية
والقطاع الاجنبية الشركات السياحية
الاجنبية . لعل اركان القطاع السياحي
والقطاع الاجنبية السياحي والقطاع
الاجنبية السياحي . من ثم فإن
القطاع السياحي من كثر وجوده



د. ممدوح البنا

في حلة نقابية حول اكثر العولمة
النقابية الجات في لاجابة لاداري في
الخدمات على القطاع السياحي . اكد
المكتوبه سولي محمد مرسى القوي
الاول بمسيرة التخطيط ان الاتراسات
للتنافس والقطاع السياحي شدة ايد
الاتفاقية تضمن القطاع للقاء للقاء
والقطاع الاجنبية المالية . والقطاع
والقطاع الاجنبية السياحية الاجنبية
والقطاع الاجنبية السياحية الاجنبية
الاجنبية في مجال الخدمات السياحية مثل
خدمات النقل السياحي البري والبحري
والقطاع الاجنبية شركات الاجارة الاجنبية
والقطاع الاجنبية الشركات السياحية
الاجنبية . لعل اركان القطاع السياحي
والقطاع الاجنبية السياحي والقطاع
الاجنبية السياحي . من ثم فإن
القطاع السياحي من كثر وجوده



المصدر: الأمانة العامة للتجارة الخارجية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦

ويعد المراقبون الدوليين في هذا المجال أن هذا الانجاز في حد ذاته من أروع ما توصلت اليه الاتفاقيات الدولية حتى الآن. ويستلزم التدقيق. ذلك أن عضو الجات له أن يستخدم حق اللجوء (الرفض) ضد أي قرار تتخذه أية هيئة تحكم للنظر في أي نزاع. وعلى أية هيئة تحكم أن تقدم تقريرها في غضون مدة اصلاها خمسة أشهر. ولا يجوز إلغاء أي قرار إلا بإجماع الآراء.

ومن ثم فالمبدأ المشاعلة للحكام لتفافية الجات توجد نفسها بين ثلاثة أبعاد: أما أن للتصامح يتمسح بأركانها طبقا لما تنص في الاتفاقية. أما أن تنفع التصويبات الضرورية. أما أن تنفع ما يفرض عليها من التزامات ولقد بلغ عند الصالات للمرونة حوالي ستين كم الفصل في ريعها.

● ● ●

وبما يظهر نجاح الجات انصاع مفسوكتها من ٩٢ دولة في سنة ١٩٨٦ إلى ١١٤ عند أبرام اتفاقية الجات في سنة ١٩٩٦. وهناك ثلاثون دولة أخرى أبدت رغبتها في الانضمام إلى الجات من بينها الصين وروسيا.

ومن النتائج الإيجابية للاتفاقية أن التجارة العالمية المتداولة أخذت في الاندفاع إذ حققت نمو معدل ٨٪ من ناحية الكم أي ما يعادل أربعة أضعاف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد حقق ارتفاعا في العام الماضي بمعدل ٤٠٪ حيث وصل الإجمالي ٢١٥ مليار دولار. ويظهر الاستثمار الأجنبي مدى تقدم واندياع التكامل الاقتصادي الدولي. وفي مدى هذا كله قد يستدرب القاري في أيمان الحكومات بمبدأ حرية التجارة. ولكن هذا غير صحيح.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦

يتوقع أن تنتهي الشركة للقابضة للدواء من اعداد دراسة الجنوى الاقتصادية للشركة المصرية للأبحاث والتطوير لصناعة الدواء في مصر خلال الربع الأول من العام المقبل ١٩٧٠ء لتقود هذه الشركة تطوير صناعة الدواء المصرية في مواجهة المنافسة الدولية للشركات متعددة الجنسيات ..

أعلن ذلك في تصريحات خاصة لمصير بانوراما الدكتور جلال غرب رئيس الشركة القابضة للأدوية

أشارته: مصطفى اتمام

وحسب تصريحاته فإن رأس مال الشركة سيصل إلى ٢٠ مليون جنيه مصري بعد إضافة غرض التطوير للشركة حيث كان من المقترح أن يكون الغرض الأساسي لها هو الأبحاث ..

ومن المخطط أن تمتلك شركات الأدوية المصرية ٨٠٪ من رأس مالها و ٢٠٪ سيطلق لصغار المساهمين كما أنه من المقترح الاستعانة بالخبرة الأجنبية من الشركة وذلك كما حدث مع شركة هاسيله التي يساهم فيها شركات الأمست بنسبة ٥٩٪ و ٤١٪ للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وقامت بتطوير صناعة الأمست المصرية.

وقال الدكتور غرب في تصريحاته أن الشركة المقترحة أن تمتلك معامل ولكن سيكون لها صلاحية التماثل لأجراء الأبحاث مع مراكز البحوث والجامعات بناء على طلب

الشركات ثم تقوم بتسويق هذه الأبحاث لانتاجها بالشركات المصرية وكذلك بيع براءات الاختراع بالخارج، كما ستقوم هذه الشركة بتطوير المصانع عن طريق توفير الخبرة اللازمة لتطوير

الاعلان من الشركة المصرية لأبحاث وتطوير صناعة الدواء خلال ٣ شهور

٨٢ طلباً حتى الآن للشركات الدولية لتسجيل براءات الاختراع ليس من بينهم طلب مصري

للمصانع والمعدات بما في ذلك توفير قطع الغيار اللازمة سطحاً لتغطية نفقات الشركات.

وتواجه شركات الأدوية المصرية من القطاعين العام والخاص منافسة وخسوفاً شديدة من الشركات الدولية متعددة الجنسيات التي تضغط لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية في مجال الدواء والمعرفة باسم «الاستمرس» إلا أن الحكومة المصرية تعتزم الآن على تمتع الشركات المصرية بفترة سماح دولية تبلغ ثماني سنوات. وهي الفترة التي من المفترض أن تستند خلالها الشركات المصرية وإن واجهت ارتقاعات في أسعار الدواء يمكن أن تزيد بخمسة أضعاف أو عشرة أضعاف الأسعار الحالية وحتى الآن فإن الشركات العالمية تقدمت بنحو ٨٧ طلباً لتسجيل براءات اختراع ستكون الحكومة المصرية ملزمة بتسجيلها بعد انقضاء فترة الثماني سنوات.



المصدر: الاقتصاد الاشتراكي

النشر والخدمات الحفوية والمعلومات التاريخ: ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦

وقال الدكتور غراب إن للتغيرات الدولية والمالية التي تتعرض لها صناعة الدواء المصرية تماثل كم تكثيف الجهود لتطويرها والعمل على تسجيل براءات اختراع مصرية حيث إنه حتى الآن لم تقدم شركة مصرية بتسجيل براءات اختراع .. وتسمى الشركة المقترحة لتحقيق هذا الهدف ..

وبعد إنشاء صناعة الدواء المصرية في الأربعينات وحتى تسامها بعد التأميم في الستينيات لم يكن ينطق على الأبحاث إلا ما بين ٢ إلى ٢٪ فقط من إجمالي المبيعات وبعض الشركات كانت تخصص ١٪ يذهب ٢٪ لجمهور العاملين بينما شركات الدواء العالمية تخصص ٢٥٪ من حجم مبيعاتها للأبحاث والابتكارات وذلك وصل حال صناعة الدواء المصرية لهذا الوضع، وذلك فلا بد أن تتكافأ شركات الدواء المصرية للاسراع بتنمية الاختراعات والتطوير خاصة وأن اتفاقية حماية الملكية الفكرية الدولية الجديدة تنص على مدة حماية براءة ٢٠ عاماً بينما القانون المصري للطبق حالياً ينص على ١٠ سنوات فقط .. يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية الدولية الجديدة تنص على حماية كل من المادة الخام والمنتج الذي تدخل في تصنيعه هذه المادة وتكنولوجيا الوصول وبالتالي فإن الشركات المصرية محاصرة من جميع الجوانب ولابد من التطوير ..

يضاف إلى ذلك كما يقول د. غراب أننا مضطرون أن نحصل على الخامات من أضعافها في أوروبا وأمريكا واليابان بدلاً من اللجوء إلى مصانع أخرى أرخص في أوروبا الشرقية وآسيا. فاللجوء إلى الأصل أصبح مخروفاً فائزاً وله شروطه وأسعاره العالمية التي تجعلها شركات الأدوية الدولية متعددة الجنسيات .

